



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البليدة 2 لونيبي علي
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية



صحافة اليسار الفرنسي والثورة الجزائرية 1954-1962
لومانييتي (l'Humanité) انموذجا

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل. م. د) في التاريخ

تخصص: التاريخ الحديث والمعاصر

إشراف الأستاذ الدكتور:

- الصادق دهاش

إعداد الطالبة:

- عائشة مهدي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الاصلية	الصفة
نظيرة شتوان	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 2	رئيسا
الصادق دهاش	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 2	مشرفا ومقررا
الوناس الحواس	أستاذ محاضر أ	جامعة البليدة 2	مناقشا
مليكة محمدي	أستاذ محاضر أ	جامعة البليدة 2	مناقشا
علال بيتور	أستاذ محاضر أ	جامعة الجزائر 2	مناقشا
حياة سيدي صالح	أستاذ محاضر أ	جامعة خميس مليانة	مناقشا

السنة الجامعية 2023-2024



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البليدة 2 لونيبي علي
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية



صحافة اليسار الفرنسي والثورة الجزائرية 1954-1962
لومانييتي (l'Humanité) انموذجا

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل. م. د) في التاريخ
تخصص: التاريخ الحديث والمعاصر

إشراف الأستاذ الدكتور:

- الصادق دهاش

إعداد الطالبة:

- عائشة مهدي

السنة الجامعية 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ
وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

سورة المجادلة، الآية: 11

إهداء

الى روح والدي السند والمعين. والى روح والدتي التي فارقتني
على حين غرة

وهي تنتظر بشوق ثمرة هذا العمل ، فرحمة الله عليهما وأحسن
اليهما.

الى كل أفراد اسرتي كبيرهم وصغيرهم. الى زميلاتي وزملائي
في الدفعة طلبة

التاريخ الحديث والمعاصر. وطلبة التاريخ الوسيط ، و الى كل
من شجعني

على اكمال هذا العمل.

شكر و عرفان

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال:
«لَا يَشْكُرُ اللَّهُ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ» (رواه أحمد وأبو داود
والبخاري)

جزيل الشكر إلى أستاذي المشرف ، الأستاذ الدكتور الصادق
دهاش الذي تجشم عناء الإشراف على هذا العمل، ولم
يدخر جهدا في توجيهي بملاحظاته العلمية و المنهجية القيمة،
نصحتني حين الأخطاء وشجعتني حين الصواب، فله مني فائق
الاحترام والتقدير الذي يساوي حجم عطاءه اللامحدود وأكثر.

عرفانا بالمجهودات التي قدمها لنا السادة الأساتذة بقسم العلوم
الإنسانية طوال سنوات التكوين في مرحلة الدكتوراه، لا يسعني إلا
أن أتقدم بجزيل الشكر لجميع أساتذتي كل باسمه، سائلة المولى عز
وجل أن يجازيهم عنا خير الجزاء وأن يبارك في علمهم وعملهم،
وينفع الجميع بهم .

كما يطيب لي أن أشكر عمال إدارة القسم وموظفي مختلف
المكتبات التي زرتها، على حسن الخدمات وتقديم المساعدة،
فجزاهم الله كل خير.

والشكر موصول إلى أساتذتي الأفاضل، أعضاء لجنة المناقشة
الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذا العمل، بارك الله فيهم.

وجزيل الشكر لكل من قدم لي العون والمساعدة في إطار إنجاز هذه
الدراسة من قريب أو بعيد، فشكرا للجميع.

الاختصارات المستعملة:

الحزب الشيوعي الجزائري	(P.C. A)
الكونفدرالية العامة للشغل	(C.G.T)
الحزب الشيوعي الفرنسي	(P.C.F)
منظمة الجيش السري	(O.A.S)
الحزب الاشتراكي الموحد	(P.S.U)
الحزب الاشتراكي الفرنسي القسم الفرنسي للاممية العمالية	(S.F.I.O)
الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية	(ح.م.ج.ج)
حركة انتصار الحريات الديمقراطية	(ح.إ.ح.د)
جبهة التحرير الوطني	(ج.ت.و)
نجم شمال افريقيا	(ن.ش.إ)

مقدمة

مقدمة:

عرفت الصحافة المكتوبة الاستعمارية الفرنسية التي واكبت الاحتلال الفرنسي الى الجزائر عبر مراحل ومحطاته المختلفة، عددا من الصحف التي تختلف شكلا ومضمونا، باعتبارها وسيلة إعلامية بعضها تابع للأحزاب اليمينية واليسارية الفرنسية بهدف نشر أفكارها ومبادئها وإيديولوجيتها، وتعبئة الجماهير الشعبية وراء خطها النضالي ، خاصة وأن الصحافة تعد مصدرا هامة يستقي منها المؤرخ مادته التاريخية المتنوعة والثرية بالوقائع والأحداث التاريخية، وكانت صحافة اليسار الفرنسي تستمد مبادئها من أفكار الثورة الفرنسية التي كانت تدعو بالأساس إلى العدل والحرية والمساواة.

وتعد صحيفة **لومانيتي (l'Humanité)** واحدة من الصحف "الإيديولوجية والسياسية" اليسارية المهمة في تاريخ فرنسا السياسي والثقافي، فهي صحيفة ناطقة باسم الحزبين؛ الحزب الاشتراكي الفرنسي (1905-1920)، والحزب الشيوعي الفرنسي (1920-1954) هذا الأخير اعتبر ولعقود طويلة مركز ثقل سياسي وإيديولوجي في تاريخ فرنسا ومستعمراتها، أما صحيفة **لومانيتي** فهي وسيلته الرئيسية لتجسيد تلك الأيديولوجية وخطه السياسي الممنوع. وكانت الجزائر المستعمرة الفرنسية النموذج التي يظهر من خلالها مدى التزامها- وباقي الصحف اليسارية - بإيديولوجية "مناهضة الاستعمار" وبمبادئ الاعلام والدعاية الخاصة بالفكر الاشتراكي الماركسي واللينيني ، لذا جاء عنوان الدراسة " صحافة اليسار الفرنسي والثورة الجزائرية 1954-1962 . لومانيتي انموذجا".

وإن موقف الصحافة الفرنسية اليسارية والتزامها بإيديولوجيتها، ومبادئها الإنسانية يظهر خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، إذ كان عليها ان تتخذ موقفا اتجاه الخطاب الاستعماري الداعي للجزائر فرنسية والى الابقاء على النظام الاستعماري فيها ، وأن تنتج خطابا إعلاميا مضادا له وداعيا لاستقلال الجزائر استقلال تاماً. وان تندد وتقضح تجاوزات الجيش الفرنسي وتعمل على تنوير الرأي العام الفرنسي وتعبئته لإنهاء الحرب في الجزائر وتحمل تبعات ذلك.

دوافع اختيار الموضوع :

الدوافع الذاتية :

الرغبة الملحة والميول الشخصية لدراسة موضوع الثورة الجزائرية وتأثيرها على الجزائريين والفرنسيين، وخاصة من خلال نظرة صحافة اليسار الفرنسي، كصحيفة **لومانييتي** التي تملك تاريخ نضالي طويل في مناهضة الاستعمار. وكان عليها ان تلتزم بهذا المبدأ اتجاه الثورة الجزائرية وان تستنكر وتندد بتلك الأساليب الوحشية التي مارستها الشرطة والجيش الفرنسي في حق الجزائريين الذين كانوا يناضلون من اجل نيل حريتهم واستقلالهم. وعلى الرغم من الغموض الذي يتميز به هذا الموضوع، إلا أنني حاولت جاهدة التعايش معه من خلال الغوص في أفكاره التاريخية المتضاربة بين أنصار فكرة "الجزائر فرنسية"، وأنصار "استقلال الجزائر" من الشباب اليساري الفرنسي.

الدوافع الموضوعية:

الجدة في الموضوع والتي تعتبر من شروط اختيار الموضوع الأساسية في الدراسات التاريخية، ونظرا لأهمية الموضوع الكبيرة لان معرفة الرأي المخالف للثورة الجزائرية ولا سيما من خلال التيار اليساري الفرنسي يعد أكثر من ضرورة بحثية وتاريخية، بالإضافة إلى ندرة الكتابات التاريخية التي تناولت ذات الموضوع من الداخل وبصفة خاصة من خلال صحيفة **لومانييتي** اليسارية الفرنسية.

طبيعة الموضوع "تاريخي فكري سياسي إعلامي" فالثورة الجزائرية عايشة كل تلك الايديولوجيات التي ميزت القرن الماضي الاشتراكية، الشيوعية، الأممية، ومناهضة الاستعمار والإلحادية. وفي المقابل الرأسمالية، الوطنية، الامبريالية، والعالم الحر "المسيحي"، وهي أفكار اخترقت الافاق وانقسم العالم بسببها ، ولم تكن الثورة الجزائرية- والشعب الجزائري- بما تحمله من ايديولوجية استقلالية بمعزل عنها فقد تأثرت في البداية بها ثم اثرت فيها، وهذا الموضوع يكشف عن ذلك، ويكشف عن العلاقة التي تربط الاحزاب الشيوعية بالمحررين والمراسلين، ومدى تحررهم في تحرير مادتهم الاعلامية فيما يخص الثورة الجزائرية.

الإشكالية :

ومن اجل الدراسة الموضوعية لموضوع صحافة اليسار الفرنسي وعلاقتها بالثورة الجزائرية طرحنا الإشكالية الرئيسية التالية:

- الى اي مدى نجحت صحيفة الحزب الشيوعي الفرنسي لومانييتي في تجسيد
إيديولوجيتها المناهضة للاستعمار، ومنطلقاتها الفكرية ومبادئها الإعلامية
الرئيسية فيما يتعلق بأحداث وقضايا الثورة الجزائرية 1954-1962 ؟

- وللإجابة على الإشكالية طرحت جملة من التساؤلات الفرعية التالية:

التعريف بصحيفة لومانييتي وكيف ولماذا تناولت الثورة الجزائرية ؟ ما هي أهم الأحداث
والقضايا التي تناولتها وإلى أي مدى نجحت في تغطية تلك الأحداث ؟ هل تبنت خطابا إعلاميا
مخالفا للسلطة أم تبنت خطابا توافقيا مع الخطاب السياسي للحزب الشيوعي الفرنسي ؟ كيف سعت
ودعت الى انتهاء الثورة الجزائرية وما هي الحلول التي اقترحتها وهل نجحت في ذلك؟.

أهمية الموضوع:

- تعتبر الصحافة الفرنسية جزء من أرشيف الثورة الجزائرية، فهي مصدر تاريخي مهم عايش
ودون أحداث الثورة الجزائرية يوم بيوم ويمكن من خلالها كتابة تاريخ الثورة الجزائرية (1954-
1962).

- وتظهر أهمية الموضوع في انه يسلط الضوء على تيار فكري سياسي ظهر في فرنسا والعالم
نادى بالمساواة بين البشر، وسعى إلى إحداث تغيير جذري في العالم، وفي المستعمرات تحديدا
برفع شعار "مناهضة الاستعمار" مستعينا بوسائله الإعلامية وكانت الثورة الجزائرية التي تختلف
عن باقي الثورات التي شهدتها المستعمرات الفرنسية- خاصة تونس والمغرب- نموذجا حقيقيا
لتطبيق تلك المبادئ. وهذا الموضوع يبين مدى التزام الصحافة اليسارية الفرنسية بمبادئها الإنسانية
اتجاه الثورة الجزائرية.

- ويركز الموضوع على صحيفة شيوعية مركزية الى جانب مناهضتها للاستعمار فهي تؤمن
بمبادئ إعلامية خاصة بالفكر الاشتراكي الماركسي اللينيني، وهي ناطقة باسم أهم حزب يساري
وهو الحزب الشيوعي الفرنسي الذي اتخذ من القضية الجزائرية ومنذ 1920 نموذجا للنضال

الثوري ضد الامبريالية الاستعمارية في المستعمرات الفرنسية. فالموضوع يبين مدى التزام الصحفية في خطها التحريري إيديولوجيا اتجاه الثورة وسياسيا اتجاه الحزب. ويكشف عن موقف صحيفة إيديولوجية من فكرة "الاستقلال" التي جاءت بها الثورة والتي هي في الأصل جزء من إيديولوجية مناهضة الاستعمار.

- أن دراسة أحداث وقضايا الثورة الجزائرية - بالتحليل والتفسير والمقارنة - من خلال الصحافة يبين مدى التزام اليسار الفرنسي ككل أحزاب، صحافيين، مفكرين، كتاب، سياسيين، اتجاه الثورة الجزائرية. والصحافة هي الوسيلة الأساسية التي يظهر من خلالها ذلك الالتزام وهي الناشر لتجاوزات الجيش الفرنسي في ظل التعقيم الإعلامي والرقابة المفروضة على وسائل الاعلام.

- ويظهر الموضوع علاقة الثورة الجزائرية بالصحافة اليسارية، وكما نعلم الصحافيون والمراسلون في فترات الحروب يعتبرون صوت الشعوب المضطهدة، وقد تنجح هذه الصحافة في ائصال ذلك الصوت للرأي العام الفرنسي والعالمي وتفضح السياسة الاستعمارية والخطب الاستعمارية، وتساهم من خلال لقاءات صحفية مع قادة وزعماء الثورة بتقريب وجهات النظر للوصول الى تسوية سياسية تنهي الحرب وهذا الموضوع يكشف عن ذلك ويكشف عن بعض الأسماء التي كان لها دور فاعل خلال الثورة ويمكن تصنيفهم ضمن أصدقاء الثورة الجزائرية. - وتظهر أهمية الموضوع في أنه يمكن ان يستفاد منه في الوقت الحالي في التعامل مع الصحف وحتى القنوات الاعلامية التي تخدم أحزاب وإيديولوجيات مختلفة، مدى صدقها في نقل الأخبار ونشرها للرأي العام خاصة وان صحيفة لومانيتي لازالت تنشر مقالاتها الى اليوم ولا زالت صحيفة يسارية شيوعية.

منهج البحث:

وان طبيعة الموضوع تحدد طبيعة المنهج وبما أن الموضوع تاريخي فان المنهج المعتمد هو المنهج التاريخي الوصفي الذي يتطلب آليات التحليل، والمقارنة. والتعرف على موقف صحيفة إيديولوجية وسياسية لها قرائها في فرنسا ومستعمراتها، والذين يؤمنون بالفكر الشيوعي الماركسي وبمناهضة الاستعمار والمساواة الاجتماعية، وبالثورة العمالية كل هذا المزيج من الافكار كان على الصحيفة أن تلتزم به فيما يخص الثورة الجزائرية، لذا فالبحث يتطلب عملية تتبع أي المنهج "الوصفي" أو "الاستقصائي" لموقفها على حدة للخروج بحكم على موقف الصحيفة ومدى التزامها إيديولوجيا.

وكان علينا ان نعتمد قبل ذلك على آلية التحليل لتتعرف على الاسباب التي دفعت الصحيفة الى اتخاذ هذا الموقف، وذلك من خلال ما كتبه في مقالاتها وما لم تكتبه والمتعلق بتطورات الحرب

ومواقف الحزب، أي وضع المقالات في سياقها التاريخي وإرجاعها الى العلل التي دفعت المراسلين والصحفيين الى اتخاذ هذا الموقف من ذلك. وفي خضم ذلك كان علينا ان نعتمد على الية المقارنة بين الموقف النهائي للصحيفة، وموقف الحزب الشيوعي الفرنسي او موقفها وباقي الصحف الفرنسية، وحتى مقارنته مع بيانات السلطات الاستعمارية، مع توظيف المنهج الاحصائي في بعض المحطات التي تتطلب تقديم احصائيات.

الدراسات السابقة:

أطروحة الدكتوراه (Etude des discours de presse écrite la guerre d'Algérie: le) من خلال العنوان (Monde, l'humanité, le figaro, l'Express, France Observateur) يظهر ان هذه الأطروحة درست موضوع العنف والتعذيب من خلال الصحافة الفرنسية اليمينية واليسارية، أي انها درست موضوع معين ولم تتبع تطور موقف الصحف خلال سنوات الثورة الجزائرية 1954-1962، انما ركزت على احداث معينة متباعدة زمنيا. وتطرقت الى العمليات العسكرية التي قام بها جيش التحرير الوطني. هذه الأطروحة رغم انها تناولت موضوع العنف والتعذيب خلال الثورة إلا أنّ قائمة البibliيوغرافيا الخاصة بها لا تتضمن صحافة الجبهة "المقاومة الجزائرية" و"المجاهد" على الرغم من ان كلاهما صدر باللغة الفرنسية، وتضمن معلومات مهمة حول موضوع العنف والتعذيب خلال الثورة الجزائرية.

-أطروحة الدكتوراه لـ رشيد زبير حول " جرائم الاستعمار الفرنسي خلال الثورة التحريرية وموقف المثقفين الفرنسيين منها "، والذي تطرق للصحف كوسيلة اعلامية استعانت بها النخب الفكرية الفرنسية لفصح تجاوزات الجيش الفرنسي خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، وكانت صحيفة لومانييتي جزء منها. اكتفى صاحب الأطروحة بتناول الصحيفة من ناحية تأسيسها وعلاقتها بـ (P.C.F) وموقفها خلال الثورة الجزائرية بذكر بعض العناوين التي نشرتها والمتعلقة خاصة بقضايا العنف والتعذيب خلال 1954-1962. ولم يتتبع تطور موقفها او مدى التزامها بإيديولوجية "مناهضة الاستعمار"، وبمبادئها الإعلامية خلال اتجاه الثورة الجزائرية 1954-1962.

- مذكرة الماجستير لـ "احمد منغور" موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962، تتبّع تطور موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية، والصحافة الفرنسية اليسارية باعتبارها جزء من الرأي العام الفرنسي، وصحيفة لومانييتي كجزء من هذه الصحافة الى جانب كل من صحيفة فرانس اوبسرفاتور (France Opserveur)، لوموند (le Mond)

وذلك بتسليط الضوء على بعض الاحداث خلال الثورة الجزائرية. ولم يتتبع تطور موقفها من الثورة ومدى التزامها بايديولوجيتها المناهضة للاستعمار ومبادئها الإعلامية.

عرض وتحليل للمصادر والمراجع:

- تعتبر المصادر مادة اساسية في الدراسات التاريخية واعتمدنا في هذه الدراسة على المصادر والمراجع التالية:

أولا- الوثائق الارشيفية المنشورة:

برنامج العمل الخاص بالحزب الاشتراكي الفرنسي خلال مؤتمره المنعقد سنة 1919 (Parti Socialiste, section Française l'internationale. Programme d'Action Du Parti socialiste adopté par le congrès tenu en Avril 1919) من خلاله تعرفنا على موقفه من المسألة الاستعمارية بعد الحرب العالمية الأولى.

وبرنامج العمل الخاص بالحزب الشيوعي الفرنسي خلال مؤتمره المنعقد في 25 و 29 ديسمبر 1921. (Parti communiste (section française de l'internationale communiste) Congrès nationale Marseille (29,25 décembre 1921), un an d'Action communiste- Parti communiste ,rapport du secrétariat général présenté au congrès national 1^{er} (congrès de Parti Communist)).

والذي تضمن معلومات؛ مثل موقفه من "المسألة الاستعمارية"، وسبل القضاء على الامبريالية الاستعمارية. وكانت اهم النقاط تلك التي تخص انقسام الحزب الاشتراكي الفرنسي ومحاولة الاشتراكيين السيطرة على صحيفة لومانيتي ، وتضمن دورها بعد أن أصبحت صحيفة شيوعية بعد مؤتمر تور ديسمبر 1920 .

ثانيا- الصحافة :

- صحيفة لومانيتي موضوع الدراسة وهي صحيفة يومية اعتمدنا عليها بشكل اساسي في الفصل الاول الخاص بالصحيفة وموقفها من القضية الجزائرية (1904-1954)، نجد الصحيفة اهتمت بالقضية الجزائرية منذ تأسيسها نشرت عديد المقالات وعالجت من خلالها قضايا اجتماعية سياسية وحتى ثقافية، وكانت منبرا للوطنيين الجزائريين خاصة في عشرينات القرن الماضي، وفي

عهد الجبهة الشعبية 1935-1936، ومجازر 8 ماي 1945. وانتخابات المجلس الجزائري 1948 نشرت عديد المقالات.

- صحيفة "الاكسبرس" (l'Express) وهي صحيفة اسبوعية تعتبر مصدرا مهما لكتابة تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962؛ اذ اولت اهمية للثورة الجزائرية منذ اندلاعها في الفاتح من نوفمبر 1954. ويمكن من خلال صحيفة الاكسبرس التعرف على السياسة الفرنسية الجزائرية ، وموقف بعض القادة السياسيين وحتى بعض المفكرين الفرنسيين، وقد صنفت ضمن الصحف المخالفة للسلطة سنة 1957 باعتبارها صحيفة معارضة للسلطات الاستعمارية اذ عملت على فضح تجاوزات الجيش الفرنسي ونددت بها، ودعت الى حل المشكل الجزائري عن طريق التفاوض.

- صحيفة "لوموند" الفرنسية اليومية الكبرى، والتي خصصت للثورة الجزائرية صفحات متعددة منذ اندلاعها نوفمبر 1954، تناولت موضوع الثورة احداثها وقضاياها، واتخذت موقفا منها فاقترحت حولا لها وتحديث عن استقلال الجزائر منذ 1955 ، وقد صنفت هي الأخرى ضمن الصحف المخالفة للسلطة.

- صحيفة "فرانس اوبسيفاتور" من الصحف الاسبوعية المناهضة للاستعمار، كتبت عديد المقالات الداعمة للثورة اتخذت موقفا واضحا منها، اقترحت حولا لانهاؤها بتسوية سياسية ربطتها علاقة بالثورة الجزائرية وبقيادة الثورة، كانت صوت الثورة قبل تأسيس صحيفة المقاومة والمجاهد وبعدها، وعانت من المصادرات والملاحقات صنفت هي الأخرى ضمن الصحف المخالفة للسلطة.

- صحيفة "لاديفونس" (la défense) من الصحف الشهرية التي تطرقت للقضايا الانسانية خلال الثورة التحريرية، ركزت على قضية رفض الجنود الفرنسيين الالتحاق بالخدمة العسكرية في الجزائر دافعت عنهم فضحت السياسة الاستعمارية في الجزائر، فتطرقت لموضوع العنف والتعذيب ويمكن ان نقول بانها ركزت على القضايا الانسانية خلال الثورة الجزائرية.

- وتقتضي هذه الدراسة ان نستعين بصحف الثورة الجزائرية، "المقاومة الجزائرية". و"المجاهد" حتى نتبين مدى موقف صحيفة "لومانييتي" في صحافة الثورة والعلاقة التي ربطتها بها.

ثانيا- مذكرات وكتب الشخصيات الفاعلة خلال الثورة

- مذكرات ديغول "مذكرات الامل: التجديد 1958-1962" تعتبر مصدر تاريخي مهم لكتابة الثورة الجزائرية في عهد الجمهورية الفرنسية الخامسة. وهو كتاب مترجم للغة العربية يتضمن كل ما تعلق بسياسة الجنرال ديغول الداخلية في فرنسا أو الجزائر، وموقف الاحزاب الفرنسية اليمينية واليسارية من سياسته الجزائرية وتطور موقف الرأي العام الفرنسي من القضية الجزائرية والمواقف الدولية.

- هنري علاق "مذكرات جزائرية ذكريات الكفاح والآمال" تضمنت 468 صفحة وهو كتاب مترجم للغة العربية. يعود فيها الى المرحلة التي انتقل فيها للعيش في الجزائر قادما من لندن خلال الحرب العالمية الثانية. وكيف انضم الى الحزب الشيوعي الجزائري وأسس صحيفة "الجزائر الجمهورية" ونضاله السري خلال الثورة. ثم القاء القبض عليه وتعذيبه ومحاكمته غير العادلة ثم فراره من السجن والعودة الى الجزائر بعد الاستقلال. -مذكرات "بن يوسف بن خدة": نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات ايفيان" تعتبر مصدرا مهما لدراسة قضايا الثورة الجزائرية المتعلقة بالمفاوضات الجزائرية الفرنسية.

كتاب فرحات عباس (Autopsie d'une guerre l'Aurore) هي مذكرات مهمة لكتابة تاريخ الثورة خاصة في عهد الحكومة المؤقتة الجزائرية، تضمنت معلومات قيمة حول فرنسيي الجزائر ودور بعضهم في انتهاء الحرب ومنهم شيخ بلدية الجزائر "جاك شوفالييه" (Jacques chevalier) الذي ربطته علاقة بفرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة الأولى. كما تضمن معلومات حول استراتيجية الحكومة المؤقتة على المستوى "الدبلوماسي" ومواقف بعض الدول العربية والأجنبية من الثورة الجزائرية.

كتاب "بيار فдал ناكي" (les crimes de l'armée française Algérie 1954-1962) الذي يتضمن وثائق مهمة جدا تخص الثورة الجزائرية، وهي وثائق تكشف عن الطريقة التي كانت تدار بها الحرب في الجزائر من طرف القادة الفرنسيين العسكريين والسياسيين.

ثالثا-المراجع:

- كتاب (l'humanité censuré: un quotidien dans la guerre d'algérie 1954-

1962) لكل من ألان روسيو (Alain Ruscio) و"روزا موساوي" (Rosa Moussaoui)، والذي تضمن كل المقالات التي كتبتها صحيفة لومانيتي خلال الثورة الجزائرية 1954-1962 ، ولم تتمكن من نشرها بسبب الرقابة المفروضة على وسائل الاعلام. استعنا به في الفصلين الثالث والرابع.

- كتاب (la question coloniale dans "l'Humanité (1904-2004)، وهو كتاب للمؤرخ "ألان روسيو " يتضمن المقالات التي نشرتها صحيفة لومانيتي اليسارية خلال قرن كامل والمتعلقة بالمسألة الاستعمارية. في مرحلتها الاشتراكية 1904-1920 ، ثم مرحلتها الشيوعية 1921-1926 ، في المرحلة 1927-1935 ، وفي عهد الجبهة الشعبية 1935-1939 ، وخلال الحرب العالمية الثانية 1940-1945، وبعد الحرب العالمية 1954-1959 ، وحرب الهند الصينية 1945-1954 ، وقد خصص فصلا كاملا للثورة الجزائرية 1954-1962. وفصل خاص بالالهالي او "المغتربين" 1913-2004.

- كتاب "هيرفي هامون"، "باتريك روتمان" "حملة الحقايب المقاومة داخل فرنسا للحرب الاستعمارية في الجزائر 1954-1962"، وهو كتاب مترجم يتطرق بصفة خاصة لدور اليسار الفرنسي الذي اختار تقديم دعم فعلي وحقيقي للثورة بطريقة سرية، فكان الحزب الشيوعي الفرنسي وصحيفته جزءا من هذا الكتاب، اذ بين موقفه من ذلك الدعم وقد استفدنا منه في الفصلين الثالث والرابع.

- زهير احداث "الصحافة المكتوبة في الجزائر"، وهو مرجع مهم يتضمن تاريخ الصحافة في الجزائر وتطورها قبل الاستقلال، وكان اهم قسم ذلك الذي يتحدث عن الاعلام الجزائري خلال الثورة الجزائرية وقد استفدنا منه خاصة في الفصل الاول.

- أحمد حمدي "الثورة الجزائرية والاعلام" ايضا يعتبر كتاب مهم يتناول جانب مهم في الثورة الجزائرية، وهو الاعلام يركز على نقاط مهمة جدا على سبيل الذكر لا الحصر "المنهج الفكري" "خصائص مبادئ الاعلام والدعاية لجبهة التحرير" وقد استفدنا منه في الفصل الاول .

رابعاً- البحوث الأكاديمية:

- أطروحة الدكتوراه (Emilie Roche, 'Etude des discours de presse écrité sur la violence et la torture pendant la guerre d'Algérie: le Monde, l'Humanité, le figaro, l'Express, France Observateur, وكذا يظهر من خلال العنوان أنها ركزت على قضايا العنف والتعذيب من خلال خمسة صحف يمينية ويسارية. عنف الجيش الفرنسي. ولكنها استعانت بالمصادر والمراجع الفرنسية. باستثناء "محمد حربي" فإن المذكرة لم يتم الاستعانة فيها بصحف الثورة "المجاهد" أو "المقاومة الجزائرية". معنى ذلك أنها درست موضوع العنف والتعذيب من وجهة نظر الفرنسيين وذلك على الرغم من أن الطرف الجزائري عنصر أساسي في هذا الموضوع، بما أنها تطرقت للعمليات العسكرية التي قام بها جيش التحرير تحت عنوان "عنف جيش التحرير"، إلا أنها لم تتبين موقفه أو تستعين بشهادات الجزائريين حول الموضوع. والمذكرة تضمنت أيضاً معلومات مهمة خاصة ما تعلق بالحريات العامة خلال الثورة الجزائرية، وقد استفدنا منها في الفصل الثاني.

خطة الدراسة :

بخصوص خطة الدراسة فقد قسمنا هذه الدراسة إلى مقدمة وخاتمة وخمسة فصول وملاحق لها علاقة مباشرة بالموضوع ؛ فأما الفصل التمهيدي جاء تحت عنوان "الأحزاب اليسارية الفرنسية والقضية الجزائرية 1905-1954": وكان علينا في البداية ان نعطي تعريفا مختصرا للييسار الفرنسي فكان العنوان الأول "الييسار الفرنسي تعريفه جذوره التاريخية وتطوره". ثم تطرقنا لموقف الأحزاب اليسارية الفرنسية من القضية الجزائرية، واخترنا أهم حزبين تربطهما علاقة تاريخية بصحيفة لومانيتي؛ فجاء العنوان الثاني "الحزب الاشتراكي الفرنسي والقضية الجزائرية 1905-1954"، أما العنوان الثالث فهو "الحزب الشيوعي الفرنسي والقضية الجزائرية 1920-1954".

وتقتضي هذه الدراسة أن نتطرق لتعريف الصحيفة وموقفها من القضية الوطنية منذ تأسيسها، فكان عنوان الفصل الأول "صحيفة لومانيتي وموقفها من القضية الوطنية 1904-1954" والذي اندرج تحته ثلاثة عناوين أولا- تأسيسها، وتطورها ودورها. ثانيا- إيديولوجيتها، ومبادئها الإعلامية وعلاقتها بالمبادئ الإعلامية لجبهة التحرير. ثالثا- موقفها من القضية الجزائرية 1904-1954.

وبما أن الثورة الجزائرية واحدة من الازمات التي شهدتها فرنسا في القرن العشرين فقد أدى ذلك الى فرض حالة الاستثناء، والتي تضمنت تقييدا للحريات العامة خاصة حرية التعبير فكان عنوان الفصل الثاني: **حالة الاستثناء والحريات العامة خلال الثورة الجزائرية**". قسمنا الفصل الى قسمين؛ القسم الأول: تنظيم وتطبيق حالة الاستثناء خلال الثورة الجزائرية" اندرج تحته عنوانين وخلال فترتين زمنيتين: 1-عهد الجمهورية الرابعة 1954-1958. 2-عهد الجمهورية الخامسة 1958-1962. اما القسم الثاني: فجاء تحت عنوان تداعيات حالة الاستثناء على الحريات العامة وبدوره قسمناه الى قسمين 1-الرقابة على المطبوعات (الصحافة). 2-طرق وأساليب التحايل على الرقابة".

وجاء عنوان الفصل الثالث **"صحيفة لومانيتي وأحداث وقضايا الثورة الجزائرية في عهد الجمهورية الفرنسية الرابعة 1954-1958"** اعتمدنا على التقسيم الزمني وتطرقنا فيه الى ذروة الاحداث خلال كل سنة فقسمناه الى قسمين؛ القسم الأول: لومانيتي والثورة الجزائرية 1954-1956 تطرقنا فيه الى 1- تفجيرات الفاتح نوفمبر 1954. 2- مجازر 20 أوت 1955. 3-تطبيق قانون السلطات الخاصة مارس 1956. والقسم الثاني: تحت عنوان "لومانيتي والثورة الجزائرية 1957- 1958 " تطرقنا فيه الى- معركة الجزائر 1957. 2- الهجوم على ساقية سيدي يوسف فيفري 1958.

والفصل الرابع **"صحيفة لومانيتي وأحداث وقضايا الثورة الجزائرية في عهد الجمهورية الخامسة 1958-1962** قسمناه الى قسمين؛ القسم الأول: صحيفة لومانيتي والثورة (1958-1960) تطرقنا فيه للاحداث التالية 1-نقل الثورة الجزائرية الى التراب الفرنسي اوت 1958. 2- اعتراف ديغول بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم 16 سبتمبر 1959. 3- محاكمة أعضاء شبكة جانسون وبيان 121 سبتمبر 1960. أما القسم الثاني : صحيفة لومانيتي والثورة الجزائرية 1960-1962 ؛ تطرقنا فيه الى 1-مظاهرات الجزائريين ديسمبر 1960. 2-مظاهرات الجزائريين في باريس 17 أكتوبر 1961. 3-المفاوضات ووقف اطلاق النار مارس 1962.

صعوبات البحث:

لا يخلوا أي بحث علمي من الصعوبات ولذلك على الباحث أن يتجاوزها ولا يقف عندها مكتوف الأيدي ، فكانت أول صعوبة هي عدم توفر الأعداد الكاملة الخاصة بالصحيفة النموذج "لومانيتي" مما اثر بشكل أو بآخر على السير الحسن لمعالجة الموضوع بموضوعية أكبر ، هذا الإشكال أرقني كثيرا ، فرحلة البحث عن الصحيفة كانت طويلة وشاقة بدأت من المؤسسات الوطنية؛ المركز الوطني للبحث في تاريخ الثورة الجزائرية. ثم المكتبة الوطنية بقسمها الخاص بالتاريخ. والخاص بالسمعي البصري وفعلا وجدت بها بعض الأعداد المتعلقة بصحيفة فرانس اوبسيراكتور وصحيفة الاكسبرس، وبالتزامن مع ذلك كنت اجري محاولات للحصول كباقي الطلبة على منحة علمية لفرنسا، وفعلا وافق احد الاساتذة الفرنسيين والذي وجهني إلى "معهد الدراسات حول العالم العربي والإسلامي" (l'institut de Recherches et d'études sur les mondes Arabes et Musulmans) "اريمام" (iremam) لدفع الملف الخاص بذلك ، ولكن الوباء العالمي والحجر الصحي في مارس 2020 أوقفا كل شيء.

وبعد رفع الحجر والعودة الى الجامعة كانت الوجهة الى المكتبة الوطنية وللمرة الثانية قسم السمعي البصري ولكن كان ردهم بأنها غير موجودة. وفي ارشيف ولاية الجزائر وجدت بعض الصحف مثل صحيفة الحزب الشيوعي الجزائري "ليبرتي" (Liberté). ثم اتجهت الى المكتبة القديمة استقبلوني بحفاوة وأطلعوني على ما يملكونه من صحف وقد اكدوا لي أن صحيفة لومانيتي موجودة- الى ما بعد الاستقلال- وانه تم نقلها الى المكتبة الوطنية بالحامة. واتجهت بعدها الى ملحق الارشيف الوطني وجدت صحيفة "لوموند". وكانت اخر محطة هي الارشيف الوطني وجدت الصحفية النموذج "لومانيتي"، وعديد الصحف اطلعت عليها وتصفحتها وقدمت طلب بتصوير المقالات المعنية وفعلا وافقوا على ذلك ولكن لما اتصلت بهم عديد المرات لأسأل كان ردهم سلبي.

الفصل التمهيدي

الأحزاب اليسارية الفرنسية والقضية الجزائرية 1905-1954:

أولاً- اليسار الفرنسي تعريفه جذوره التاريخية وتطوره.

ثانياً- الحزب الاشتراكي الفرنسي والقضية الوطنية الجزائرية 1905-1954.

ثالثاً- الحزب الشيوعي الفرنسي والقضية الوطنية الجزائرية 1920-1954.

كان لليسار الفرنسي على اختلاف اتجاهاته الفكرية وتشكيلاته السياسية دوراً لا يستهان به في تاريخ فرنسا السياسي والثقافي، وعلى وجه التحديد الحزبين الاشتراكي والشيوعي اللذان كانت صحيفة لومانيتي جزءاً منهما؛ فقد تبنت إيديولوجيتهما "المناهضة للاستعمار" وبرامجهما السياسية التي كانت من المفروض أنها تسعى لتجسيد تلك الأيديولوجية، فقد كان لكل منهما دور وموقف اتجاه المستعمرات الفرنسية .

نسعى في هذا الفصل إلى التعرف على ذلك الدور والموقف الذي اتخذته كل من الحزب الاشتراكي الفرنسي، والحزب الشيوعي الفرنسي من القضية الجزائرية التي تعتبر نموذجاً لتجسيد تلك الأيديولوجية في برامجهم ونشاطاتهم السياسية، ومركزين على بعض المحطات التاريخية في الفترة ما بين (1905-1954) ، نذكر منها فترة حكم الجبهة الشعبية 1935-1938، مجازر ماي 1945، تزوير انتخابات المجلس الجزائري افريل 1948.

أولاً- اليسار الفرنسي تعريفه، جذوره التاريخية وتطوره :

ارتبط مصطلح اليسار أو الجناح اليساري في التاريخ المعاصر بالمذاهب والأحزاب السياسية وبنظم الحكم، وتعود جذور استعماله إلى الثورة الفرنسية سنة 1789، وبالضبط إلى الطريقة التي جلس بها كل من النبلاء، وممثلو الشعب في الجمعية الوطنية الفرنسية التي لعبت دوراً في التمهيد إلى هذه الثورة، إذ جلس الأولون إلى يمين رئيس المجلس في حين جلس الآخرون إلى يساره، ومنذ ذلك الوقت أصبح من الشائع أن تجلس العناصر الراديكالية¹ اليسارية في المقاعد اليسرى من المنصة ويجلس المحافظون إلى اليمين² هذا الأخير ومنذ القرن التاسع عشر أصبح في التقليد السياسي الفرنسي، يدل على أنه تيار نابع من الثورة مناهض لها ومعادي للمكاسب التي حققتها، وفيما بعد تطور وأصبح هو الآخر يدل على الأحزاب التي تجعل كل من الوفاء للماضي والانتظام السياسي محورياً لسياستها ومبدأً لعملها³.

وبالتالي هذا التصنيف أو التقسيم لم يكن معروفاً قبل الثورة الفرنسية، أما استخدامه وتوظيفه فكان بعدها- بعد سقوط الجمهورية الفرنسية الأولى- اثر الهزيمة التي مني بها "نابليون بونابرت" (Napoléon Bonapart)⁴ سنة 1814، واستعادة النظام الملكي في (الدورة البرلمانية) المجلس التشريعي 1819-1820، فخلال هذا المجلس استخدم المعنى الحقيقي بشكل منظم كدلالة على تقسيم جديد بين الليبراليين والمتطرفين والذي نشأ عن ذكرى الثورة، والمعارض للتصنيف الآخر بين فرنسا القديمة والحديثة، ومع نهاية العقد الثاني من نفس القرن بدأت تتبلور في الأفق مسألة تكوين ائتلافات يكون بإمكانها تحقيق أغلبية برلمانية على أساس يمين ويسار⁵.

¹ ظهر في إنجلترا في نهاية القرن 18 قبل الثورة الفرنسية وهو يشير في مفهومه الحالي عند الفرنسيين إلى سياسة التغييرات الأساسية المستوحاة من التجريبية والتسوية. ينظر؛ أحمد سعيغان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية عربي -إنجليزي-فرنسي، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت لبنان، 2004، ص192.

² عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج7، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994، ص411.

³ أحمد سعيغان، مرجع سابق، ص408.

⁴ ولد 5 أوت 1769 بمدينة أجاكسيو في جزيرة كورسيكا، عندما اندلعت الثورة الفرنسية سنة 1789 نشط سياسياً في حركة اليعاقبة (Jacobins) شارك في الحصار الذي ضربته القوات الفرنسية على القوات البريطانية في طولون (Toulon) قائداً للمدفعية الفرنسية، تسلم قيادة الجيش الفرنسي 1795، حقق انتصارات على النمسا 1796-1797 سيطر سنة 1797 على إيطاليا، رافقه 40 ألف جندي في حملته العسكرية على مصر سنة 1799 أصبح أول زعيم قنصل يقود فرنسا بسلطات دكتاتورية، وبعد الانتصارات التي حققها في أوروبا تحالفت روسيا وبريطانيا والسويد ربيع 1813 ضد فرنسا، استمر نابليون في القتال ولكنه انهزم في ليبستخ أكتوبر 1913، وافق على التنازل عن الحكم أفريل 1914، وعاش في المنفى في جزيرة إلبا (Elba) توفي 5 ماي 1821. ينظر؛ مجموعة من المؤلفين، موسوعة مشاهير العالم، ج3، ط1، دار الصدفة العربية، بيروت، لبنان، 2002، ص10-15.

⁵ تيرنس بول، ريتشارد بيلامي، موسوعة كمبريدج للتاريخ. الفكر السياسي في القرن العشرين، ع 1339، ترجمة: مي السيد مقلد طلعت الشايب، ج2، ط1، المركز القومي للترجمة، 2010، ص374-375.

و يبدو أن هذا الاصطلاح بقي مقتصرًا على الغرف البرلمانية ولم يتغلغل في سياسات الجماهير الفرنسية إلى غاية تأسيس الجمهورية الفرنسية الثانية سنة 1848 ، اثر الاقتراع العام أين استعمل كتصنيف- جديد - للهوية السياسية التي بدأت تنتشر عبر النظم البرلمانية في العالم¹ و مع ظهور الأحزاب السياسية اتسعت دائرة استعماله إذ أُطلق "اليمين" على المؤيدين للحكومة القائمة، أما المعارضون فهم اليسار. قد يشمل هذا التصنيف الحزب الواحد؛ إذ قسم هو الآخر إلى جناحين يميني محافظ ويساري تقدمي، أما الوسط فيمثل العناصر المهادنة أو المعتدلة، وفي حال انحيازه إلى احد الجناحين يطلق عليه "الوسط اليميني أو الوسط اليساري" بهدف تمييزه عن اليسار المتطرف، ويشمل هذا التصنيف المذاهب السياسية كالاشتراكية² التي تمثل فيها الشيوعية³ جناحها الايسر⁴. ولكن ما الذي يميز اليسار عن اليمين؟.

وعلى العموم فان المشروع اليساري يتصور مجتمعاً يتساوى فيه الناس جميعاً دون تفرقة، وهو ما يتطلب عملية بحث عن الأسباب التي تؤدي إلى تلك التفرقة ، وبالتالي إعداد برنامج عملي للقضاء عليها نهائياً أو تقليصها، إذن فقد شكلت الفكرة الإنسانية الأساسية المتمثلة في المساواة منطلقاً أساسياً لليسار، فالمساواة هي مبدأ أخلاقي يرى بأن كل البشر يجب أن يحظوا بالاهتمام والاحترام وبنفس القدر، وهو يحث على التعامل بين البشر باحترام كههدف وليس كوسيلة لتحقيق غاية معينة، وعلى أساس أنه للإنسان –أيا كان- كرامة لا تقدر بأي ثمن⁵ ويجب التعامل معه وفقاً لذلك فالناس سواسية .

¹ تيرنس بول، ريتشارد بيلامي، مرجع سابق ، ص375.

² ظهرت كلمة الاشتراكية Socialisme في وقت واحد تقريباً في فرنسا وانجلترا ما بين 1830-1940 إلا انه لم يكن لهذه الكلمة في هذه الفترة إلا معنى على قدر من الغموض، ففي نظر بيير لورو أن الاشتراكية تتناقض مع الفردية، وفي نظر روبرت أوين أن الاشتراكية بصورة رئيسية نظام من الجمعيات التعاونية. ينظر؛ جان توشار، تاريخ الأفكار السياسية الاشتراكية – الليبرالية-القومية-السلفية، تر: الدكتور ناجي الدراوشة، ج3، ط1، دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر، سوريا، 2010، ص733.

وتعرف أيضاً على انها نظام اجتماعي اقتصادي يقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج وقد تكون هذه الملكية العامة للدولة أو ملكية تعاونية جماعية وتؤدي الاشتراكية للقضاء على الطبقات المستغلة واستغلال الانسان لاختيه الانسان والتعاون بين العمال وعدم وجود اضطهاد اجتماعي. ينظر؛ إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي- انجليزي)، دط، دن، دس، ص42.

³ كلمة جوهرية في النظرية الماركسية واللينينية تشير الى إلغاء الملكية الخاصة وإحلال الملكية الجماعية محلها، وتتمثل بالمرحلة العليا من تاريخ الانسان بعد مرحلة دكتاتورية البروليتاريا ومرحلة الاشتراكية يتميز فيها المجتمع بوفرة الخيرات (لكل حسب حاجاته) ووفرة الفضائل (الانسان الجديد): وضع نموذجي يعطي السعادة وتصيح فيه سلطة الدولة "هذه الزائدة الطبقية" "عديمة النفع" (ماركس) "عندئذ تكف الدولة عن الوجود ويصبح بالإمكان الحديث عن الحرية" (لينين). ينظر؛ أحمد سعيان، مرجع سابق، ص221.

⁴ عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ج7، ص412.

⁵ تيرنس بول، ريتشارد بيلامي، مرجع سابق، ص382.

وبالعودة إلى المذاهب اليسارية فقد صنفنا الأفكار الاشتراكية ضمن اليسار، وهي التي ظهرت كرد فعل على الرأسمالية الصناعية، والتي ازداد استغلالها للطبقة العاملة في إنجلترا ثم انتشرت بعد ذلك في أوروبا. وقد بدأت الاشتراكية كمجرد أفكار مثالية على يد "سان سيمون" (Sant-Simo)¹ و"فورييه" (Fourier) من فرنسا، و"أوين" (Robert Owen) في إنجلترا، تلك الأفكار كانت تهدف إلى التخفيف من معاناة العمال في أوروبا وفي سبيل ذلك اقترحت نظما سياسية واقتصادية تخفف من وطأت التفاوت الاجتماعي² تكون بديلا للنظم القائمة على استغلال هذه الطبقة.

وفيما يخص الاشتراكية الفرنسية فقد نشأت قبل العصر الامبريالي³ بكثير، تميزت بنزعتها الجمهورية الليبرالية، فكانت قضية "دريفس" (Dreyfusse)⁴ دليلاً قاطعاً على تغلب الأمة الفرنسية على النزعة العسكرية وذلك بفضل تعلقها بالديمقراطية⁵ مما جعل بعض المفكرين يميزون اليسار الفرنسي عن غيره؛ "لوي دومو" (Louis Dumont) الذي يرى بأنه يمثل نموذجاً يملك القدرة على التغيير في مؤسسات الدولة على الصعيدين السياسي وحتى الاجتماعي وبشكل تدريجي لأنه يتميز "بالتزامه المشروط والمنظم بالفرديانية"، وقد استشهد في ذلك بقضية "دريفس" التي اعتبرها دليلاً قاطعاً على مركزية حقوق الإنسان في فرنسا، ومذكرا بمقولة الزعيم الفرنسي

¹ سان سيمون (1760-1825) ينتمي الى الطبقة الارستقراطية شارك في حرب الاستقلال الامريكية كتب 1817 بأن هذه الثورة كانت تشير الى بداية عصر سياسي جديد بعد وفاته تكونت المدرسة السانسيمونية التي بدأت في عرضها سنة 1828. ينظر؛ جان توشار، مرجع سابق، ص 742.

² رابح لونيبي، "الظاهرة الاستعمارية من منظور رواد الفكر الماركسي"، مجلة عصور، ع8، الجزائر، سبتمبر-ديسمبر 2007، ص 68-69.

³ الامبريالية مصطلح سياسي وكلمة حديثة الاستعمال نسبياً وهي تعني الرأسمالية الاحتكارية لانها المرحلة الأخيرة في تطور الرأسمالية واستخدمت لتعني التعسف في وصف السياسة الخارجية لامبراطور فرنسا. وقد ارتبطت بالتوسع العدواني لدول المركز ويقصد بها أيضا طموح دولة او دول أخرى نحو الاتساع على حساب الغير ومد نفوذها وسيطرتها وهذا اقصى أنواع الاستعمار. ينظر؛ إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، مرجع سابق، ص 53-54. وتعرف أيضا على انها نظرية لينين تبعا لها تقوم البلدان الرأسمالية في مرحلة تطورها الأخيرة باستغلال منهجي لمستعمراتها من اجل الاستمرار في الحياة، وقد ورد ذلك في كتابه الشهير "الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية". وبالمعنى الموسع تتطوي الامبريالية على كل شكل من اشكال التوسع والسيطرة، أي انها إظهار لكل سيطرة لدولة على دولة أخرى، سيطرة إقتصادية، سياسية، عسكرية. ينظر؛ أحمد سعيقان، مرجع سابق، ص 46.

⁴ بدأت القضية في ديسمبر 1984 عندما أدين النقيب الفريد دريفوس بالخيانة، كان دريفوس يبلغ من العمر 35 عاما، وهو ضابط مدفعية فرنسي الزاسي من اصل يهودي، وحكم عليه بالسجن مدى الحياة بتهمة نقل اسرار عسكرية فرنسية الى السفارة الألمانية في باريس وسجن في جزيرة في جيانا الفرنسية، أمضى قرابة 5 سنوات في عام 1899 اعيد الى فرنسا لمحاكمة أخرى، وحكم عليه بالسجن 10 سنوات أخرى، وتمت تبرئته سنة 1906 واعد الى عمله برتبة رائد وانهى خدمته برتبة مقدم توفى سنة 1935. ينظر؛ محمد عبد الرحمن، قضية دريفوس.. صراع اجتماعي في فرنسا بسبب "الفريد" حوكم بسببها اميل زولا، اليوم السابع، 5 جانفي 2022، ينظر

<http://www.youm7.com/5606324> 12/6/2024. 23:33

⁵ جان توشار، المرجع السابق، ص 973.

الاشتراكي " جان جورييس " (Jean Jaurès)¹ التي تقول : " إن الإنسان الفرد مقياس لكافة الأشياء "².

ويقول جورييس ايضا " إن الاشتراكية هي التوكيد الأسمى للحق الفردي ولا شيء فوق الفرد .. فالاشتراكية هي النزعة الفردية المنطقية والكاملة "، لذلك تبدو الجماعية في نظر جورييس كأنها مضادة للاشتراكية التي ترتبط عنده بالثورة الفرنسية، فهو يتحدث عن اشتراكية إنسانية حقيقية تضمنتها الثورة ويعود جورييس مرة أخرى ليقول: " إن الاشتراكية وحدها هي التي ستضفي على إعلان حقوق الإنسان معناه كله والتي ستحقق الحق الإنساني " وعليه فاشتراكية جورييس تهدف إلى تحقيق الحريات الفردية والحرية السياسية وحرية الانتخاب، وحتى حرية العمل والضمير فهي "اشتراكية ديمقراطية"³.

ولكن اليسار الفرنسي وعلى اختلافه – فقد ظهر إما تتابعا أو في نفس الوقت كل من اليسار الجمهوري واليسار الراديكالي، الاشتراكي، والشيوعي⁴ - خلال القرن العشرين لم يكن ينقصه الوعي بأهمية التنظيم، والتعبئة السياسية وحتى الانضباط الجماعي إذ دعا إلى إتباع سياسة تعتمد على التخطيط والقانون والنظام ، كما أثاروا الحمية الوطنية والشعور بالمصلحة العامة ، وقد كان لهذا اليسار دور قومي؛ إذ حولت هذا الأخيرة اتجاهها إليه؛ عندما انحاز اليسار غير الاستعماري الى وطني الثورة الجزائرية⁵.

وقد كان لليسار الفرنسي دور فيما يخص القضية الجزائرية مع مستهل القرن الماضي؛ ومنذ تأسيس أول حزب وهو الحزب الاشتراكي الفرنسي (S.F.I.O)، ثم الحزب الشيوعي الفرنسي (P.C.F) اللذان شكلا ثقلا سياسيا في تاريخ فرنسا السياسي ومستعمراتها، فكان لكل منهما دور فاعل فيما يخص المسألة الاستعمارية لأنهما اتخذا من الثورة الفرنسية والمبادئ الإنسانية التي حملتها أيديولوجية لكل منهما ومنطلقا لهما، وسجلا عضويتها في كل من الأممية الاشتراكية⁶

¹ جان جورييس (1859-1914) ولد في مدينة كاستر جنوب فرنسا ، وهو مناضل سياسي اشتراكي لمدة خمسة وعشرون سنة ، كان له دور رئيسيا في تأسيس الاتحاد الاشتراكي الفرنسي سنة 1905، وقد اغتيل سنة 1914. ينظر؛

L'humanité, "Jaurès assassiné", n 3785, 1 aout 1914, p1.

<https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k253902z/f1.image> , 2021-09-13, 14:51.

² تيرنس بول، ريتشارد بيلامي، مرجع سابق، ص379-380.

³ جان توشار، مرجع سابق، ص959-960

⁴ أحمد سعيان، مرجع سابق، ص408.

⁵ تيرنس بول، ريتشارد بيلامي، مرجع سابق، ص380.

⁶ تأسست الأممية الثانية سنة 1891 (فريدريك انجلز 1820-1895) ، وأعيد بناؤها سنة 1851 ويطلق عليها حاليا اسم "الأممية الاشتراكية" وتضم 62 حزبا اجتماعيا ديمقراطيا واشتراكيا. أحمد سعيان، مرجع سابق، ص49.

والأمية الشيوعية¹ على التوالي. وأطلقا على نفسيهما اسم حزب الإخاء الإنساني. فهل كان ذلك مجرد شعارات أم أنه فعلا يخدم القضايا الإنسانية وفي مقدمتها مناهضة الاستعمار؟ وحتى نجيب على السؤال نتطرق إلى موقف كل منهما من القضية الجزائرية 1905-1954، على اعتبار أن كل منهما تربطه علاقة بصحيفة لومانييتي.

ثانياً- الحزب الاشتراكي الفرنسي والقضية الجزائرية 1905-1954:

تأسس الحزب الاشتراكي الفرنسي والمعروف بـ "الفرع الفرنسي للاممية العمالية" (S.F.I.O) بعد اجتماع 22 مارس 1905 والذي حضره مجموعة من الأمناء العامون؛ جوستاف هنري لافاند (عن الاتحادات المستقلة)، ب.ج. لافاند (حزب العمال الاشتراكي الثوري)، ألبرت أوري (الحزب الاشتراكي الفرنسي) وخلال هذا الاجتماع تمت مناقشة الطريقة التي سيتم بها الاتحاد بين هذه التشكيلات السياسية، وبتاريخ 23 و24 و25 أبريل من نفس السنة انعقد المؤتمر التأسيسي للحزب الاشتراكي الفرنسي في قاعة غلوب 8 شارع ستراسبورغ في باريس². ضمت التشكيلة النهائية لهذا الحزب كل من البلانكيين³ "أدوار فايان" (E-Vaillant)⁴ والامكانيين

¹ الكومينترن أو الأممية الشيوعية أسسها لينين عام 1919 لتعزيز الاشتراكية الدولية الثورية وضمت فقط الأحزاب المنتسبة للنظرية الماركسية، واتهمت بأنها أداة لتحقيق مآرب السياسة السوفييتية وحلت عام 1943. ينظر؛ أحمد سعيان، المرجع السابق، ص49.

² Parti Socialiste (section Française de l'internationale ouvrière), 1e et 2e Congrès nationaux, tenus à Paris, en avril 1905 et à Chalon-sur-Saône en octobre 1905 : compte rendu analytique, p6,7. <https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k853072?rk=21459;2,2021-6-21,8:43>.

³ ينسب هذا التيار المفكر الثوري الجمهوري الاشتراكي الفرنسي "لويس أوغست بلانكي" (Louis Auguste Blanqui) (1805-1881) الذي انخرط مبكرا في العمل السياسي، حمل السلاح ضد نظام شارل العاشر واعتقل عديد المرات سنة 1830، وسنة 1832، وسنة 1836، ألف كتاب سنة 1939 الى جانب "باريس" و"مارتان بارنار" "جمعية الفصول" وشرع في تلك السنة في الاعداد للانتفاضة ما أدى الى اعتقاله والحكم عليه بالاعدام، وخلال سنة 1848 تمكن من مغادرة السجن والالتحاق بصفوف الثوار، وأعيد اعتقاله لمدة عشر سنوات، واستطاع بلانكي حشد الطلاب والعمال حوله بعد خروجه من السجن. أسس صحيفة "الوطن في خطر" ونشط في عديد المظاهرات ضد الحكومة اعتقل مرة أخرى، وفي سنة 1880 اصدر صحيفة "لا اله ولا سيد" وله مؤلفات "النقد الاجتماعي" وعديد المقالات منها "الوطن في خطر" "دفاعا عن المواطن".

<https://www.mominoun.com/articles/%D8%A3%D9%88%D8%BA%D9%8A%D8%B3%D8%AA-%D8%A8%D9%83%D9%8A-ouis-uguste-lanqui-109217/6/2024.15:41>.

⁴ (1840-1915) تحصل على البكالوريا 1857، تخرج كمهندس في الفنون والتصنيع عام 1862، تطور فكره من البرودنية الى الاشتراكية الثورية ذات الالهام البلانكي وانضم الى القسم الألماني للاممية، شارك في الحرب الفرنسية البروسية 1870، أحد أعضاء اللجنة التي شكلت الحزب الجمهوري وعضوا في الأممية الثانية، بالنسبة لقناعاته سنة 1880 ترشح للانتخابات تحت لواء اللجنة الثورية المركزية ذات النزعة البلانكية مما سيؤدي الى ميلاد الحزب الاشتراكي الثوري وفي عام 1905 كان احد مهندسي توحيد الاشتراكيين داخل (S.F.I.O).

<http://www.commune1871.org/la-commune-de-paris/histoire-de-la-commune/illustres-communards/505-edouard-vaillant-delegate-de-la-commune-a-l-education.15/6/2024.16:14>.

والإيمانين (الثوريين) والجيسيديين¹ من (الماركسيين) وشخصيات مختلفة منها "بريان" (Briand) القادم من (الفوضوية النقابية) وجان جوريس -الذي سبق وتحدثنا عن اشتراكيته التي لها علاقة بالثورة الفرنسية لا الماركسية- ما يعني أن هذا الحزب لم يتمتع بوحدة أيديولوجية².

إن تأسيس هذا الحزب اعتبر إحدى الإنجازات التي حققتها الأممية الثانية³ ، والتي كانت تسعى في جميع البلدان إلى تشكيل حزب سياسي وحيد، وقد نجحت حسب " جان توشار " (Jean Touchard) في فرنسا سنة 1905⁴ اثر تأسيس (S.F.I.O). ولكن هذا الأخير سيشهد انقساماً على نفسه في مؤتمر تور ديسمبر 1920، ونتيجة لذلك ظهر (P.C.F) الذي أصبح هو الآخر فرعاً فرنسياً للأممية الشيوعية العالمية⁵.

ويعتبر الزعيم الاشتراكي "جان جوريس" الذي مثل صوت الاشتراكيين الفرنسيين، من أوائل الذين اهتموا بالقضية الوطنية الجزائرية قبل تأسيس الحزب الاشتراكي؛ فقد طالب بضرورة منح الجزائريين حق التمثيل في البرلمان الفرنسي حتى يتمكنوا من إسماع صوتهم ويمكن للنواب الفرنسيين ان يعرفوا حقيقة ما يجري في الجزائر⁶ ونادى في صحيفة "الجمهورية الصغيرة" سنة 1898 باستقلال الجزائر، على لسان الكولونيالي " إميل مورينو " (E.Morinaud)⁷ الذي عرّف دور الاشتراكية في الجزائر والمتمثل في " الاستقلال الإداري " الذي يسمح لها بتطوير مقدراتها ويسمح للأهالي الجزائريين بالانخراط في المجالس الجزائرية وحتى ممارسة حقوقهم السياسية⁸.

¹ نسبة إلى جول جيسد (1845-1922) الذي طور فكرة أقرب إلى الاشتراكية وهي فكرة مستوحاة من الماركسية، طورها سنة 1875، وفي عام 1880 أسس حزب العمال الفرنسي، -حتى نهاية القرن التاسع عشر- ومعه صحيفة (La socialist) وذلك قبل أن يندمج في الحزب الاشتراكي الفرنسي (S.F.I.O).
<https://galica.bnf.fr/conseils/content/jules-Guesde> 12/6/2024. 22:18.

² جان توشار، مرجع سابق، ص 964.
³ التي تأسست سنة 1891 نتيجة لتأثرها بالاشتراكية الديمقراطية الألمانية والنزعة الماركسية- والتي كانت تعتبر أن مهمتها الأولى تكمن في تنمية روح التضامن الأممي. ينظر؛ جان توشار ، المرجع سابق، ص 969.
⁴ نفسه، ص 969.

⁵ محمد قنانش، **الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919-1939**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 20

⁶ أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954** ، ج 6، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ص 450.

⁷ ولد في 17 فيفري 1865 نائب عن مدينة قسنطينة لمرتين 1898-1902 ومن 1919-1942 دافع عن مصالح المستوطنين. توفي عن عمر ناهز 87 سنة بتاريخ 20 فيفري 1952. ينظر؛

[https://www2.assemblee-nationale.fr/sycomore/bio/\(num_dept\)/5425](https://www2.assemblee-nationale.fr/sycomore/bio/(num_dept)/5425)

⁸ أحمد منغور، اليسار الفرنسي والثورة الجزائرية 1954-1962: الحركة الاشتراكية بالغرب الجزائري نموذجاً، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، الجزائر، 2017-2018، ص 119.

وبعد فترة وجيزة كان لهذا الحزب مبادرة أكدت على اهتمامه بالقضية الجزائرية من خلال تأسيسه لأول فدرالية اشتراكية جزائرية سنة 1908، والتي تمثل امتداداً للبنية الهيكلية للحزب¹، لكن نجاحه في تأسيس هذه الفدرالية في الجزائر لا يعني بالضرورة أنه نجح في تجسيد أفكاره ومبادئه الإنسانية النابعة من الثورة الفرنسية التي اتخذت من مبدأ المساواة منطلقاً لها؛ فقد سجل التاريخ تخلي الاشتراكيين الفرنسيين عن رسالتهم هذه من خلال؛ مساندتهم للحرب العالمية الأولى وتأبيدهم لاستغلال الشعوب والاستعمار²، أما في الجزائر فقد قرر العودة إلى سياسة الإدماج والتنديد بسياسة الحكم الذاتي في المؤتمر التاسع، وقد جاء ذلك بطلب من ممثل الفدرالية الاشتراكية الجزائرية وقد سبق لهذه الأخيرة أن عقدت مؤتمراً بالعفرون سنة 1912 حيث تم الاتفاق على سياسة عامة وبناءً عليه جاء قرار المؤتمر التاسع (S.F.I.O.)³.

وإن التغير في سياسة (S.F.I.O) اتّجاه قضايا المستعمرات، والقضية الجزائرية مع بداية الحرب العالمية الأولى (1914-1918) تزامن مع نجاحات انتخابية حققها حتى في وسط المعارضة؛ فقد كان "جان جوريس" في ذلك الوقت زعيم اتحاد اليسار الأكثر عدداً والوفراً تماسكاً كان الحزب مفيداً للعمال في فرنسا، ويجب عليه الدفاع عن الجمهورية والكفاح ضد دعاة الحرب الفرنسيين⁴ ما يعني ان قضايا المستعمرات أصبحت قضايا عرضية وتركيز الحزب في هذه المرحلة انصب على فرنسا الميتروبول⁵ وعلى عدم مشاركتها في الحرب.

وبعد الحرب العالمية الأولى سنة 1918 عقد (S.F.I.O) مؤتمراً وطنياً في أفريل 1919 أين وضع برنامج عمل ذكّر فيه بمبادئه وأهدافه وأعطى مفهوماً للاشتراكية فهي أولاً: مبدأ التناغم في خضم الفوضى العالمية التي تولدها الحرب، وهي ثانياً: مبدأ الإنصاف (العدالة) في خضم الظلم الاجتماعي الذي تضاعفه الحرب، وهي أيضاً قمع وإنكار الحروب، وأخيراً الاشتراكية الأممية هي المرحلة العليا للحضارة الإنسانية⁶.

وأكد ذات البرنامج في الجانب الاجتماعي أن هدفه هو الثورة الاجتماعية، والتي أعطى لها مفهوماً يتمثل في استبدال النظام الجماعي (الاشتراكي) للإنتاج والتبادل والاستهلاك بالنظام

¹ أحمد منغور، مرجع سابق، ص 126.

² أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 450.

³ أحمد منغور، مرجع سابق، ص 132.

⁴ جان توشار، مرجع سابق، ص 965.

⁵ فرنسا الام

⁶ Parti Socialiste, section Française l'internationale. Programme d'Action Du Parti socialiste adopté par le congrès tenu en Avril 1919, p6.

<https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k109924n/f3.item> , 23:16, 25/06/2021

الاقتصادي الحالي الذي تأسس على الملكية الفردية الرأسمالية، والتي تتوافق مع حقبة ماضية في التاريخ، ولن تتحقق الديمقراطية التي تعني المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين، بشكل كامل حتى من وجهة النظر السياسية إلا بعد هذه الثورة واستكمالاً للثورة الفرنسية، وعن الطريقة التي تتحقق بها الثورة الاجتماعية، فقد ذكر انه لا يجب أن نخلط بين "الثورة والعنف"، وأطلق على نفسه اسم حزب "الإخاء الإنساني"، وكونه كذلك فهو يوجه كل أعماله نحو الازدهار والرفاه العالمي، وبناءً عليه فهو يتمنى بشدة أن يتحقق انتصاره في ظل تنظيم هادئ ومنهجي والحزب الاشتراكي يدرك أن الثورة الاجتماعية لا يمكن أن تنجح إلا إذا حدثت في ساعتها التاريخية أي عندما تنضج في أذهان الناس¹.

وفي الجانب السياسي أكد (S.F.I.O) خلال هذا المؤتمر على التجديد السياسي والذي تضمن مطالب تتعلق بإصلاح عميق لأطر ومؤسسات النظام في المجتمع البورجوازي القائم، وذلك في أثناء انتظار قيام المجتمع الاشتراكي. كما يدعو الحزب إلى أساليب وأدوات جديدة للعمل لتتكيف مع الوضع الجديد².

غير أن هذا البرنامج لم يعالج المسألة الاستعمارية أو المستعمرات بصفة مباشرة، بل عالج قضية الثورة الاجتماعية بصفة عامة؛ توقيتها ومدى نجاحها وهي التي تعتبر امتداداً أو استكمالاً للثورة الفرنسية، أي خدمة للأمة والشعب الفرنسي، ورغم انه أطلق على نفسه حزب "الإخاء الإنساني" في هذا المؤتمر إلا انه ابتعد نوعاً ما عن القضايا الإنسانية الحقيقية، وهي تلك الموجودة في المستعمرات منذ بداية الحرب العالمية واستمر على هذا النحو حتى بعدها، ومرد ذلك حسب المؤرخ "أبو القاسم سعد الله" يعود إلى وجود اختلاف بين الاشتراكيين في فرنسا وفي المستعمرات، ففي الجزائر كانوا وبالاً وبالأخص بعد الانفصال عن الشيوعيين بعد الحرب العالمية الأولى³ وبالضبط بعد مؤتمر تور ديسمبر 1920.

وقد صوتت الفدراليات الثلاث لـ (S.F.I.O) في الجزائر والمقابلة لمقاطعات الجزائر، وهران، قسنطينة، بأغلبية كبيرة لصالح الانضمام إلى الأممية الشيوعية العالمية، وقد كان معظمهم من

¹ Parti Socialiste, section Française l'internationale, p6-7

² Ibid, p10.

³ أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص450.

المستوطنين جندوا بشكل حصري في مجال عمال السكك الحديدية والبريد حتى تحولهم الى المنطقة الجزائرية لـ (P.C.F) في عام 1925¹.

وان التغير الذي طال موقفه اتجاه المستعمرات في بداية الحرب العالمية الأولى (1914-1918) خلال مؤتمر 1919 تطورا الى الأسوأ ؛ فحزب " الإخاء الإنساني " عمليا اثبت عكس ذلك فيما يخص المسألة الاستعمارية سنة 1925 ، فقد اعترف ممثلوه في شمال إفريقيا بشرعية الحقيقة الاستعمارية ، وأكدوا عليها مجدداً حيث اقتصروا على إدانة الانتهاكات والتجاوزات².

هكذا اذن تطور موقف (S.F.I.O) من المسألة الاستعمارية من الحكم الذاتي قبل الحرب العالمية الأولى الى الاعتراف بالحقيقة الاستعمارية بعدها ، والاكتفاء بالتنديد بتجاوزات السلطات الاستعمارية سنة 1925 وتبنوا موقف مناقض لمبادئ الحزب الاشتراكي ، ومناقض للمبادئ الإنسانية التي تميز اليسار الفرنسي عموما ، والتي ذكرناها أعلاه، ولم يتبقى الا ان نتعرف على موقفه من القضية الجزائرية التي تعتبر نموذجا حقيقيا لتطبيق المبادئ الإنسانية لأحزاب اليسار الفرنسي.

ويمكننا أن نتعرف أكثر على موقفه من القضية الجزائرية في هذه المرحلة من خلال بعض المحطات التاريخية المهمة ، كانت أولى المحطات هي فترة حكم الجبهة الشعبية (1935-1938م)، فعند توليه السلطة في 30 ماي 1936، وجه (S.F.I.O) رسالة رسمية إلى الشعوب المستعمرة يتعهد فيها بمنح الحريات الديمقراطية والتشريعات الاجتماعية: "إن مؤتمر الحزب الاشتراكي يرسل إليكم تعبيراً عن تضامنه الفعال إنه يعرف معاناتكم ولديه الإرادة لوضع حد لها ، مع وجود الجبهة الشعبية في السلطة يبدأ عهد جديد لفرنسا.. وكذلك الشعوب التي ترتبط بمصيرها ، يمنحكم الحزب الاشتراكي تأكيداً رسمياً على ذلك"³، ولكنه وما أن وصل إلى السلطة ومعه الجبهة الشعبية حتى تراجع عن وعوده بتحرير الجزائر إذ برز منهم "موريس فيوليت" (Maurice Viollette) صاحب أخطر مشروع إدماجي⁴ عرفته الجزائر وهو ما سنتطرق له لاحقا في الجزء الخاص بالحزب الشيوعي الفرنسي .

¹ Céline Marangé, "le Komintern, le parti communiste français et la cause de l'indépendance Algérienne (1926-1930)", Vingtième Siècle. **Revue d'histoire**, n°131, 2016/3, p55.

² Ibid., p56-57.

³ Benjamin Stora, "La gauche socialiste, révolutionnaire, et la question du Maghreb, au moment du Front populaire (1935-1938)", **Revue française d'histoire d'outre-mer**, tome 70, n°258-259, 1er et 2e trimestres 1983, p58.

⁴ أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق ، ص450.

أما المحطة الثانية فهي مجازر الثامن ماي 1945، التي أدى فيها الحزب الاشتراكي دورا لا يستهان به ؛ فالحكومة المسؤولة عن تلك المجازر ترأس وزارة الداخلية فيها الاشتراكي "تكسيار" (Tixier) هذا ما ذكره وزير الطيران الشيوعي ، والذي أراد تحميل مسؤولية تلك المجازر للحكومة ووزارة الداخلية على وجه التحديد إذ يقول : " نحن لم نكن نعرف مدى أحداث ماي 1945 (والقمع) إلا بعد ذلك بفترة طويلة، لان الحكومة لم تأت على ذكر جميع المسائل، أشياء كثيرة تمت تسويتها مع ديغول والوزراء المعنيين، وفيما يتعلق بالجزائر كل شيء جاء من وزارة الداخلية ، التي كان وزيرها الاشتراكي تكسيار " ¹توضح ذلك لاحقا في الجزء المتعلق بـ (P.C.F) والقضية الجزائرية.

أما المحطة الثالثة التي برز فيها موقف (S.F.I.O) فيما يخص القضية الجزائرية فتمثلت في تزوير انتخابات المجلس الجزائري أفريل 1948 ، تلك الانتخابات جاءت في اطار سياسة التهدة والمعروفة بقانون الجزائر الذي تمت المصادقة عليه في 27 أوت 1947، ونشر في الجريدة الرسمية في 20 سبتمبر 1947، وذلك بعد أن صوت النواب في البرلمان لصالح هذا القانون بالأغلبية 388 صوت وعارضه 3 أصوات وامتنع عن التصويت 208 من النواب المسلمين². وقد ترأس الحكومة الفرنسية آنذاك اشتراكي ديمقراطي والذي أنهى الحقيبة الوزارية للشيوعيين³، لأنهم اتخذوا موقفا رافضا للقانون ظهر هذا على لسان الشيوعي " ليون بلوم" (Loen blum)، الذي كان يرى ان هذا القانون يحاول أن يسوي- بين وسائل معينة- بين شعبين يعيشان في أرض واحدة في إطار الوحدة الفرنسية وذلك رغم اختلافهما العقدي، وأكد انه سيفشل في ذلك لأنه شرع مساواة صورية لا يمكن بواسطتها توحيد أهداف الشعبين لذلك سيستمر ذلك الخلاف⁴.

وانتهى الأمر بتزوير الانتخابات على يد الاشتراكي "ادموند نايجلان" (MARCEL-Edmond Naegelen) فحسب المؤرخ الفرنسي " شارل اندري جوليان" (Charles André Julien) فإن "نايجلان"، هذا جاء للجزائر بهدف القضاء على الانفصاليين الموجودين في حركة انتصار الحريات الديمقراطية (ح.إ.ج.د) في ذلك الوقت لان السماح لهم باستعمال شعارات سياسية

¹ Alain Ruscio, "les communistes et les massacres du constantinois (mai-juin 1945)", *vingtième siècle revue d'histoire*, n°94, 2017, p227.

² حسين آيت أحمد، روح الاستقلال مذكرات مكافح 1952-1942، تر: سعيد جعفر، منشورات البرزخ، 2002، ص130.

³ عمار أوزقان، الجهاد الأفضل كلمة حق عند سلطان جائر، تعريب: ميشال سطوف وآخرون، دار القصة للنشر، الجزائر، 2005، ص223

⁴ داغي محمد، الأقلية الأوروبية في الجزائر ما بين 1945-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، 2014-2015/1436-1437هـ، ص138.

وفعلًا نجحت سياسة "نايجلان" في تزوير الانتخابات ما دفع "بن يوسف بن خدة" إلى القول بأن عملية التزوير التي قام بها الاشتراكي "ادموند نايجلان" أسقطت القناع عن حقيقة الفرع الفرنسي في الأمم المتحدة الاشتراكية التي ينتمي لها ، وأن المشاركة في الانتخابات ما هي إلا مسخرة² ، وقد أبدى رئيس بلدية الجزائر "جاك شوفالييه" (Jacques chevallier) الذي سيلعب دورا خلال الثورة الجزائرية فيما يخص التفاوض وانتهاء الحرب، أبدى قلقه من اتساع الهوة بين الاوربيين والجزائريين جراء ذلك التزوير : " علينا أن نفكر اليوم بأن من الأفضل للإنسان أن يجد حوله أنصاف ثائرين لا أتباعا"³.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد فخلال الثورة الجزائرية سيلعب الحزب الاشتراكي دورا لا يستهان به على يد كل من "غى مولى" (Guy Mollet)⁴ "روبير لاقوست" (Roberlacoste)⁵,

25

و" فرانسوا ميتران" (François Mitterrand) الذين خاضوا حرب إبادة في الجزائر آخذين على عاتقهم الاحتفاظ بالجزائر فرنسية إلى الأبد¹ وهم في ذلك لا يختلفون عن اليمين الفرنسي.

إذن فقد كانت سياسة (S.F.I.O) سياسة مناقضة تماما للمبادئ والأهداف التي أخذها على عاتقه عند تأسيسه، فهو لم يلتزم بالمبادئ الإنسانية التي جاءت بها الثورة الفرنسية أو نادى بها الأممية الثانية، وخاصة بعد أن أطلق على نفسه حزب " الإخاء الإنساني" سنة 1919، وكانت أهم المحطات التي أظهرت ذلك التناقض هي مرحلة حكم الجبهة الشعبية (1935-1938)، مجازر ماي 1945، وأخيرا تزوير انتخابات المجلس الجزائري افريل 1948.

وعليه فإن الحزب الاشتراكي الفرنسي حتى وان لعب دورا فيما يخص القضية الجزائرية منذ تأسيسه سنة 1905، بتنوير الراي العام الفرنسي والمطالبة بالحقوق السياسية للجزائريين، ثم تأسيس فدرالية الجزائر 1908 لاجل ذلك. الا أنه لم يلتزم بمبادئه الإنسانية فيما يخص القضية الجزائرية على العكس تمام فقد ارتكب جرائم سياسية؛ في عهد الجبهة الشعبية 1936 لانه تراجع عن عهوده وطبق سياسة ادماجية ، وخلال انتخابات المجلس الجزائري التي زورها الاشتراكي ادموند نايجلان افريل 1948 .

وأخرى إنسانية تمثلت في مجازر ماي 1945، والحديث عن الدور الذي لعبه هذا الحزب في الإبقاء على النظام الاستعماري في الجزائر، وتحالفه مع المتطرفين الاوربيين فيها يطول لذلك ذكرنا بعض المحطات وباختصار، وسنتطرق لموقفه خلال الثورة الجزائرية 1954-1962. لنتعرف على مدى التزامه بمبادئه وقيمه الإنسانية فيما يخص الثورة الجزائرية. وفيما يلي سنتطرق الى الحزب الشيوعي الفرنسي والقضية الجزائرية، فالي أي مدى التزم هذا الحزب اتجاه القضية الجزائرية 1920-1954؟.

ثالثا- الحزب الشيوعي الفرنسي والقضية الجزائرية 1920-1954:

يرتبط نضال (P.C.F) أشد الارتباط بالمسألة الاستعمارية وبالقضية الجزائرية على وجه التحديد ويرجع ذلك؛ إلى الأيديولوجية التي تبناها والمتمثلة في مناهضة الاستعمار للقضاء على القوى الامبريالية في إطار إستراتيجية انتهجتها الأممية الشيوعية والتي ارتكز فيها خاصة على البروليتاريا² الجزائرية في باريس وهي التي ظهرت قوتها مع ظهوره وتأثرت هي الأخرى

¹ أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص450.

² في النظرية الماركسية- البروليتاريا هي مجموع الأشخاص الذين -في أمة ما- يعتمدون في معيشتهم على دخل القوات الناجم فقط كتعويض عن قوة عملهم. والبروليتاريا في النظرية الماركسية دور أساسي: الإطاحة بالطبقة البورجوازية التي تضطهدا اقتصاديا وسياسيا وإقامة "دكتاتورية البروليتاريا" التي تعتبر المرحلة الضرورية في التطور التاريخي نحو الشيوعية. أحمد سعيغان، مرجع سابق، ص69.

بالمبادئ التي رفعها، وهنا بدأت ملامح التقارب السياسي. فالى أي مدى نجاح (P.C.F) في تجسيد إيديولوجيته المناهضة للاستعمار فيما يخص القضية الجزائرية في هذه المرحلة؟.

وقد جاء في الملحق الخاص بمؤتمر تور ديسمبر 1920 المؤتمر التأسيسي لـ (P.C.F) والذي نشر في برنامج العمل الخاص بالحزب خلال المؤتمر الوطني المنعقد 29 و25 ديسمبر 1921؛ أن الأممية الشيوعية هي التي رفعت العلم الحقيقي للأممية العمالية، وأن أغلبية ثلاثة أرباع الأصوات التي تم الإدلاء بها خلال مؤتمر تور ديسمبر 1920 تعطي هذا الانضمام قيمته، واعتبر هذا المؤتمر تكملة للمؤتمرات التي شاركت فيها الاشتراكية الفرنسية: " .. نواصل، من المؤتمر الافتتاحي قبل ستة وخمسين عاماً، إلى مؤتمر أمستردام سنة 1904، ومن مؤتمر الوحدة عام 1905 إلى مؤتمر تور فإن السلسلة مستمرة.."¹.

وبالإضافة إلى أن (P.C.F) اخذ على عاتقه مهمة أخلاقية إنسانية وفقاً لإيديولوجية الثورة الفرنسية، فقد أصبح رسمياً فرعاً فرنسياً للأممية الشيوعية العالمية التي اتخذت من "معادة الاستعمار" إستراتيجية عالمية لها منذ 1919² والتي اهتمت مبكراً "بالبلدان المستعمرة" التي اعتبروها "الحلقات الضعيفة للقوى الامبريالية"³ لذلك وضعت شروطاً لعضوية الأحزاب فيها تتعلق بالمسألة الاستعمارية.

وقد وضع ذلك الشرط الثامن الذي جاء فيه: "في مسألة المستعمرات ومسألة القوميات ينبغي لأحزاب البلدان التي تملك بوجوازيتها مستعمرات، وتظلم قوميات أخرى نهج دقيق وواضح فكل حزب يرغب في الانضمام إلى الأممية الثالثة يجب عليه أن يفصح بلا رحمة، ولا هوادة الامبريالية في المستعمرات، وأن يدعم بالأفعال كل حركة تحريرية فيها"⁴، أما الشرط السادس عشر فقد راعى ظروف الكفاح المتباينة في مختلف البلدان، وأن لا تتخذ أي قرارات ضرورية وعامة إلا في الحالة التي يمكن تطبيقها⁵.

¹ Parti communiste (section française de l'internationale communiste). Congrès national de Marseille (29,25 décembre 1921), un an d'Action communiste- Parti communiste, rapport du secrétariat général présenté au congrès national 1^{er} congrès de Parti communiste, p51. 21 /6/ 2021 8:30

<https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k5690230r?rk=21459;2>

² معهد الماركسية – اللينينية، لينين حول وحدة الحركة الشيوعية العالمية، ترجمة: إلياس شاهين، المكتبة التقدمية، ص261.

³ Céline Marangé , Op.cit, p53.

⁴ معهد الماركسية- اللينينية، لينين حول وحدة العمل، ص261.

⁵ مصطفى أوعامري، "الحزب الشيوعي الجزائري والمسألة الوطنية 1920-1954"، مجلة الحضارة الإسلامية، ع29، رمضان 1437هـ/ جوان 2016م، ص452-453.

والظاهر أن انضمام الشيوعيين الجزائريين كان بناء على هذا الشرط المتعلق بالنظر في المسألة الأهلية والذي منح حرية التصرف للفدراليات المحلية، التي كان مناضلوها يعتبرون الجزائر جزء من فرنسا، وقد حاول ممثلهم "شارل أندري جوليان" في المؤتمر التأسيسي في تور ديسمبر 1920 توضيح ذلك، وأكد أن مفوضيه لا يوافقون على الطريقة التي عولجت بها "المسألة الاستعمارية" من طرف الأممية الشيوعية، وكانت إحدى مطالبهم حق التصرف حسب الظروف المحلية المختلفة عن الظروف الآسيوية التي شكلت قاعدة أساسية للأطروحة الأممية الشيوعية¹.

وتنفيذا للقرار الصادر عن مؤتمر تور في ديسمبر 1920 شرعت اللجنة المركزية بتاريخ 4 جانفي 1921 في التصويت بالإجماع على التعيينات التالية؛ السكرتير العام للحزب "فروسارد" (FROSSARD)، السكرتيرة الدولية "لوريوت" السكرتير المساعد "كوين" (COEN) ومدير صحيفة لومانيتي "مارسيل كاشين" (Marcel Cachin)، و"فاليان كوتوريه" (VAILLANT COUTURIER) مسؤول للدعاية² وكان على هذا الطاقم تنفيذ توجهات الأممية المناهضة للاستعمار في الجزائر.

ولم تكن انطلاقة (P.C.F) في معالجته للقضية الجزائرية موفقة تماما، فقد واجه ومنذ البداية معارضة بتاريخ 22 أبريل 1921 من طرف المستوطنين، حيث تبنى قسم سيدي بلعباس اقتراحاً صاغته شخصية عظيمة في اشتراكية ما قبل 1914، وهو "ماكسيم غيلون" (G. Maxim) الذي قال: "هناك أناس تحت الوصاية قادرون الآن على حكم أنفسهم بمفردهم، وآخرون ليسوا قادرين بعد، وإذا كان الواجب الشيوعي يأمر بإعطاء الحرية للأول، فإنه يأمر بشكل أكثر إلحاحاً بعدم التخلي عن الثاني لمصيرهم البائس"³، اتسعت دائرة الرفض لتشمل مؤتمر الاتحاديات الذي رفض البيان الصادر من الجهاز التنفيذي للأممية الشيوعية بتاريخ 20 ماي 1922، والذي نص على تحرير الجزائر وتونس، إذ استعمل المؤتمر ألفاظا تدل على إيديولوجية عنصرية استعمارية، فهو يرى أن تحرير عمال أهالي شمال إفريقيا لا يمكن إلا أن يكون امتدادا لثورة في فرنسا⁴.

وكل ذلك جعل (P.C.F) محل انتقاد؛ فخلال المؤتمر الرابع المنعقد في موسكو قدم الزعيم الشيوعي "ليون تروتسكي" (Leon Trotsky) في 1 ديسمبر 1922 تقريراً عنه؛ ذكر فيه أن هذا

¹ محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد، صالح المثلوني، موفم للطباعة والنشر، 1994، ص111.

² Parti communiste (section française de l'internationale communiste). Congrès national de Marseille (29,25 décembre 1921), p7,8.

³ Alain Ruscio, , les Communistes et l'Algérie des origines à la guerre d'indépendance 1920-1962. La découverte, paris,2019 .

⁴ مصطفى أو عامري، مرجع سابق، ص453.

الحزب شديد الخطورة فيما يتعلق بالمسألة الاستعمارية¹، وقد جاءت توصيات المؤتمر في صالح الوطنيين في المستعمرات ؛ إذ نصت على تكوين جبهة موحدة بين الشيوعيين، والوطنيين والبورجوازيين بالإضافة إلى انه دعا إلى مضاعفة الدعاية المعادية للاستعمار من جانب الشيوعيين والأوربيين لمستعمرات بلادهم، وفيما يخص الجزائر فقد أوصى المؤتمر بضرورة إدخال الجزائريين في (P.C.F)².

وتعرض (P.C.F) مرة أخرى خلال المؤتمر الخامس المنعقد في موسكو 17 جوان إلى 7 جويلية 1924 لهجوم في المؤتمر من طرف الوفد السوفياتي على يد "مانويلسكي" (Dmitry Manuilsky) الذي هاجم ما سماه بالأخطاء الاشتراكية- الامبريالية، المرتكبة من طرف فرع سيدي بلعباس سنة 1922، ثم اتهم (P.C.F) بأنه لم يكتفي بإهمال تصحيح أخطائه ولكنه استمر فيها ، وبأنه خائف من التنديد بالسياسة الاستعمارية ، وواجهه باتهام مباشر تمثل في قيام صحيفة لومانيتي التي نشرت برقية أرسلها الكومينترن خلال مؤتمر حزبهم في ليون سنة 1923، حيث حذفت الصحيفة عبارة : "والى الشعوب المستعمرة"³ ما يعني أن المعارضة امتدت إلى إطارات الحزب القائمين على صحيفة لومانيتي في باريس.

وقد فجرت حرب الريف 1924 أزمة داخلية أدت هي الأخرى إلى انسحاب عناصر يسارية معروفة مثل "فكتور سبيلمان" (Victor Speilmann)⁴، أثارت حالات الانسحاب هذه فرحة الصحافة الاشتراكية التي استخدمت بالضبط هذه الكلمات "انهيار الشيوعية" ما بين 1000 إلى 1500 عام 1920، بقي رسميا عام 1924 أربعمئة وثلاثين عضوا فقط وخلال المؤتمر الوطني العام 1926 الذي عقد بليل اعترف الأمين العام بيير سيمار (Pierre Simard) بأن الحزب في الجزائر " فقد ثلاثة أرباع ناشطيه مقارنة مع تور"⁵ وهذا ما سيؤدي إلى إحداث تغيير على مستوى الطاقم الإداري في الحزب.

¹ Alain Ruscio, les Communistes et Algérie.

² أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص324.

³ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج2، ص224-225.

⁴ ولد بتاريخ 10 نوفمبر 1866 في مقاطعة اللورين الفرنسية وتوفي بالجزائر 1938 التي قدم إليها سنة 1866، كان ممثلا للحزب الراديكالي في منطقة برج بوعريريج كتب مقالات في جرائد راديكالية عرفت بطابعها السياسي المستنكر لسياسات الإدارة الاستعمارية. وبالنسبة لنشاطه السياسي فقد اتضح بانتسابه الى الحزب الشيوعي الفرنسي ومشاركته في حركة الأمير خالد حيث برز اهتمامه بنشاطات الشبان الجزائريين ولكنه بعد ان اكتشف وجود عناصر داخل الحزب تسعى لتحييى الجزائريين للقيام بثورة على غرار الخطابى قدم استقالته سنة 1926 . تقرب بد ذلك من النخبة الجزائرية خاصة الأمير خالد الذي عينه مسؤولا التحرير للقسم الفرنسي في جريدة الاقدام كما اشرف على خطابات الأمير بعد نفيه سنة 1923. توفي 1938 سنة . حول شخصيته فكتور سبيلمان ينظر؛ صبرينة الواعر؛ "فيكتور سبيلمان وقضايا الجزائريين 1866-1938" مجلة المواقف في البحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، مجلد 18، ع 1 أوت 2022.

⁵ Alain Ruscio , les Communistes et Algérie.

وإثر انعقاد مؤتمره الوطني في ديسمبر 1924 في مدينة "ليل" غير الطاقم القديم " مؤسسي الحزب" وعهد العمل الاستعماري إلى " جاك دوريو" (Jacques doriot) الذي مثل الشباب الشيوعي في موسكو لأيام، وفي نفس السنة شكلت قيادة (P.C.F) "لجنة عمل ضد حرب الريف" وعهدت بها إلى " مورييس توريز" (Maurice Toreze)¹ الذي زار هو الآخر موسكو في الأشهر السابقة، وهي تحاول في نفس الوقت "تصحيح" الحزب في الجزائر بإبعاد ما يسمى بالكوادر والمناضلين الاستعماريين².

ونتيجة لذلك حدث تغيير في مواقفه اتجاه المسألة الاستعمارية؛ حيث دعم وساند حرب الريف التي بدأت في سبتمبر 1924 وانتهت في أكتوبر 1925³، وكثف نشاطاته في الجزائر لتكذيب الاتهامات التي وجهت له سابقا، إذ عمد إلى تأسيس " فدرالية الجزائر" للحزب الشيوعي كخطوة نحو تأسيس الحزب الشيوعي الجزائري (P.C.F)⁴.

ولكن أهم دور لعبه في هذه المرحلة تمثل في تنظيم المؤتمر الأول لعمال شمال إفريقيا في ديسمبر 1924 ، والذي حضره 150 مندوبا من شمال إفريقيا جلهم ولدوا في الجزائر تبنى المؤتمر برنامج تضمن استقلال بلدان شمال إفريقيا⁵ ، فدعم مساندة الشعب المغربي وثورته بقيادة "عبد الكريم الخطابي"⁶، في رسالة أرسلها المؤتمر إلى "الخطابي" جاء فيها: "ليحيا استقلال الشعوب المستعمرة لتسقط الامبريالية الفرنسية"، أما الجزائر فقد خصها المؤتمر بمجموعة من المطالب

¹ مورييس توريز (1900-1964) رجل سياسي فرنسي فقد كان عضوا في الحزب الاشتراكي SFIO في عام 1919، اختار الحزب الشيوعي (P.C.F) بعد مؤتمر تور ديسمبر 1920، وفي اليوم التالي لتسريحه أصبح السكرتير الدائم للاتحاد الشيوعي انضم إلى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي سنة 1924، وإلى المكتب السياسي سنة 1925، وفي نفس العام ترأس لجنة مناهضة حرب المغرب. عضو اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية عام 1928، وفي أبريل 1929 أصبح عضوا في الأمانة العامة للحزب الشيوعي الفرنسي. وأميناً عاماً له سنة 1931، عضواً في البرلمان سنة عام 1932 ، وخلال الحرب العالمية الثانية انتقل إلى الاتحاد السوفياتي وفي سنة 1964 تخلى عن منصبه كأمين عام للحزب، ينظر؛

https://www.larousse.fr/encyclopedie/personnage/Maurice_Thorez/14668 18/6/2024. 9:51

² Céline Marangé , Op.cit, p55-56

³ محمد قناش، مرجع سابق ، ص30.

⁴ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج2، ص333.

⁵ Céline Marangé , Op.cit, p55.

⁶ عبد الكريم الخطابي بطل ثورة الريف المغربي ضد الاستعمار الإسباني ثم الفرنسي ولد 1882 درس في جامع القرويين علوم اللغة العربية والعلوم الشرعية اشتغل في القضاء في منطقة الريف، عمل كصحفي في جريدة "تلغراف الريف" اعتقل في نهاية الحرب العالمية الأولى لتحريضه أهل الريف على الثورة ضد الاستعمار الإسباني إذ أعلن الجهاد التفت القبائل حلوه الخطابي واستعادوا كل المناطق التي سيطر عليها الإسبان عدا سبتة ومليلة الساحليتين، رفض التفاوض واسترط الانسحاب الكلي للإسبان من الأراضي المغربية فقررت الدول الاستعمارية التحالف ضده، في 1926 وضع نفسه تحت تصلاف فرنسا ونفي إلى جزر؛ لاريفيون، لاربنيون، ثم قررت السلطات الفرنسية نقله إلى باريس واثناء مرور باخرته بالسويس هرب واستقر في القاهرة إلى ان توفي فيها سنة 1962. ينظر؛ مجموعة من المؤلفين، مرجع سابق، ص110-112.

تمثلت في إلغاء قانون الأهالي والقوانين الاستثنائية، الكفاح من أجل حق الاجتماع، وحرية التعبير والصحافة وتنظيم جولات دعائية بين الأهالي ثم تقديم تقرير عن أحوالهم إلى المؤتمر الجامع¹، ولكن تغيير الطاقم الإداري للحزب والذي صاحبه تغيير في الإستراتيجية يبدو أنه لم يرضي الأممية الشيوعية التي أصدرت تعليمة في ديسمبر 1925 تأمر بتحويل (P.C.F) إلى حزب جماهيري، وفي هذا الإطار سعت إلى إجبار المنطقة الجزائرية إلى تشكيل وتنشيط الأهالي بشكل أساسي ولكن بدون نجاح كبير².

وهذا ما أدى إلى تفاقم الوضع وظهور ما يعرف بـ " المسألة الفرنسية" مارس 1926 ، إذ تبنت اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية قراراً في موسكو بشأن التكوين المستقبلي لفريق قيادة (P.C.F) ، وكذلك أهداف وأساليب العمل الاستعماري الذي يجب أن يشمل الدعاية بين "العمال الاستعماريين" الذين يعيشون في فرنسا، وظهور حركات وطنية في فرنسا يجب اختراقها من طرف (P.C.F) وطرح شعار " التآخي"³، بين المناضلين الفرنسيين مع حركات تحرير الشعوب المستعمرة، والحث على إقامة روابط مع الجماعات الثورية، وأخيراً التحريض في المستعمرات، وبناءاً على ذلك جاء تأسيس النجم سنة 1926، بعد قيام (P.C.F) بتأسيس عدة جمعيات تهدف إلى توحيد " القوى الاستعمارية ضد الامبريالية" من خلال تجميع المهاجرين من المستعمرات⁴.

ويبدو أن (P.C.F) ومرة أخرى استجاب لتعليمة الأممية الشيوعية، فقد جاء تأسيس هذه الجمعية في نفس الشهر الذي طفت فيه المسألة الفرنسية، لان مسألة تأسيسها تم تداولها لوقت طويل ولم يتحقق هذا المسعى الا بعد استجابة (P.C.F) لاوامر الأممية الشيوعية، يذكر " مصالي الحاج"⁵ أن جمعية (ن.ش.إ) التي تأسست في شهر مارس اثر اجتماع بينه وبين كل من "حاج علي عبد القادر" و"سي جيلالي" وآخرين، إنما جاء بعد مناقشات ومشاورات دامت عدة سنوات والتي عين رئيساً لها⁶ ويظهر اهتمام ودور الشيوعيين الفرنسيين في تأسيسها؛ من خلال السماح له بعقد اجتماعه الأول في مقر الكونفدرالية العامة للشغل (confédération général du travail)

¹ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج2، ص 314-315.

² Céline Marangé, Op.cit , p57.

³ يذكرنا ببرنامج الحزب الاشتراكي الفرنسي افريل 1919 الذي أطلق على نفسه اسم " التآخي الإنساني.

⁴ Céline Marangé , Op.cit, p57-58.

⁵ مصالي الحاج ولد في ليلة 15 الى 16 جوان 1898 بتلمسان في الجزائر وتوفي في 3 جوان 1974 . حول حياة مصالي ينظر كل من ؛ مصالي الحاج، مذكرات مصالي الحاج 1898-1938، تر: محمد المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2007. و

Benjamin stora, Messali Hadj bionnier de nationalisme Algérien (1898-1974),Edition l'Harmattan, paris..

⁶ مصالي الحاج، المصدر السابق، ص135.

(C.G.T) بتاريخ 15 ماي 1926¹، ولكن هل معنى ذلك أن (P.C.F) فرض سلطته ووصايته على النجم؟.

على الرغم من الدور والدعم الذي لقيه النجم من طرف (P.C.F) إلا أن بعض المؤرخين اكدوا أنه لم يتمكن من فرض وصايته عليه؛ ومنهم المؤرخ الجزائري "محفوظ قداش" الذي يرى ان تأسيس النجم جاء بهدف تدريب مسلمي الدول الثلاث- "الجزائر، تونس، المغرب"-على الحياة في فرنسا ودفع المظالم والتنديد بها أمام الرأي العام ، وأن الجمعية لم تكن تنتمي إلى أي من الأحزاب السياسية- بما فيها (P.C.F)- لذلك فقد أخذت على عاتقها الالتزام بتأييد كل حزب وكل شخصية سياسية قد تساعد على تحقيق برنامجها ومطالبها²، ولكن ما الهدف أو الغاية التي دفعت (P.C.F) إلى تقديم السند والمساعدة لتأسيس النجم دون أن يفرض سلطته عليه؟.

وفي دراسة متأخرة استعانت فيها المؤرخة "سيلين مارانج" (Céline Marangé) بوثائق الأرشيف السوفييتي ذكرت أن تأسيس (ن.ش.إ) سنة 1926، جاء في إطار استجابة الشيوعيين الفرنسيين لتعليمية الأممية الشيوعية؛ أولاً: لاحتواء والدفاع عن حقوق المهاجرين الجزائريين، ثانياً: تفادياً للخطر الذي يمثله هؤلاء على " الطبقة العاملة" الفرنسية، وقيام الثورة إذ: "تجد الامبريالية في المستعمرات قوة قادرة على التنافس إذا لزم الأمر مع القوى العاملة في فرنسا يستقطب منه الجنود الذين يمكنهم إذا لزم الأمر أن يكونوا بديلاً للجيش الوطني" ثالثاً: لان الدفاع عن حقوق العمال المهاجرين يرقى أيضاً إلى الدفاع عن حقوق العمال الفرنسيين³.

وقد صدرت في شهر سبتمبر 1926 أوامر لجميع صفوف (P.C.F) بتشكيل لجنة استعمارية من أجل تجنيد ومساعدة "عمال المستعمرات" ، ويهدف هذا الجهد التنظيمي إلى درء الخطر الذي يهدد المستوى المعيشي للطبقة العاملة الفرنسية ، لان عمال المستعمرات يشكلون " جيشاً عملاقاً" والذي " عندما لا يكون على اتصال بالقوى العاملة الأوربية سينافسها حتماً في سوق العمل"⁴.

وهذا دليل على ذلك الدور الذي لعبه (P.C.F)، ولكن الغاية لم تكن دعماً للقضية الجزائرية بقدر ما كانت استجابة لتعليمية الأممية، ودرءاً للخطر الذي يهدد العمال الفرنسيين جراء تزايد قوة

¹ عبد الحميد زوزو، الدور السياسي للهجرة بين الحربين 1914-1939. نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص57.

² محفوظ قداش، محمد قنانش، نجم شمال إفريقيا 1926-1937. وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري، تر: أوداينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، ص197-198.

³ Céline Marangé, Op.cit, p58.

⁴ ibid, p58-59.

المهاجرين الجزائريين ولما لا تحولهم إلى قوة سياسية واقتصادية وأيضا الاستفادة منها في الدفاع عن حقوق العمال الفرنسيين.

وبالفعل فقد شهد النجم تطورا ملحوظا في السنة الموالية اثر انعقاد مؤتمر بروكسل¹ بين 10 و15 فيفري 1927، الذي حضره ممثلون باسم (ن.ش.إ) "مصالي الحاج" الكاتب العام ، و"الشاذلي خير الله" من تونس، قدم الأول مطالب كل من الجزائر والمغرب، وقدم الثاني مطالب تونس، كما قدم "مصالي" تصريحاً آخر عن تعسف الامبريالية الفرنسية في الجزائر، وبين المطالب الأساسية للجزائريين والتي كان أهمها مطلب الاستقلال والسيادة الجزائرية² والاهم من ذلك أن هذا الوفد كان يمثل (P.C.F) جاء ذلك في مذكرات "مصالي الحاج"³ لذلك يمكن ان نعتبر أن هذه المرحلة مرحلة مهمة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية والقضية الجزائرية، إذ يمكن أن نعتبرها بداية لتدويل القضية الجزائرية من طرف ممثلين جزائريين. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هل كان (P.C.F) مدركا للتطور الذي شهده (ن.ش.إ) في هذه المرحلة ؟.

لقد جاءت مطالب النجم في مؤتمر بروكسل في ظل ظروف قاهرة مرت بها الأممية الشيوعية و(P.C.F) والتي طفت إلى السطح في تلك السنة ، فقد تعثر كل شيء بالنسبة لقادة (P.C.F) فالقمع حدّ من مجال المناورة في فرنسا والجزائر، وفشل الثورة الصينية متبوعا بإقصاء تروتسكي من الحزب الشيوعي السوفييتي شلّ حركة الأممية الشيوعية في موسكو وبرلين، لم يعد (P.C.F) يتلقى توجيهات من الأممية الشيوعية ، وعلقت اللجنة التنفيذية للحزب اجتماعاتها، وشدت الشرطة مراقبتها عليه وأصبح من الصعب عليه إقامة صلة مع المستعمرات ولا سيما مع الجزائر، ما سيسمح للنجم بالتطور بشكل مستقل إذ سيتبنى مطالب جديدة في فبراير 1928 خلال اجتماع الجمعية العامة قرر خلالها الابتعاد عن (P.C.F) ، وتشكيل منظمة مستقلة على أساس وطني⁴.

وعليه فان هذا التطور من المحتمل أنه كان بمعزل عن (P.C.F) والأممية الشيوعية لان هذه الأخيرة والتي لطالما كانت تشير إلى المستعمرات وتطرح سؤالها " والسكان الأصليون"⁵؛ لم ترضى بهذا التطور وقد نصت توصياتها في المؤتمر السادس سنة 1928 على أن يعمل (P.C.F)

¹ وقد تمّ ذلك بحضور شخصيات شيوعية مثل " هنري بريست" " فيليسيان شال" والشيوعي الإنجليزي " لنسبوري" ورئيس أممية المواصلات " بيمن"، كما حضره 127 ممثل أهلي أعلنوا كلهم عن وجوب تحريرهم بشتى الوسائل. ينظر محمد قنانش، مصدر سابق، ص42.

² محفوظ قداش، محمد قنانش، مصدر سابق، ص203.

³ مصالي الحاج، مصدر سابق، ص140-141.

⁴ Céline Marangé, Op.cit, p64.

⁵ Alain Ruscio, les Communistes et Algérie .

على عرقلة تطور النجم إلى حزب، وعلى ضرورة إبقائه تحت وصايتهم، يدور في فلكهم ويخضع إلى رقابتهم¹.

ويفسر "جورج أوفيد" (George oved) في كتابه "اليسار الفرنسي والحركة الوطنية المغربية" أن تحرير المستعمرات كان له طابع مزدوج؛ اجتماعي، وآخر وطني، لأن الامبريالية استغلت الطبقة العمالية وسعت إلى القضاء على المميزات الوطنية للشعوب التي فرضت سيطرتها عليها، لذلك كان على الشيوعيين أن يقفوا حائلاً أمام اقضاء "المطالب الوطنية" لسكان هذه المستعمرات للايديولوجيا الطبقية التي تقوم عليها الأممية الشيوعية² أي الوقوف حائلاً أمام تطورها وتحولها إلى أحزاب سياسية ذات أهداف وطنية مناقضة لفكرة الأممية العالمية.

وقد استجاب (P.C.F) مرة أخرى لأوامر الأممية الشيوعية؛ في هذا الشأن ذكر "مصالي" أن المساعدات التي قدمها (P.C.F) للنجم سنة 1928 والمتمثلة في انعقاد اجتماعاته في محلاته، جعلته يستغل الفرصة ليبيدي غضبه من النجم، وامتد ذلك إلى حدوث مناوشات أبعدته عن الشيوعيين الفرنسيين، فالنجم كان يريد المساعدة والتعاون و (P.C.F) كان يريد التحكم فيه وتقرير مصيره، وكان يريد فرض مخططه الذي رفضه أغلب أعضاء النجم والذي كان يهدف من ذلك إلى تعطيل النجم ليفرض عليه نظامه، والسعي إلى كسب مناضلين إلى صفه، وبلغ بهم الأمر إلى شل نشاط النجم³ وذلك تماشياً مع توصيات الأممية الشيوعية.

وانتهت هذه المرحلة بحل النجم في نوفمبر 1928، بناءً على طلب وزير الداخلية، ليواجه (P.C.F) بعد ذلك صعوبة كبيرة في تجنيد المهاجرين الجزائريين بسبب حاجز اللغة، وعدم الثقة الذي يشعر به الكثير من سكان شمال إفريقيا وغيرهم اتجاه الأوربيين⁴ ولكن ذلك لم يمنع (P.C.F) من القيام بحملات لعرقلة النجم خلال سنتي 1931-1932، والتي "أضرت بالحزب أكثر من تهجمات الاستعمار"، الأمر الذي دفع "مصالي الحاج" إلى حضور تجمع عقده "موريس توريز" بعد عودته من الجزائر سنة 1932 لعرض الوضعية الشيوعية أين ألقى كلمة طلب فيها من الشيوعيين التوقف عن عرقلة (ن.ش.إ).⁵

¹ مصطفى أوعامري، مرجع سابق، ص 456.

² جورج أوفيد، اليسار الفرنسي والحركة الوطنية المغربية 1905-1955، ط1، ج2، تر: محمد الشرقي، دار توبقال، 1988، ص 9.

³ مصالي الحاج، مصدر سابق، ص 145.

⁴ Céline Marangé, Op.cit, p66.

⁵ مصالي الحاج، مصدر سابق، ص 157.

وعموماً فإن التعليمات واضحة فيما يخص العلاقات بين النجم المنحل و (P.C.F) : " مهمة الشيوعيين في نجمة شمال إفريقيا هي استخدام هذه المنظمة لجمع عمال شمال إفريقيا العاملين في الميترربول ... للاستفادة من شبكاتهم في المستعمرات ، لنشر إيديولوجية النضال الطبقي الثوري من أجل التحرر الوطني للمستعمرات ضد الامبريالية وضد البورجوازية المحلية" كما تهدف إلى عرقلة إنشاء أقسام من (ن.ش.إ) في المستعمرات¹.

لتنتهي هذه المرحلة بقطيعة نهائية اثر انعقاد الجمعية العامة بتاريخ 28 ماي 1933، والتي قرر فيها النجم استقلاليته الكاملة عن (P.C.F) من خلال مصادقته على برنامج أكد فيه على التخلي على كونه مجرد جمعية تنشط تحت مظلة الشيوعيين الفرنسيين ، ليتحول بعد ذلك الى حزب قائم بذاته يناضل بهدف تحقيق الاستقلال لدول شمال إفريقيا. وقد تضمن برنامجه؛ إلغاء القوانين الاستثنائية، انتخاب برلمان وطني جزائري بالاقتراع العام، الاستقلال التام للجزائر، وتكوين حكومة وطنية ثورية².

وعلى الرغم من أن (P.C.F) يعتبر أول قوة سياسية تتنادى بالمساواة الاجتماعية وبإلغاء قانون الأهالي واستقلال الجزائر ، وقد ساهم في ظهور خطاب بديل حول الاستعمار بما في ذلك ضد المعرض الاستعماري المنظم بمبادرة منه سنة 1931 ، وهو بلا شك العلامة الأكثر لفتاً للانتباه باعتراف الجميع، لم تترك شعاراته تأثيراً يذكر في المجتمع الفرنسي، ولكنها تركت بصمة بين المثقفين والصحفيين³ وقد اعترض على المطالب الوطنية للجزائريين بأمر من الأُممية الشيوعية.

أما المحطة التاريخية الثالثة والمهمة فهي مرحلة حكم الجبهة الشعبية (1935-1938) فأول مره يتمكن (P.C.F) ، ومنذ تأسيسه في مؤتمر تور ديسمبر 1920 من الوصول إلى السلطة ، وقد كانت هذه فرصة له ولباقي تشكيلات اليسار الفرنسي لتجسيد إيديولوجيته النابعة من أفكار الثورة الفرنسية والقائمة على التآخي الإنساني.

تم تشكيل الجبهة الشعبية⁴ رسمياً في جوان 1935، وانحلت في أكتوبر 1938 كانت فترة وجيزة ،ولكن كان لها تأثير دائم على التاريخ السياسي والاجتماعي عشية الحرب العالمية الثانية

¹ Céline Marangé, Op.cit, p69.

² بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص74.

³ Céline Marangé, Op.cit , p69-70

⁴ جاء تأسيس هذه الجبهة بأمر من الكومينترن فخلال مؤتمره السابع عام 1935 شرح جورج ديميتروف أن المهمة الأساسية تتمثل في "إنشاء جبهة شعبية واسعة ضد الفاشية..". ينظر؛ جان توشار، مرجع سابق، ص1004.

1939-1945¹ وعلى المستعمرات الفرنسية، إذ قدمت في برنامجها الذي تم الإعلان عنه للدخول في التشريعات وعودا بإنشاء لجنة برلمانية للبحث في قضايا شمال إفريقيا² وبناءا عليه عادت العلاقات بين النجم واليسار الفرنسي حيث سجل حضوره ووقوفه³ إلى جانب كل من (P.C.F) (S.F.I.O)، وباقي التشكيلات السياسية والنقابية بانضمامه إلى "لجنة التجمع الشعبي" سنة 1934 التي مهدت إلى ظهور الجبهة⁴ وفي أكبر تظاهرة لهذا التجمع سنة 1935، رمى النجم بكل ثقله السياسي؛ رفع العلم الوطني وردد عشرات الآلاف من الجزائريين والتونسيين والمغاربة شعارات: الحرية، العمل، السلام⁵ وبالتأكيد تمّ ذلك بموافقة الشيوعيين الفرنسيين والجبهة الشعبية وقد جاء ذلك تماشيا مع إستراتيجيتها لكسب الوطنيين في المستعمرات.

ولكن وبمجرد وصوله إلى السلطة غيّر (P.C.F) موقفه من مساندته لتحقيق استقلاله إلى الدفاع عن سياسة الاندماج؛ وذلك بسبب التغير في المعطيات الإستراتيجية الطارئة على الصعيد الدولي، التي دفعت الأممية الشيوعية ومعها الاتحاد السوفياتي إلى التخلي عن مساندتها لتحرير الشعوب بسبب الخطر النازي، وحثت اثر ذلك (P.C.F) على أن يتخلى هو الآخر على التأكيد على المطالب الاستقلالية للجزائر وذلك لضمان نجاح مساعيها التي تهدف إلى عقد تحالف مع فرنسا⁶.

ونتيجة لذلك غيرت الجبهة إستراتيجيتها اتجاه المستعمرات إذ صرح وزير المستعمرات "ماريوس موتيه" (Marius Moutet) بعد ذلك: "يقبل الاستعمار على أنه حقيقة... من شأن اختفائها أن يولد المزيد من العيوب والمخاطر أكثر من المزايا... يجب أن نواجه الحقيقة الاستعمارية... إنها الحقيقة لقد تولينا مسؤولية بعض البلدان التي نسميها مستعمرات... أنها مسألة دمجها في كل حياتنا الوطنية"⁷ وفي هذا الإطار طرح مشروعا إدماجيا عرف بمشروع بلوم فيوليت سنة 1936 لحل القضية الجزائرية⁸ والذي طرحه سابقا الاشتراكي "ليون بلوم" مابين 1927-1931، ليون بلوم كان يؤمن بأفكار الحكم الذاتي التي حظيت بموافقة بعض الاشتراكيين⁹ وهي

¹ Benjamin Stora, "La gauche socialiste", p57

² محمد قنانش، مصدر سابق، ص 69.

³ حسب ما ذكره "مصالي الحاج" إن عودت العلاقات بين الحزبين جاءت بمبادرة من (P.C.F) وذلك اثر زيارة قام بها أندري فيرات "إلى "مصالي الحاج" وهو في السجن. ينظر؛ مصالي الحاج، مصدر سابق، ص 169.

⁴ بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص 76.

⁵ محمد قنانش، مرجع سابق، ص 66-67.

⁶ بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 80.

⁷ Benjamin Stora, "La gauche socialiste", p59.

⁸ محمد حربي، مصدر سابق، ص 109.

⁹ Benjamin Stora, "La gauche socialiste", p59.

الحقيقة الاستعمارية التي سبق واعترف بها (S.F.I.O) سنة 1925 وذكرناها أعلاه وبالتالي فان كلا الحزبين انتهج سياسة معادية للحركة الوطنية الاستقلالية في المستعمرات الفرنسية.

ونتيجة لذلك خاض النجم بقيادة زعيمه "مصالي" حملة ضد المشروع وأصرّ على المطالبة بالاستقلال والتي قوبلت بمعارضة قوية من جانب المؤتمر الإسلامي الجزائري 1936¹ ومن (P.C.F) 2 ما أدى إلى حلّ النجم في 26 جانفي 1937 من طرف الجبهة ، بطلب من رابطة شيوخ البلديات، المعمرين، والنواب البرلمانيين الذين يمثلونهم في المجلس الوطني الفرنسي وبموافقة الحزبين الفرنسيين الشيوعي والاشتراكي³ لتنتهي بذلك مرحلة التقارب بين النجم والجبهة.

ولم تكد تنتهي فترة حكم الجبهة الشعبية حتى أعلن "موريس توريز" في المؤتمر السابع للحزب الفرنسي في عام 1938 على فكرة جديدة تخلى فيها نهائيا عن مبدأ دعم استقلال المستعمرات الفرنسية، إذ طرح مشروعا جديدا يهدف إلى إقامة الاتحاد أو المشاركة مع المستعمرات الفرنسية إذ يقول أنه: "لن تكون ثمة سلامة لشعوب المستعمرات خارج نطاق الاتحاد الذي لا مناص منه في الديمقراطية الفرنسية"⁴ هذا النموذج مستوحى من جمهوريات الاتحاد السوفياتي التي كانت مرتبطة به حسب توريز: "الحق في الطلاق لا يعني ضرورة الطلاق. ومصلحة شعوب المستعمرات تكون في الاتحاد مع الشعب الفرنسي..⁵".

أما بخصوص الجزائر رفع سنة 1939 شعار "الجزائر أمة في طور التكوين"، منطلقاته في ذلك ترجع إلى البنية الاجتماعية العرقية في الجزائر والتي تتميز بالتعدد؛ عرب، بربر، مزابية، ويهودية، وحتى فرنسية. وبما أن هذه الأعراق- في نظره- لم تمتزج فهي لازالت في طور التكوين، أما استقلال هذه الأمة فقد ربطه باستقلال العمال الفرنسيين، لذلك دعا إلى: "تحقيق وحدة شعوب فرنسا والجزائر من أجل الدفاع عن الإرث المشترك"، وهدفه من ذلك إدماج كفاح الجزائريين في إطار الكفاح الفرنسي، وتوجيهه في هذه المرحلة بالذات نحو مناهضة الأنظمة الفاشية والنازية⁶.

¹ يذكر شيخ المؤرخين الجزائريين أبو القاسم سعد الله أن المؤتمر الإسلامي دعا له في البداية كل من عبد الحميد ابن باديس رئيس جمعية العلماء المسلمين وابن جلول عن كتلة النواب واستجاب لها النواب في بقية الوطن والشيوعيون والاشتراكيون وبالطبع العلماء وقدماء المحاربين والفلاحين والشباب الجزائري هذا المؤتمر انعقد لتدارس مشروع فيوليت، وذكر أيضا ان موقف النجم لم يكن واضحا. ينظر؛ أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945**، ط4، ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص153.

² جوان غليسي، مرجع سابق، ص59.

³ يحي بو عزيز، مرجع سابق، ص87.

⁴ جوان غليسي، المرجع السابق، ص84.

⁵ مصطفى أوعامري، مرجع سابق، ص459.

⁶ بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص156.

بهذا يكون (P.C.F) قد أعاد طرح النظرية التي تبناها سابقاً فرع سيدي بلعباس على يد "ماكسيم غيلبون" في 22 أبريل 1921، والتي وجدت مؤيدين لها في الجزائر، مع اختلاف أن الأهمية الشيوعية في ذلك الوقت انتفضت وحثت الشيوعيين الفرنسيين على ضرورة معالجة المسألة الاستعمارية وتطبيق الأيديولوجية الشيوعية، أما في عهد الجبهة الشعبية فقد حدث العكس تماماً فالأهمية الشيوعية هي الداعي لهذه السياسة. وهنا كان علينا أن نتساءل حول ما إذ كان لـ (P.C.F) ثقل على الأهمية الشيوعية، والاتحاد السوفياتي اللذان غيرا موقفهما الداعم والمساند لحركات التحرر في المستعمرات ؟ وهل استغل "موريس توريز" علاقته بالسوفييات وسعي هذا الأخير إلى عقد تحالف مع فرنسا بوساطة (P.C.F) ليعلن عن أطروحته الإدماجية التي ستحكم سياسة الحزب الشيوعي الفرنسي لعقود؟.

ومن المحطات التاريخية المهمة التي يظهر من خلالها موقف (P.C.F) من المسألة الوطنية الجزائرية هي مجازر ماي 1945، حتى نتعرف على ذلك نلقي نظرة على وضعه السياسي وطموحاته المستقبلية في تلك الفترة؛ جاءت تلك المجازر عشرة أيام بعد انتصاره في الانتخابات البلدية، إذ أصبح الحزب الأكثر نفوذاً في البلاد والأكثر تأثيراً والأكثر شباباً وديناميكية¹ كل ذلك يرجع إلى الدور الذي لعبه خلال الحرب العالمية الثانية حيث قتل 75000 عضو بالرصاص وأيضاً للانتصار الذي حققه الاتحاد السوفياتي أثناء الحرب فارتدى الشباب الفرنسي إلى أحضان الشيوعية².

فازداد عدد أعضائه ضعف ما كان عليه في عهد الجبهة الشعبية على سبيل المثال فقد غدا الشيوعيون في الواقع زعماء (C.G.T)، وقد ظهر في ذلك احتمال توحيد (P.C.F) و (S.F.I.O) في حزب عمالي واحد وهو ما يسمح له- في الظاهر- بتصور تطور فرنسا في الاتجاه الذي يرغب فيه، ذلك التصور ظهر بعد عام في تصريح للزعيم الشيوعي "موريس توريز"، إثر مقابلة لصالح صحيفة "التايمز" (Times): "توسيع الديمقراطية حتى المسار السلمي نحو الاشتراكية أصبح ممكناً الآن في فرنسا"³.

وبخصوص "المسألة الاستعمارية" فقد ظن قادة (P.C.F) بأن هذا الوضع سيسمح لهم بالاقتراب بسلسلة من التطور الديمقراطي للنظام الاستعماري، "هنري لوزراي" (Hanri)

¹ Alain Ruscio, Les communistes et les massacres, p219.

² باسكال جوتشيل، ايمانويل لوابيه، تاريخ فرنسا الثقافي من العصر الجميل، ط1، تر: مصطفى ماهر، المركز القومي للترجمة، 2013، ص284-285.

³ Alain Ruscio, Les communistes et les massacre, p219.

(lozeray) وهو من قدامى المحاربين في القسم الاستعماري، يتقاسم أفكاره مع المناضلين في مقال يحمل عنواناً: "نضال الشعب الفرنسي من أجل الديمقراطية وتحرير الشعوب المستعمرة" قدم الأطروحة التالية: "بقدر ما يطور الفرنسيون الديمقراطية في الميتروبول من خلال توسيعها إلى أقاليم ما وراء البحار فإنها تخلق ظروفاً أفضل لحل مرضي للمسألة الاستعمارية"، فإذا كان الشعب الفرنسي قادراً على تطوير الديمقراطية في الداخل فإنها "تمتد تلقائياً منها إلى الإمبراطورية..." فلماذا لا يستفيد منها سكان ما وراء البحار؟ لماذا يختارون الانفصال في نفس اللحظة التي يبدو فيها أن حلفائهم الأكثر أماناً الشيوعيون في وضع يمكنهم من قلب فرنسا، باسم وحدة "فرنسا الكبرى" تتطلع الشعوب المستعمرة إلى التحرر الوطني الفوري الذي لطالما تم إخفاؤه¹.

إن هذا هو وضع (P.C.F) خلال مجازر ماي 1945، فقد كان جزء من الحكومة وكان في طريقه إلى تجسيد تصور وحدوي بين فرنسا ومستعمراتها، لذلك فإن أي حركة ثورية في المستعمرات قد تززع مشروعه المستقبلي الذي يمثل تجسيدا لأطروحة "موريس توريز" سنة 1938. وبناءً عليه فهل كان لهذا الحزب دور في مجازر ماي 1945؟.

وجهت مندوبية (P.C.F) بشمال إفريقيا نداء نشرته صحيفة الحزب الشيوعي الجزائري (P.C.A) "ليبرتي" بتاريخ 7 ماي 1945 تحت فيه المسؤولين على: "تنفيذ الإعدام بالرصاص في حق مدبري التمرد المأجورين ورؤوس الفتنة" وأضافت في نفس النداء: "إن المدبرين الحقيقيين الذين يقفون وراء تلك الأحداث إنما هم قادة حزب الشعب الجزائري أمثال "مصالي الحاج" وغيره من الجواسيس والوشاة المنبئين بين صفوف التنظيم والذين يزعمون أنهم وطنيون، والحال أنهم لم يحركوا ساكناً حين كانت فرنسا تحت السيطرة الفاشية وهام يطالبون بالاستقلال في الوقت الذي أخذت فيه فرنسا تتحرر من قبضة القوات الفاشية.."².

ولم يكتفي (P.C.F) بالدعوى إلى معاقبة الوطنيين الجزائريين عبر الصحف ولكنه أدى دوراً فاعلاً في تلك المجازر؛ فالحكومة التي ارتكبت تلك المجازر شارك فيها (P.C.F) بأهم حقيبة وزارية، وهو وزير الطيران "شارل تيون" (charles tillion) الذي أعطى الأوامر بالقصف الجوي للقرى الجزائرية³. لكن هذا الدور والموقف يطرح بعض التساؤلات هل كان (P.C.F) مدركاً لتلك المظاهرات الشعبية والمطالب الاستقلالية التي رفعت فيها؟.

¹ Alain Ruscio, Les communistes et les massacre , p219-220.

² بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص 157-158.

³ جوان غليسي، مرجع سابق، ص 77.

حاول هذا الوزير لاحقاً أن يتصل من المسؤولية وذكر في مذكراته سنة 1977 انه لم يتم إخطاره من قبل زملائه في الحكومة أو من طرف مصلحته فكتب يقول: "...تحتفظ وزارة الطيران بجزء من جيشها ومصانعها في الجزائر، لكن الحقيقة العظيمة في هذا الشأن، أن وزارات الجيوش الثلاث لم يكن لها دور في الجزائر فيما يتعلق بمشاكل استخدام أسلحتها على الرغم من مشاركتها بشكل دوري في مداولات لجنة الدفاع الوطني التي كانت رئاستها بيد رئيس السلطة، والتي كان طاقم "الجنرال جوان" (Général Juin) خاضعاً لها حصرياً¹.

لذلك بالنسبة لسلاح الجو كما بالنسبة للجيوش الأخرى ، فإن استخدام الأسلحة في 8 ماي 1945 بالجملة والتفصيل، يعتمد على طاقم الجنرال جوان لذلك كان بالضرورة أول من يتم إبلاغه عن اندلاع مأساة سطيف. وذكر أنه بعد إبلاغه بحجم المأساة، قرر الاستقالة من الحكومة لكن قيادة الحزب منعه، وحتى بعد استبعاده من (P.C.F) وحتى نهاية حياته ولم يغير تيون في هذه الشهادة².

أما الوزير الشيوعي الثاني "فرانسوا بيلو" (François Billoux) وزير الصحة في تلك الحكومة فيقول: "لم نعرف حجم أحداث ماي 1945 إلا بعد وقت كبير، فالحكومة لم تعط الشيء الكثير عن جميع المسائل لقد كانت الكثير من الأشياء يتم تسويتها مباشرة من طرف "شارل ديغول" (Charles de Gaulle) ووزير الداخلية" أما بخصوص موقف (P.C.F) فنذكر أن: "معلوماتنا كانت جد متناقضة وأنه يتعين القول بكل بساطة أنه في هذه اللحظة بالذات صدرت عدة تصريحات من الحزب، وفي جميع الحالات من ممثلي في (P.C.F) الجزائر تستحق الانتقاد حتى لا أقول التنديد. لقد تم إعلام اللجنة المركزية التي قامت لاحقاً بتصحيح الوضع"³.

وفيما يخص مسؤولية الوزراء الشيوعيين في هذه المجازر فقد أنكر ذلك: "...غير انه فيما يتعلق بالمشاركة المباشرة في القمع فإنه لا احد من الوزراء الشيوعيين، له مسؤولية مباشرة في هذه القضية، لقد قيل على سبيل المثال أن "تيون" كوزير للقوات الجوية كان قرر إرسال طائرات ذهبت إلى هناك هذا خطأ "تيون" لم يكن ليتخذ أي قرار من وجهة النظر هذه"، وذكر ان ماحدث في الجزائر كان نتيجة لتطور الحركة الوطنية⁴، ثم وجه اتهاماً مباشراً لوزير الداخلية الاشتراكي إذ

¹ Alain Ruscio, Les communistes et les massacres, p227

² ibid, p227

³ هنري علاق، مذكرات جزائرية ذكريات الكفاح ولآمال، تر: جناح مسعود، عبد السلام عزيزي، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007، ص142.

⁴ نفسه، ص142.

يقول أيضا :".فيما يتعلق بالجزائر كل شيء جاء من وزارة الداخلية التي كان وزيرها آنذاك الاشتراكي "تكسيار"¹

وآخر محطة نتعرف فيها على موقف (P.C.F) من القضية الوطنية قانون 1947 الذي سبق وتطرقنا له، والذي ظهر موقفه الرفض للقانون على لسان الشيوعي "ليون بلوم" وقد أدى ذلك إلى إنهاء الحقيبة الوزارية للحزب الشيوعي. غير أن ذلك لم يشفع له فقد صرح مصالي الحاج في نفس السنة في حديث صحفي بأن الشيوعيين قد "حاربونا بقسوة"، واضطهدوا النجم بعد حله من طرف الجبهة الشعبية في 26 جانفي 1937، وختم ذلك التصريح بعبارة "أنه لا ثقة في الشيوعيين"² واستمر في التنديد بتزوير الانتخابات الخاصة بالمجلس الجزائري افريل 1948 وهذا ما سنوضحه.

بعد تتبعنا لموقف (P.C.F) من القضية الوطنية منذ تأسيسه في مؤتمر تور ديسمبر 1920 والى غاية تفجير الثورة التحريرية في الفاتح نوفمبر 1954، إن توجيهات موسكو مقبولة دون مناقشة من طرف (P.C.F) ولكنها تظل حبراً على ورق في ظل عدم وجود متابع لها في باريس³ ويبدو أن الحزب الفرنسي قد نجح فيما بعد في التأثير على الأممية الشيوعية التي تركت له أمر تمثيل الجزائر⁴.

وهذا يعتبر اعترافاً وقبولاً لفكرة الجزائر فرنسية ، وعندما تأسس حزب ثوري وطني جزائري هدفه إلى استرجاع السيادة الوطنية، ونيل الاستقلال شكك فيه واتهمه بالوطنية الضيقة وراح يتحكم فيه لصالح الأممية الشيوعية⁵ وفي عهد الجبهة الشعبية تنكر لعهوده بطرح مشروع إدماجي بلوم فيوليت، وانتهى به الأمر إلى التنكر لوجود الأمة الجزائرية مع تبني "موريس توريز" أطروحة "الجزائر امة في طور التكوين" 1939، وكانت مجازر ماي 1945 محطة تاريخية مهمة برز فيها موقفه الرفض لفكرة الاستقلال إذ شارك في تلك المجازر.

وعليه فان موقف (P.C.F) من القضية الجزائرية 1920-1954، ومن خلال المحطات التي تطرقنا لها يظهر انه نجح في تجميع المغتربين الجزائريين الذين تمكنوا بمعية التونسيين والمغاربة من تأسيس نجم شمال افريقيا سنة 1926 ، ولكنه في المقابل اعترض على تطوره الى حزب وعلى

¹ Alain Ruscio, Les communistes et les massacres, p227.

² أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية ، ج2، ص142.

³ Céline marangé, Op.cit, p54.

⁴ وكان ذلك جليا في مؤتمر بروكسل حسب ما ذكره مصالي الحاج.

⁵ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية ، ج2، ص329.

مطالبه الاستقلالية. وتراجع في عهد الجبهة الشعبية عن وعوده وطرح مشروعا ادماجيا ، وانتهى به الامر الى التنازل للوجود التاريخي للامة الجزائرية على يد "موريس توريز" سنة 1939، وارتكب ممثلوه في الحكومة جرائم خلال مجازر ماي 1945. وما يحسب له هو رفضه لقانون الجزائر 1947 والتنديد بتزوير انتخابات المجلس الجزائري افريل 1948.

في ختام هذا الفصل نلخص موقف أهم حزبين يساريين فرنسيين من القضية الجزائرية:

- فالحزب الاشتراكي الفرنسي كان له دورا رئيسيا في تأسيس أول فدرالية في الجزائر 1908 وطالب بمنح الحقوق السياسية للجزائريين وإلغاء قانون الأهالي، ولكنه وفي المقابل تراجع في بداية الحرب العالمية الأولى (1914-1918) لان قضايا المستعمرات أصبحت قضايا عرضية وما يهم هو كسب المعارضة وعدم المشاركة في هذه الحرب ، وخلال مؤتمر الحزب افريل 1919 أطلق على نفسه اسم حزب " الاخاء الإنساني" ولكنه في المقابل اتبع سياسة استعمارية وكانت أهم محطة تلك التي اعتلى فيها السلطة في فترة حكم الجبهة الشعبية (1935-1938) تراجع فيها عن وعوده بالاستقلال وقدم برنامجاً إدماجيا وهو مشروع بلوم فيوليت 1936، ليشترك في القمع خلال مجازر 8 ماي 1945 بسبب دور وزير الداخلية الاشتراكي تكسيار، وأخيرا تزوير انتخابات المجلس الجزائري على يد "ادموند نايجلان" أفريل 1948.

- والحزب الشيوعي الفرنسي الذي أخذ على عاتقه تجسيد المبادئ والأهداف الإنسانية للثورة الفرنسية وللأممية الشيوعية ، نجح إلى حد ما في تجميع وتنظيم العمال الجزائريين والمغاربة في (ن.ش.إ) سنة 1924 و1926، طالب بالمساواة بين الجزائريين والفرنسيين، وفي المقابل مع تطور مطالب النجم إلى مطالب استقلالية والى تدويل القضية الجزائرية في مؤتمر بروكسل 1927 سعى إلى عرقلته بأمر من الشيوعية العالمية ، وفي عهد الجبهة الشعبية (1935-1938) تراجع هو الآخر وقدم مشروعا إصلاحيا إدماجيا بلوم فيوليت سنة 1936 ، وانتهى به الأمر إلى محاولة تجسيد نموذج الاتحاد السوفياتي على يد "موريس توريز" الذي تنكر فيه للوجود التاريخي للامة الجزائرية "الجزائر أمة في طور التكوين" سنة 1939 ، وشارك في مجازر ماي 1945 عن طريق وزير الطيران "تيون".

وعموما فان كلا الحزبين الاشتراكي والشيوعي حزبا "التآخي الإنساني" لم يوفقا في تجسيد ايديولوجيتهما المناهضة للاستعمار في ما يخص القضية الجزائرية 1920-1954؛ فبعد تطور كفاح الجزائريين الى المطالبة بالاستقلال استغلاً ذلك لتحقيق مكاسب سياسية خلال فترة الجبهة الشعبية برفع شعار الاستقلال للمستعمرات، ثم تنكرا لذلك بعد الوصول الى السلطة بالعودة الى المشاريع

الادماجية، فأكدت هذه المحطة ان سياسة الحزبين اليساريين سياسة استغلالية استعمارية تجاوزت سياسة اليمين الفرنسي، وأن شعار المناهضة ما هو الا دعاية لاستمالة شعوب المستعمرات المقهورة لخوض ثورتهم العالمية على النظم الامبريالية، تلك الثورة التي تنطلق من فرنسا وتنتهي بتحريرها لا بتحرير شعوب المستعمرات. وقد حدث ان اتفق واتحد اليمين واليسار الفرنسيين ضد الشعب الجزائري خلال مجازر 8 ماي 1945 وقد جاء على لسان "مصالي الحاج" سنة 1947 ان الشيوعيين حاربوهم بقسوة وانه لا يمكن الوثوق بهم.

وخلال هذه المراحل والمحطات بسلبياتها وايجابياتها كانت صحيفة لومانييتي ناطقة باسم أهم حزبين يساريين؛ (S.F.I.O) في الفترة 1905-1920، ثم (P.C.F) في الفترة 1920-1954؛ لذلك فقد كان للصحيفة دور في الترويج لأدبيات وسياسة الحزبين. فهل كان موقف لومانييتي يتوافق مع موقف الحزبين اليساريين أم العكس؟ نجيب على هذه الإشكالية في الفصل الاول.

الفصل الأول

صحيفة لومانييتي وموقفها من القضية الجزائرية 1904-1954

أولاً- لومانييتي، تأسيسها، تطورها، ودورها

ثانياً- إيديولوجيتها، ومبادئها الإعلامية

ثالثاً- موقفها من القضية الوطنية الجزائرية 1904-1954

تعتبر صحيفة لومانييتي من الصحف الأيديولوجية والسياسية اليسارية الفرنسية المهمة، وهي تشكل جزء من ترسانة إعلامية يسارية شيوعية امتد نشاطها الإعلامي من فرنسا الى الجزائر، والتي لعبت منذ تأسيسها سنة 1904 دورا لا يستهان به في التعبئة الإعلامية لقضايا المستعمرات الفرنسية ، فالصحيفة كانت ناطقة باسم أهم حزبين يساريين فرنسيين (S.F.I.O) في الفترة (1905-1920) ، ثم (P.C.F) في الفترة (1920-1954) وعليه كان عليها أن تلتزم خطا تحريريا ايديولوجيا وسياسيا اتجاه هذين الحزبين، والتي شكل مبدأ "مناهضة الاستعمار" منطلقا لكل لهما، وذلك بالتوازي مع تجسيدها لمبادئها الإعلامية الخاصة بالفكر الاشتراكي الماركسي اللينيني.

وكانت قضايا المستعمرات الفرنسية نموذجا لتجسيد تلك الإيديولوجية، والمبادئ خاصة القضية الوطنية الجزائرية التي اتخذت منها نقطة انطلاق للنضال ضد القوى الامبريالية في المستعمرات الفرنسية ، إذ اتخذت موقفا من السياسة الاستعمارية في الجزائر في الفترة 1904-1954 وهو ما سنحاول التعرف عليه.

أولاً- صحيفة لومانيتي تأسيسها، تطورها، ودورها:

1- صحيفة لومانيتي تأسيسها :

صدر العدد الأول من صحيفة لومانيتي يوم الجمعة 8 افريل 1904 ، والتي انطلقت في البداية كصحيفة اشتراكية يومية مديرها السياسي الزعيم الاشتراكي "جان جوريس"¹، وإلى غاية وفاته بتاريخ 1914² تأسست لومانيتي على يده حتى تكون منبرا للتيارات الاشتراكية الفرنسية³، والتي نجحت في تأسيس اتحاد اشتراكي فرنسي سنة 1905 كما سبق وذكرنا أعلاه. لذلك فان لومانيتي كانت تحمل منذ إنشائها مشروع سياسي وتحرير يهدف إلى تعزيز الاشتراكية في الطبقة العاملة⁴.

بدأ تاريخ لومانيتي ومنذ 1920 يدمج بتاريخ (P.C.F)⁵ وذلك على الرغم من أن الانشقاق الذي دبّ في (S.F.I.O) امتد إلى الصحيفة فقد حاول المنشقون والمتمردون على قرارات المؤتمر أخذ صحيفة لومانيتي، ولكنهم فشلوا في ذلك حسب التقرير الصادر عن المؤتمر الأول لـ (P.C.F) 25-29 ديسمبر 1921، الذي عين "مارسيل كاشين" مديرا للصحيفة⁶.

وتعتبر صحيفة لومانيتي جزء مهم في الترسانة الإعلامية الشيوعية التي ذكرها ذات التقرير؛ "الأممية" (L'internationale)، وهي صحيفة يومية شيوعية مسائية أسست في غضون أيام قليلة بعد تأسيس الحزب، وعهد بإدارتها إلى "دانيال رينولت" (Daniel Renoult) والتي ظهر عددها الأول في 8 أفريل 1921، وإنشاء "النشرة الشيوعية" (Le Bulletin Communiste, منذ 22 فيفري 1921، والتي تحت النشاط الكبير "لمادلين كير" Madelein (Ker) توفر معلومات إلى أمناء الفدرالية، ومقالات أسبوعية إلى الصحف الإقليمية والوثائق وأوراق المؤتمرات وأيضاً إصدار منشورات للدعاية (للنساء، الفلاحين، الشباب، العمال) والتي تم

¹ L'humanité, n 1, 8 avril 1904. <https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k250185j/f1.image>, 2021-09-13, 14:42.

² L'humanité, jurés assassiné , p 1.

³ Rosa Moussaoui , Alain Ruscio, l'humanité censuré 1954-1962: un quotidien dans la guerre d'Algérie, charche midi,p19

⁴ Emilie Roche, 'Etude des discours de presse écrité la guerre d'Algérie: le Monde, l'humanité, le figaro, l'Express, France Observateur, thèse de doctorat de sciences de l'information et de la communication université lumiere lyon, novembre 2007, p204.

⁵ بيبير البير، الصحافة، تر: فاطمة عبد الله محمود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987، ص106.

⁶ Parti communiste (section française de l'internationale communiste). Congrès nationale Marseille (29,25 décembre 1921), un an d'Action communiste- Parti communiste ,rapport du secrétariat général présenté au congrès national 1^{er} congrès de Parti communiste , p6-7.

تداولها بشكل كبير، وقد حققت الدعاية الريفية "صوت الفلاح" (La Voix Paysanne)- بفضل نشاط لـ "رينود جون" (Renaud Jean) ومعاونيه- تداولاً لم يسبق له مثيل¹.

وعموماً فقد بلغ عدد الصحف الشيوعية حسب هذا التقرير 43 صحيفة تتوزع على التراب الفرنسي ومستعمراتها، تتقدمها صحيفة لومانيتي، وهي مقسمة إلى ثلاث مجموعات كصحف يومية، نصف أسبوعية، وأسبوعية². وهكذا أصبحت لومانيتي جزءاً من المجموعة الصحفية الشيوعية في فرنسا، والتي أصدرت صحفاً أخرى؛ "لومانيتي ديمونش" (l'humanité Dimanche)، وصحيفة "لاريفوليسيو" (la révolution)، وصحف إقليمية ثلاثة نذكر منها "لالبيرتيه" (la liberté)،³ وخلال الثورة الجزائرية برزت صحف شيوعية أخرى صحيفة "ايتنسال" (l'etincelle)، و"فوا نوفيل" (Voies nouvelles)⁴، واستعان الشيوعيون أيضاً بالمنشورات السرية "صولدا دي فرانس" (Soldats de France) تم إنشائها أثناء حرب الهند الصينية، و"بوستال دالجي" (Secteur postal d'Algérie) التي تم إنشائها عام 1958⁵.

2-تطورها ودورها:

لم يكن الغرض من صحيفة لومانيتي الدعاية (P.C.F) وإنما تجاوزت ذلك إذ أصبحت عنصر من عناصر تكوينه⁶ فقد ساهمت بعد الانشقاق والأزمة المالية التي مرّ بها، في حملة جمع التبرعات، لذلك قرر أن يفتح في أعمدة لومانيتي اكتتاباً عاماً حدد هدفها ونطاقها جاء فيه: "اشتراكيون وعمال إننا نناشدكم مساعدتنا في هذه الظروف أن تضمنوا على الفور من خلال تبرع سخي من العمال، الموارد التي نحتاجها لتطوير أعمالنا"، وقد حقق ذلك نتائج غير متوقعة؛ ففي

¹ Parti communiste (section française de l'internationale communiste). Congrès nationale Marseille (29,25 décembre 1921) , un an d'Action communiste- Parti communiste, p15.

² Ibid, p61-62.

³ بيبير البير، مرجع سابق، ص103.

⁴ رشيد زبير، موقف أحزاب اليسار الفرنسية من القضية الجزائرية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع9، 2013، ص146.

⁵ Erwan Savina, du déni à l'oubli: la censure en France pendant la guerre d'Algérie, Licence Professionnelle Gestion et Médiation des Ressources Documentaires, université rennes2, 2014-2015, p13.

⁶ بيبير البير، مرجع سابق، ص94.

غضون أسابيع قليلة جمعت الصحيفة حوالي 180 فرنك ، مكن الحزب الشيوعي من عبور المسار الصعب في أعقاب الانقسام¹.

ناشدت صحيفة لومانييتي بتاريخ 5 ماي 1921 العمال لمساعدتها فيما يخص المشاكل المتعلقة بمطبتها كل ذلك جاء في إطار إعادة الهيكلة المادية للحزب بعد الانقسام وقد أشار التقرير أنه لم يتم تسجيل مثل هذا التضامن مطلقاً منذ اليوم الذي وجه فيه "جوريس" نداءً "من أجل لومانييتي" في عام 1906²

وعليه إن نجاح نداء صحيفة لومانييتي في جمع التبرعات لتجاوز الأزمة المالية الخائفة التي مرّ بها (P.C.F) ، بعد مؤتمر "تور" ديسمبر 1920 ولتجاوز أزمته المالية المتعلقة بالمطبعة، دليل على ثقة قرائها فيما تكتبه وعلى التزامها بالخط الذي رسمه الحزب لها في فترة وجيزة، وأيضاً على تشبع قراءها بالفكر الشيوعي الذي يدعو إلى الثورة البروليتارية وسيكون لهذا النجاح تأثيراً عليها.

فقد أصبحت لومانييتي بعد ذلك ومنذ 8 فيفري 1923 اللسان المركزي (P.C.F)، ولكن قارئ لومانييتي مناضل شيوعي جيد، لا يتغذى فقط على الشعارات أو التحليلات السياسية يريد معلومات أخرى؛ الرياضة، القصص وأخبار أخرى، وبالتالي على لومانييتي إنتاج المعلومات يومياً في نفس الوقت الذي تجسد فيه الخط السياسي الممنوع عن (P.C.F)، فهذه بالفعل ثنائية لومانييتي بأكملها، التزام بالمعلومات اليومية، ونضال صحفي ينتج معلومة مسبقة وملتزمة³.

وبالنسبة للطاخم الإداري للصحيفة والمحررين؛ يتم تعيين المدير السياسي لصحيفة لومانييتي من قبل اللجنة المركزية، وهو المسؤول عن الخط السياسي للصحيفة أمام اللجنة ومؤتمر الحزب والمحررين يعينون من قبل اللجنة المركزية ومدير الصحيفة، وهم على النحو التالي، مدير صحيفة لومانييتي هو "مارسيل كاشين" من 1918 إلى غاية وفاته⁴، وأعيد انتخابه من طرف اللجنة

¹ Parti communiste (section française de l'internationale communiste). Congrès national de Marseille (29,25 décembre 1921), un an d'Action communiste- Parti communiste, p10-11 .

² Ibid, p14.

³ Emilie Roche, Op.cit, p204.

⁴ Ibid, p205.

المركزية للحزب منذ 4 جانفي 1921 وقد جاء ذلك في إطار إنشاء لجان الدعاية التي تكفل بها "فالبيان كوتوريه"¹.

وبالرغم من أن "مارسيل كاشين" هو مدير الصحيفة منذ 1918 وإلى غاية وفاته، إلا أن "إتيان فاجون" (Etienne Fajon) من يديرها منذ أوت 1948، وقد خلف كاشين سنة 1958، أما رئاسة التحرير فهي تدور بين "أندري ستيل" (André Stil) المقاوم من 1950-1958 ثم "رينيه أندريو" (René Andrieu) الذي اخذ مكان ستيل سنة 1958² أي أن "أندري ستيل" ثم "رينيه أندريو" تولا رئاسة تحرير الصحيفة خلال الثورة الجزائرية.

وتراجعت مبيعات لومانيتي مرتين؛ أولاً: خلال سنتي 1932-1933 حيث كانت تقوم بطبع 10000 إلى 110000 نسخة وتبيع من 70000 إلى 80000 في اليوم³، وثانياً: خلال الحرب العالمية الثانية، بعد ذلك أنشئ المجمع الجديد للجريدة مع نهاية الحرب، وهو عبارة عن شركة مجهولة مقسمة إلى أسهم مخصصة من قبل الحزب لحاملي الأسهم الذين يمثلونها أما مدير مجلس إدارة المجمع فهو "مارسيل كاشين"⁴، وبعد الحرب ونتيجة لتزايد نفوذ (P.C.F) -الذي قتل عددا كبيرا من أعضائه خلال الحرب- شهدت الصحيفة جلاء ذلك أوج مجدها؛ طبعت 587967 نسخة بتاريخ 10 ماي 1945⁵ وفي العام التالي بتاريخ 1 مارس 1946 طبعت 424139 نسخة⁶ ما يعني أن الطبقة العاملة في فرنسا التفت حول الصحيفة بعد الحرب العالمية الثانية.

وعليه فقد مرّ النضال الصحفي لصحيفة لومانيتي بمرحلتين، (1904-1920) لعبت دور في تأسيس (S.F.I.O)، ثم صحيفة شيوعية (1920-1954) ولسانا مركزياً لـ (P.C.F) وبالتالي فإن إيديولوجية لومانيتي هي إيديولوجية الحزبين الاشتراكي ثم الشيوعي، فقد اتخذت من مناهضة الاستعمار منطلقاً لها وسعت من خلال صفحات جريدتها إلى تجسيدها، وتجسيد قيمها الإنسانية النابعة من الثورة الفرنسية خاصة مبدأ المساواة الذي اتخذه اليسار الفرنسي منطلقاً له في نضاله. فإلى أي مدى نجحت في تجسيد إيديولوجيتها ومبادئها فيما يخص القضية الجزائرية؟.

¹ Parti communiste (section française de l'internationale communiste). Congrès nationale Marseille (29,25 décembre 1921), p8.

² Emilie Roche, Op.cit,p205.

³ عبد المجيد عمراني، جان بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة مدبولي، ص18.

⁴ Emilie Roche, Op.cit, p204-205.

⁵ L'humanité, n°231, 10 mai 1945, p1.

<https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k4738516c/f1.image> , 15: 29.

⁶ Ibid, n°483, 1 mars 1946, p1.

<https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k4738775x/f1.image#>, 2021-8-27, 20:46.

ثانيا-ايدولوجيتها ومبادئها الإعلامية، وعلاقتها بالمبادئ الإعلامية للجبهة.

1-أيدولوجيتها ومبادئها الإعلامية

لقد شكلت قضايا المستعمرات بالنسبة للأحزاب اليسارية الفرنسية نموذجاً للنضال ضد القوى الامبريالية، وكانت لومانييتي إحدى وسائل هذه الأحزاب لتجسيد تلك الايدولوجية فيها فكان للجريدة تاريخ طويل في مناهضة الاستعمار، فمنذ تأسيسها نشرت مقالات متعددة حول المسألة الاستعمارية وحول المستعمرات الفرنسية والتي من بينها الجزائر التي اعتبرتها أيضا نموذجا للنضال الصحفي لتجسيد تلك الايدولوجية وخلال مرحلتين تاريخيتين (1905-1920) المرحلة الاشتراكية، والمرحلة الشيوعية (1920-1954) كل ذلك سنعمل على توضيحه في هذه الدراسة.

فبالإضافة الى مبدأ مناهضة الاستعمار الذي سبق وتحدثنا عنه في الفصل السابق ، والذي تبنته وفرضته الشيوعية العالمية نجد هذه الأخيرة قد اولت أهمية بالغة في مؤتمرها الثاني للجانب الإعلامي والدعائي لذلك أدرجت ضمن شروطها الواحدة والعشرون والمتعلقة بعضوية الأحزاب الشيوعية فيها شروطا تتعلق بالإعلام والدعاية وكان على (P.C.F) وصحفيته لومانييتي أن يلتزما بها.

وقد حث الشرط الأول؛ على ضرورة أن يتسم الجانب الدعائي والتحريض اليومي بالطابع الشيوعي، وفي هذا الإطار يجب على جميع صحف الحزب أن تستعين بمحررين شيوعيين موثوق بهم، وذلك بعد أن يكونوا قد قدموا البرهان على إخلاصهم لقضية الثورة العمالية.وأما الشرط الثاني عشر فقد أكد انه على جميع الصحف سواء كانت دورية أو غير دورية وجميع دور الطبع أن تخضع خضوعا كليا للجنة المركزية للحزب، وسواء كان سرياً أو علنياً فإنه يمنع منعاً باتاً أن تسيء دور الطبع التمتع بالاستقلال وتتبع سياسة لا تكون حزبية¹.

وبناء على ما جاء في الشرطين يظهر بوضوح أن الجانب الإعلامي والدعائي من الجوانب المهمة في الفكر الشيوعي خاصة وان أول شروط الانضمام للأمم الشيوعية يتعلق به، أما ما يستفاد من الشرطين فيمكن ايجازه في العناصر التالية الحزبية، الطبقة، الفكر، وجماهيريتها وهي إحدى مبادئ الإعلام والدعاية التي يضاف لها مبادئ أخرى.

¹ معهد الماركسية- اللينينية، ماركس انجلز لينين. لينين حول وحدة الحركة الاشتراكية، تر: إلياس شاهين، دار التقدم، موسكو، ص259، 262.

إن مبادئ الإعلام والدعاية الاشتراكية تنطلق أساساً من الفلسفة الماركسية، وما قدمته هذه الأخيرة من تحليل لتطور المجتمع، عبر نظريتها القائمة على المادية التاريخية، والمادية الجدلية¹ والصراع الطبقي، وسيادة الطبقة العاملة، وتبعاً لذلك فإنه لا يمكن فصل مبادئ الإعلام والدعاية الاشتراكية عن الدعاية "الماركسية اللينينية"² والتي تستمد منها الشيوعية مبادئها الأساسية، فقد ألزمت تجربة "اللينين" (vladmir ilyich ulyanov lenin)³ فيما يخص الصحافة في الاتحاد السوفياتي جميع الأحزاب الشيوعية في العالم إذ تحولت إلى مبادئ أضيفت إلى الماركسية⁴ والتي نذكرها:

أ- العلمية والموضوعية، والصدق :

وتعني الموضوعية والعلمية أن تكون للموضوعية الأسبقية عن عالم الطبقات الاجتماعية لأنها تساعد الإنسان على إدراك مكانته في ذلك العالم وتمكنه من أن يسلك السلوك الذي يهدف إلى حل للعمليات الاجتماعية والطبقية بطريقة موضوعية، وللإعلام والدعاية دور في ذلك لأنه يساعد الإنسان للوصول إلى معرفة وفهم مصالحه الطبقة التي تحددتها الأيديولوجية، وبواسطتها يستطيع أيضاً أن ينفذ إلى مجرى جوهر العمليات الاجتماعية التي تسلط الدعاية عليها الأضواء أما الصدق فيمكن إيجازه بأنه يعني المادية التاريخية وصراع الطبقات والمادية الجدلية، وقول الحقيقة -مهما كانت أليمة- والتي بدورها تعني الوضوح التام والثقة في الجماهير⁵.

ب-الحزبية، الطبقة، الفكر:

والتي تعني الالتزام الأيديولوجي التزاماً سياسياً، وتعني أيضاً التحزب للطبقة العاملة والتعبير عن إيديولوجيتها، فهذه الدعاية ترى بان الصمت أو السكوت أو عدم اتخاذ موقف اتجاه الأحداث

¹ أو الديالكتيك يعتبر فريدريك انجلز أول من استعمل هذا التعبير باعتبار ان ماركس تكلم أساساً عن المادية التاريخية، والمادية الجدلية هي أطروحة تؤسس المعرفة على الواقع المحسوس وحده الذي يتكون من علاقة جدلية مزدوجة: انسان-انسان وانسان-طبيعة. ينظر؛ أحمد سعيغان، مرجع سابق، ص696.

² أحمد حمدي، الثورة الجزائرية والإعلام دراسة في الإعلام الثوري، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995، ص102.

³ قائد الثورة الروسية 1917، ومؤسس الاتحاد السوفياتي الذي أسس أول دولة شيوعية مركزية في العالم، لتتطلق منها الحركات الشيوعية. أسس الجيش الأحمر السوفياتي الذي تولى اعداده وزير الحربية تروتسكي سنة 1920، بلغ عدد جنوده مليون ونصف جندي، لمواجهة "الروس البيض" الذين سيطروا على العديد من المدن بدعم من الحلفاء، وفس سنة 1920 استطاع الجيش الأحمر القضاء على التمرد والعصيان وتم تثبيت حكم البلاشفة الشيوعيين على جميع انحاء روسيا، توفي لينين سنة 1924 بعد ان أسس أول دولة شيوعية في العالم تقوم على على تعاليم كارل ماركس الهادفة الى تحويل روسيا الى بلد اشتراكي. ينظر؛ مجموعة مؤلفين، ص89-90.

⁴ عواطف عبد الرحمان، المدرسة الاشتراكية في الصحافة الحقبة اللينينية 1896-1923، ط2، درا الثقافة العربية ومركز البحوث العربية، ص93.

⁵ أحمد حمدي، مرجع سابق، ص103.

الاجتماعية يعبر في حقيقة الأمر عن ميول للبورجوازية وهو ما ينسجم مع المحور السابق والمتعلق بالعلمية والحقيقة¹.

وعليه فان وسائل الإعلام والدعاية في النظام الشيوعي توجه بالدرجة الأولى إلى خدمة الحزب وهذا الأخير عليه أن يستعين بكل الوسائل التي تمت الموافقة عليها لأداء مهامه وواجباته خدمة لخطه الأيديولوجي² هذا الارتباط بين وسائل الإعلام والدعاية والحزب هو ارتباط أقرته الأممية الشيوعية في الشرط 12 التي تحدثنا عنها سابقا. ويبدو أن الأممية الشيوعية قد استفادت في ذلك من التجربة السوفياتية فصاحفته عبارة عن مؤسسة تخضع لهيمنة الدولة والحزب الواحد³، وهذا ما يجعلنا نتساءل عن مدى استقلالية الصحف الشيوعية وهل يمكن وصفها بأنها تمثل السلطة الرابعة؟.

إن الصحافة في هذه الحالة اقرب منها لخدمة السلطة على خدمة العمال والطبقة العاملة لذلك فهي تؤدي دوراً فعالاً لحماية سياسة السلطة القائمة وإعداد وتعليم المواطنين، فالحرية بالنسبة لهذه الصحافة تعني التحرر من الطغيان الرأسمالي وليس معناه الحق في التعبير أو حتى النقد، لذلك فان الصحافة الشيوعية لا تعرف مزايا حكم الأغلبية وتندمج مع الأيديولوجيا الحاكمة⁴ وهو ما يقودنا أيضا إلى التساؤل حول مدى تحرر المحررين والأقلام التي تكتب في هذه الصحف وعلاقتها بالصحف الأخرى سواء تلك التي تنتمي إلى نفس الخط الأيديولوجي أو المعارض لها؟.

ج- جماهيريتها وارتباطها بالممارسة العلمية:

لم يغفل الزعيم الشيوعي " لينين " الدور الذي يجب أن يؤديه رجل الإعلام والدعاية اتجاه الجماهير خاصة وان المادة الإعلامية التي يقدمها تتطلب معرفة وإدراك عميقين، لذلك فقد طلب من رجل الإعلام بضرورة التسليح النظري الجيد ومعرفة مستوى تطور الجماهير من حيث اتجاهاتهم، حاجاتهم، ومطالبهم المتعددة، وهو ما يتطلب دراسة معمقة لتلك الجماهير من طرف رجل الإعلام⁵.

وبناءً عليه فقد أصبح أهم مبدأ لرجل الإعلام والدعاية في العالم الاشتراكي هو " المعرفة الجذرية المحسنة باستمرار للمهمات السياسية-الأيديولوجية " وهي تشمل أهدافا يومية قريبة وأخرى

¹ أحمد حمدي، مرجع سابق، ص 103-104.

² رفيق شكري، دراسة في الرأي العام والإعلام والدعاية، ط1، جروي برس، لبنان، 1412هـ - 1991م، ص 243-244.

³ بيبير البير، مرجع سابق، ص 147.

⁴ نفسه، ص 147.

⁵ أحمد حمدي، مرجع سابق، ص 104.

بعيدة، فالمسألة السياسية: "هي باستمرار معرفة رجل الإعلام والدعاية لجوهر الأطروحات والمبادئ العامة والقرارات وترجمتها إلى مادة مقبولة في مجاله الخاص"¹، ونبه "لينين" أيضا إلى أنه لا يقبل لأعضاء الحزب أن يروجوا لأفكار معادية لمبادئ الحزب²، ومعنى ذلك أن ما يتم نشره يخضع قبل النشر لتوجيهات الدعاية ولنظام الرقابة³، وبالطبع ينطبق ذلك على صحف الحزب الشيوعي الفرنسي.

كل هذه المبادئ وهذه التوجيهات والتعليمات التي أقرتها الأممية الشيوعية ومن وراءها الزعيم الشيوعي "لينين"، تؤكد على الدور الذي يمكن أن يؤديه الإعلام والدعاية في الفكر الشيوعي وربما الصحف على وجه التحديد خاصة وأن الفترة التاريخية المعنية بالدراسة برزت فيها الصحافة كوسيلة إعلامية مهمة.

فهي حسب الزعيم الشيوعي "خورتشوف" (Nikit sirgeyef khrotcov)⁴ سلاح إيديولوجي رئيسي، لذلك حدد واجبها في مواجهة الطبقة العاملة تماما كما هو الحال في الحرب، إذ لا تستطيع أن تحارب بدون سلاح ينطبق الأمر كذلك على الحزب، إذ لا يمكنه أيضا أن يقوم بأي عمل في الإيديولوجية وينجح فيه دون الصحافة التي تعتبر سلاحا حاداً. فالمهمة الأساسية للصحافة: "هي تعليم الجماهير، شرح السياسات الحكومية والحزبية وتحريك الجماهير داخل المجتمع الشيوعي، وتطوير النقد والنقد الذاتي، وكشف تجار الحروب ودعاتها"⁵. ومعنى ذلك أن هذه الصحف لا تسمح تحت أي حال من الأحوال بطرح وجهات نظر مخالفة، فالحرية الفكرية فيها محددة بالإيديولوجية الماركسية اللينينية.

2-علاقتها بالمبادئ الإعلامية لجبهة التحرير الوطني:

فيما يخص جبهة التحرير الوطني (ج.ت.و) فقد حددت أهدافها الإعلامية في القضاء على نوعين من الاضطهاد: الأول تمثل في "الاضطهاد العنصري الاستعماري"، الثاني "الاضطهاد الاجتماعي"، لذلك وضعت مبادئها الإعلامية في خدمتهما، وهي مبادئ تقدمية وتحقيقها يؤدي إلى

¹ احمد حمدي، مرجع سابق، ص104-105.

² عواطف عبد الرحمان، مرجع سابق، ص25.

³ بيبير البير، مرجع سابق، ص148.

⁴ (1894-1971) ولد بمقاطعة كورسك الواقعة بين روسيا وأوكرانيا، وهو زعيم شيوعي ورجل دولة سوفياتي حكم في الفترة 1953-1964 وتميز حكمه بمعاداة الستالينية، انتسب للحزب الشيوعي السوفياتي 1918، عمل قبل ذلك في الحزب الشيوعي الأوكراني. ينظر؛ مجموعة مؤلفين، مرجع سابق، ج3، ص162-165.

⁵ عواطف عبد الرحمان، مرجع سابق، ص112.

إسقاط النظام الاستعماري، وسقوط هذا الأخير في حقيقة الأمر ما هو إلا نتيجة لعمل ثوري، ومن هنا فإن مبادئ جبهة التحرير فيما يخص الإعلام والدعاية هي مبادئ ثورية¹.

وهي متعددة نذكرها؛ أولاً: الصدق الذي يعني قول الحقيقة والوفاء للمبادئ والموضوعية²، وقد جاء في صحيفة **المجاهد** في العدد الأول: "وفي هذه الهائلة.. تتبوأ هذه الصحيفة مكانها لتكون سمع الرأي العام وبصره وصوته ولتزود الشعب بالإخبار الحقيقية..."³ وأكد "رضا مالك" أن المجاهد سارت على هديهما، وأنه لا يستقيم أحد الأمرين دون الآخر وعن الحقيقة يقول: "لا شيء ثوري إلا الحقيقة"⁴ وثانياً: التعبير عن رشد الشعب الذي يعني جماهيرية الإعلام و"الالتزام"، ثالثاً: عنف القول الذي يعني الغرور والاستفزاز، وأخيراً الحماس والتعبئة والتجديد⁵.

وعند مقارنة كلا المبادئ الخاصة بالإعلام الاشتراكي والخاصة بالجبهة نجد أن أوجه التشابه على النحو التالي؛ الصدق، والجماهيرية، والممارسة العملية، أما أوجه الاختلاف تمثلت في الأيديولوجية، والحزبية، والطبقية، وبهذا تكون المبادئ الإعلامية للجبهة مبادئ ثورية وطنية، ولا تربطها أي علاقة بالمبادئ الماركسية اللينينية⁶ التي تتبعها صحيفة لومانييتي.

وعموماً فإن مبادئ الإعلام والدعاية الخاصة بالفكر الشيوعي، تعكس بالدرجة الأولى مصالح الدول الاشتراكية والشيوعية⁷، وبما أنها تخدم مبادئها – مقتدية بنموذج صحافة الاتحاد السوفياتي- فإنها تميل عند تقديمها للحدث الإعلامي إلى الاهتمام بتوضيح مبدئها على حساب الحدث الإعلامي نفسه، وهذا الأخير في الغالب يكون مجرد تعلق لإثبات ذلك المذهب⁸ في حين نجد مبادئ الإعلام والدعاية الخاصة بجبهة التحرير؛ تعكس مصالح شعب ثائر يقاتل لنيل استقلاله الوطني وطرد الاستعمار لبناء الدولة الجزائرية الجديدة، فمبادئها الإعلامية ولدت مع الكفاح المسلح، وبالتالي فالظروف التاريخية التي يمر بها هذا الكفاح هي التي تتحكم في توجهاته الإعلامية⁹.

وهو ما انعكس على صحف الثورة وفي مقدمتها صحيفة **المجاهد** التي وضحت الهدف من تأسيسها، وسبب اختيار هذا الاسم في "بطاقة الازدياد" الخاصة بها؛ بأنها ترمي إلى التحرر من

¹ أحمد حمدي، مرجع سابق، ص109.

² رضا مالك، "المجاهد لسان الثورة الأيديولوجي"، مجلة الثقافة، ع86، ص14.

³ المجاهد "بطاقة الازدياد"، ع1، 1956/6/1.

⁴ رضا مالك، "المجاهد لسان الثورة الأيديولوجي"، مجلة الثقافة، ع86، ص14.

⁵ زهير احداث، الصحافة المكتوبة في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، جوان 2012، ص107.

⁶ أحمد حمدي، المرجع السابق، ص92.

⁷ نفسه، ص108.

⁸ بيبير البير، مرجع سابق، ص148.

⁹ أحمد حمدي، مرجع سابق، ص108.

قيود الاستعمار، والى إقامة نظام الديمقراطية والمساواة بين الجزائريين دون تمييز في الدين أو العرق، فكلمة "مجاهد" كلمة أطلقها الشعب الجزائري منذ الفاتح من نوفمبر 1954 على المقاومين الذين حملوا السلاح لأجل استقلال الجزائر وحريتها¹ وخلال الثورة الجزائرية نشرت صحيفة المجاهد عدة مقالات طالبت في بعضها من اليسار الفرنسي بما فيه الصحف اليسارية والشيوعية بضرورة التزامه بمبادئه المناهضة للاستعمار وفي أخرى فضحت سياسته المتناقضة مع مبادئه كما واستشهدت وأثبتت بيع بعض صحفه خاصة تلك التي ربطتها علاقات ولقاءات صحفية والجدولان رقم 1 و2 الموضحان أدناه يبينان بعض هذه المقالات:

جدول رقم (1): بعض مقالات صحيفة المجاهد واليسار الفرنسي

المجاهد	القضية الجزائرية ومزاعم التأييد الدولي	ع2	جويلية 1956
صحافي اجنبي	فرنسا تخبئ هزائمها	ع2	جويلية 1956
	الخيبة العسكرية والسياسية التي مني بها الاستعمار الفرنسي في الجزائر	ع3	1 سبتمبر 1956
سعد دحلب	موقفنا	ع8	5 أوت 1957
	الجلادون امام حرب الجزائر	ع10	5 سبتمبر 1957

جدول رقم (2): بعض مقالات وتصريحات قادة الثورة للصحف الفرنسية والتي نشرتها صحيفة المجاهد.

المجاهد	رأي لوموند في الثورة	ع21	1 أفريل 1958
المجاهد	صحفي فرنسي يفصح انهزام لاکوست امام الثورة (جان دانيل)	ع23	7 أفريل 1958
المجاهد	حديث بين كريم بلقاسم ومندوب صحيفة الاكسبرس الفرنسية	ع26	2 جويلية 1957
	النص الكامل لحديث الأخ بوالصوف مع صحيفة لوبسیرفاتور	ع28	28 اوت 1958
	شروط السلام (سعد دحلب بيار ستيب)	ع91	13 مارس 1961

¹ المجاهد، "بطاقة الازدياد"، ع1، 1956/6/1.

ويلاحظ من خلال الجدول رقم (2) ان صحيفة المجاهد لم تنشر مقالات صحيفة لومانيتي، ولم يجري قادة الجبهة أي حوار صحفي لصالح مراسليها، ما يعني انها لم تربطها أي علاقة بالطرف الجزائري على عكس صحيفة فرانس اوبسيفاتور، وصحيفة الاكسبرس اللتان ربطتهما علاقة مع قادة الثورة الجزائرية. كريم بلقاسم أجرى حوارا لصالح الاكسبرس في جويلية 1957. اما فرانس اوبسيفاتور -مراسلها روبير بارا نشر سنة 1955 مقال "صحفي بين الخارجين عن القانون" قبل تأسيس صحيفة المجاهد- أجرى كل من عبد الحفيظ بوالصوف 28 اوت 1958، وسعد دحلل 13 مارس 1961 لقائين لصالح الصحيفة، وسنوضح ذلك في الفصلين الأخيرين.

ثالثا- صحيفة لومانيتي وموقفها من القضية الوطنية 1904-1954:

1-لومانيتي الاشتراكية والقضية الوطنية 1904-1920

كان أول مقال نشرته لومانيتي حول الجزائر بقلم "ريني فيفياني" (René viviani)، وهو عبارة عن حوار صحفي أجراه الحاكم العام "شارل جونار" (charles jonnart) لصالح لومانيتي بتاريخ 29 جوان 1904 ، تطرق فيه إلى مجموعة من القضايا التي تخص الجزائر، والمشروع الاقتصادي الذي اقترحه على الحكومة، وذكر جونار العوائق التي قد تقف حائلا أمام هذا المشروع والتي من بينها "البيروقراطية الحاكمة في الجزائر"¹.

وأما باقي المقالات كانت بقلم الزعيم الشيوعي "مارسيل كاشين" حيث بلغ عددها ثلاثة الأول: بتاريخ 25 جوان 1912 تحت عنوان "المسألة الجزائرية" (la question Algérienne)² عالج فيه مجموعة من المسائل التي تخص القضية الجزائرية ، التي نوقشت في البرلمان الفرنسي من طرف النائب "البان روزي"³ (Albin Rozet): "كانت جلسة البرلمان الخميس 20 جوان 1912 مشغولة بالكامل بخطاب السيد م. ألبان روزي"⁴.

وقد ثمن "مارسيل كاشين" من خلال مقاله هذا العمل الذي قام به النائب "روزي"، وذكر أن اسمه ارتبط بعمل من الدرجة الأولى تمثل في؛ إثارة أوضاع العرب في الجزائر وتونس منذ وقت

¹ René Viviani , " L'oeuvre algérienne", **L'humanité**, n°73, 29 juin 1904, p1. <https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k250258z/f1.image>. , 19 /8/2021, 16: 00

² ينظر الملحق رقم (1)، ص 231.
³ وفي هذا الشأن يذكر شيخ المؤرخين الجزائريين أبو القاسم سعد الله أن هذا النائب قام بعدة زيارات للجزائر وأنه اثار في البرلمان الفرنسي مشكل التعليم منذ العقد التاسع للقرن التاسع عشر، وكشف بعض النوايا السيئة أو غير الواقعية التي كان يختبئ وراءها دعاة سياسة التجهيل من نواب الكولون. ينظر؛ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، ص 350.

⁴ Marcel Cachin, " la question Algérienne". **L'humanité**, n°2991, mardi 25 juin 1912, p1. <https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k253151t/f1.item>. 2021-08-19, 16:07 .

طويل، وذكر "كاشين" ان "روزي" واحد من الفرنسيين الذين دعوا بشجاعة وعناد كبيرين إلى لفت انتباه الجمهور إلى "الحالة الحزينة للأهالي"، الذين كانوا يطرحون انشغالاتهم عليه عن طريق مراسلته والذي ذكر في جلسة البرلمان "أنه تلقى مرة رسالة من أحد السكان بدأت هكذا: "إنه اليوم الأول من جانفي يصلي من أجلكم 4 ملايين رجل" لخص "كاشين" هذا الموقف بأن "روزي" هذا أصبح في الجزائر "موضوع عبادة حقيقة"¹.

وطالب "مارسيل كاشين" في مقاله من (S.F.I.O) أن يدعم هذا النائب: "حسنًا، أنا لا أطلب منكم أن يصلي في الجزائر 4 ملايين رجل للاشتراكيين، لكن حزبنا مدين لنفسه بمساعدة عمل السيد "روزي" من خلال استكمالها، يجب أن ننير الرأي العام، ونثير اهتمامه، وبذل كل الجهود الممكنة لإلغاء الانتهاكات التي لا تطاق والتي تلحق العار بالنظام الحالي لشمال إفريقيا الفرنسية"².

أما المسائل التي تطرق لها هذا النائب والتي نشرتها صحيفة لومانييتي فهي تشمل؛ أولاً: سيطرة الكولون على أراضي الجزائريين وعدم دفعهم للضرائب؛ فقد أخذ الفرنسيون من العرب خمسة مليون هكتار في الثمانين سنة التي سيطروا فيها على الجزائر. هذه الأراضي التي اعتبرت من أكثر الأراضي خصوبة في العالم كانت تنتمي في معظمها للعائلات الأوروبية التي تمتلك عقارات وشركات مالية كبيرة وهي لا تدفع أي ضرائب، إذ تقع جميع الأعباء المالية للمستعمرة على عاتق العرب، وهي مرهقة ومتعددة "العشر من ناتج الحصاد" أو الهكور -يقصد العشور- أو ضريبة الأملاك أو الزكاة، أو الديم على الماشية، واللزعة، والرأس، والضريبة الشخصية. وعلق كاشين على الموضوع بأن أول عمل للعدالة هو جعل المستوطنين الكبار، والشركات الاحتكارية، والمستفيدين الحقيقيين في الجزائر يدفعون الضرائب³.

وثانياً: طالب النائب "روزي" بضرورة إعطاء العرب -على حد تعبيره- الحريات السياسية التي حرّموا منها، ثم ذكر مجموعة القوانين المجحفة في حق الجزائريين؛ إن المواطن الجزائري ليس له الحق في السفر في بلده ومغادرتها دون تصريح. وذكر أيضاً أن الفرنسيين في فرنسا لا يعلمون بأن العربي في الجزائر: "يمكن أن يكون بلا دافع وبدون مبرر كما حدث في السابق هنا مع إلقاء القبض عليه وإيداعه في السجن وحبسه في زنزانه دون محاكمة، خاضعاً لتعسف المسؤولين

¹ Marcel Cachin, "la question Algérienne", p1..

² Ibid , p1..

³ Ibid, p1.

.. " وهذا ما يتناقض مع المبادئ الإنسانية التي أعلنتها فرنسا: " وكل هذا يحدث باسم دولة تقتخر بأنها أعلنت في جميع الأوقات والأماكن حقوق الإنسان والمواطن " ¹.

وثالثاً: قضية تجنيد الجزائريين من المسائل المهمة التي أثارها النائب ونشرتها صحيفة لومانيتي، إذ خاطب روزي البرلمان الفرنسي حول المرسوم الأخير الصادر في فيفري 1912 والذي اتخذته الوزير دون استشارة أعضاء البرلمان، يلزم بتجنيد 5/1 من الشباب الجزائري المسلم لمدة ثلاثة سنوات في الخدمة، وندد بذلك قائلاً " نحن نعلم أن احتجاجات شديدة قد أثارها هذا الإجراء من قبل السيد "ميلييراند" ولكن قبل ذلك ... أعطهم على الأقل بعض الحقوق، حق التمثيل ..حق في التنقل... ثم قبل كل شيء علمهم" ².

ورابعاً: تطرق لمسألة تعليم الجزائريين الأهالي وانتقد سياسة الكولون في هذا الشأن؛ فمنذ بضع سنوات بدأنا في إنشاء مدارس لأبناء الأهالي، وفي البداية كانت الإدارة بلا شك حسنة النية لكن المصالح الأنانية للمستوطنين أوقفت ذلك، وذكر انه في مؤتمر عقدوه سنة 1908 اتخذوا قرارا يعيد النظر في تعليم السكان الأصليين في الجزائر والذي اعتبروه خطراً حقيقياً ، وقد أعرب هذا المؤتمر عن رغبته في إلغاء التعليم الابتدائي للأهالي، وذكر روزي انه لم يتم إلغائه في الوقت الحالي، لكنه ليس الأفضل إذ يتم تقديمه في مدارس القوربي "الأكواخ" من قبل المدرسين بمقابل قدر بـ 50 فرنكاً شهرياً، مع تزويدهم بشهادة الدراسات الابتدائية والذين بالكاد يعرفون التحدث بالفرنسية ³.

وختم "روزي" مداخلته في البرلمان الفرنسي بأن الحديث عن الأمر سيحتاج إلى مجلدات وذكر حالة البؤس للعرب الذين يعيشون في الخيام أو الغوري ليروا الاستغلال الذي وقعوا ضحاياه من جانب الإداريين، وشيوخهم، وقادتهم، وغيرهم وذكر أنهم يحاولون الهروب من الوجود البغيض الذي صنع لهم، ففي شهر واحد غادر 1200 من سكان منطقة تلمسان، إحدى اغني مناطق وهران إلى الشرق، ويوجد في تركيا 25000 جزائري هاجروا والمحاكم القمعية التجويع، والكذب والعنف بجميع أنواعه التي تغمرهم به الادارة الفرنسية الرأسمالية ⁴.

أما "مارسيل كاشين" فختم مقاله بتوجيه نداء إلى فدرالية الجزائر، وطلب منها القيام بإبلاغ المجموعة البرلمانية على وجب السرعة ، وهو يأمل أن يوفد هذا الأخير- البرلمان- بمساعدة

¹ Marcel Cachin, la question Algérienne, p1.

² Ibid, p1

³ ibid, p1.

⁴ ibid, p1.

الحزب وبأسرع، وقت ممكن نائباً أو اثنين لإجراء تحقيق جاد ومعق. وذكر بأنه عار عليهم إذا لم نستمع إلى الشكوى المؤلمة من " رعايانا" الذين يعيشون في خيمة من شعر الجمل أو في غوري¹.

ليطرق كاشين في مقال آخر بتاريخ 2 جويلية 1912 إلى الدور الذي يقوم به النائب " روزي"، وهذه المرة يبدو أن هذا النائب أحضر بعض مندوبي الجزائر إلى باريس، وعدد من مندوبي الأهالي، حيث لخص العرب الإصلاحات التي يتوخونها من الجهات الرسمية، خاصة تلك المتعلقة بالتجنيد الإجباري، وفرض الضرائب، وحق التمثيل في المجلس إذ كتب "كاشين": " أن الجزائريين يقبلون التجنيد بشرط أن يمنحهم ضمانات أولية عادلة، وبشرط أن يتم توزيع الضرائب بشكل أكثر إنصافاً وهم يصرون قبل كل شيء على منح تمثيل "جاد وكاف" في المجالس، في الجزائر والميتروبول"².

وبأن الجزائريين يريدون من السلطة التقديرية للمسؤولين الاستعماريين أن تختفي تماماً، وفي مقابل ذلك يقبلون بالخدمة العسكرية "التجنيد الإجباري" في الجزائر الذي تمت مناقشته في الحكومة الفرنسية. ويضيف صاحب المقال أن ما أدهشه حقيقة هو أن الوفد الجزائري لم يدرج في قائمة المطالب التي وضعها، والمقدمة يوم الخميس 27 إلى الوزراء المختصين لم تكن هناك أي كلمة تتعلق بتطوير تعليم الأهالي الجزائريين³.

كل هذه المسائل المبينة أعلاه ستطرح على مجلس النواب في غضون ستة أشهر غير أن "مارسيل كاشين"، أشار إلى قضية أخرى مهمة لم يتم ذكرها في قائمة المطالب؛ تتعلق "بشروط العمل التي يفرضها الرأسماليون الجزائريون على البلاد"، وأكد أنه لا ينبغي لنا أن نصدق بأن العرب هم كسالى لا يمكن إصلاحهم محكوم عليهم بالرديلة، والنهب، والقتالة. وهم ليسوا مجرد أكوام من الخرق المنهارة عند سفح الجبال. ولكن هناك عمال بناء السفن وكذلك عمال المزارع، وعمال المناجم هناك هم من القبائل والمغاربة والعرب⁴.

وفي مقال آخر نشرته لومانيتي بتاريخ 10 فيفري 1914 كتب "مارسيل كاشين": " انشغلت الغرفة البرلمانية لعدة أسابيع بالجزائر، وشغل الحاكم السيد "لوتود" (lutaud) المنصة ثلاث جلسات" ثم يطرح صاحب المقال سؤالاً ؛ هل سيستفيد الأهالي في مستعمرتنا من هذا النقاش الذي

¹ Marcel Cachin, la question Algérienne, p1.

² Marcel Cachin, "L'Algérie" l'humanité, n°2991 , mardi 2 juillet 1912, p1
<https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k253158g/f1.image>. 2021-08-19 16:14 .

³ ibid, p1.

⁴ ibid, p1.

انتظروه بفارغ الصبر؟. ويضيف: "لقد قيل كل شيء عن الطريقة التي تعامل بها البورجوازية الفرنسية الشعب المسلم في الجزائر سيطرت الكولون على أراضي الجزائريين: "أخذوا أرضهم وجعلوهم يعملون بأجور زهيدة. على هذه الأرض التي تخصهم"¹.

وقد أثارت الصحيفة من خلال هذا المقال مرة أخرى موضوع التعليم في الجزائر حيث كتبت أنه منذ ثلاثين عاماً لم نعلمهم ولا نعلمهم الفرنسية حتى. ومن الأمور التي أثارتها أيضاً موضوع الضرائب، فنهج مجبرون على دفع جميع الضرائب للمستعمرة تقريباً، وكانت أهم نقطة أثارتها هي حق الجزائريين في الاقتراع والتمثيل في البرلمان الفرنسي: "أن حقهم في الاقتراع والتمثيل أمر سخيف.."، أما ما هو أسوأ بالنسبة لصاحب المقال: "يمكن للمسؤول سجنهم دون محاكمة. يمكنه حرمانهم من الحق في القدوم بحرية إلى البلاد..."².

من خلال المقالات السابقة تفضح صحيفة لومانيتي السياسة الاستعمارية في الجزائر في جانبها السياسي والاقتصادي وحتى الثقافي، إذ وضح وشرح "مارسيل كاشين" تلك السياسة القائمة على تحالف السلطات الاستعمارية مع الكولون لتنفيذها، وهو ما تسبب في نقاش حاد داخل البرلمان الفرنسي.

وخلال الحرب العالمية الأولى 1914-1918 نشرت مقالا بدا من خلاله أن للصحيفة قراء من الجزائر، وأنها كانت منبرا لهم لإيصال وتبليغ انشغالاتهم للسلطات الاستعمارية، وللرأي العام الفرنسي خاصة تلك المتعلقة بالحق في الانتخاب، وفي هذا الشأن ذكر صاحب المقال انه تلقى رسالة من مراسل جزائري حيث يقول: "لقد تلقيت من مراسل جزائري بخصوص مقال نشر في إحدى الصحف الباريسية تتعلق بأفكار تبدو مبررة..."، ما يعني أن صاحب المقال يرى بان تلك الأسئلة لها مبرراتها³.

ويبدو أنه عجز عن إعطاء الإجابة التي طلبها هذا المراسل من خلال صحيفة لومانيتي، أما مضمون هذه المراسلة فذكر أنها: "تتعلق بالحق في الانتخاب للأهالي المسلمين الجزائريين" أما دواعي المراسلة فتمثلت في أن: "العرب المثقفون الذين يشكلون الرأي الإسلامي تأثروا كثيرا لرؤية سياسي فرنسي في إحدى الصحف الكبرى يعلن انه من المفيد التنازل عن الاقتراع الذي طال

¹ Marcel Cachin, "L'Algérie" l'humanité, n°3586, 10 fièvre 1914, p1.

<https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k253732c/f1.item.> , 2021-08-20 18:38

² Marcel Cachin, la question Algérienne, n°3586, 10 fièvre 1914 p1.

³ Pierre Renaudel, "Pour les indigènes d'Algérie", l'humanité, n°4809, 17 juin 1917, p1. <https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k2549498/f1.item.zoom> .2021-08-22 , 11:01.

انتظاره..." وذكر أيضا انه في الوقت الذي طالب فيه الفرنسيون من الأهالي الدفاع عن حرية العالم ينكرون عليهم حقهم في ذلك.

وبناء على ما سبق يبدو أن صحيفة لومانيتي الاشتراكية لعبت دورا في تنبيه الرأي العام الفرنسي فيما يخص القضية الجزائرية، وقد ركزت الصحيفة في هذه المرحلة على مطالب الجزائريين ومطالب النائب الفرنسي "روزي" المتعلقة بحق التمثيل في البرلمان الفرنسي، وإلغاء الضرائب، وإصلاح التعليم، ومن خلالها فضحت السياسة الاستعمارية في الجزائر تلك السياسة التي يتحكم فيها الكولون الذين وقفوا أمام كل إصلاح من شأنه أن يساهم في منح الجزائريين بعض الحقوق، على سبيل الذكر لا الحصر عقدهم مؤتمر 1908 الذي طالبوا فيه بإلغاء تعليم الأهالي لأنه يشكل خطر عليهم وعلى الجزائر الفرنسية.

ومما يحسب على صحيفة لومانيتي من خلال هذه المقالات أنها انتقدت، ونددت بقانون الأهالي المفروض على الجزائريين، وطالبت بضرورة منح الجزائريين حقوقهم السياسية والحق في التعليم مع إلغاء قانون التجنيد الإجباري الذي تسبب في هجرة الجزائريين إلى المشرق خاصة هجرة سكان تلمسان، وما يعاب على صحيفة لومانيتي الاشتراكية في هذه المرحلة أنها لم تدعو إلى حل المشكل الجزائري حلا جذريا، ولكنها اكتفت بضرورة القيام ببعض الإصلاحات التي تخص جانب التعليم والضرائب والتجنيد الإجباري والحقوق السياسية وغيرها. وهو موقف يتوافق مع موقف (S.F.I.O)، إذ طالب مؤسسوه وعلى رأسهم "جان جوريس" بالحقوق السياسية للجزائريين، والمتمثلة في حق التمثيل وحق الانتخاب، وعليه فإن صحيفة لومانيتي التزمت في خطها التحريري فيما يخص المسألة الوطنية الجزائرية بالخط السياسي (S.F.I.O).

وعموما فقد كان للصحيفة دور إيجابي فيما يخص القضية الجزائرية في هذه المرحلة التي كانت فيها الجزائر تمر بمرحلة صعبة بعد القضاء على المقاومة المسلحة، ولم يبادر الجزائريون بعد إلى تأسيس أحزابا سياسية. وان شئنا قلنا أن صحيفة لومانيتي كانت صحيفة ناطقة باسم الجزائريين في فرنسا، وكانت تسعى لتنوير الرأي العام الفرنسي لما يحدث في الجزائر، وقد ذكرت ادق التفاصيل تلك المعاناة التي كان يعيشها الجزائري يوميا من سيطرة كبار المستوطنين على مقدرات الجزائر إلى دفع الضرائب المتعددة، إلى موضوع التعليم الذي عرقله واعاقه ورفضه المستوطنون إذ لطالما وقفوا حائلا أمام إصلاحات الميتروبول. والأهم أنها طالبت بمنح الجزائريين حقوقهم السياسية؛ حق الانتخاب وحق التمثيل والقضاء على قانون الأهالي نهائياً.

2- لومانييتي الشيوعية والقضية الجزائرية 1920-1954:

بعد مؤتمر تور 1920 وبعد أن أصبحت لومانييتي صحيفة شيوعية، بدأت في نشر عديد المقالات التي تؤكد على ايديولوجيتها المناهضة للاستعمار، منها قضايا المستعمرات الفرنسية إذ نشر "شارل اندري جوليان" سنة 1921 مقالين متعلقين بالمسألة الاستعمارية في شمال إفريقيا والذي تطرق في كلاهما للمسألة الوطنية الجزائرية¹.

نشرت صحيفة لومانييتي سنة 1922 مجموعة مقالات بقلم "فالان كوتوريه" عالج فيها موضوع الامبريالية الفرنسية في الجزائر كرد على معارضة قسم سيدي بلعباس، المقال الأول بتاريخ 14 افريل 1922² والمقال الثاني بتاريخ 15 افريل 1922³ واستمر في نشر هذه المقالات الى غاية 9 جوان 1922⁴، كتب هذه المقالات بعد زيارته للجزائر في ربيع سنة 1922، والتي بين فيها حجم الصعوبات التي تواجهها الشيوعية في الجزائر، فالروح العنصرية في الجزائر والشيوعيون أنفسهم يواجهون بعض الصعوبة في تحرير أنفسهم من هذه القبضة، أما "روبرت لوزون" (Robert lauzon) فكان الأكثر صرامة وعدوانية بسبب الحكم الذي أصدره فهو يعتبر من أوائل الشيوعيين المنضوين في مناهضة الاستعمار، وقد كتب في جانفي 1923 مقالا بعنوان "عار" جاء فيه: "يجب أن يكون للشيوعي عقلية شيوعية وليس عقلية جزائرية"⁵.

وفي سنة 1924 بدا واضحا ذلك التغير في إستراتيجية صحيفة لومانييتي فبعد أن كانت تعمل على نشر مراسلات الجزائريين في مرحلتها الاشتراكية أصبحت منذ 1924 منبرا للوطنيين الجزائريين في فرنسا؛ "الأمير خالد"⁶ نشر مقالات متعددة حول المسألة الاستعمارية والوطنية

¹ Charles-André Julien, "socialisme de l'Afrique du nord", **l'humanité**, n, 1 janvier 1921, p1. <https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k299900t/f1>. 2021-8-24 16:46.

- "les mouvement nationaliste dans les colonies", n°, **humanité**, 7 janvier 1921, p1. <https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k2999063/f1.item>

2021-08-28, 07:00.

² P.vaillant-couturier, l'impérialisme française en Algérie, le milieu Algérie : Européenne et indigènes, n, 14 avril 1922, p1. <https://gallica.bnf.fr/a,,rk:/12148/bpt6k4003102/f4.item#> 27-08-2021, 17:05

³ P. vaillant- couturier, l'impérialisme française en Algérie, capitalisme colonial à l'œuvre . **l'humanité**, n° 6505, samedi 15 avril 1922, p1. <https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k4003704/f1.item> . 2021-08-27 , 21:29

⁴ P.vaillant-couturier, " l'impérialisme française en Algérie Esquisse d'une politique Algérienne", **l'humanité**, n°6612, 9 juin 1922, p1. <https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k4004247/f1.item>. 2021-08-28, 07:50.

⁵ Alain Ruscio, les Communistes .

⁶ نحاول ان نعطي نبذة عنه ؛ هو خالد بن الهاشمي بن الحاج عبد القادر، ولد بدمشق في 20 فيفري 1875 تلقى علومه الأولى فيها. اشتهر بلقب الأمير، درس على نفقة الحكومة الفرنسية بثنائية لوگران بباريس 1885، والتحق بالمدرسة العسكرية سان سير 1893 بايعاز من جده لعب دورا في الحركة الوطنية الجزائرية توفي 1936. حول شخصيته ينظر ؛ ابن الشيخ حكيم، دور الأمير خالد الجزائري في الحركة الوطنية الجزائرية (1912-1936)، أطروحة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001-2002.

¹و"حاج علي عبد القادر" نشر مقالاته فيها في نفس الفترة ². ما يعني ان عملية احتواء الوطنيين المغاربة والسماح للوطنيين الجزائريين بالنشر في صحيفة لومانيتي كان ضمن إستراتيجية شاملة خاصة بالحزب في هذه الفترة بالذات كرد فعل على نقمة الأممية الشيوعية، (P.C.F) استعان بالمنظمات الشيوعية بما فيها النقابية في تطبيق تلك الإستراتيجية، ويبدو أنه استعان أيضا بوسائله الإعلامية الأساسية المتمثلة خاصة في صحيفة لومانيتي التي كان موقفها يتوافق مع موقفه.

غير أن حرب الريف سنة 1925 بقيادة عبد الكريم الخطابي أدت إلى تراجع اهتمام صحيفة لومانيتي بالقضية الجزائرية، فقد ركزت الصحيفة على نشر سلسلة مقالات تتعلق بحرب الريف وهي تعبر عن موقف رافض لتلك الحرب وهو موقف يتوافق مع موقف (P.C.F) الرافض لهذه الحرب والداعم لعبد الكريم الخطابي، فكانت صحيفة لومانيتي ضد هذه الحرب ³.

وفي عهد الجبهة الشعبية (1935-1938م) ساندت الصحيفة موقف نجم شمال افريقيا بعد محاكمته من طرف محكمة السين، ودعت الى اجتماع كل من الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي والحزب الراديكالي الاجتماعي والجمعية المعادية للامبريالية و (C.G.T) وجمعية حقوق الإنسان والشباب اللائكي وغيرها دعتهن إلى اجتماع احتجاج بتاريخ 22 نوفمبر 1934 ⁴.

ونددت بالسياسة الاستعمارية في الجزائر من خلال مقال كتبه فاليان كوتوري في مقدمتها اغتيال "مفتي الجزائر"، والذي اتخذ كذريعة لإلقاء القبض على زعيم العلماء " الطيب العقبي" وفضحت الحملة الإعلامية التي خاضتها الصحف الرجعية الفاشية التي تهدف إلى :.. فصل الجبهة الشعبية، وعزلها عن السكان الأصليين" بعد انتشار موجة من المودة والأمل في أوساط الوطنيين الأهالي بعد انتصار الجبهة ، ويبدو إن بعض عناصر الإدارة المحلية تضاعف جهودها لإحباطها وقمعها، وطالبت لومانيتي بمنح أوسع الحقوق الديمقراطية لشعوب الجزائر وتونس

¹ Amir khaled, 'la revendications des musulmans d'Algérie. Un lettre de l'emir Khaled banni M. Herriot'. **L'humanité**, n° 7492, jeudi 3 juillet 1924, p1.
<https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k401387d/f1.image> , 2021-09-09, 22:03:7

-Amir Khaled, 'la vie des parias coloniaux'. **L'humanité**, n° 7503, lundi 14 juillet 1924,p1. <https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k4014009/f1.image> , 2021-09-09, 22: 11.

²EL DJZAIRI,' la guerre impérialiste et les parias coloniaux', **L'humanité**, n° 7519, mercredi 30 juillet 1924, p1.

³ **L'humanité**, ' les travailleurs intellectuels aux cotés du prolétariat contre la guerre du Maroc, n° 7901, 2 juillet 1925, p1.

<https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k401752q/f1.image#>, 2021-8-24, 20:47.

-Les Affiches du comite d'Action contre la guerre du Maroc, n°7903, 4 juillet 1925.
<https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k401754g/f1.image#>, 2021-8-24, 22:50.

⁴ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، ص132.

والمغرب و"التحدث عنهم فقط -فنحن كذلك- وبسبب ذلك بالذات نمنع من الوقوع تحت نير الفاشية الأجنبية، نحن لا نريد إن يقيم "أدولف هتلر" (Adolf Hitler)¹ اتصال بالجزائر و"بنيتو موسوليني (Benito Mossolini)² في تونس كما سبق وان قاموا بالمغرب الاسباني"³.

لكنها في المقابل وفي نفس العدد تطرقت للأحداث التي شهدتها الجزائر من اعتقال " الطيب العقبي"، الذي دعا إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، وإلى نداء وجهه الدكتور وجهه "ابن جلول" للمسلمين لضبط النفس من اجل تحقيق مطالبهم، ووجهت لومانييتي بعد ذلك اتهاماً مباشراً لأعضاء النجم المنحل بأنه المتسبب في تلك الأحداث ووصفته بالسرطان⁴.

ورحبت بعد ذلك بحل(ن.ش.)⁵ ووصفت الوطنيين الجزائريين بالمرضيين إذ كتبت بأنه في 26 جانفي قام مجلس الوزراء بحل النجم، ووصفت النجم بأنه حزب فاشي: "تطبيق قانون الحل على الاتحادات الفاشية المموهة تحت مسميات " الأحزاب " أو " التجمعات"، والتي تؤدي في شمال إفريقيا خاصة في الجزائر حملة كراهية عنيفة ضد الجبهة الشعبية والتحريض على الحرب الأهلية " واتهمت لومانييتي أطرافاً خارجية كانت سببا في تغيير موقف النجم من الجبهة:" وفي إشارة إلى الموقف الماضي والحاضر لنجمة شمال إفريقيا تحدث وكيل وزارة الخارجية عن التأثيرات الأجنبية ومحاولات الانقسام التي أدت إلى تغيير في دعاية وتوجه هذه المنظمة"⁶.

¹ (1889-1954) ولد في النمسا، هاجر الى ألمانيا واستقر في ميونيخ دعا بعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى الى النازي، أسس حزب العمال الألماني سنة 1919 غير اسمه بعد عام الى حزب العمال الوطني الاشتراكي الألماني الذي اشتهر باسم الحزب النازي، حقق انتصارات مع بداية الحرب العالمية الثانية ولكن هجوم الحلفاء سنة 1945 أدى الى سقوط برلين، لينتحر هتلر في 30 افريل 1945. ينظر؛ مجموعة مؤلفين، مرجع سابق، ص120-124.

² (1883-1945) ولد في إيطاليا، برز كاحد اهم زعماء الحركة اليسارية وامتاز بنبرته الخطابية الحادة، انتقل الى سويسرا ليتعلم واسس بها مع مجموعة من من الطلبة العديد الجمعيات والحركات السياسية اليسارية، طرد من سويسرا 1904 بسبب نشاطه السياسي وتفرغ لذلك في إيطاليا اعتقل وطرد من وظيفته كمدرس عدة مرات، عمل ضمن الحزب الاشتراكي الإيطالي وكان احد زعمائه، تولى رئاسة جريدة الحزب، عارض مشاركة بلاده في الحرب العالمية الأولى التي وصفها بأنها حرب البورجوازية، سنة 1914 حصل انقلاب في أفكاره ومبادئه فانهزى لليمين فطرد من الحزب الاشتراكي، انخرط في الجيش الإيطالي وشارك في الحرب. بعد انتهاء الحرب أسس عصبة الفاشيست لمواجهة التصاعد الديمقراطي لليسار والشيوعيين. في عام 1926 حل جميع الأحزاب بعد وصوله للسلطة، واتبع سياسة التمدد فاحتل الحبشة 1935، ودعم نظام حكم فرانكو في اسبانيا واحتل البانيا 1939 وطالب من فرنسا تسليم تونس، تحالف مع ألمانيا واليابان لمواجهة الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية التي انهزم فيها فالقي عليه القبض 8 افريل 1945 واعدم. ينظر؛ مجموعة مؤلفين، مرجع سابق، ص113-116.

³ Paul vaillant-couturier, " les factieux contre la France en Algérie", **humanité**, n°13752; 11 Aout 1936, p1. <https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k406802p/f1.image#26-8-2021, 19:02>

⁴ **L'humanité**, "les Factieux en Algérie", p2.

⁵ ينظر الملحق(2)، ص232.

⁶ R.Deloche, " la dissolution de l'étoile nord-africaine", **l'humanité**, n°13937, 12 février 1937, p2. <https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k4069881/f4.item#.28-8-2021, 21:47>.

واتهمت أيضاً بعض قادة النجم بأنهم كانوا سببا في ذلك التغيير: "صحيح أنه لا يمكن نسيان التغيير العميق والمفاجئ لهذه المنظمة أو بالأحرى بعض قادتها اتجاه الجبهة الشعبية والحكومة وحزبنا"، فلعدة سنوات كان نظام (ن.ش.إ) منع أعضاء (P.C.F) من دخول صفوفه، لكنه في الفترة الأخيرة اتخذ موقفا اتجاه مناضليه في شمال إفريقيا مظهر العداء الحقيقي، ومما جاء في هذا الشأن: "...اتهم الرفاق الجزائريون أعضاء حزبنا بـ "خيانة" بلادهم، عرقهم، دينهم..."، وحسب لومانيتي: "...كان من الأفضل لمنظمة تسمى نفسها "تجمع شعبي" أن توجه ضرباتها الرئيسية ضد الفاشية العدو المشترك لشعوب فرنسا وشمال إفريقيا¹.

والسبب في هذا التغيير حسب لومانيتي لم يكن تراجع الجبهة الشعبية عن وعودها، وإنما تمثل في استبعاد العناصر المشتبه في تعاطفها الشديد مع الجبهة الشعبية من اللجنة المركزية للنجم، ووجهت اتهامها مباشرة لـ "عمار إيماش" الذي حث العمال الشمال الإفريقيين على التوقف عن دفع الرسوم النقابية في منطقة باريس، ورفض "عماش" ربط (ن.ش.إ) بمسيرة لصالح الريف الاسباني وقام بتمجيد "فرانكو"، وفي الجزائر فقد وجهوا ضرباتهم ضد الحزب الشيوعي والعلماء والمؤتمر الإسلامي-وهو تعبير شعبي عن جميع الشرائح الاجتماعية في الجزائر التي تطالب بمزيد من الرفاهية والحرية-واتهمت لومانيتي النجم بأنه خاض حملة شرسة في فرنسا والجزائر ضد مشروع "فيوليت"، وأكدت أن ما يقوم به "عمار إيماش" لا يمكن أن يخدم قضية الشعب الجزائري وأنه سيؤدي الى مواجهة بين العمال الفرنسيين والشمال إفريقيايين ويجعله لعبة في أيدي النظم الفاشية².

ودعت في نهاية المقال إلى ضرورة الاتحاد بين الشعبين الجزائري والفرنسي، وتجنب الانقسام ووصفت الوطنيين الجزائريين مرة أخرى بالمرحضين: "...منع الهتلريين الفرنسيين والعلماء المرحضين من شمال إفريقيا ضد الجبهة الشعبية يجب التصرف بسرعة وحيوية..."، ودعت إلى حل النجم دون تأخير والمنظمات الفاشية التي تحلم بتقليد "فرانسيكو فرانكو باهاميدو" (Francisco Franco Bahamonde)³ بإثارة شمال إفريقيا ضد الديمقراطية الفرنسية، ودعت الحكومة إلى تطبيق سياسة من شأنها ان تساهم في مد: "فوائد الجبهة الشعبية إلى الجزائر..."⁴.

¹ R.Deloché, "la dissolution de l'étoile nord-africaine", p2.

² Ibid, p2.

³ ولد سنة 1892 في مدينة فيرول الاسبانية قاد الجيوش الاسبانية لمحاربة ثورة الريف بقيادة الخطابي 1923-1927 أطلق شرارة الحرب الاهلية في اسبانيا 1936-1939 والتي انتصر فيها بغض الدعم الفاشي الإيطالي والنازي وكانت حصيلتها أكثر من مليون قتيل مع إعلان عودته النظام الملكي في حصر كل الصلاحيات في يده وحكم حتى وفاته، تميزت سياسته بالانفتاح على أمريكا وفرنسا وأوروبا توفي سنة 1975. ينظر؛ مجموعة مؤلفين، مرجع سابق، ص 150-151.

⁴ R.Deloché, "la dissolution de l'étoile nord-africaine", p2.

وقد كان لصحيفة **لومانيتي** دور في الترويج والدعاية لأطروحة "موريس توريز" التي دعا فيها الى الاتحاد الذي سبق وان مهدت ودعت إليه في فيفري 1937؛ إذ نشرت تفاصيل زيارة "موريس توريز" إلى الجزائر في فيفري 1939، وذكرت بأن الزعيم الشيوعي حظي باستقبال من الجماهير الجزائرية التي كانت تهتف باسم (P.C.F) في حفل حضره: "ممثلو الجبهة الشعبية الشيوعيون والاشتراكيون والراديكاليون وأعضاء نقابيون ماسونيون وكاثوليك والمسؤولون المنتخبون والزعماء الدينيين"¹.

وفي خطاب ألقاه "موريس توريز" خلال ذلك الحفل مهّد لفكرة الاتحاد بذكر الأعراق المتعددة التي أقامت في الجزائر والحضارات التي مرت بها؛ بدءاً بالنوميديّة ثم الرومانية والعلاقات التجارية التي ربطت بينهما، والحضارتين الفينيقية والقرطاجية هذه الحضارات حسب الأمين العام للحزب الشيوعي "مهدوا للمسيحية في إفريقيا"، وبعد ذلك جاء العرب بعد انتصار الإسلام الذي امتد إلى أوروبا. ثم جمع الدين والأخلاق، واللغة بشكل تدريجي بين العرب وأبناء القبائل الأصليين أبناء نوميديا، ثم جاء الأتراك وهجرة المالطيين والاسبانيين والفرنسيين².

وتساءل "توريز" بعد ذلك عن عدد الأجناس في هذه الأمة؟ وذكر بأن (P.C.F) يحظى بدعم غالبية العرب والقبائليين، وهو ما يشكل منعطفا ديمقراطياً حاسماً لفرنسا خاصة في ظل الوضع الدولي الذي يتمثل في تهديد الأنظمة الفاشية، وهذا ما كان يدركه السكان الأصليون في الجزائر. ونتيجة لذلك وحسب "موريس توريز" إن الفرنسيين اقتربوا من الأهالي أكثر من أي وقت مضى"³.

وانتهى إلى تقديم أطروحته المتعلقة بالاتحاد بين الأمتين الفرنسية ومستعمراتها وكان لصحيفة **لومانيتي** دوراً في الدعاية لها؛ فبعد عودته من الجزائر من خلال خطاب ألقاه في فرنسا تطرق فيه إلى المستعمرات الفرنسية في المشرق العربي سوريا ولبنان، وطالب بضرورة المصادقة على المعاهدات الفرنسية السورية، والفرنسية اللبنانية، وذلك لتحقيق اتحاد فرنسا وشعوب المستعمرات⁴. وفيما يخص الجزائر تحت عنوان فرعي "اتحدوا دائماً اتحدوا" كتبت **لومانيتي** ما قاله "موريس توريز" في الجزائر الآن: "حيث يلتقي اليهود والعرب والأتراك واليونانيون والمالطيون

¹ P.L.D, "voyage en Algérie. Richesse de souvenirs force pour l'avenir", **l'humanité**, n° 14696, 18 février 1939, p1. <https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k4077243/f1.item>. 2021-8-27. 11:07

² R.Deloche, "la dissolution de l'étoile nord-africaine", p2.

³ P.L.D, "voyage en Algérie. Richesse de souvenirs force pour l'avenir", p2.

⁴ Maurice Thorez, "l'union de la nation algérienne avec la nation française l'Algérie populaire", **humanité**, n°, 24 février 1939, p2.

<https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k407730x/f2.item>. , 27-8-2021, 07:24

والإيطاليون والأسبان والفرنسيون من جميع مقاطعاتنا يشكلون امة.. "، واختتمت بما ختم به "موريس توريز" خطابه خلال تظاهرة كبرى في الجزائر العاصمة: "عاش اتحاد شعبي فرنسا والجزائر تحت علم الجمهورية الفرنسية والحرية.."¹ واستحكم هذه الاطروحة سياسة (P.C.F) لعقود.

وقد ظهر موقف صحيفة لومانيتي بوضوح خلال مجازر ماي 1945، إذ نشرت عديد المقالات والتي يمكن من خلالها التعرف على موقف (P.C.F) من هذه المجازر، ولكن يبدو أن اهتمامها بالمجازر كان متأخرا إلى غاية 11 ماي 1945، اكتفت بنشر بيان الحكومة العامة في الجزائر والصادر بتاريخ 10 ماي 1945، والذي جاء فيه أن عناصر مكونة من الهتلريين ارتكبت هجوما مسلحا في سطيف ضد السكان الذين كانوا يحتفلون باستسلام الهتلريين، وأن الشرطة بمساعدة الجيش حافظت على النظام هناك² لكن لومانيتي لم تعلق على بيان الحكومة العامة.

وصفت لومانيتي في 12 ماي 1945 المجازر بـ "الأحداث الخطيرة" وتساءلت عن مصير الجزائر بعدها، وذكرت بأن نائب نهر السين "إتيان فاجون" ندد ونبه في شهر مارس 1945 إلى خطورة الوضع في الجزائر، ورفضت إلقاء المسؤولية على المحرضين الجزائريين مثلما ذكره تقرير وكالة الأنباء الفرنسية واتهمت "المسؤولين الفرنسيين الفاشيين" ورددت خروج الجزائريين في المظاهرات إلى سياسة تجويع التي تمارسها السلطات الفرنسية في حق السكان المسلمين³ أما عن أساليبهم وغايتهم من ذلك فكتبت: "استعمل المجرمون نفس أساليب الجستابو لمنع الاتحاد بين السكان المسلمين والشعب الفرنسي ولإيجاد ذريعة لإقامة دكتاتورية انفصالية"، وتساءلت: "هل سيواصل وزير الداخلية هذه السياسة المعادية للمسلمين والمعادية لفرنسا" وفيما يخص عدد الضحايا لم تعطي لومانيتي أي أرقام واكتفت بالقول "هناك قتلى"، لتطالب في الأخير بضرورة معاقبة الخونة والمحرضين، والقيام بتطبيق سياسة ديمقراطية إنسانية لمصلحة الفرنسيين والجزائريين المشتركة⁴.

وبتاريخ 13 و14 ماي 1945 في مقال تحت عنوان "أحداث الجزائر"⁵ كررت وصفها للمجازر "بالأحداث"، ورفضت بيان الحكومة العامة الذي اتهم "عناصر المتطرفين الذين

¹ Maurice Thorez, "l'union de la nation algérienne avec la nation française l'Algérie populaire", p2.

² L'humanité, "A Sétif attentat fasciste le jour de la victoire", n°232, 11 mai 1945, p1. <https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k4738517s/f1.image>, 2021-09-09, 16:59.

³ L'humanité, "après les accidents de sétif ou veut-on mener l'Algérie?", n°233, 12 mai 1945, p1-2 <https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k47385186/f1.item>, 2021-09-09, 16:55.

⁴ Ibid, p2.

⁵ ينظر الملحق رقم (3)، ص 233 .

استعملوا أساليب الهتلريين في مدينة سطيف والمناطق المحيطة بها" والذي ذكر ايضا: "ان الشرطة تحافظ على النظام وتعتقل المسؤولين والجيش يساعدوا في ذلك"، لكن الحكومة العامة حسب لومانييتي من خلال هذا البيان "ترفض المسؤولية الكاملة على تلك الاضطرابات وتتهم العناصر المسلمة"¹.

ما دفع لومانييتي إلى الطعن في صحة ما ورد في البيان فبالإضافة إلى إلقاءها بالمسؤولية ومرة أخرى على بعض "العناصر المسلمة التي وجد بها بعض الهتلريين"، أين وجهت اتهامها مباشرة لبورقية: "من الواضح أن الزعيم الوطني التونسي المزييف بورقية كان في ألمانيا وقت استسلام هتلر ووصل لتوه إلى بلد في شمال إفريقيا"، وذكرت أن: "جوهر التحريض يأتي من الحكومة العامة في الجزائر، والمقيمين في المغرب وتونس هذا هو المكان الذي يوجد فيه الجياع من المسلمين، وهناك يواجه المرء المحرضين من كلا الجانبين لإراقة الدماء"² ما يعني أن لومانييتي لازالت تُصرُّ على تفسير خروج الجزائريين من أجل الخبز وتصف الجزائريين الذين يتوقون إلى الحرية "بالجياع".

وطالبت بالقيام بمجموعة إجراءات فورية ومستعجلة لتجاوز تلك المرحلة نذكر منها؛ إقالة كبار المسؤولين في الحكومة الجزائرية على الفور والذين كانوا إما طوعية أو بسبب عجزهم سببا في أحداث ماي 1945، وكل الفاشيين الذين كانوا سببا في تجويع السكان المسلمين. وإبعاد الخونة الفرنسيين "الفيشيين" في الجزائر الذين ساعدوا جيوش "رومل" (Erwin Rommel) وارتكبوا في الجزائر نفس جرائمهم في فرنسا وهم: المئات من أسياد الأرض، المناجم⁴.

ودعت وكررت مره أخرى بتاريخ 15 ماي 1945 إلى القيام بإجراءات لإعادة النظام في الجزائر؛ إيقاف مجموعة من كبار ملاك الأراضي الذين اعتبرتهم الصحيفة مصدر الاضطرابات فحسب لومانييتي كانوا سببا في تجويع الأهالي، إعفاء بعض من مسؤولي فيشي والإعلان عن مواعيد نهائية جديدة لموعد الانتخابات البلدية، واعترضت على حملة الاعتقالات التي طالت

¹ L'humanité, " les Evenements D' Algérie", n°234, DIMANCHE 13et LANDI 14 mai 1945, p2

² ibid, p2

³ ولد في 15 نوفمبر 1891، وتوفي 1944 ، التحق بالكتيبة 124 مشاة ضابطا دارسا عام 1910، عين ملازما سنة 1912، شارك في الحرب العالمية الأولى الف كتاب "هجوم المشاة" سنة 1937 وأصبح في نفس العام قائدا الحرس الشخصي لهتلرشارك في الحرب العالمية الثانية قاد الهجوم على فرنسا سنة 1940، قاد القوات الألمانية في شمال إفريقيا برتبة لواء أطلق عليه اسم "ثعلب الصحراء" بسبب انتصاراته. ينظر؛ مجموعة مؤلفين، مرجع سابق، ص504-506.

⁴ L'humanité, " les Evenements D' Algérie", n°234, DIMANCHE 13et LANDI 14 mai 1945, p2.

المسلمين فقط ، وطالبت باعتقال كبار " الفيشيين " الفرنسيين الذين تسببوا في تلك الأحداث، والذين كانوا قد أعلنوا سابقا وعلى لسان السيد "أبو " : " ستكون هناك اضطرابات في شمال إفريقيا بحيث لا يمكن تطبيق مرسوم 7 مارس"¹.

وتمنت لومانيتي ما قام به (P.C.A) الذي توقع وأعلن منذ 27 فيفري 1945 عن احتمال وقوع مثل هذه الأحداث، والذي تحرك منذ 11 ماي 1945 لدى الحكومة العامة في الجزائر ودعا في بيان له الى اعتقال المحرضين المعروفين للإدارة والذي قدم ومعه (P.C.F) طلب للحكومة العامة في سبيل ذلك² وقد كان موقف لومانيتي مساندا وداعما لذلك .

نشرت لومانيتي بتاريخ 16 ماي 1945 مقالا أصرّت فيه على وصف مجازر ماي بـ "أحداث ماي الخطيرة"، واتفقت فيه مع بيان وزارة الداخلية الذي وجّه اتهاماً مباشراً لعناصر من حزب الشعب الجزائري، وأصرّت فيه على لوم المسلمين على حد تعبيرها في هذه الأحداث واتهمت بعد ذلك مدير شؤون الأهالي بالتحريض والدعوة إلى التمرد، وبأنه يريد استغلال إقامة نظام دكتاتوري عسكري، مثله مثل "دي سيريني" (Alain de sérigny) الفيشي، وختمت : "بان التحريض منظم من الأعلى من الجانبين"³.

أما ضحايا المجازر فاكتفت بذكر حوالي مائة ضحية، ولم تحمّل لومانيتي مسؤولية تلك الأحداث على وزير الطيران الشيوعي مثلما فعلت مع وزير الداخلية، وباقي المسؤولين ولم تطعن في بيان وزارة الداخلية الذي جاء فيه : " سرعان ما أعادت قوات الشرطة النظام مدعومة بمفرزة الجيش والقوات الجوية"⁴ ما يعني إن ما قام به وزير الطيران الشيوعي عبارة عن عملية تهدة.

نتوقف عند هذا الحد فيما يخص موقف صحيفة لومانيتي من مجازر ماي 1945 ، والتي يظهر بوضوح أنها أعطت تفسيراً اجتماعياً لخروج الجزائريين في تلك المظاهرات، واتهمت الادارة الاستعمارية والكلون اللذان تسببا في تجويع الجزائريين، ووجهت اتهاماً لحزب الشعب الجزائري والقادة الوطنيين الذين حرضوا الشعب الجزائري للخروج في تلك المظاهرات وطالبت باعتقالهم، ولكنها في المقابل ثمنت ما قام به وزير الطيران الشيوعي على حد قولها في عملية "التهدة"، والتي راح ضحيتها حسب الصحيفة "مائة ضحية". هذا هو موقف صحيفة

¹ "L'humanité," pour Mettre aux Troubles d'Algérie", n°235, 15 mai 1945, p1. <https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k47385208/f1.item>, 09-09-2021, 15:12.

² "L'humanité," pour Mettre aux Troubles d'Algérie", n°235, 15 mai 1945, p3.

³ "L'humanité," "Après les graves événements d'Algérie", n°236, 16 mai 1945, p1. <https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k4738521p/f1.image>, 2021-09-09, 15:20.

⁴ Ibid , p2.

لومانييتي التي تدعي الإنسانية من مجازر ماي 1945 لم تلتزم بإيديولوجيتها المناهضة للاستعمار ولا بمبادئها الإعلامية خاصة الصدق والموضوعية في تحري ونشر المعلومات وهو موقف يتوافق مع موقف (P.C.F).

أما موقفها بعد الحرب العالمية الثانية فيظهر من خلال قانون الجزائر سنة 1947 الذي رفضه (P.C.F). وكانت انتخابات المجلس الجزائري والتي تم تزويرها على يد "ادموند نايجلان"، واحدة من المواضيع التي تطرقت لها صحيفة لومانييتي؛ إذ أدانت حملة الاعتقالات والإداناة والاضطهاد التي طالت الجزائريين خلال الحملة الانتخابية¹ وبعدها نشرت نتائج الانتخابات في افتتاحية طويلة، ووصفتها "بالحفلة التنكرية الساخرة" التي اشرف عليها "نايجلان"².

وعليه فإن التزام صحيفة لومانييتي الشيوعية اتجاه القضية الوطنية 1920-1954، كان التزاما سياسيا اتجاه (P.C.F)، متوافقا مع سياسته إذ لعبت دورا سنة 1924 في دعم الوطنيين الجزائريين، وفي عهد الجبهة الشعبية ساندت البرنامج الاندماجي (P.C.F)، ثم روجت لاطروحة موريس توريز 1939. وصفت مجازر ماي 1954 "بالأحداث". وفي أفريل 1948 وصفت تزوير الانتخابات بالحفلة التنكرية الساخرة.

في ختام هذا الفصل نجد أن التزام صحيفة لومانييتي اتجاه القضية الجزائرية 1904-1954 يأتي ضمن التزامها السياسي لا الأيديولوجي أولا: للحزب الاشتراكي إذ فضحت ونددت بالسياسة الاستعمارية في الجزائر خاصة قانون الأهالي، وخلال الحرب العالمية الأولى فضحت السياسة الفرنسية التي تنادي بتحرير العالم وفي نفس الوقت تنكر على الجزائريين ذلك، وعموما أن الصحيفة قد أولت أهمية للخط السياسي للحزب الاشتراكي إذ كانت مواقفها تتوافق مع موقف هذا الأخير.

وثانيا: للحزب الشيوعي 1920-1954 استمرت في فضح السياسة الاستعمارية وطالبت بمنح الجزائريين حقوقهم السياسية، وفسحت المجال للوطنيين الجزائريين للتعبير عن آرائهم ومطالبهم، وفي عهد الجبهة الشعبية 1936 ساندت برنامجها الداعم للحركات الاستقلالية وغيرت موقفها مع

¹ L'humanité, "Nagelen continue sa "compagne électorale" Arrestation condamnation et persécutions en Algérie". jeudi 8 Avril 1948, N° 325274, p2.

<https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k47477072/f1.image>, 2021-09-10, 16 :05.

² L'humanité, Cynique mascarade aux élections adlériennes. Naeglen eu sa majorité de RPF et d' "administratifs". 13 Avril 1948, p1-2.

<https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k4747711z/f1.image>, 2021-09-10, 16 : 11.

تراجعها، ثم دعت إلى اتحاد الأمتين الفرنسية والجزائرية سنة 1937 ورحبت بحل النجم، وروجت لأطروحة "موريس توريز" سنة 1939 "الجزائر امة في طور التكوين". وصفت مجازر ماي 1945 بـ "الأحداث" والوطنيين الجزائريين "المحرضين" ودعت ورحبت باعتقالهم.

وعموما فان صحيفة لومانيتي قد التزمت خطأً تحريريا مساندا وداعما للخط السياسي للحزبين اليساريين، وفشلت في تجسيد إيديولوجيتها المناهضة للاستعمار ومبادئها الإعلامية باستثناء بعض المحطات فهل استمر هذا الموقف خلال الثورة الجزائرية؟. ولكن قبل أن نجيب على هذا السؤال دعونا قبل ذلك نتطرق إلى نقطة مهمة تتعلق بحرية الرأي والتعبير خلال الثورة والذي من خلاله نستطيع ان نجيب على الإشكالية الخاصة بالدراسة.

الفصل الثاني

حالة الاستثناء والحريات العامة خلال الثورة الجزائرية

أولا- تنظيم و تطبيق حالة الاستثناء خلال الثورة الجزائرية:

1- في عهد الجمهورية الرابعة 1954-1958:

2- في عهد الجمهورية الخامسة 1958-1962:

ثانيا- تداعياتها على الحريات العامة :

1- الرقابة على المطبوعات (الصحافة):

2- طرق وأساليب التحايل على الرقابة:

لجأت السلطات الاستعمارية الفرنسية خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، إلى استحداث وإدراج نصوص قانونية ومواد دستورية تهدف إلى القضاء على الثورة الجزائرية باعتبارها حالة استثنائية لا يمكن للنصوص القانونية العادية أن تجد حلاً لها ، لذلك طبقت حالة الاستثناء التي تشمل ثلاثية: حالة الحصار، حالة الطوارئ، والسلطات الخاصة. والتي انعكست سلباً على الحريات العامة؛ خاصة حرية الرأي والتعبير بسبب "الرقابة" التي أصبحت نظاماً أو آلية سعت من خلالها السلطات الاستعمارية إلى فرض خطابها الإعلامي المضاد للخطاب المساند أو الداعم للثورة الجزائرية، والوقوف حائلاً أمام إسماع صوت الثورة أو صوت من يدافع عن الثورة ويساندها .

ومن خلال هذا الفصل نسعى إلى التطرق والتعرف على السياسة الاستعمارية التي أدت إلى تقييد الحريات العامة، من خلال فرض نظام "الرقابة" على وسائل الإعلام والتعبير والصحافة على وجه التحديد، والتعرف أكثر على الطرق التي تعاملت بها الصحافة اليسارية الفرنسية مع الرقابة.

أولاً- تنظيم و تطبيق حالة الاستثناء خلال الثورة الجزائرية:

1- في عهد الجمهورية الفرنسية الرابعة (1954-1958):

2- في عهد الجمهورية الفرنسية الخامسة (1958-1962):

1- تنظيم وتطبيق حالة الاستثناء في عهد الجمهورية الرابعة 1954-1958

أ- حالة الحصار وحالة الطوارئ :

يعتبر التشريع الخاص بحالة الحصار هو الأقدم بين جميع تدابير الأزمات أو الاستثناءات والذي يعود إلى قوانين 9 أوت 1849، و 3 أفريل 1878 ، وتنص المادة 36 من الدستور على أنها قابلة للتطبيق : " في حالة وجود خطر وشيك ناجم عن حرب خارجية أو تمرد مسلح"، وهي تتميز في الأساس بإسناد سلطات الشرطة الاستثنائية للسلطات العسكرية، وقد تم إصدارها من قبل مجلس الوزراء¹.

وخلال الثورة الجزائرية 1954-1962 ومنذ التفجيرات الأولى في الفاتح نوفمبر 1954 لجأت السلطات الاستعمارية إلى إعلان، وتطبيق حالة الحصار بحشدها لتشريعات محددة من قبل السلطة السياسية، والتي تم النظر فيها بسرعة كبيرة² أي بصفة مستعجلة. وإن لجوء السلطات الاستعمارية إلى إعلان وتطبيق حالة الحصار في الجزائر باعتبارها جزء لا يتجزأ من فرنسا يسمح للسلطة العسكرية بالتفتيش ليلا ونهارا ، والأمر بمصادرة الأسلحة والذخيرة وحظر المطبوعات والاجتماعات التي من شأنها أن تبقى على الفوضى، وأخيرا تتمتع المؤسسة العسكرية بسلطة قضائية على الجرائم والمخالفات ضد أمن الدولة، المؤسسات، أو النظام العام³.

ولكن اللجوء إلى هذه الإجراءات الاستثنائية في بلد الديمقراطية -مثل فرنسا- من المفروض أن يكون العمل به نادرا قدر الإمكان، وفي الواقع أثبتت الثورة الجزائرية أن عمليات اللجوء شبه الدائم إلى مثل هذه النظريات كانت علامة أولى على ضعف المحتوى الديمقراطي⁴ في فرنسا، وعلى فشل الحكومات الفرنسية المتعاقبة في حل المشكل الجزائري والتي لم تكتف بإعلان حالة الحصار، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك إنها حالة الطوارئ التي أعلنتها بعد ذلك. فماذا نقصد بحالة

¹ Pascal Dupont, " l'Etat d'urgence Face au terrorisme", **Revue défense nationale**, n°786, 2016, p18.

² Emilie Roche, Op.cit, p137.

³ Pascal Dupont, Op.cit, p18.

⁴ Emilie Roche, Op.cit, p137.

الطوارئ؟ ما هي دوافع إعلانها خلال الثورة الجزائرية؟ ما الفرق بين حالة الطوارئ وحالة الحصار؟ كيف أثرت على حرية التعبير؟.

تعتبر حالة الطوارئ أحد أشكال حالة الاستثناء الأكثر وضوحاً وذبوحاً¹ وتعرّف في فرنسا على أنها تلك الظروف الاستثنائية التي تم تحديدها بقانون سابق، والذي يمنح عند تحققها لسلطات الضبط الإداري الحق في اتخاذ تدابير استثنائية محددة لمواجهتها، والتي تخضع لرقابة القضاء². وعليه فإن المفهوم الفرنسي أدرج الظروف الاستثنائية التي تستدعي إعلان حالة الطوارئ في الدستور، وبالتالي إضفاء صبغة قانونية على الحالة الاستثنائية وكان نموذج ذلك المادة 16 التي سنتطرق لها في مقام آخر.

وإن المسؤول عن إعلان حالة الطوارئ السياسية هي السلطة التنفيذية لدرء فتنة داخلية تعرض نظامها للخطر، أو بسبب اضطرابات عامة وكوارث طبيعية، والهدف من إعلانها منح السلطة التنفيذية سلطات استثنائية إضافية بالقدر الذي تحتاجه لتجاوز الأزمة، باستثناء إقامة حكم عسكري دكتاتوري الذي يبقى إعلانه دائماً خاضع للدستور³ ولا يتم ذلك إلا بعد تصويت البرلمان على حالة الطوارئ، ثم يقوم بنقل جزء من صلاحياته إلى السلطة التنفيذية، وإن نقل الاختصاصات هذا هو الذي يدعوا إلى التشكيك في أسس الديمقراطية، وبالتالي فإن حالة الطوارئ في إجراءات إنشائها تمثل تهديداً فيما يتعلق بالنظرية الديمقراطية المعاصرة، لكنه يوضح لنا أيضاً أن الديمقراطية تحتوي على جذور ضعفها داخلها⁴.

وهكذا وبعد إعلان حالة الحصار في بداية الثورة وفشلها في حل المشكل الجزائري، أعلنت السلطات الاستعمارية حالة الطوارئ في الجزائر بناء على قانون 3 أفريل 1955، والذي يسري في حالات ثلاث؛ وجود خطر وشيك ناتج عن انتهاكات جسيمة للنظام العام، أو أحداث تمثل

¹ جورجو اغامبين، حالة الاستثناء الإنسان الحرام (2، 1)، ط1، تر: ناصر إسماعيل، مدارات للأبحاث والنشر، ربيع الأول 1436/يناير 2015، ص58.

² حسن قوبع، "حالة الاستثناء أم حالة الطوارئ دراسة مقارنة- المغرب نموذجا"، مجلة الدراسات المندمجة في العلوم الاقتصادية والقانونية والتقنية والتواصل، ع1، نوفمبر 2020، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة محمد الأول وجدة، المغرب، ص1.

³ جورجو اغامبين، المرجع السابق ص25.

⁴ Emilie Roche, Op.cit, p138.

بطبيعتها وخطورتها طابع كارثة عامة¹ او كارثة طبيعية. ولمدة ستة أشهر والتي وبحسب ما ذكرته صحيفة "الجزائر الجديدة"² تم تمديدها في جويلية 1955³.

ونلاحظ أن شروط تطبيق حالة الطوارئ في قانون 3 افريل 1955 تختلف عن تلك التي ذكرت في قانون 9 أوت 1849 والذي جاء فيه: "إن حالة الطوارئ لا يمكن إعلانها إلا في حالة الأزمة التي تتعلق بالأمن الداخلي أو الخارجي" وقانون 3 أفريل 1878: "تعلن حالة الطوارئ في حالة الأزمة مثل تلك الناجمة عن حرب أجنبية أو عصيان مسلح"⁴ وهنا نلاحظ أن شروط تطبيق قانون الطوارئ لسنة 1849 والمعدل 1878 تتوافق مع شروط تطبيق حالة الحصار الواردة في المادة 36 وتنص: "في حالة وجود خطر وشيك ناجم عن حرب خارجية أو تمرد مسلح". فهل هناك فرق بين حالة الحصار والطوارئ؟.

تسمح حالة الطوارئ للسلطات الفرنسية باللجوء على نطاق واسع إلى تدابير استثنائية بينما في حالة الحصار تكون شروط التطبيق مقيدة نسبياً: "خطر وشيك ناتج عن حرب خارجية، أو تمرد مسلح" ويتم تحديد شروط حالة الطوارئ من خلال وجود: "خطر وشيك ناتج عن الانتهاكات الجسيمة للنظام العام أو الأحداث التي تحمل بطبيعتها وخطورتها صفة الكارثة العامة"، وعلى هذا فان حالة الطوارئ أسهل في التنفيذ من حالة الحصار⁵ وعليه فشروط تطبيق حالة الطوارئ ترتبط بأوضاع داخلية بحتة فما هي إذن دوافع إعلان حالة الطوارئ؟.

وكانت فرنسا تسعى إلى تجنب أي تدخل أمني فيما يخص ملف الجزائر، وذلك على اعتبار أنها قضية داخلية؛ فالجزائر جزء من فرنسا وهي المتسبب في تلك الاضطرابات ، ولكنها ليست بحرب ومن ثم تأتي الحاجة إلى تمرير قانون يسمح بالحق في تعليق الحريات المدنية العادية على جزء من أراضي الجمهورية دون أن تسفر عن أي تدخل خارجي. وفي وقت لاحق اعترف "ادغار

¹ Pascal Dupont, Op.cit, p 18.

² تأسست في نوفمبر 1946 ، صحيفة الحزب الشيوعي الجزائري، لغتها العربية. ينظر؛ زهير احداد، مرجع سابق، ص55.

³ الجزائر الجديدة، " مكافحة القمع فريضة على كل جزائري"، ع96، أوت 1955، ص3.

⁴ مولودي جلول، حماية الحقوق والحريات في النظام الدستوري الجزائري، مذكرة مكملة لنيل درجة الماجستير في الحقوق تخصص القانون الدستوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2009-2010 ، ص24، 25.

⁵ Emilie Roche, Op.cit, p139.

فور" (Edgar Faure) قائلا: "لا فرق بين حالة الحصار وحالة الطوارئ"¹ فالشرط المتعلق بـ "تمرد المسلح" في حالة الحصار أعيدت صياغته بطريقة أخرى في حالة الطوارئ.

ولكن هناك اختلاف في كيفية تطبيق كل منهما، فالقانون الفرنسي حدد مدة حالة الطوارئ على عكس حالة الحصار التي يجب أن تحدد المناطق التي تدخل فيها حيز التنفيذ، ويمكن أن تطبق حالة الحصار على المنطقة بأكملها، والبند المعلق من قانون حالة الطوارئ هو تغيير الحكومة وحل مجلس الأمة كإجراء احترازي ضد ظهور سلطة استبدادية شمولية يمكن أن تستولي على السلطة والتشريع بدون مجلس النواب في حالة الحل المسبق لهذا الأخير ، وبالتالي فحالة الطوارئ يقررها البرلمان ويقع تطبيقها على عاتق الحكومة².

وان مشروع حالة الطوارئ خلال الثورة الجزائرية والذي تم التصويت عليه لأول مره في الجمعية الوطنية بأغلبية 379 صوت مقابل 219 ولمدة 6 أشهر في 1 افريل 1955 في الجزائر³ حسب المادة الخامسة منه يخول لوزير الداخلية أو ممثل الدولة في الإقليم حظر تنقل الأشخاص أو المركبات وفي الأماكن المحددة بمرسوم، منع الإقامة في كل أو بعض أجزاء الإقليم على أي شخص يحاول عرقلة السلطات العامة بأي شكل من الأشكال، إنشاء وبمرسوم مناطق للحماية أو أمنية يتم فيها تنظيم إقامة الأشخاص ولا يمكن اتخاذ هذه الإجراءات ذات الطابع الوقائي إلا في الدوائر الإقليمية التي يحددها مرسوم صادر من مجلس الوزراء بإعلان حالة الطوارئ⁴.

ويتعلق هذا القانون بشكل أساسي بما نصت عليه المادة 11 في الفقرة الأولى؛ على منح السلطات الإدارية المشار إليها في المادة الثامنة سلطة الأمر بتفتيش المنازل أثناء النهار والليل⁵ بهدف الحد من الأعمال الإرهابية في الجزائر من وجهة نظر السلطات الاستعمارية، لكن المشكلة أن مثل هذه الإجراءات لا تؤثر دائماً عليهم، فغالبا ما يعاني النساء والأطفال والشيوخ من هذه

¹ مولودي جلول، المرجع السابق ، ص16.

² Emilie roche, Op.cit , p138.

³ L'Echo d'Oran, "l'Assemblée a voté l'état d'urgence", n°30194, samedi 2 Avril 1955, p1.

⁴ Association jeunesse et droit," Loi N°55-385 Du 3 Avril 1955, Instituant Un État D'urgence Et En Déclarant L'application En Algérie (J.O. 7 Avril 1955)", **Journal du droit des jeunes**, n°205, 2005, p54.

⁵ Ibid p54.

الإجراءا ، كان هذا هو حال الجزائر منذ بدء تطبيق حالة الطوارئ، ومع حالة الطوارئ أصبحت الشرطة أكثر عدداً وأكثر جدية وانتهكت الحرية الفردية في حد ذاتها¹.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل أمرت السلطات الاستعمارية في الفقرة الثانية من المادة 11 على وجوب: "اتخاذ كافة الإجراءات لضمان الرقابة على الصحافة والمطبوعات على اختلاف أنواعها وكذلك البث الإذاعي وعروض الأفلام والعروض المسرحية"² وعلى هذا فحالة الطوارئ فرضت قيودا على حرية الرأي والتعبير عن طريق نظام الرقابة.

بالإضافة إلى ذلك ينص قانون 3 افريل 1955 على أنه في حدود هذه المقاطعات هناك مرسوم بسيط يحدد المجالات التي يمكن فيها تنفيذ تدابير إضافية وبالتالي يمكن لوزير الداخلية أو ممثل الدولة في الدائرة أن يأمر في هذه المناطق بالإغلاق المؤقت لاماكن الاجتماعات من أي نوع، يجوز له أن يمنع بشكل عام أو خاص الاجتماعات التي من المحتمل أن تسبب الفوضى أو تبقي عليها، أو يأمر بمصادرة السلاح يمكنه أيضا فرض الإقامة الجبرية . على عكس الصلاحيات الرئاسية المنصوص عليها في المادة 16 وحالة الحصار³.

إذن فالإجراءات المتخذة بموجب قانون حالة الطوارئ تتعارض مع الحريات العامة فحالة الطوارئ التي ظل العمل بها ساريا من 3 افريل 1955 إلى 1 ديسمبر 1955 بسبب حل مجلس الأمة، ولم تعد معلنة حتى 17 ماي 1958 والتي فرضتها بشكل عام على التراب الفرنسي، وبعد ذلك قرر الجنرال ديغول الذي يتمتع بسلطة اتخاذ الإجراءات التشريعية بفضل المادة 16 تنفيذ حالة الطوارئ في 23 افريل 1961 بعد انقلاب الجنرالات والإبقاء على سريانها حتى 15 جويلية⁴ كرد فعل على حالة الطوارئ التي أعلنها قادة الانقلاب في الجزائر⁵.

وهذا القانون كان الغرض منه حسب صحيفة "الجزائر الجديدة": "تشديد القمع والنهب الاستعماري وخنق أمان الشعب الوطنية والاعتداء على أبسط الحريات الديمقراطية"، أما تداعيات

¹ Emilie roche, Op.cit , p139.

² Association jeunesse et droit , Op.cit, p54.

³ Pascal Dupont, Op.cit, p19.

⁴ Emilie Roche, Op.cit, p140.

⁵ باتريك افينو، جون بلانشايس، حرب الجزائر ملف وشهادات، ج2، تر: بن داود سلامنية، دار الوعي القومي، الجزائر 1434هـ/2013، ص222.

تحديد الإقامة الجبرية فحسب ذات الصحيفة: "يشكل تهديد صريح بتشريد سكان مناطق بتمامها كجبال الاوراس، وبلاد القبائل، وكل من يعمل لفائدة وطنه وشعبه" ¹.

وبالتالي فإن حالة الطوارئ التي أعلنت عنها السلطات الاستعمارية تحمل نفس مفهوم أو إجراءات القمع، فالاعتقالات كانت تتم بطريقة عشوائية، وتفتيش المنازل يتم في كل وقت ليلاً ونهاراً، والحد من حرية الصحافة بمصادرتها، وحرية الاجتماع كمنع اجتماع المثقفين وحتى الإبعاد الذي لم يسلم منه حتى الأوربيين ².

والأخطر من ذلك أن حالة الطوارئ هذه -من وجهة النظر القضائية- تسمح بإحالة القضايا التي تقع ضمن اختصاص محكمة الجنايات إلى المحاكم العسكرية هذا التعديل في الإجراءات القضائية هو طلب صادر عن الحكومة: "فاختصاص المحاكم العسكرية لم يكن نتيجة تلقائية لإعلان حالة الطوارئ، بل كان يجب أن تقرره الحكومة" إن حالة الطوارئ في تعريفها ومبادئها تشكل بالتالي اعتداء على الحريات العامة ³.

وعليه فإن قانون حالة الطوارئ أسند للمؤسسة العسكرية مهمة حفظ النظام في الجزائر، فقد اشغلت هذه المؤسسة لسنوات بتعريف وسائل الكفاح ضد التخريب الداخلي، وهي مصدر حالة الطوارئ ⁴. وقد أثار دور المؤسسة العسكرية الفرنسية الفيلسوف وعالم الاجتماع الفرنسي "ريمون ارون" (Raymond Aron) ⁵ الذي وضع دور هذه المؤسسة في السياسة الفرنسية في مقال نشره سنة 1959 والذي كتب يقول: "بامتناعها عن المغادرة وتهديدها بأنها ستستعمل الفيتو ضد السلطة المدنية، تبقى المؤسسة العسكرية لسنوات طويلة عنصراً رئيسياً وقطعياً في اللعبة السياسية الفرنسية" ⁶.

ولكن إعلان حالة الطوارئ وتطبيقها في الجزائر بدا غير كافياً بالنسبة للسلطات الاستعمارية فرغم القمع والعنف المطبق على الجزائريين. ورغم التضيق على الحريات العامة فقد أدى اشتداد الصراع بين جيش التحرير والجيش الفرنسي بالسلطات الاستعمارية إلى إعلان وتطبيق حالة

¹ الجزائر الجديدة، "لن تخنق حالة الطوارئ أمانى شعبنا"، ع93، افريل 1955، ص1.

² محمود الأطرش، "الاتحاد أعظم وسيلة للفوز على القمع"، الجزائر الجديدة، ع94، شوال 1374هـ/ ماي 1955.

³ Emilie Roche, Op.cit , p139.

⁴ Ibid, p138.

⁵ ريمون ارون (1905-1983) اهتم بانتقاد النظريات الماركسية والسياسية في فرنسا، شملت كتاباته العلاقات الدولية، الاستراتيجيات العسكرية وعلم الاجتماع والنظم السياسية. اصدر سنة 1955 نقداً وهجوماً على الماركسية بعنوان "افيون المثقفين" وقبل وفاته 1983 نشر مذكراته التي يقدم فيها نظرة ثانية عن الحياة الفكرية والثقافية والسياسية لجيله. ينظر؛ تيرنس بول ريتشارد بيلامي: مرجع سابق، ص409-410.

⁶ باتريك افينو، جون بلانشايس، مصدر سابق، ج2، ص217.

استثنائية ثالثة وهي السلطات الخاصة¹ والتي تعتبر احدى أخطر حالات الاستثناء التي طبقت خلال الثورة الجزائرية وهذا ما سنوضحه في هذه الدراسة.

ب. تطبيق السلطات الخاصة (السلطات الكاملة)

خلال الثورة الجزائرية مع اشتداد الصراع ولان حل مجلس الأمة وضع حداً لحالة الطوارئ قررت الحكومة الفرنسية استحداث نظرية الظروف الاستثنائية ، والتي أدت مباشرة إلى دخول السلطات الخاصة حيز التنفيذ² والذي يعتبر الشكل الثالث لحالة الاستثناء. وان إلغاء حالة الطوارئ والقضاء على الاختصاصات الاستثنائية للسلطة التشريعية يترك السلطة التنفيذية الفرنسية في حرج، ومن أجل سياستها هذه تحتاج الحكومة الفرنسية إلى سلطات استثنائية جديدة ، وبالتالي فإنها تطلب وتحصل على السلطات الخاصة في 16 مارس 1956، وتنقلهم هذه السلطات إلى المستوى التالي الذي يسمح بالتقليل من الحريات العامة والتقليل من الديمقراطية³.

وقد نصت المادة الخامسة من القانون الخاص المتعلق بالسلطات الخاصة على منح تلك الصلاحيات للحكومة، بصيغة يشوبها نوع من الغموض فيما يخص طبيعة الإجراءات التي تتخذها الحكومة :".في أن تكون لها الصلاحيات الممكنة من أجل اتخاذ إجراءات خاصة تتطلبها الظروف" أما الهدف منه: "من أجل استتباب الأمن، والحفاظ على حياة الأشخاص وسلامتهم، وكذا تأمين ممتلكاتهم والإقليم بصفة عامة"⁴ وعليه لم تحدد طبيعة إجراءات وأساليب حفظ الأمن في نص المادة الخامسة.

بالإضافة إلى ذلك نجد أن الهدف المدرج في نص القانون يختلف عن ما ذكره "جاك دكلو" (Jacques Duclouss) الناطق الرسمي للجمعية الوطنية " وقف إطلاق النار والشروع في المفاوضات والتي بدونها لا يمكن للمسألة الجزائرية أن تجد حلاً لها"⁵ وبناءً عليه تم التصويت على

¹ اشتق مصطلح "السلطات الخاصة" من مفهوم السلطة المطلقة الذي تمت صياغته في الكنسية والتي اعتبرها "جورجو اغامبين" (Giorgio Agamben) مختبر حقيقي لصناعة المصطلحات الحديثة للقانون العام ووفقاً لهذا المفهوم من المفترض أن تؤدي حالة الاستثناء هذه الى العودة للسلطات المطلقة، والتي لم تعرف بعد بالفصل بين السلطات الثلاث؛ التشريعية القضائية، والتنفيذية. وعليه تعبير السلطات الكاملة الذي تتميز به حالة الاستثناء يشير إلى تمدد سلطات الحكومة ، خاصة ما تعلق بالسلطة التنفيذية التي تمنح بموجب الحق في إصدار مراسيم لها قوة القانون. ينظر؛ جورجو اغامبين، مرجع سابق، ص 49-50.

² Emilie Roche, Op.cit , 140.

³ Ibidp146.

⁴ باتريك افينو، جون بلانشايس، حرب الجزائر ملف وشهادات، ج1، تر بن داود سلامنية، دار الوعي القومي، الجزائر 1434هـ/ 2013، ص191.

⁵ هنري علاق، مصدر سابق، ص234.

السلطات الخاصة. وهو يختلف أيضا عن ما صرح به الوزير المقيم في الجزائر "روبير لاكوست" عقب التصويت على السلطات الخاصة: "الأمة كلها عازمة على تسوية المشكل الجزائري بكل الوسائل"¹ والذي لم يحدد طبيعة الوسائل. فما هي إذن هذه الإجراءات والوسائل التي لم يرد ذكرها لا في نص الدستور ولا في التصريحات السابقة؟.

لقد أصبح "روبير لاكوست" منذ التصويت على السلطات الخاصة في 16 مارس 1956 يتمتع بسلطات دكتاتورية² ومعه والي الجزائر العاصمة اللذان حولا سلطات الشرطة المدنية إلى الجنرال "جاك ماسو" (Jacques Massu) بتاريخ 7 جانفي 1957 ، وهو ما فتح الباب لصالح الضباط الذين لم يتأخروا في استعمال العنف الناتج عن "دولة داخل دولة"³ وعليه فالوسائل التي أشار لها "روبير لاكوست" دون أن يفصل فيها لحل المشكل الجزائري بعد التصويت على السلطات الخاصة تمثلت في القمع والعنف.

وبناء عليه تقرر أن أي إجراء بوليسي مسموح به بموجب القانون، الأمر الذي أدى وبطريقة ملموسة ومباشرة إلى العنف المؤسس والمنظم وفقا "بنجامين ستورا" (Benjamin Stora)، لذلك يمكن تعليق جميع الحريات العامة لقد تم اتخاذ خطوة حاسمة، فالسلطات الخاصة سمحت للحكومة باتخاذ إجراءات أكثر شمولاً وخطورة⁴ وهذه هي الإجراءات التي لم يرد ذكرها في نص القانون.

وعليه فقد ارتكبت بعض الأخطاء فيما يتعلق بالتصويت على السلطات الخاصة لحكومة "غي مولي" اليسارية في 16 مارس 1956 والتي تعهدت قبل التصويت بإنهاء الحرب في الجزائر بسرعة عن طريق الحوار بعد يوم الطماطم⁵ في الجزائر العاصمة لكنهم في المقابل فعلوا العكس تماما⁶ وسيوضح أن السلطات الخاصة سنة 1956 فتحت المجال لتدخل الجيش في عمل السلطة المدنية ما أدى الى ممارسة العنف كوسيلة اسيسية للقضاء على الثورة الجزائرية. وهذا ما سنوضحه في الفصل الثالث.

¹ L'Echo d'oran," la Coste à son de part de paris: toute la nation, et de terminée à régler le problème algérien par tout les moyens nécessaires", n30491, dimanche 18 et lundi 19 mars 1956, p1.

² شارل روبير اجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت-باريس، 1982 ص165.

³ باتريك افينو، جون بلانشايس، مرجع سابق، ج2، ص266.

⁴ Emilie Roche, Op.cit , p141.

⁵ تعرض "غي مولي" والوفد الحكومي الذي رافقه إلى الجزائر لقذائف من الطوب والطماطم بتاريخ 6 فيفري 1956. ينظر؛ باتريك افينو، جون بلانشايس، مرجع سابق، ج2، ص186.

⁶ Rosa Moussaoui, Alain Ruscio, Op.cit , p14

إذن فقد طبقت السلطات الاستعمارية في عهد الجمهورية الفرنسية الرابعة الاشكال الثلاثة لحالة الاستثناء خلال الثورة الجزائرية 1954-1958، حالة الحصار، الطوارئ، وأخيرا السلطات الخاصة هذه الحالات الثلاث أدت الى فرض رقابة على وسائل الاعلام والتعبير خاصة الصحافة اليسارية الفرنسية التي اتخذت منها النخب الفكرية الفرنسية ومنذ البداية وسيلة للتدبير بالحرب في الجزائر وفضحت من خلالها تجاوزات الجيش الفرنسي. ولم يتبق إلا ان نتعرف على السياسة التي انتهجتها السلطات الاستعمارية في عهد الجمهورية الخامسة 1958-1962 لحل المشكل الجزائري. فما هي حالات الاستثناء التي فرضت في هذه المرحلة؟.

2- تنظيم وتطبيق حالة الاستثناء في عهد الجمهورية الخامسة 1958-1962

أ-تنظيم حالة الاستثناء في الدستور الفرنسي: دستور الجمهورية الخامسة

في الدستور الفرنسي الحالي تنظم المادة 16 التي استحدثتها ديغول حالة الاستثناء فتنص حسب صحيفة لاديونس الصادرة في جوان 1961 على انه عندما تتعرض "مؤسسات الجمهورية، استقلال الأمة، وحدة أراضيها، أو تنفيذها للالتزاماتها الدولية لخطر داهم وجسيم وتوقفت السلطة العامة الدستورية عن حسن سير عملها المنتظم يتخذ رئيس الجمهورية التدابير التي تقتضيها هذه الظروف بعد التشاور مع رئيس الوزراء، ورؤساء المجالس، وكذلك مع "المجلس الدستوري " أنه يبلغ الأمة من خلال رسالة...¹ .

وإن إجراء مقارنة بين نص المادة 16 بنظام الايوسيتيوم الروماني الذي ينص على حالة الاستثناء في روما والذي جاء فيه:"في حال ورود معلومات عن خطر يهدد الجمهورية ، كان مجلس السيناتو يصدر المرسوم الأخير الذي يطلب فيه من القناصل " أو من ينوب عنهم في روما مثل الوالي، أو الحاكم المؤقت، وفي بعض الحالات القاضي أو نقيب العامة أو إذا لزم الأمر كل المواطنين باتخاذ التدابير اللازمة لحماية الدولة"²، نستنتج أن المادة 16 مستوحاة من هذا القانون.

وقد تم ادراجها في الدستور الفرنسي في عهد ديغول؛ ففرنسا وريثة لعرش روما في نظره والذي أكد على ذلك بعبارة واضحة " ستبقى الجزائر فرنسية مثلما بقيت فرنسا دائماً رومانية"³ فالمادة 16 ما هي إلا جزء من القانون الروماني بعد تعديله والذي اعتبره "جورجو اغامبين"

¹ Paul Vienney, "Article 16: Nouvelle Menace pour les libertés", **la defense**, n°440, juin 1961, p8.

² جورجو اغامبين، مرجع سابق، ص111.

³ باتريك افينو، جون بلانشايس، مرجع سابق، ج2، ص437.

(Giorgio Agamben) النموذج الأصلي لحالة الطوارئ الحديثة، فهذا القانون كان يعلن حالة الاضطراب والطوارئ في روما¹ وهو ما ينطبق على المادة 16 في الدستور الفرنسي الحالي. وقد طالب ديغول بإدراجها في الدستور الفرنسي. فالصلاحيات المطلقة أو "السلطات الاستثنائية" كانت ضمن خطته للخروج من الأزمة سنة 1958، حيث طلب من الجمعية الوطنية بتاريخ 1 جوان 1958 منحه هذه السلطات².

وإن نص الظروف الاستثنائية الموضح في المادة 16 من دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة وبحسب الجريدة الرسمية في 2 جوان 1958 نوقش خمسة مرات في البرلمان بعد إيداعها الأصلي من قبل حكومة غي مولي، وبعد تجديد السلطات التي طلبتها لأول مره حكومة "بورجيس مونوري" (Bourgès-Maunoury)³، ومرة ثانية من قبل حكومة "فليكس غيار" (Félix Gaillard)، ثم من قبل حكومة "بفليملان" (bflimin)، وأخيرا طلب رئيس مجلس الأمة في نفس الجلسة بتجديد القانون رقم 56-258 المؤرخ في 16 مارس 1956 الذي يصرح للحكومة: "في الجزائر بتطبيق برنامج للتوسع الاقتصادي والتقدم... ويمكنها من اتخاذ كافة الإجراءات الاستثنائية لاستعادة النظام وحماية الأشخاص والممتلكات والحفاظ على الإقليم مكتملا ومعدلا ومجددا"⁴.

إذن فالمادة 16 استندت إلى قانون "السلطات الخاصة" 16 مارس 1956، والتي تسمح للسلطة التنفيذية بأن تتمتع بأكبر قدر من الصلاحيات لاتخاذ أي إجراء استثنائي تتطلبه الظروف لإعادة النظام، حماية الأشخاص والممتلكات، والحفاظ على الإقليم. وبناءا عليه تمت الموافقة على هذا الطلب الذي أدرج في المادة 16، وبالصيغة التي ذكرناها سابقاً وذلك بعد فشل الحكومات الفرنسية المتعاقبة -بعد حكومة غي مولي- في إدراج نص حالة الاستثناء في الدستور الفرنسي باستثناء حكومة ديغول التي تمكنت من ذلك فما هي شروط وحدود تطبيق المادة 16 ؟ ما مدى تأثير هذه المادة على الحريات العامة؟

يبدو من خلال نص المادة أن تطبيقها مقترن بشروط مادية ؛ تهديد مؤسسات الجمهورية، تهديد استقلال الأمة، تهديد سلامة الإقليم، تهديد احترام الالتزامات الدولية، تهديد سير السلطات

¹ جورجو اغامبين، المرجع السابق، ص111.

² مذكرات ديغول، مصدر سابق، ص 34، 36.

³ ولد في 19 أوت 1914 عين وزيرا للقوات العسكرية 20 جانفي-23 فيفري 1955، وزيرا للداخلية 23 فيفري 1955-18 جانفي 1956، وزير الدفاع الوطني والقوات العسكرية 18 جانفي 1956-13 جوان 1957، وزيرا للداخلية 6 نوفمبر 1957-14 ماي 1958 ساند عودت ديغول الى السلطة، عين نائبا 1958، من أنصار الجزائر فرنسية، توفي 10 فيفري 1993. ينظر؛ jean balazuc, Op.cit.

⁴ Le journal officiel de la république française, "débat parlementaire conseil de la république", séance du lundi 3 juin 1958.p937.

العامّة. ولكي يتم استدعاء المادة 16 يجب تحقيق احد التهديدات الثلاثة المتعلقة بالإقليم، ومؤسسات الجمهورية، وسير السلطات العامة وهذا يعني انه يوجد تفسير شخصي محتمل للمادة 16 ، لان شروط تطبيقها موضوعية ولان الدقة التي تنص على أن "التهديد يجب أن يكون جادا وفورياً" ينبع من النطاق الخالص للذات والتقدير الوحيد لرئيس الجمهورية¹.

ومن الشروط الموضوعية لتطبيق هذه المادة أن رئيس الجمهورية يتخذ القرارات التشريعية والتنفيذية والقضائية لذلك هناك تركيز للسلطات يمكنه على سبيل المثال إنشاء سلطات قضائية استثنائية مثل المحاكم العسكرية ولذلك فهو يحل محل القانون في مجال العدالة، كما يمكن للرئيس تقييد الحقوق الأساسية من اجل الحفاظ على وحدة الإقليم وبالتالي فإن حقوق التجمع والتظاهر وحرية التعبير هي التي تنتهك في اغلب الأحيان، يقوض هذا التقييد للحقوق الأساسية أيضاً الخصوصية والملكية حيث يمكن تطبيق الحق في التفتيش في أي وقت من النهار والليل².

وبناء على ما ذكرناه سابقا اعتبرت السلطات الاستثنائية لرئيس الجمهورية الفرنسية "دكتاتورية مؤقتة" في وقت الأزمات، وهي بالنسبة لخبراء القانون "دكتاتورية دستورية"؛ "دكتاتورية" لأنها تركز السلطات في يد رجل واحد. "دستورية" لأنه يسمح بإعادة النظام الدستوري القائم ويسمح للرئيس بان يؤدي المهام الثلاث وعليه يظهر أن سلطة الحكومة في هذه الحالة تتضرر بما أن البرلمان تراجع بشكل كبير: "لا يوجد نص للتصويت عليه من طرف البرلمان فليس لدى الحكومة أي حاجة لإمكانية الالتزام بها". كما يسود صمت في الدستور حول موعد إنهاء الرئيس للمادة 16، خلال الثورة الجزائرية تم تمديد فترة تطبيق هذه المادة حتى 29 سبتمبر 1961. وعموما فان هذه المادة تسمح بإنهاء احد المبادئ الأساسية للديمقراطية وهو الفصل بين السلطات³ فصل السلطتين التنفيذية والتشريعية أحدهما عن الأخرى و ضمان استقلالية السلطة القضائية.

وعليه ففي مجال الحريات هذه المادة تناقض نص المادة 11 من بيان حقوق الإنسان والمواطن الصادر خلال الثورة الفرنسية والمؤرخ 26 أوت 1789 الذي جاء فيه: "أن حرية التعبير عن الأفكار والآراء هي واحدة من أئمن حقوق الإنسان. بالتالي يجوز لأي مواطن أن يتكلم، يكتب وينشر بحرية..."⁴، وهو المرجع الأساسي للدساتير الفرنسية وسنتطرق إلى موضوع تقييد

¹ Emilie Roche, Op.cit, p142-143

² Ibid, p143-144.

³ Ibid, p144.

⁴ دستور فرنسا الصادر سنة 1958 شاملا تعديلاته لغاية 2008، ص 27.

https://www.constituteproject.org/constitution/France_2008.pdf?lang=ar. 2022-1-15، 09:19

الحريات العامة حرية الرأي والتعبير بعد أن نتطرق إلى الجانب التطبيقي لحالة الاستثناء خلال الثورة الجزائرية في عهد الجمهورية الخامسة.

وعليه فقد اعتبرت الثورة الجزائرية في عهد الجمهورية الفرنسية الخامسة 1958-1962 حالة استثنائية لا يمكن للقوانين العادية تجاوزها ما أدى الى إدراج المادة 16 في الدستور لحلها كما حدث في عهد الجمهورية الرابعة التي فرضت حالات الاستثناء الثلاثة؛ ولكن كل حالات الاستثناء والتي طبقت في عهد الجمهورية الرابعة لم تساهم في تحقيق الهدف الذي وضعت لأجله وهو القضاء على الثورة الجزائرية، على العكس تماما فقد أدت الى تطور الثورة واشتداد الصراع والى ازمة داخلية شهدتها فرنسا تسببت في اسقاط الجمهورية الفرنسية الرابعة اثر انقلاب 13 ماي 1958. وسيؤدي تطبيق المادة 16 في عهد الجمهورية الخامسة بقيادة الجنرال ديغول والذي نقل حالة الاستثناء الى التراب، وسيؤدي ذلك الى نقمة الرأي العام الفرنسي بسبب القمع والعنف الذي اصبح على مرأى من أعينهم، وبسبب سياسة المنع المطبقة على وسائل الاعلام والتعبير أي تقييد الحريات العامة وهذا ما سنوضحه.

ب-تطبيق حالة الاستثناء في عهد الجمهورية الخامسة 1958-1962:

ذكرنا سابقا ان حالة الطوارئ التي طبقت في الجزائر من 3 افريل 1955 إلى 1 ديسمبر 1955 وفرضت بسبب حل مجلس الأمة 1958 بشكل عام على التراب الفرنسي، وبعد ذلك قرر الجنرال ديغول الذي يتمتع بسلطة اتخاذ الإجراءات التشريعية بفضل المادة 16 تطبيقها في 23 افريل 1961 بعد انقلاب الجنرالات، والإبقاء على سريانها حتى كرد فعل على حالة الطوارئ التي أعلنها قادة الانقلاب في الجزائر 22 أفريل 1961. انما جاء في هذه المرحلة -الجمهورية الخامسة-بناء على المادة 16 التي أدرجت في الدستور الفرنسي. وان ديغول استطاع بفضلها مد الحالة الى التراب الفرنسي ولم يتوقف الامر عند هذا الحد. فقد تم تمديد زمنيا الى غاية شهر جويلية من سنة 1961.

ولم يقتصر الامر على حالة الطوار ؛ فتطبيق السلطات الخاصة في الجزائر ورغم اللجوء إلى العنف والقمع كوسيلة أساسية لحل المشكل الجزائري، ورغم الأخطاء المرتكبة في عهد الجمهورية الرابعة إلا أنه لم يقتصر على الجزائر، فقد طالبت الحكومة سنة 1957 بتوسيعها إلى التراب الفرنسي، وفي نوفمبر من نفس السنة أزيل الشرط الوحيد لوجود السلطات الخاصة ألا وهو

تصويت البرلمان¹ ومع نقل الثورة إلى التراب الفرنسي في السنة الموالية 1958 طالب "موريس بابون" (Maurice Paon)² خلال اجتماع عقد يوم 23 أوت بتعميم السلطات الخاصة إلى باريس³.

وقد دفعت العمليات الفدائية التي قام بها فدائيو فدرالية الجبهة في التراب الفرنسي المؤرخة في 24 أوت 1958⁴ السلطات الاستعمارية فرض حظر التجول⁵ جاء ذلك نتيجة لإعلان حالة الطوارئ في التراب الفرنسي بعد صدور قانون 18 ماي 1958، وهو القانون الذي سمح للحكومة الفرنسية باتخاذ سلطات خاصة في نفس السنة. منحت هذا الحق بموجب قانون السلطات الخاصة المؤرخ في 16 مارس 1956 والمعدل بقانون 1957، وقانوني 22 ماي و3 جوان 1958 بالإضافة إلى المرسوم الصادر في 3 جويلية 1958 تحت رقم 58-915 وغيره من اللوائح التنظيمية التي لا حصر لها والمتعلقة بتنفيذ السلطات الخاصة⁶.

وفيما بعد لجأ ديغول إلى المادة 16 في أفريل 1961 أثناء الأزمة الجزائرية رغم أن السلطات العامة لم تتوقف عن مباشرة أعمالها⁷، وقد وضح ذلك في خطابه الذي القاه على الأمة الفرنسية: "أمام النكبة التي تحوم فوق الوطن والتهديد الذي يثقل كاهل الجمهورية، قررت تنفيذ المادة 16 من الدستور، فابتداء من اليوم سأأخذ مباشرة، عند الاقتضاء، جميع التدابير التي تبدو لي أن الظروف تقتضيها"⁸ وعليه فتطبيق المادة 16 قد يشمل جزء من الإقليم الفرنسي وليس كله وهذا يرجع لسلطة الجنرال ديغول وتقديره لذلك⁹ خلال الثورة الجزائرية .

ومن وجهة نظر صحيفة **لاديفونس** أن تطبيق المادة 16 خلال انقلاب الجنرالات أفريل 1961 لم يستوفي جميع الشروط، لم يتم تهديد استقلال الأمة، ولا سلامة أراضيها، ولا تنفيذ التزاماتها الدولية باستثناء وزير الأشغال العامة فقد كان جميع الوزراء في مناصبهم والمحافظون وكبار موظفي الإدارة، الشرطة، الشؤون المالية، القضاة، المحاكم الإدارية ومحاكم الاستئناف، وقد هرب عدد قليل من الموظفين المدنيين غير المنضبطين من مدينة الجزائر العاصمة والحكومة المركزية.

¹ Emilie roche, Op.cit, p142.

² عُين موريس بابون على رأس محافظة شرطة باريس بتاريخ 15 مارس 1958. ينظر؛ ، إيدو شعبان، "المواجهة بين الأجهزة الأمنية الفرنسية وفدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا"، *مجلة الإنسان والمجال*، المجلد 3، ع5، أفريل ، معهد العلوم والإنسانية، المركز الجامعي بالبيضاء (الجزائر)، 2017، ص112.

³ نفسه، ص114.

⁴ **المجاهد**، " في كل ميدان معركة... وانتصار"، ع28، الخميس 28 أوت 1958، ص3.

⁵ **المجاهد**، "ديغول أيضا تفكره الثورة الجزائرية"، ع29، 17 سبتمبر 1958، ص4-5.

⁶ أمال قبائلي، " قانون حالة الطوارئ بالجزائر سنة 1955"، *مجلة المصادر*، ع 17، 1 جوان 2008، ص187

⁷ جورجو اغامبين، مرجع سابق، ص62.

⁸ شارل ديغول، مصدر سابق، ص121.

⁹ Emilie Roche, Op.cit, 143.

أما مؤسسات الجمهورية فصحيفة **لاديفونس** ترى أنه ومنذ عشية الاستفتاء الأول كانت قد نددت بما فعله المتطرفون والعقلاء والجنرالات الذين لم يعاقب اخفاقهم وخيانتهم إلا من خلال الترقيات المطلقة، والحواز التي لا يمكن اجتيازها تمكنوا بحرية من عبور الحدود الاسبانية من أجل الاستعداد لما لتحقيق جرائم ارتكبت بشكل اعمى¹.

وتساءلت؛ إذن لماذا انتظر ديغول تاريخ 23 افريل 1961 ليرى حقيقة حدثت في وجهه؟. تجيب صحيفة **لاديفونس** أنه عندما قرر ديغول المطالبة بالسلطات الكاملة للمادة 16 كان التمرد قد انتهى بالفعل، مع أو بدون مفاوضات أولية استسلم قادته الرئيسيون وكان الآخرون في حالة فرار، واستسلمت الكتائب المتشددة دون قيد أو شرط في معسكر زرالدة. وبعد انتهاء الوضع الاستثنائي الذي تم الاحتجاج به بعد يوم 22 أفريل 1961 فقد كان غرض ديغول من الاحتفاظ بـ المادة 16 حتى بعد اعتقال الضباط والموظفين العسكريين وتم الاستيلاء على العديد من الصحف الديمقراطية. وأنه بعد تنفيذ المادة 16 أصبحت جميع الحريات التي كان يكفلها الدستور في السابق موضع تساؤل وتهديد، حرية الصحافة وإمكانية ظهور صحيفة لم تعد حقاً، وحتى الراي والتعبير وحرية التجمع والتظاهر، وبالتالي فإن التهديدات التي تتعرض لها حريات الفرنسيين هي أكثر خطورة².

وعليه فإن ما يميز حالة الاستثناء- الطوارئ والسلطات الخاصة- خلال الثورة الجزائرية في عهد الجمهورية الخامسة هو فكرة مدها الى التراب الفرنسي. وان تطبيقها كان بناء على المادة 16 التي استطاع ديغول ان يدرجها في الدستور وان يستفيد منها بتمديد زمني، ومما لا شك فيه ان ذلك انعكس سلباً على الحريات العامة في فرنسا، وسيوضح أن عدد المصادرات التي طالت الصحف في عهد الجمهورية الخامسة قد تجاوز عددها في عهد الجمهورية الرابعة.

وهكذا فإن دراسة التشريعات الاستثنائية حالة الحصار الطوارئ والسلطات الخاصة خلال الثورة الجزائرية تشهد على تهديد حقيقي للديمقراطية، وبالمثل للحريات العامة مثل الحرية الفردية وحرية الرأي والتعبير³، حيث فرضت قيوداً على وسائل الإعلام والتعبير تمثل في فرض نظام الرقابة التي استندت هي الأخرى إلى قوانين ومواد دستورية أدرجت بالتوازي مع تلك المتعلقة بحالة الاستثناء وهو ما نعمل على توضيحه.

¹ Paul Vienney, "Article 16: Nouvelle Menace pour les libertés", **la defense**, n°440, juin 1961, p8.

² Ibid.

³ Emilie Roche, Op.cit , p144.

وعليه فقد عملت السلطات الاستعمارية الفرنسية خلال الثورة الجزائرية 1954-1962 ، وفي عهد الجمهوريتين الرابعة ثم الخامسة على اعتبار الثورة حالة استثنائية لا يمكن للنصوص القانونية العادية حلها. فاستحدثت قوانين ومواد دستورية بهدف حلها وكانت اهم مادة تلك التي أدرجت في الدستور الفرنسي دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة المادة 16. وهي المادة التي استند اليها الجنرال ديغول في فرض حالات الاستثناء؛ حالة الطوارئ والسلطات الخاصة والتي فرضت في التراب الفرنسي كرد فعل على مد الثورة الى هناك. ولم تستثني حالات الاستثناء هذه وسائل الاعلام والتعبير فهي الأخرى فرضت عليها رقابة مشددة؛ من خلال مواد متعددة لفرض الخطاب الاستعماري وقمع حملات التنديد بتجاوزات الجيش الفرنسي، والمطالبة بحل المشكل الجزائري بالطرق السلمية كل ذلك نطلع عليه في الجزء الموالي.

ثانياً- تداعيات حالة الاستثناء على الحريات العامة: الرقابة

1 -الرقابة على المطبوعات (الصحافة):

2-الاية تطبيق الرقابة وطرق وأساليب التحايل عليها:

1-الرقابة على الصحافة، مفهومها وجذورها التاريخية، التشريعات الخاصة بالرقابة:

أ- مفهومها وجذورها التاريخية :

إن إضفاء الطابع المؤسسي على حرية الرأي والتعبير¹ في بيان حقوق الإنسان خلال الثورة الفرنسية لم يمنع من فرض الرقابة² وذلك بسبب الدور الذي قد تلعبه المطبوعات وخاصة الصحافة؛ فقد أطلق عليها خلال القرنين 19 و 20 "السلطة الرابعة"³ وهي ليست سلطة دستورية ولكنها سلطة

¹ تتمثل في حرية البحث عن الأخبار والأفكار واستقبالها ونشرها بطرق متعددة شفوية أو مكتوبة أو مطبوعة على أن يتم ذلك في إطار المسؤولية. ينظر؛ مولودي جلول، مرجع سابق، ص97.

² ظهر معنى الرقابة من الناحية التاريخية خلال الثورة الفرنسية -دليل من بين أدلة أخرى ولكنه من أكثر الدلائل التي تكشف عن العلاقة الغامضة والمتناقضة أساسا للثورة والحرية-والتي تعني التحكم في المطبوعات من خلال الخضوع إلى إذن مسبق والعقوبة التي اتخذتها الجمعية الوطنية سياسية إدارية ومهنية، وفي نهاية القرن 19 وبالضبط 1897 في رسالة استخدم فيها "سيغ蒙德 فرويد" (Sigmund Freud) مصطلح "الرقابة" لتسمية الآلية النفسية للسيطرة المشابهة للقمع. ينظر؛

Laurent Martin, "penser les censures dan l'histoire", **Sociétés Et Représentations**, n° 21, 2006, p335.

³ وتتحول الصحافة إلى "سلطة رابعة" تحديدا في النظم السياسية التي تتمتع بحكم الأغلبية فهي ملزمة بأن تستنكر وتندد بالاستغلال الذي تقوم به السلطات؛ التنفيذية التشريعية والقضائية وتعمل على إنارة الطريق لقرائها، ولا يتم ذلك إلا عن طريق التعبير على آراء ورغبات كل الفئات الاجتماعية، وهذا الدور يشتمل على المراقبة، والنقد، وتوسيع مجال الجدل في تلك الآراء وفي حال تعارض المصالح يمكنها أن تطلق أحكام، وهذا ما يتطلب تمتع هذه "السلطة المعارضة" باستقلاليتها وحريتها في التعبير. ينظر؛ بيبير البير، مرجع سابق، ص38.

أمر واقع ترتبط ارتباطا وثيقا بالجماهير، وفي مراحل معينة أصبحت أداة ضغط على السلطة التنفيذية¹، وهي أيضاً: "آلة عجيبة لغسيل المخ والاستعباد الأيديولوجي عندما تكون في خدمة الأسياد، وأداة هائلة للتربية السياسية والتجنيد الشعبي حينما تكون بين أيدي الرجال الذين لا يملكون طموحاً غير خدمة قضية عادلة"².

وبالنسبة لحرية الرأي والتعبير خلال الثورة الجزائرية 1954-1962، فقد ضمن دستور³ الجمهورية الفرنسية الرابعة سنة 1946 لكل مواطن فرنسي الحق في التعبير، وفي أن يكون لديه أفكار سياسية أو فلسفية أو دينية من اختياره يسمح له بالكتابة أو التحدث حسب ما يناسبه⁴. كما أقرّ دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة 1958، في ديباجته للحريات العامة في فرنسا تلك الحرية: "يعلن الشعب الفرنسي رسمياً تمسكه بحقوق الإنسان ومبادئ السيادة القومية كما حددتها دستور 1789 والتي أثبتتها وأكملتها مقدمة دستور عام 1946"، بالإضافة إلى نصوص متعددة عن الحقوق والحريات⁵.

وعليه يظهر بوضوح تراجع مكانة حرية الرأي والتعبير في الدستور الفرنسي خاصة دستور 1946 ودستور 1958، فدستور 1946 حتى وان لم يرضي الجميع حسب صحيفة **لاديفونس**، إلا أنه مع ذلك يضمن بعض الحريات الأساسية التي انتهكت في دستور جويلية 1958⁶.

ولكن على الرغم من تأكيد الدستور الفرنسي على حرية الرأي والتعبير إلا أنه فرض رقابة عليها خاصة في فترات الأزمة أو الحالات الاستثنائية، وكانت الثورة الجزائرية إحدى تلك الأزمات التي برز من خلالها تناقض الدستور الفرنسي بين رفع شعار حرية الرأي والتعبير وتطبيق رقابة عليها، والمستهدف من ذلك هي الصحف الفرنسية التي كانت تعارض أو تفضح السياسة الاجرامية والخطب الاستعمارية وتدعوا الى انها الحرب في الجزائر بطرق سلمية، وقد أصدرت السلطات الاستعمارية عدة مواد تتمكن من خلالها من فرض رقابتها بطرق قانونية وهي على النحو التالي.

¹ الأميرة سماح، فرج عبد الفتاح وآخرون، الإعلام وتشكيل الرأي العام وصناعة القيم، ط1، مركز دراسات الوحدة، بيروت، 2013، ص365.

² هنري علاق، مصدر سابق، ص182.

³ وقد تم قبل ذلك إضفاء الطابع المؤسسي على حرية التعبير التي أعلن عنها بيان حقوق الإنسان والمواطن، وبموجب قانون 1881 وفي عهد الجمهورية الثالثة. ينظر؛

Rosa Moussaoui, Alain Ruscio, Op.cit, p9.

⁴ **La défense**, " quelques exemples de violation de la constitution de 1946 droit d'expression", n°407, septembre 1958, p1.

⁵ مولودي جلول، المرجع السابق، ص103.

⁶ **La défense**, " la nouvelle constitution", n°407, septembre 1958, p1.

ب- المواد الخاصة بالرقابة على المطبوعات خلال الثورة الجزائرية :

خلال الثورة الجزائرية فرضت رقابة مشددة على حرية الرأي والتعبير؛ فبعد المصادقة على قانون حالة الطوارئ باقتراح من "ادغار فور" الذي خلف بيار "منداس فرانس"، وباقتراح من الأول الذي تولى رئاسة الوزراء، تم إقامة مصلحة للرقابة على الأخبار في الجزائر¹. والتي استندت إلى أداة تشريعية في المادة 11 سبق وتطرقنا لها أعلاه نعيد التذكير بها؛ بأمر من السلطات الإدارية ووزير الداخلية والحاكم العام في الجزائر وحكام المقاطعات يجب ان تتخذ كافة الإجراءات لضمان مراقبة الصحافة وكل المطبوعات على اختلاف أنواعها، والإذاعي وعروض الأفلام والعروض المسرحية".

وبمقتضى مرسوم 16 مارس 1956 المتعلق بالسلطات الخاصة أعلن عن "التحكم في جميع وسائل التعبير" التي أعلن عنها سابقا في حالة الطوارئ وأضيف لها عبارة "الاتصالات" إلى وسائل الإعلام، وتخضع الوثائق المطبوعة المشار إليها في المرسوم للمصادرة الإدارية والقضائية وإجراءات الشرطة وعقوبات إضافية². أما عملية المصادرة فتتم بموجب المادة 10 من قانون التحقيق الجنائي والتي تم تضمينها دون أي تغيير في نص قانون الإجراءات الجنائية بعد 31 ديسمبر 1957 المنشئ لقانون الإجراءات الجنائية، وتسمح هذه المادة " للمحافظين بمصادرة الدوريات، المصنفات التي تحتوي على مخالفة مشمولة بقانون 29 جويلية 1881 بشأن حرية الصحافة إذا كانت تمثل اعتداء على امن الدولة" وهذا القانون يحد بالفعل من حرية الرأي ولا سيما في الفصل الرابع الذي يتناول "الجرائم والجنح المرتكبة من خلال الصحافة أو أي وسيلة أخرى من وسائل النشر"³.

وتستخدم المادة 25 من القانون بشكل خاص أثناء الحرب هذه المادة تردع أو تقمع بعبارة صريحة " أي استفزاز...موجه للأكاديمية العسكرية للجيش البري البحري أو الجوي، لصرفهم عن واجباتهم العسكرية وعن الامتثال للأوامر التي يدينون بها لقادتهم في كل ما يؤمرون به من تنفيذ للقوانين والتعليمات العسكرية"⁴ ، وهي الحجة التي استندت عليها الرقابة في مصادرة المطبوعات وفرض العقوبات على رجال الإعلام خلال الثورة الجزائرية وهذا ما سنوضحه.

¹ هنري علاق، مصدر سابق، ص198

² Erwan Savina, Op.cit, p6

³ ibid, p6.

⁴ ibid, p6.

ويمكن في هذا الإطار أن نضيف قراراً حكومياً آخر صدر في عهد الجمهورية الخامسة بتاريخ 27 نوفمبر 1961 ، والذي يؤكد ما جاء في المواد السابقة الصادرة في عهد الجمهورية الرابعة، هذا القرار يبرر حظر بعض الكتابات: "عندما يقدمون بأي شكل من الأشكال دعماً لمشروع ضد السلطات أو قوانين الجمهورية أو أنها تنشر معلومات سرية عسكرية"¹ ويلاحظ على هذا القرار انه أضاف عبارة أخرى "مشروع ضد السلطات أو قوانين الجمهورية" في إشارة إلى كل من يرفض مشروع ديجول التفاوضي.

وعليه فإن القوانين التي استحدثتها فرنسا لفرض حالة الاستثناء خلال الثورة الجزائرية لم تستثني وسائل الإعلام والتعبير من ذلك ، ففي عهد الجمهورية الرابعة التي طبقت الأشكال الثلاثة لحالة الاستثناء أدرجت عدة مواد دستورية تنص على فرض الرقابة؛ المادة 11 من قانون الطوارئ، ثم ازداد التضييق عليها في قانون السلطات الخاصة المادة 10، وفي عهد الجمهورية الخامسة ثم القرار الصادر سنة 1961، أما المادة 25 فقد وضعت خطوط حمراء تتعلق " بالجيش الفرنسي" وهي مبرر الرقابة للمصادرة ومحاكمة الصحفيين وهذا ما سنوضحه.

وتشديد تطبيق الرقابة خلال الثورة الجزائرية من خلال المواد المذكورة سابقاً، في الواقع يرتبط بتطورات الأزمة كلما ازداد الصراع ازداد التضييق على حرية الإعلام والقرار الحكومي الأخير سنة 1961 ، دليل على ذلك هذه السنة تمثل ذروة الصراع بين جبهة التحرير وفرنسا، وذروة الانقسام في فرنسا بين المؤيدين للتفاوض والرافضين وعليه طبقت إجراءات قاسية على حرية الصحافة، فما هي الصحف المعنية بتشديد الرقابة؟ الصحف الفرنسية أم الجزائرية، الفرنسية اليسارية أم اليمينية أم كلاهما؟.

وفي الواقع تشديد الرقابة خلال الثورة الجزائرية في رأينا لم يكن موجه للصحافة الجزائرية الأهلية لان هؤلاء ومنذ قانون 1881 فرضت عليهم رقابة مشددة خاصة على الصحف الناطقة بالعربية، والتي اعتبرت في ذلك الوقت صحفاً أجنبية وفقاً للبند 14 وكانت صحيفة "المنقذ" التي أصدرها ابن باديس أول ضحاياه 1925، والتي يضاف لها عدة بنود من البند 15 إلى 45 موجهة ضد الصحف الاهلية الناطقة باللغة الفرنسية، والتي تسمح بتوجيه تهمة ارتكاب جريمة من طرف الجريدة، وبمقتضى هذه البنود توجه تهم معينة لهذه الصحف التي تقدم إلى المحاكم الفرنسية ثم يتم

¹ Erwan Savina, Op.cit, p6

فرض غرامات مالية تؤدي إلى إيقافها بسبب عدم القدرة على دفعها، والتهم الموجهة هي تهمة¹.

وقد استمرت معاناة هذه الصحافة من الرقابة؛ وإلى غاية 1957 لم تعد هناك أي صحيفة ناطقة باللغة العربية هذا ما ذكره بيان التسعة واربعون محاميا الذي تم نشره سنة 1957 ، ولم تبقى إلا الصحف الصادرة باللغة الفرنسية هي التي تظهر مؤيدة لـ " التهدة" في جميع التظاهرات². وكانت أول الصحف المصادرة هي الصحف الناطقة باسم (ح.إ.ح.د) المصالية والمركزية اعتقادا منها انها هي من قامت بالثورة³ وليست (ج.ت.و).

أما صحف جبهة التحرير "المقاومة الجزائرية" و"المجاهد" فقد عانت هي الأخرى من جراء ذلك بما انها تنطق باسم "الفلاقة"، "المتمردين"، و"الخارجين عن القانون" في نظر السلطات الاستعمارية ، ويظهر ذلك من خلال تعدد الطباعات الناتج عن ملاحقات ومتابعات السلطات الاستعمارية ؛ فكل منها ثلاثة طباعات، "المقاومة الجزائرية" باريس، تطوان، تونس. اما "المجاهد" فهناك مرحلتين؛ داخل الجزائر سنة 1956 وفي الخارج تطوان، وتونس⁴، وقد حدث ان تعرضت "المجاهد" وحسب "رضا مالك" سنة 1958 في اعدادها 63، 64، 65، 66 لاهتمام مكتب الحرب النفسية الاستعماري إذ نشر نسخا منها، وهو ما اعتبره ذات المصدر اشادة غير مباشرة من السلطات الاستعمارية بفعالية الصحيفة⁵.

وفي هذا السياق أيضا نذكر أن صحيفة الاتحاد العام للعمال الجزائريين "العامل الجزائري" لم تسلم من مضايقات الرقابة سنة 1956، إذ تعرضت للمصادرة بتاريخ 24 نوفمبر في عددها التاسع⁶ وعموما فان تسليط الرقابة على الصحف الاهلية ومنذ انطلاق الثورة جاء بناء على قانون 1881 ، وأن مصادرة صحف (ح.إ.ح.د) دليل على ذلك. وبالتالي فان تعزيز الرقابة خلال الثورة الجزائرية بفرض تشريعات جديدة اعتبر نوع من عدم الثقة في المفكرين وجزء من الرأي العام الفرنسي اتجاها السلطة⁷، فقد اعتبر الجنرال "بول اوساريس" (Paul Oussaresses) أحد جنرالات الجيش الفرنسي وسفاحيه في الجزائر أن الحملات التي قادتها النخب الفكرية والثقافية في

¹ زهير احداون، مرجع سابق، ص36-37.

² La défense, "un à déclaration de 49 avocats parisiens sur la répression en Algérie", N 397, novembre 1957, p 2.

³ زهير احداون، المرجع السابق ص107-108.

⁴ نفسه، ص110.

⁵ رضا مالك، "المجاهد لسان الثورة الأيديولوجي"، مجلة الثقافة، ع86، ص10.

⁶ المقاومة الجزائرية، ع15، 24 ديسمبر 1956، ص2.

⁷ Erwan Savina, Op.cit , p11.

باريس ضد التعذيب وتوجيه أصابع الاتهام للجيش الفرنسي في نظره كانت طريقة من طرق مساندة جبهة التحرير¹.

وبناءً عليه بعدما كان مقص الرقابة مسلط على الصحف الاهلية أصبح مسلط على الصحف الديمقراطية، التي حكم عليها بالحجز أو التعطيل نهائياً، في حين تمتعت الصحف الاستعمارية بالحرية المطلقة²، ما يعني أن الخطاب الإعلامي لبعض وسائل الإعلام الفرنسية كان مخالفاً للخطاب الإعلامي الذي فرضته السلطات الاستعمارية، فما طبيعة هذا الخطاب الذي دفعها إلى فرض رقابة مشددة على وسائل الإعلام وعلى المفكرين الفرنسيين؟.

خلال الثورة الجزائرية على الأقل حتى عام 1959 تاريخ إعلان ديغول عن حق الجزائريين في تقرير المصير، كان الرأي السائد هو الذي ينوي إبقاء الجزائر فرنسية ويقبل ثمن لذلك خوض حرب ضد الثوار الجزائريين، هذا الرأي السائد له خاصية الإنكار أو النفي الذي يتم التعبير عنه في معظم وسائل الإعلام الفرنسية أو ببساطة تحويل النظر بعيد عن العنف في الجزائر، وأمام التعبير عن هذا الرأي السائد اختار غالبية الفرنسيين والصحفيين إما الصمت، الخضوع، وحاربه آخرون³.

ويعتبر القادة السياسيون أول من عبر عن هذا الرأي السائد في بداية الثورة من خلال تصريحاتهم الرسمية التي تؤكد على أن الجزائر فرنسية؛ "فرانسوا ميتران" اعتبر أن الجزائر هي فرنسا وأن فرنسا لن تعترف فيها بأي سلطة أخرى غير سلطتها⁴، وأنه لا سبيل إلا لمفاوضة واحدة وهي الحرب⁵. ما يعني أن إعلان الحرب على الجزائر من طرف الجهات الرسمية مسموح به أما الحديث عن هذه الحرب فقبول بالإنكار والنفي، ويستند إنكار حالة الحرب هذه إلى حد كبير للغموض الذي يكتنف المجتمع الاستعماري المبني على صورة "الأسرة" الوطنية في إقليم مقدم على انه امتداد لفرنسا. لكن المواطنة فيه محددة بالدين⁶ وهو ما يتعارض مع مبدأ "المساواة" في الحقوق المدنية⁷.

¹ الجنرال اوساريس، شهادتي حولي التعذيب مصالح خاصة الجزائر 1957-1959، تر: مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر، ص140.

² بن سعيد، "إن مع العسر يسرا"، الجزائر الجديدة، ع97، سبتمبر 1955.

³ Emilie roche, Op.cit, p213.

⁴ Rosa Moussaoui, Alain Ruscio, Op.cit, p25.

⁵ المجاهد، "كيف سجل الفرنسيون التاريخ بدماء الشهداء"، ع11، 1 جانفي 1958، ص3

⁶ إن فكرة العرق البشري وحسب "جيرمان تيون" تقترن باللغة أحيانا وأخرى بالدين. والجزائر لم تخرج عن القاعدة وقد جرت العادة فيها أن يميز الانسان عرقيا بتحديد هويته "مسلماً" أو غير "مسلم". ينظر؛ جيرمان تيون، الجزائر 1957، تر: العيد تون، ط1، دار التنوير، الجزائر، 2013، ص14.

⁷ Erwan Savina, Op.cit, p10

وقد وجه "بيار منداس فرانس" بدوره خطابه للجزائريين والفرنسيين؛ بأن الحكومة الفرنسية لن تتردد في اتخاذ كافة الاجراءات لضمان الأمن، واحترام القانون في الجزائر وأنها ستتعامل بحزم ضد ما اطلق عليه "دعاة الفتنة"، وأكد أنه عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن السلام الداخلي للأمة ووحدة وسلامة الجمهورية فانه لا مجال للمساومة، ويضيف "تشكل المقاطعات الجزائرية جزءا من الجمهورية الفرنسية، لقد كانوا فرنسيين لفترة طويلة وبطريقة لا رجوع فيها" وهذه التصريحات كانت تعكس رأي الأغلبية الفرنسية¹ وبناءا على التصريحات السابقة فقد اخذ الصراع طابعا رسميا حتى وإن اطلق على هذه الحرب مصطلح "حفظ النظام"².

إذن رسميا فرنسا ليست في حالة حرب ولا يزال من الممكن الحديث عن الجزائر، وما يحدث هناك هو موضوع رئيس لأكثر من 250 كتاب تم نشره بين عامي 1955-1962، ومع ذلك لا ينبغي الحديث عنها على أنها حرب لسبب لم يرد في النصوص القانونية لدرجة أن منطق المصادرة يبدو من الصعب فهمه في نظر معاصري الحرب³، ولكنه المنطق الاستعماري الذي يسعى إلى خلق إجماع حول عمله، وان وسائل الإعلام هي الناشر الحقيقي لتلك الأعمال لذلك تحاول الدولة التأثير أو السيطرة على خطاباتهم من خلال فرض الرقابة⁴.

وعليه فإن الدولة تفرض خطابها الإعلامي في ذروة الأحداث في البداية والى غاية 1959 فرضت خطاب "الجزائر فرنسية" الذي يرفض أي دعوة للتفاوض أو حل المشكل الجزائري فاستحدثت عدة تشريعات وفرضت رقابة مشددة على وسائل الإعلام ، ومع اشتداد النزاع غيرت السلطات الاستعمارية في سياستها وخطابها الإعلامي وفي مقدمتها "ديغول" بالدعوة إلى حل المشكل الجزائري بالتفاوض منذ 1959. ونتيجة لذلك تم تشديد الرقابة ومضاعفتها، ضد الصحف الاستعمارية التي كانت ولا زالت تدعم وتدعو إلى استمرار الحرب للإبقاء على الجزائر فرنسية وضد المفكرين والمثقفين اليساريين الذين ندّدوا ومنذ البداية بالحرب والجرائم المرتكبة في حق الجزائريين.

¹ Rosa Moussaoui, Alain Ruscio, Op.cit , p25.

² الجنرال اوساريس، مصدر سابق، ص12.

³ Erwan Savina, Op.cit, p12.

⁴ Emilie Roche, Op.cit , p234.

2- آلية تطبيق الرقابة خلال الثورة الجزائرية وطرق التحايل عليها.

أ- آلية تطبيق الرقابة :

بالنسبة للصحافة كانت هناك لجنة رقابة رسمية للغاية مسؤولة عن تقرير ما يجب نشره وما لا يجب نشره هكذا جرت الأمور بشكل صريح للغاية، يقوم موظف الرقابة بفحص النسخ الأصلية في وقت متأخر من الليل حيث يقع الحجز على الطبعة المخالفة أو المتهمه من طرف هذا الموظف¹ يصف "هنري علاق" (Hanri Alleg)² بدقة الجانب التطبيقي للرقابة في الجزائر، والتي تبدأ بتوقف سيارات الشرطة مع حلول الليل حين تكون الأضواء منطفئة في الشوارع المجاورة لمقر جريدة "الجزائر الجمهورية"، وهي تنتظر الأوامر للتدخل لمصادرة العدد، وأحيانا كان الحجز يقع بصورة مفاجئة؛ حيث يظهر رجال الشرطة بطريقة مفاجئة عند بداية طبع العدد³.

غير أن تطبيق الرقابة كان في بعض الحالات يتم بطريقة عشوائية ويظهر ذلك على الكتب التي صدرت خلال الثورة؛ يتحدث "جيروم ليندون" (Jérom Lindon) عن الطريقة العشوائية لتطبيق الرقابة على الكتب إذ يأتي "مفوض الشرطة" إلى المتجر يأخذ نسخاً من الأعمال الممنوعة، ثم يذهب مع ضباط شرطة آخرين إلى بعض المكتبات لكن ليس كلها، لذلك فقد وجد المتحدث نفسه متهماً عن كل الكتب المصادرة، وذكر بان التحقيق لم يذهب إلى نهايته أبدا ولم تعقد سوى محاكمة واحدة تتعلق بـ "الهارب من الجندية" (Le déserteur) وتستند الحجج التي استخدمها الادعاء إلى الخط التحريري العام للناسر التي ثبت عدم قبولها أمام محكمة النقض لذلك لم يدان "جيروم ليندون"⁴.

وهناك نماذج أخرى عن مصادرة بعض الأعمال والترخيص لأخرى في حين أنها تقدم نفس الحقائق على سبيل المثال تم الحجز على "السؤال" (La question)، ولم يتم ذلك مع "قضية اودن"⁵ (L'Affaire Audin) للمؤرخ "بيير فدال ناكي"⁶ والأمر نفسه ينطبق على الاختلاف في

¹ Rosa Moussaoui, Alain Ruscio, Op.cit , p8.

² المدير السابق للجزائر الجمهورية (المحظورة في نهاية عام 1955) اعتقل في 12 جوان 1956. ينظر؛ **La défense, "la vérité fait sont chemin", n°395, septembre 1957, p2.**

³ هنري علاق، مصدر سابق، 207.

⁴ Erwan Savina, Op.cit , 12.

⁵ "موريس اودان" مساعد في كلية العلوم بالجزائر العاصمة، تم اعتقاله في 11 جوان على الساعة 23 مساء من قبل المظليين. ينظر؛

La défense, la vérité fait sont chemin, n°395, septembre 1957, p2

⁶ ولد في 23 جويلية 1930، ينحدر من عائلة بورجوازية ابوه محامي حاصل على شهادة الليسانس في الادب الكلاسيكي ثم شهادة التاريخ. ينتمي الى اليسار وهو مناهض للاستعمار، وخلال الثورة الجزائرية ادان واستنكر التعذيب والجرائم المرتكبة من طرف الجيش الفرنسي. عمل على فضحها وكشفها للرأي العام الفرنسي من خلال تأسيس لجنة للكشف عن اختفاء موريس اودان وتكشف في نفس الوقت على حقيقة اختفاء الجزائريين المقدر عددهم بالالاف قام بنشر كتاب "قضية اودان". ينظر؛ رشيد زوبير، مرجع سابق، ص 619-620.

المعاملة بين "المفقودين" (Les Disparus) المرخصة و(الجرح المتعفن) (La Gangrène)¹ المصادرة على الرغم من أنها تسمح بالكشف عن مذبحه آلاف الجزائريين التي أمر بها الجنرال "جاك ماسو" ² والجنرال "ترانكييه" (Trinquier)³ سنتطرق إلى تفسير ذلك في مقام آخر.

وفي الجزائر أيضا كان عمل الرقابة يتميز في بعض الحالات بالعشوائية؛ إذ ذكرت صحيفة "الجزائر الجديدة" سنة 1955 أن الرقابة الإدارية في الجزائر منعتهم من التطرق إلى حقائق القمع والعنف الذي ينتشر في الجزائر، ولكنها في المقابل سمحت لبعض الصحف الاستعمارية بالحديث عن ذات الموضوع والسبب حسب ذات الصحيفة أن هذه الصحف لا تنشر جميع الأخبار⁴.

ونتيجة لتطبيق وتشديد الرقابة خلال الثورة الجزائرية تم الاستيلاء على 269 دورية وصحيفة في العاصمة الفرنسية، و586 في الجزائر، وكان الحجز في عهد الجمهورية الخامسة خاصة سنوات 1960، 1961، 1962⁵ وهي السنوات التي تمثل ذروة الأحداث وقد ذكرنا سابقا أن الرقابة في هذه المرحلة كانت مسلطة ضد دعاة الجزائر فرنسية الرفضين لمشروع ديغول التفاوضي، وضد المشككين في نزاهة وشرعية الدولة. وقد لعبت وزارة القوات المسلحة في عهد الجمهورية الخامسة دورا في ذلك، وبحسب صحيفة لاديوفونس كانت الشكاوى ضد الصحف صادرة من هذه الوزارة، تم فتح أكثر من 200 تحقيق ضد الصحف في الفترة بين 1 جوان 1958 الى جانفي 1960⁶.

وقد حدث تنافس بين الجمهوريتين الرابعة والخامسة في مسائل الرقابة ؛ في جويلية 1960 ردا على نائب اليمين "جان ماري لوبان" (Jean Mari le pen) الذي اتهمه بالتراخي استشهد وزير القوات المسلحة "بيير ميسمر" (Pierre Messmer) (1916-2007) بها وذكر أن نصف هذه القضايا قد تمت إدانته. هذه الأرقام بالنسبة لوزير القوات المسلحة كافية لإثبات أن الحكومة

¹ وهو كتاب تضمن شهادات لطلبة جزائريين تعرضوا للتعذيب في فرنسا نذكر منهم "بن عيسى سوامي"، "بشير بومعزة"، ينظر

Hibr, la gangarène les déclarations de cinq déteriens, 2012.

² (1908-2002) قائد منطقة الجزائر 1 جويلية 1956 - 3 فيفري 1959 قائد الفرقة العاشرة للمظليين، قائد العمليات خلال العوان الثلاثي على مصر سنة 1956 ، لعب دورا في انقلاب 13 ماي 1958، عين قائدا للقوات العسكرية في الجزائر، كانت له شعبية كبيرة لدى الكولون لمعارضته تقرير المصير 1959. توفي 26 أكتوبر 2002. ينظر؛

<http://m.maaref.org/D8%AC%D8%A7%D9%D83> 2024/6/29 19:48 .

³ Erwan Savina, Op.cit , p12.

⁴ بن سعيد، " لن ينقذ القمع النظام الاستعماري " ، الجزائر الجديدة، ع95، السنة 10، 1955، ص3.

⁵ Erwan Savina, Op.cit , p6.

⁶ La défense, " Un bilan et Terrible et Inutile", n°449, Mars 1962, p3.

:"لم تتوقف أبداً عن الاهتمام مع الاحترام المطلق لحرية الصحافة لضمان قمع الحملات التي من شأنها الاضرار بمعنويات الجيش، الامة، والوطن"¹.

وفي الجزائر تم الحجز والحظر الكلي على الصحف الفرنسية التالية؛ "لوموند"² تمت مصادرتها 37 مرة، فرانس سوار (France Soir) 29 مرة، والحظر على الاكسبريس من 15 ماي إلى أوت 1958، و5 مصادرات بين ماي ونوفمبر 1960، والحظر الكلي لـ فرانس اوبسيرا فاتور³ عن التكنات العسكرية⁴ وفي فرنسا صودرت 12 مرة (1955-1960)، وتعرضت صحيفة "ليبراسيو" (Libération) للحجز عدة مرات وكثيرا ما حوكت وكانت مثل لومانيتي ممنوعة عمليا في الجزائر. و"الشهادة المسيحية" (Témoignagé chrétien) صودرت 50 مرة، و"لاكروا" (la croix) 40 مرة (1957-1960)، وصحيفة لاديفونس غالبا ما تمت مقاضاتها وبلغت الغرامات الأخيرة تاريخ نشر المقال مارس 1962-اجمالا 300.000 فرنك⁵.

وبالنسبة لصحيفة لومانيتي؛ في الجزائر تم الحظر الكلي بعد حل (P.C.A)⁶ في سبتمبر 1955 حيث وضع الحزب وجريدته "الجزائر الجمهورية" (Alger Republicain) خارج القانون بمرسوم صادر من حكومة "ادغار فور" في الليلة بين 12 و13 سبتمبر 1955، وتم منع جريدة "الجزائر الجمهورية"⁷ وتشميع مقراتها⁸، وهي الصحيفة المعارضة الوحيدة في الجزائر

¹ Alain Ruscio, les communistes.

² تعتبر هذه الصحيفة نموذجا في التفوق والامتياز. تتميز بالجدية ووبنوعية تحقيقاتها وموضوعاتها وتعليقاتها، وتنوع ملحوماتها، أسسها "هوبير بوف ميرى" الذي التف حوله اعضاء الهيئة التحريرية وقد احتلت لوموند مكانة استثنائية ضمن الصحافة الفرنسية. استقطبت فئة الطلبة الجامعيين الذين يبقون على اخلاصهم للصحيفة حتى بعد ترك المقاعد الجامعية، زادت نسبة توزيعها في الفترة 1956-1962. ينظر؛ بيير البيير، مرجع سابق، ص109-110.

³ في 13 افريل 1950 قام "جيل مارتين"، "روجي ستيفان"، وكلود بوردي بإنشاء أسبوعية للمعلومات والآراء هذه الأسبوعية هي "فرانس اوبسيرا فاتور" وحتى ميلاد الاكسبريس سنة 1953 وبغض النظر عن الشهادة المسيحية فان الاوبسيرا فاتور هي الأسبوعية الوحيدة التي كانت تتضمن معلومات يسارية، فقد وضع مؤسسوها خطأً تحريريا يجمع بين الالتزام السياسي من خلال مناهضة الاستعمار ودعم الاشتراكية فكانت صحيفة كبرى خاصة باليسار المثقف. ينظر؛ عائشة مهدي، صادق دهاش، "صحافة اليسار الفرنسي وقوة الشرطة المساعدة بباريس، خلال الثورة الجزائرية (1959-1962) لومانيتي انموذجا. مجلة البحوث التاريخية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، المجلد 6، ع1، الجزائر، جوان 2022، ص672.

⁴ Emilie Roche, Op.cit, p226.

⁵ La défense, "Un bilan et Terrible et Inutile", n°449, Mars 1962, p3.

⁶ Emilie Roche, Op.cit , p226.

⁷ تأسست سنة 1938 من طرف بعض الرجال التقدميين منهم شارل اندري جوليان، ظهرت كصوت لليسار المعارض لسياسة الإدارة الاستعمارية التي عمل على خدمة كبار المعمرين لذلك فالصحيفة كانت معارضة لهذا الثنائي في الجزائر. ولكنها لم تذهب الى غاية إعادة النظر في أطروحة "الجزائر فرنسية". ينظر، هنري علاق، مصدر سابق، ص177.

⁸ هنري علاق، المصدر السابق، ص213.

تعرضت قبل ذلك للحجز 17 مرة بعد تطبيق حالة الطوارئ 1955؛ 25 ماي، 4 جوان، 7 جويلية، 8 جويلية، 28 جويلية، 19 أوت، 22 أوت، 25 أوت، 8 نوفمبر¹.

وبالعودة الى صحيفة لومانيتي في فرنسا وحسب ما نشرته صحيفة لاديفونس مارس 1962 عن رئيس تحريرها أنها تعرضت الى 27 مصادرة ، و 150 محاكمة²، واكد رئيس تحريرها لاحقا ان 49 منها كان "لحث الجنود على العصيان"³، و 24 "للتشهير بالجيش" ، و 14 "الاعتداء على أمن الدولة"⁴ وقد تم الحجز على صحيفة لومانيتي لأول مرة في 24 أوت 1955 بسبب تقرير لمراسلها الخاص "روبير لامبوت" (Robert Lambotte) في منطقة قسنطينة: "في الجزائر كانت القرى التي دمرتها المدفعية لا تزال مأهولة" مصحوبة بصورة لمجزرة "فلييفيل"⁵، بعد ذلك أعلن أن "لامبوت" شخص غير مرغوب فيه ورحل من الجزائر⁶ ، واستمرت عملية المصادرة والحجز والمتابعات في عهد الجمهورية الرابعة لتزداد وتيرتها في عهد الجمهورية الخامسة ، ففي الستة أشهر الأولى من سنة 1959 توبعت من طرف العدالة 260 مرة ، بسبب تنديدها بالحرب الجزائرية⁷.

وشهدت أكبر عدد من المصادرات خلال سنة 1961 والتي بلغ عددها 6 خاصة بعد انقلاب الجنرالات 22 افريل 1961 وتطبيق المادة 16 ، أولاً بتاريخ 25 أفريل 1961 حيث نشرت بيانا صحفيا من المكتب السياسي لـ (P.C.F) ظهرت الطبقات في الصفحة الأولى وتترك المساحة فارغة أي بيضاء ، وثانيا بتاريخ 6 ماي 1961 ضبطت الصحيفة من جديد والسبب مقال وصورة تتعلق بردود فعل الكنيسة ضد الجنرالات قادة الانقلاب، وكان لابد من نشر الطبقات التالية مع بقاء أماكن الصورة والمقال باللون الأبيض، ولم يقتصر الحجز على صحيفة لومانيتي فقط بعد انقلاب

¹ Denise et robert Barrat, **Algérie 1956, Livre blanc sur la répression**, barzakh, Alger, 2009, p302 .

² **La défense**, " Un bilan et Terrible et Inutile", n°449, Mars 1962, p3.

³ هناك قضية خلافية حول موضوع "حق العصيان" تصريح ريني اندريو يختلف عن ما نشرته لومانيتي خلال الثورة خاصة خلال محاكمة أعضاء شبكة جانسون وبيان 121 المعروف بحق العصيان اذ لم تساند الصحيفة هذا البيان ورفضت تقديم دعم فعلي للثورة الجزائرية وفضلت معارضة أعضاء شبكة جانسون وهذا الموقف هو موقف (ح.ش.ف) وامينه العام "موريس توريز". يرجى العودة الى الفصل الأخير وبالضبط سنة 1960.

⁴ Rosa Moussaoui, Alain Ruscio, Op.cit , p11.

⁵ سكيكة حاليا.

⁶ Rosa Moussaoui, Alain Ruscio, Op.cit , p15.

⁷ Alain Ruscio, **la question coloniale dans "l'Humanité (1904-2004)**, la dispute, paris, 2005, p346.

الجنرالات وانما طال بتاريخ 25 افريل 1961 كل من صحيفة "ليبراسيو" و"ليبرتي" وصحف أخرى¹.

وكانت الإدانة الأولى لصحيفة "فرانس اوبسيرفاتور" ضد "روبير بارا" (Robert Barrat)، نشر المقال في 15 سبتمبر 1955 بعنوان "صحفي بين الخارجين عن القانون"، كان أول تقرير ساخن عن "جزائريو الجبال"، المقال التقطته الصحافة الدولية "الاوبسارفر" (the observer) لذلك تعرضت الصحيفة للمصادرة وسجن بارا لعدم إدانته للثوار الجزائريين² وبالنسبة لـ "فرانس اوبسيرفاتور" و"الاكسبريس" فقد وضعهما "جاك سوستيل" (Jacque soustelle) على نفس المستوى مع "الشهادة المسيحية" و"لوموند"؛ إذ وصفهما سنة 1957 "بالأربعة الكبار في الدعاية الفرنسية المضادة"³ أي الدعاية المخالفة لدعاية السلطات الاستعمارية. ولم تكن صحيفة لومانييتي ضمن الدعاية الفرنسية المضادة التي ذكرها جاك سوستيل سنة 1957 أي في عهد حكومة غي مولي اليسارية فهل معنى ذلك أن دعايتها كانت متوافقة مع خطاب السلطة ؟ نجيب على السؤال في الفصل الرابع الخاص بالجمهورية الرابعة.

ولم تسلم الصحف اليمينية من مقص الرقابة فخلال الأشهر الأخيرة من الحرب تم الاستيلاء على الصحف اليمينية المتطرفة التي كانت مناهضة للديغولية بشكل مبالغ فيه وفي العديد من المناسبات على سبيل الذكر؛ صحيفة "كارفور" (Carrefour) صودرت مرة واحدة، وصحيفة "ريفورال" أربع مرات، "أيام جديد" ثلاثة مرات وصحف أخرى⁴.

وإن نظرة تحليلية للمواد الفرنسية المتعلقة بالرقابة والتي ذكرناها سابقاً تبين أن هذه المواد تم إصدارها في عهد الجمهورية الفرنسية الرابعة، وأن الموضوع الرئيس هو ذلك الذي يمس على وجه التحديد "الجيش الفرنسي" وقد كانت العبارات واضحة في المادة 25 التي سبق واشرنا لها والتي نعيد التذكير ببعض ما جاء فيها؛ بأن أي استفزاز موجه للمؤسسة العسكرية للجيش الثلاث البري البحري، والجوي، وسواء تعلق الأمر بصرفهم عن واجباتهم العسكرية أو عدم الامتثال لأوامر قادتهم في كل ما يؤمرون به من تنفيذ للقوانين والتعليمات العسكرية. توضح هذه المادة أن هناك خطوط حمراء تتعلق بالجيش الفرنسي ويجب على وسائل الإعلام عدم تجاوزها، وإن وزارة القوات المسلحة خاصة في عهد الجمهورية الخامسة اهتمت بملف الرقابة واعتبرتها إحدى الوسائل

¹ Paul Vienney, "Article 16: Nouvelle Menace pour les libertés", *la defense*, n°440, juin 1961, p8.

² Emilie Roche, idem, p231.

³ باسكال جوتشيل، إيمانويل لوييه، مرجع سابق، ص333.

⁴ Alain Ruscio, les communistes.

المهمة للتحكم في وسائل الاعلام المخالفة، وقد جاء ذلك على لسان وزير القوات المسلحة "بيير ميسير" وقد بينا ذلك أعلاه .

وقبل ان ننهي هذا الجزء من الدراسة ما هي المواضيع الرئيسية التي تؤدي إلى الحجز أو الحظر لهذه الصحف من وجهة نظر القائمين على الرقابة؟ أو ما هي الحجج التي تستند إليها الرقابة فيما يخص قضايا وأحداث الثورة الجزائرية (1954-1962)؟. نجيب على السؤال من خلال الجدول الموضح ادناه والذي يتضمن بعض المقالات المصادرة خلال الثورة الجزائرية (1954-1962) المتعلقة بصحف لومانييتي، فرانس اوبسيفاتور، والاكسبرس.

جدول رقم 2 يتضمن مقالات مصادرة خلال الثورة الجزائرية 1954-1962: لومانييتي فرانس اوبسيفاتور، والاكسبرس¹

السنوات	لومانييتي	فرانس اوبسيفاتور	الاكسبرس
1955	15 عملية حجز في فرنسا بين 1960-1955 ومعها حظر تام في الجزائر طوال فترة الحرب	14 عملية حجز بين 1960-1955 7 سبتمبر حجز مقال بوردي "لا ترسل الوحدة الجنود" الى حربكم"	17 عملية حجز بسبب نشر رسائل الجنود
1956			1 جوان مصادرة تقرير البعثة الفرنسية حول حالة الرأي العام في الجزائر
1957	2 اوت 1957 حجز بسبب نشر رسالة السيدة علاق.	حجز لثلاث مرات سنة 1957 ---حجز بسبب مقال بوردي " الجزائر المستقلة" -حجز بسبب مقال مارتين " الفاشية لم تحدث في يوم واحد" وحوار مع كريم بلقاسم 12 ديسمبر مصادرة بسبب تقرير رافائلو يوبولدي رجال الجبال (المجاهدين)	
1958	حجز في مارس 1958 بسبب نشر مقتطفات من كتاب هنري علاق " السؤال"	10 مصادرات من جانفي الى جوان . 6 فيفري، حجز بسبب مقال كلود روي عن التزامات المفكرين، ومقال أندري فيليب " الذعر من الفكر" 27 فيفري حجز بسبب مقال بوردي " عندما تفقد الشرطة اعصابها"، ومقتطفات من " السؤال" لـ علاق 3 مارس حجز بسبب مقال أندري فيليب " انتحار فرنسا". 6 مارس حجز بسبب مقال أندري فيليب " لا توجد إمكانية لانتصار عسكري فرنسي في الجزائر"	6 مارس ، حجز بسبب مقال حول القمع في الجزائر استند فيه الى شهادات المجندين ، وبسبب تقديم سارتر لكتاب علاق " السؤال"
			12 أكتوبر حجز

¹ Emili roche, Op.cit , p227.

1959		بسبب مقال "جان كو" المؤامرات العسكرية ضد ديغول
1960	3 مصادرات في السنة. 28 جانفي نشر بعد الحجز 20 أفريل ، حجز بسبب مقال مارتين عن الفارين من الخدمة العسكرية. 15 سبتمبر ، حظر بسبب نشر مقال " الشباب والخدمة العسكرية في الجزائر "	20 أفريل ، حجز بسبب نشر مقال عن شبكة جاكسون.
1961	6 مصادرات	2 مصادرات في شهر ديسمبر. 1 ديسمبر ، بسبب نشر رسالة الى (O.A.S) بريجيت باردو. 26 ديسمبر ، حجز بسبب مقال جنون الشرطة
1962	9 فيفري، حجز عدد خاص بمذبحة (شاروني) "	

ويتضح من خلال الجدول الموضح أعلاه أن الموضوع الأول الخاضع للرقابة يتعلق بالدرجة الأولى بمسألة من "أعيد استدعائهم" فاعلمت المقالات المصادرة بسبب التشكيك في الحرب وخاصة تعبئة الجنود وكل ذلك يرجع إلى أن فرنسا تخوض حرباً غير معترف بها ضد جزء من السكان، فتعبئة المجندين هو جهد حربي، لكنها ترفض تسميتها بهذه الطريقة وبمجرد أن تحاول الصحف التشكيك في شرعية هذه التعبئة فإنها تخضع للرقابة¹.

الموضوع الثاني الخاضع للرقابة هو الكشف عن التعذيب الذي تعرض له الضحايا عن طريق شهادات مباشرة. لكن على الرغم من ذلك هناك العديد من المقالات التي تتعلق بالتنديد بالتعذيب أو تعطي صوتاً للضحايا أغلبها لم يخضع للرقابة ، بينما نشر مقتطفات من كتاب "هنري علاق" "السؤال " ممنوع بشكل ممنهج ، يفسر ذلك بأنه عندما تأتي الشهادات عن التعذيب من ضحايا مجهولين أو غير معروفين فإن الدولة تعتبره أقل خطراً هذه الشهادات من الغرباء إذا أزعجت الدولة لا تخضع للحجز لان تأثيرها أقل بكثير مما لو أخذت شخصية عامة الكلمة للتنديد بالإساءة التي تعرضت لها².

¹ Emilie Roche, Op.cit, p228.

² Ibid, p228.

الموضوع الثالث الخاضع للرقابة حول "العنف العسكري" ضد الدولة، إدانة العنف الانفصالي ضد الجمهورية يمثل مشكلة لان الجيش مع الشرطة تحت مسؤولية الدولة إنهما من هيئات الدولة عندما يصدر العنف من هيئات حكومية فإن مسؤولية الدولة تكون إلزامية لأنها سمحت بتحويل عناصر تحت مسؤوليتها ضد سلطتها، وفي ذروة الأحداث هذه تواجه الدولة تحدياً مضاعفاً بسبب افتقارها إلى الحزم اتجاه القوى الخاضعة لمسؤوليتها، ومن ناحية أخرى فإن شرعيتها محل نزاع، وفي لحظات الهشاشة الشديدة هذه تلجأ الدولة إلى فرض رقابة عامة¹ وهذا ما حدث خلال الثورة الجزائرية بعد انقلاب الجنرالات.

وعليه فإن بانوراما الرقابة والمصادرة ترسم حدود بين ما يمكن التحدث عنه في الخطاب الإعلامي من وجهة نظر الدولة، وما لا يمكن التحدث عنه، يتعلق الأمر بالتساؤل المباشر عن عمل الدولة من خلال عمل الجيش، التعذيب، الشرعية، ونزاهة الدولة في فترات أزمات النظام ولكن الصحف استطاعت تكيف خطاباتها مع إجراءات الرقابة هذه² بفرض رقابة ذاتية وإيجاد طرق وأساليب للتحايل عليها.

ب- طرق وأساليب التحايل على الرقابة

خلال الثورة الجزائرية لكي تكون مذبذباً يكفي إدانة منهج التعذيب أو التحدث لصالح التفاوض تعتبر الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، والحديث عن استقلالها كان يوقع الصحف في قضية قانونية³، لذلك كانت عمليات الحجز أكثر ما تخشاه الصحف المخالفة إن صح التعبير للخطاب الفرنسي الرسمي الذي يرفض تعريف ما يحدث في الجزائر على أنها "حرب"، وبدل ذلك يصفها بأنها "أحداث" "عمليات شرطة"، وغيرها من المصطلحات التي لا تعبر عن حقيقة ما يجري في الجزائر، حتى الأخبار المعروضة في السينما الفرنسية كانت تتحدث عن "مأساة جزائرية" لا يوجد إعلان للحرب، لان ذلك سيكون بمثابة الاعتراف بخرق ميثاق الجمهورية "الواحد وغير القابل للتجزئة"، لذلك فإن الخصم غير مرئي ووجوده ككيان مرفوض والمصطلحات المستخدمة في تسميته "مشتبه به" "خارج عن القانون" "إرهابي" "متمرد"⁴.

إذن كان على الصحف المخالفة أن تجد اقتناء المصطلحات أو على الأقل تتفادى تلك التي تؤدي إلى مصادرة العدد، ويعتبر "هنري علاق" أفضل مصدر عايش وسجل ذلك سواء ما تعلق

¹ Emilie Roche, Op.cit, p229.

² ibid, p229-230.

³ Rosa Moussaou, Alain Ruscio, Op.cit, p11.

⁴ Erwan Savina, Op.cit , p10.

بالرقابة على الصحف "الجزائر الجمهورية" أو الكتب "السؤال"، وقد تطرق لمسألة ضبط المصطلحات في مذكراته فيقول:

كنا نعلم بحكم التجربة أن بعض المواضيع ومهما كانت الطريقة التي تعالج بها تؤدي إلى الحجز لا محالة، وهناك مواضيع تثير نفس ردود الفعل مثل كلمة "الاستقلال" على سبيل المثال أنهم يرفضون أي تنازل حول الموضوع، وكنا نجتهد في استخدام جمل للتعبير عما نريد قوله بدون أن نعلم أن ذلك كان كاف لتفادي منع العدد من التوزيع والمتابعات وكانت الكلمات من نوع "مكافح" و"مجاهدين" لوصف من حملوا السلاح كلمات ممنوعة¹.

ويؤكد مراسل صحيفة لوموند في الجزائر "ألان جاكوب" (Alain jacob) على المشكل اللغوي الذي كانت الصحف تواجهه خلال الثورة الجزائرية " ..لان كلمة استقلال كان يمنع التلفظ بها منذ مدة طويلة، وحتى مصطلح " محطم" "منهار" أصبح غير مسموح استعمالها.."²، وفي المقابل كان على هذه الصحف أيضا تفادي استعمال العبارات التي تتناولها الصحف الاستعمارية؛ "هنري علاق" وضح ذلك: "... استعمال كلمات متمردون أو "عصابات" أو "فلاقة"، وهي الكلمات المكرسة في الصحف الأخرى، لقد أرغما عن الحديث عن الأعمال المستمرة عبر البلاد من خلال كلمات مرادفة وغريبة "رجال مسلحون..."³.

كل ذلك أدى إلى تعزيز الرقابة الذاتية خاصة من قبل الصحف التي تنشر كتابات ممنوعة ويوضح ذات المصدر أن الحذر اللغوي الذي كان الهدف منه تفادي الإجراءات القمعية لم ينجح دائما لان الحكومة العامة والسلطات، وأيضا العمالات ابتعدوا عن الشرعية، إذ أصبحت عمليات الحجز تتم بدون مبرر لأنها ترتبط بالوضع السياسي، وبخلق جو من الخوف والتوتر وذلك تحسباً لأي عمليات بوليسية قد تحدث مستقبلاً. وقد حدث أن تم الحجز على عدد تحت الطبع دون أن يقرأ محافظ الشرطة ومن معه سطوراً⁴. ومن النماذج التي نذكرها والمتعلقة بالرقابة الذاتية⁵، قيام صحيفة لومانيتي في 18 أكتوبر 1961 بعدم نشر صور فوتوغرافية لـ "جورج ازينستاك" (Georges Azenstarck) التي تظهر جثث مجزرة الجزائريين في مدينة باريس خلال

¹ هنري علاق، مصدر سابق، ص195.

² باتريك أفينو، جون بلانشايس، مصدر سابق، ج2، ص264.

³ هنري علاق، المصدر السابق، ص195-196.

⁴ نفسه، ص197.

⁵ يذكر "رضا مالك" ما مفاده ان القائمين على صحيفة "المجاهد" فرضوا رقابة ذاتية، فأعيد سحب عدد صدر في شهر اوت 1957 لانه تضمن في احدى مقالاته جملة " امة فاسدة كفرنسا" والتي حذفت من النسخة الثانية، و ذلك احتراماً منها لمبدأ (ج.ت.و) المتمثل في التمييز النظري بين النظام الاستعماري والشعب. ينظر؛ رضا مالك، " المجاهد سلاح الثورة الأيديولوجي"، ص15.

مظاهرات المغتربين الجزائريين 17 أكتوبر 1961، مبرر ذلك قدمته الصحيفة في أعمدتها "لتجنب المصادرة، حتى يكون القراء على أية حال، على علم بالأسباب الأساسية".¹

بالإضافة إلى الرقابة الذاتية فقد طور الصحفيون وهيئات التحرير استراتيجيات التحايل لمواجهة لوائح الاتهام والمصادرة وهناك عدة حالات؛ ففي حالة عدد محجوز قبل النشر وهي الحالة التي أشار لها "هنري علاق" سابقاً توجد طريقتين للتحايل على الرقابة، أولاً: إما أن تقوم هيئة التحرير بنشر عدد ثاني، هذا العدد يكون أقل جودة ولكنه يسمح بإعطاء إشارة للقارئ عن أسباب الحجز، وثانياً: قيام هيئات التحرير بتطوير إستراتيجية تخطيطية، وتقنيات تحرير لإعلام القارئ بمحتوى المقال الخاضع للرقابة: التقنية الأولى هي ترك فراغات بدلاً من المقالات الخاضعة للرقابة، تستخدم **الابوسيرفاتور، الاكسبريس، ولومانييتي** هذا النوع من التخطيط منذ 1960.²

ويبدو أن الصحف الشيوعية في الجزائر كانت سباقة الى استعمال هذه التقنية، ومنذ إعلان حالة الطوارئ 1955؛ فقد ذكر "هنري علاق" أن جريدة "**الجزائر الجمهورية**" أصبحت تصدر بمساحات بيضاء من جراء الرقابة وأن كلمة رقابة كانت تثير غضب قراء الصحيفة، والسكان الذين كانوا يساندونها، وهو ما دفع بالمراقبين حسمه إلى إبلاغ مسؤولي الصحيفة بضرورة ملأ الفراغات البيضاء وتعويضها بمقالات أخرى بحجم مطابق للمقالات المحذوفة وتكون لا قيمة لها، وذكر أنهم استعملوا عبارات أخرى كان الهدف منها التأكيد لقراء الصحيفة أنها لن تكون متواطئة مع الكذب وذلك عن طريق كتابة "الجزائر الجمهورية تقول الحقيقة، غير أنها لا تستطيع قول كل الحقيقة"³، بدل كتابة كلمة "رقابة".

وقد اتبعت أسبوعية **ليبرتي** وهي صحيفة ناطقة باسم (P.C.A) نفس الطريقة، إذ نجدها تنشر العدد الصادر بتاريخ 13 ماي 1955 والمقال المصادر المعنون بـ "الجزائر" بمساحة بيضاء⁴ وعليه فإن الصحف اليسارية الشيوعية في الجزائر كانت سباقة الى استعمال هذه التقنية على عكس الصحف الباريسية اليسارية التي استعانت بها منذ 1960.

أما التقنية الثانية: -ودائماً حالة عدد حجز قبل النشر -هو نشر افتتاحية تحتج على الحجز عادة يقدم فريق التحرير أسباب الحجز ويغتنم الفرصة للتنديد بشدة بهذا النوع من الاعتداء على حرية الصحافة، التقنية الثالثة والأخيرة، فهي استخدام الخطابات التي تم الاستشهاد بها في وسائل الإعلام

¹ Erwan Savina, Op.cit, p11.

² Emilie Roche, Op.cit , p232.

³ هنري علاق، مصدر سابق، ص198.

⁴ **Liberti**, N°623, vendredi 13 Mai 1955, p1.

أخرى¹، كالاقتباس من الجريد الرسمية، حدث أن قدم نائب شيوعي بناء على طلب صحيفة لومانييتي سؤالاً مكتوباً إلى البرلمان للمطالبة بـ "حق الجزائر في الاستقلال" ومن ثم نشر النص في الجريدة الرسمية يجعل من الممكن استخدام التعبيرات في شكل اقتباس²، وقد ذكر "ألان جاكوب" مراسل صحيفة لوموند أن هذه الأخيرة وبسبب الرقابة لجأت إلى استعمال حيلة تمثلت في نشر مقالات جرائد أخرى سويسرية وتونسية³.

وقد نجحت صحيفة "لوكانار انشيني" (le canard Enchaîné)⁴ في كسر الرقابة على رسائل هنري علاق في مارس 1958 باستعمال واحدة من أفضل الحيل، قيام الصحيفة بكتابة نص "هنري علاق" -والذي تم حظره- بأحرف صغيرة جدا غير مقروءة بالعين المجردة، وتمكنت من خلاله كل فرنسا من قراءته باستخدام المجهر⁵ فكانت واحدة من أهم الحيل التي لجأت لها الصحافة اليسارية لفصح تجاوزات الجيش الفرنسي في الجزائر.

ومن أساليب التحايل التي تستعملها الصحف هي نشر مقالات مخالفة لإجراءات الحجز مقال تندد فيه بعدم قانونية الإجراءات، والتدابير القمعية البوليسية عند اقتحامهم مقر إحدى الصحف. كما يستعمل بعض الصحفيين أسماء مستعارة لحماية أنفسهم من التهم في المستقبل وحماية الصحيفة ومديرها والمسؤول عن محتوى النشر، وكان صحافيو الاوبسيرا فاتور يستخدمون هذا الإجراء عندما يرغبون في عدم الكشف عن أسمائهم "بول ماري دي لاغوس" (Paul Marie de Gorce) اسمه المستعار "ادوارد رماند" (Edouard Roemand)، "فرانسوا فورييه" (François Furet) اسمه المستعار "أندري دي لكروي" (André Delcroix)⁶.

وينطبق ذلك على صحيفة لومانييتي التي نشرت بعض مقالات "هنري علاق" بعد أحداث معركة الجزائر 1957 تحت عنوان واحد: "رسالة من الجزائر"، ويذكر "علاق" انه لم يكن يوقع على تلك المقالات لان المراسل الباريسي الذي يتلقاها عبر البريد كان يعرف خطه فيقوم بدوره بإرسالها مباشرة إلى لومانييتي، لكن القائمين على التعذيب تفتنوا لذلك: "كتبت مقالات حول

¹ Emilie Roche, Op.cit, p232.

² Erwan Savina, Op.cit , p14.

³ باتريك افينو، جون بلانشايس، مصدر سابق، ج2، ص 264.

⁴ تأسست 1916 تعتبر من أقوى المؤسسات الصحافية الفرنسية التي استطاعت مقاومة هجمات ونقد جميع السلطات: استقلالها الواضح. تصريحاتها المغلفة بالسخرية، ومعلوماتها التي تتميز بالجدية. وسرعتها في اتخاذ المواقف، لذلك فقد استطاعت الصحيفة ان تتمتع بتأثير سياسي ملحوظ، وبعدد هائل من القراء. ينظر، بيبير البير، مرجع سابق، ص113-114.

⁵ Alain Ruscio, les communistes.

⁶ Emilie Roche, Op.cit , p232.

التعذيب ، أليس كذلك أيها الحقير، ثم ماذا الآن، إنها الفرقة العاشرة التي ستكتبها في جسدك"¹ . وقد لقي "هنري علاق" جراء ذلك اشد أنواع التعذيب على يد هؤلاء الجلادين والذي وصف ذلك وبدقة في كتابه السؤال² ويعتبر كتاب "السؤال" لـ "هنري علاق" مصدر مهم للأساليب التي استعملتها السلطات الاستعمارية في عمليات الاستنطاق التي خضع لها الجزائريون ولم يسلم منها الأوروبيون الكتاب سبق وذكرنا انه تعرض للمصادرة من قبل السلطات الاستعمارية .

ولم يسلم كل من فضح جرائم الجيش الفرنسي من ذلك ؛ فقد تعرض مراسلون ومحررون جزائريون للإبعاد والسجن والحكم بالإعدام؛ في جريدة "الجزائر الجمهورية"، اعتقل "يحي غريب" و"عبد الحميد غيراب" في سجن باربروس وحوكموا بالإعدام³ ، ومن الفرنسيين "روبير لامبوت" مراسل صحيفة لومانييتي الذي ابعد من الجزائر، وكذلك مراسل صحيفة الاكسبرس "جان دانيال" الذي تعرض للسجن بعد تطبيق حالة الطوارئ افريل 1955.

وفي فرنسا تعرض الصحفيون ورؤساء التحرير إلى عنف منظمة الجيش السري (O.A.S) (l'organisation de l'Armée Secrète) التي أطلقت عليهم "بائعوا الانهزامية إلى ديغول" فبين عامي 1961-1962 استهدفت هذه المنظمة الصحفيون ورؤساء التحرير؛ والجدول الموضح ادناه خاص باعتداءات (O.A.S) على مباني الصحف والصحفيين المساندين والداعين لحل المشكل الجزائري وإنهاء الوجود الاستعماري في الجزائر.

جدول رقم 3: يوضح اعتداءات (O.A.S) على مباني الصحف والصحفيين المساندين للثورة والداعين لانتهاء الوجود الاستعماري في الجزائر⁴

فيفري 1961 حمولة بلاستيك على مباني لوموند
13 ماي 1961 تدمير مكتب فرانس اوبسيفاتور
لويس غابرييل روبين (Louis gabriel-Robinet)
هوبير بوف ميري (Hubert Beuve-Méry)
بيير لازاريف لوفسيان (Pierre lazareffe à louvcienns)

¹ هنري علاق، مصدر سابق، ص230.

² Hanre Allege, **la question**, Edition ANEP, 2006.

³ هنري علاق، المصدر السابق ، ص 207.

⁴ Emele Roche, Op.cit, p233.

جان دانيال (Jean Daniel)
جان بول سارتر ¹ (Jean- Paul Sartre)
جيل مارتين (Gilles Martin)
فيليب غريمباش (Philippe grimbach)
جاك فافو (Jacque Fauvet)
اندري ورمس (André Wurmser)
بيار ستيب (Pierre stibbe)
كلود بوردي (Claude Bourdet)

ومن خلال الجدول الموضح أعلاه نسجل انفجار حمولة بلاستيكية بالقرب من مبنى صحيفة "لوموند" فيفري 1961، وفي 13 ماي تم تدمير مكاتب "فرانس اوبسيرفاتور"، وبالنسبة للصحافيين المتضررين؛ "هوبير بوف ميري" "جان دانيال"، "جان بول سارتر" "جيل مارتين"، "بيار ستيب"، "أندري ورمس" رئيس تحرير لومانيتي، وصحفي فرانس اوبسيرفاتور "كلود بوردي".

ويبدو ان الاعتداء على مكاتب الاوبسيرفاتور وعلى كلود بوردي جاء ردا على المقالات التي كتبها ونشرتها الصحيفة؛ فقد طالب بتاريخ 4 ماي 1961 بتطهير هيئة الأركان العامة واستبدال الجنرالات الحاليين بجنرالات مثل "دي بولارديار" (jacques.Parisz de Bollardiére)، وشكك في الاحكام التي ستصدر في حق قادة الانقلاب وأنه في حال صدر الحكم فان ديغول سيصدر عفوا بشأنهم. ووجه نداءه لليسار الفرنسي للضغط على ديغول للقيام بذلك التطهير الذي من شأنه ان يضع النظام في تناقض مع نفسه، وحثَّ على ضرورة اظهار ذلك التناقض في البلاد ،

¹ "جان بول شارل ايمارد سارتر" ولد في 21 جوان 1905 بدأ حياته الدراسية في أكتوبر 1915 بثانوية هنري الخامس بباريس في 1924 ، دخل سارتر المدرسة العليا للأساتذة 1929، التقى سارتر بالكاتبة "سيمون دي بوفوار" فيفري 1931 ، أنهى خدمته العسكرية، سبتمبر 1931 ذهب إلى ألمانيا حيث درس الفلسفة الألمانية بالمعهد الفرنسي ببرلين، 1935 كتب روايته الأدبية المشهورة " الغثيان" وفي جوان 1940 سجن ونقل إلى محتشدات بألمانيا وبقي إلى مارس 1941 ، وما بين 1940-1960 التزم بالكتابة بالعمل وبمواقفه الفعلية وذلك حسب " فكرة الحرية" ، كان هدفاً لعدة محاولات اغتيال من قبل (O.A.S) أثناء الثورة الجزائرية. ينظر؛ عبد الحميد عمراني، مرجع سابق، ص11-12.

وأكد أن الانهيار المؤقت لقوى اليمين الفرنسي يجعل اليسار أكثر خطورة على ديغول¹ لذلك قد يكون هذا المقال سببا مباشرا في الاعتداء الذي تعرضت له مكاتب الصحيفة من طرف المنظمة بتاريخ 13 ماي 1961 .

وبعد الاعتداء نشرت فرانس اوبسيرفاتور بتاريخ 19 ماي 1961 افتتاحية "لجنة التحرير" التي طالبت فيها من قوى اليسار الفرنسي ان تظل مستيقظة لمنع تكرار مثل هذه الهجمات² ومقالين الاول من امضاء "باتريك كاسل" (Patrick Kassel) يتضمن صور لمكاتب الصحيفة التي دمرت بسبب الاعتداء³ والثاني بقلم كلود بوردي الذي افتتح المقال بان ما حدث هو جزء من مخاطر الوظيفة⁴ .

وقد سبق لـ "كلود بوردي" الذي يملك رصيد نضالي إلى جانب الجبهة وأن تعرض للاعتقال على يد السلطات الفرنسية. صحيفة الاكسبرس سنة 1956 نددت بذلك وذكرت أن التهمة الموجهة له هي إضعاف معنويات الجيش الفرنسي، هذا الاعتقال حسب صحفي الاكسبريس "سيرفان شرايبير" (J-J Servan Schreiber) يهدف إلى "تخويف الآخرين"، أما التهمة الموجهة لـ "كلود بوردي" فيرى "سيرفان شرايبير" أن سببها سياسة حكومة "غي مولي" : "معنويات الفرنسيين مدنيين وعسكريين يوما بعد يوم تتراجع وتضعف بسبب سياسة حكومة "غي مولي" ، تردداته تناقضاته ، غموضه هي المسؤولة عن هذا الاضطراب من اليمين إلى اليسار⁵ وقد ندد "فرانسوا مورياك" (François Mauriac) في الاكسبرس بالمعاملة السيئة التي تعرض لها كلود بوردي في سجن لاسانتي وفرنسن وكتب : "لكن الاصفاة الموجودة في معصمي كلود بوردي رفيق التحرير... في سجن لاسانتي وفرنسن .. يقلل بشكل غريب المسافة بين أسلوب "بورجيس مونوري" (Maurice Bourguès-Maunoury) وأسلوب "تكسيار فيجنان"⁶.

¹ Claude Bourdet, "l'epouration qu'on ne fera pas", **France observateur**, n°574, 4 Mai 1961, p4.

² Le comite De Redaction, "A Nos Lecteurs", **France observateur**, n°576, 19 Mai 1961, p3.

³ Patrick Kassel, "Qu ordonne ces Attantats ?", **France observateur**, n°576, 18 Mai 1961, p3-5.

⁴ Claude Bourdet, "des Attantats pas si Aveugles", **France observateur**, n°576, 19 Mai 1961, p4.

⁵ J-J Servan Schreiber, "l'heure de démissionner", **L'Express**, n°250, 6 avril 1956, p3.

⁶ François Mauriac, le bloc Notes François Mauriac, **L'Express**, n°251, 13 avril 1956, p24.

وتحمل صحيفة لومانييتي الرقم القياسي من الصحف التي ستخرج وتُطرد من الجزائر هي وصحافيوها؛ طرد من الجزائر "روبير لامبوت" مرتين، و"يف مورو" (Yves Mauro) و"الآن غيران" (Alain Guérin)¹. والصحفية "مادلين ريفود" (Madeleine Riffaud) التي تعمل لصالح صحيفة لومانييتي، والتي كتبت عديد المقالات حول الثورة الجزائرية والتي صرّحت بأنها تلقت مكالمات غير معروفة تهددها بالقتل في مارس 1961، خاصة بعد اجرائها لتحقيق صحفي حول قوة الشارطة المساعدة (F.P.A) أو حركى باريس² واتّهمت في ذلك "موريس بابون". ولاحقاً تعرضت لمحاولة اغتيال من طرف (O.A.S)³، وهناك نماذج عدة لا يسعنا أن نتطرق لها في هذه الدراسة لذلك نكتفي بهذا القدر فيما يخص العنف الذي تعرض له الصحافيون جراء فضحهم للسياسة الاستعمارية في الجزائر.

وقد كانت للمصادرة تداعيات مالية والتي يمكن في بعض الأحيان النظر إليها على أنها الهدف الرئيس للرقابة، ويقيم "ريني اندريو" رئيس تحرير لومانييتي الخسائر المالية في نهاية الحرب؛ الصحافة الشيوعية بأكملها خضعت 313 محاكمة، و53 مليار فرنك فرنسي غرامة والتي تضاف إلى تكاليف إعادة الضرب على الطبوعات التي خضعت للرقابة⁴ ويسرد "فرانسوا ماسبيرو" (François Maspero) هذه التداعيات: "بالإضافة إلى الضرر المادي وفقدان المخزون المأخوذ من المقر الرئيسي للناشر وتسديد المبالغ المستحقة لباعة الكتب عن الكتب التي قاموا بتسليمها للشرطة" و"أخيرا المقاطعة النهائية للعمل في جميع أنحاء الدائرة التجارية"⁵.

وفي الجزائر كانت الصحف المعارضة عرضة للرقابة وقد عانت هي الأخرى من التداعيات المالية من بينها صحف (P.C.A)؛ بالنسبة لصحيفة "الجزائر الجمهورية" التي سبق وان ذكرنا انها أوقفت مع الحزب في سبتمبر 1955 فقد كان كل اصدار يكلفها 500000 فرنك فرنسي، لذا فقد كان الشغل الدائم لإدارة الصحيفة هي تجنب المصادرة، لان سلطة المحافظة كانت حريصة على عدم الإشارة الى المقالات المتهمة. وقد أصبح الملاذ الوحيد لمسؤولي الصحيفة هو عدم الإشارة

¹ Alain Ruscio, les communistes

² هذه الفرق هي امتداد لـ ليلوز أو الزرق اول حركى حضريين والتي تأسست في الجزائر إثر معركة الجزائر 1957 على يد الكابيتان ليجر . ينظر؛ عائشة مهدي، صادق دهاش، "صحافة اليسار الفرنسي وقوة الشرطة المساعدة بباريس، خلال الثورة الجزائرية 1959-1962 لومانييتي انموذجا"، مجلة البحوث التاريخية، المجلد 6، ع 1، جوان 2022، ص678.

³ عائشة مهدي، صادق دهاش، "صحافة اليسار الفرنسي وقوة الشرطة المساعدة بباريس، خلال الثورة الجزائرية 1959-1962 لومانييتي انموذجا"، مجلة البحوث التاريخية، المجلد 6، ع 1، جوان 2022، ص682.

⁴ Emilie roche, Op.cit, p197.

⁵ Erwan Savina, Op.cit , p11.

الى المقالات او الفقرات التي قد تكون سبب المصادرة، وإعداد طبعة جديدة قد تكون بدورها ودون أي تفسير موضوع مصادرة جديد¹.

ونشرت صحيفة ليبرتي حول موضوع التدايعات المالية في 11 نوفمبر 1954 موضحة أسباب خروجها في صفحتين؛ أن الحزب الذي تعرضت له في الأسبوع الماضي تسبب في خسائر فادحة، الى درجة انها يمكن ان تظهر على صفحتين، ونبهت قرائها لذلك: "نلفت انتباهكم الى المناورة التي يستهدفها التعسف الاستعماري: اسكات الصحافة المعارضة بأكملها، كما يتضح من مصادرة الصحف الديمقراطية الأخرى: "الجزائر الجمهورية"، "الجزائر الحرة"، و"الامة الجزائرية"²

وذكرت بتاريخ 16 جوان 1955 عدد المصادرات التي تعرضت لها خلال شهري ماي وجوان 1955، أي بعد اعلان حالة الطوارئ وأنه بسبب استمرار المصادرات المتتالية حدثت أزمة مالية: "الأربعاء 8 والخميس 9 جوان تم منع ليبرتي من الظهور، فمذ 4 ماي شهدت 4 مصادرات في 5 أسابيع، لأن حاكم الجزائر منع نشرها وتوزيعها، ونتيجة لذلك عانت الصحيفة من أزمة مالية وإن الإجراءات المتتالية التي ضربت صحيفتنا تسببت في صعوبات مالية لنا"، لذلك وجهت نداء لقرائها لتقديم الدعم فكتبت: "... فإننا نوجه نداءً عاجلاً الى كل هؤلاء القراء والمشاركين والمذيعين والمانحين الذين تمثل "ليبرتي" تعبيراً حياً عن صعوباتهم وآمالهم حتى يقدموا لنا دعماً..."³.

كررت ليبرتي توجيه نداء المساعدة بعد منع العدد الموالي من الصدور، إذ يبدو انها أصدرت عدد خاص لتعلم قرائها بذلك فكتبت: "سمح لنا هذا المبلغ بتعويض جزء من العجز..ومن ناحية أخرى نعلم قرائنا ان العدد 630 من ليبرتي الذي كان من المقرر ان يخرج بالأمس محظور، في ضوء هذا الحظر المتتالي سيلاحظ قرائنا انه كان علينا حذف جميع المعلومات السياسية المتعلقة بالجزائر تقريباً..."⁴ وهذا ما كانت تسعى اليه السلطات الاستعمارية.

إذن هكذا فرضت الرقابة على المطبوعات في فرنسا والجزائر وقد كانت كبرى الصحف اليسارية عرضة لها، ومن بينها صحيفة لومانيتي، وفي الجزائر لم تتوقف الرقابة عن عملها إذ يبدو أنها ومنذ اندلاع الثورة في 1 نوفمبر 1954 بدأت في المصادرات وكانت صحيفة "ليبرتي"، و"الجزائر الجمهورية" الناطقة باسم (P.C.A) وصحف (ح.إ.ح.د) وصحف جبهة التحرير

¹ Denise et Robert Barrat, Op.cit, p302.

² Liberté, "Pourquoi "liberté" sur deux pages", N°595, jeudi 11 novembre 1954, p1.

³ Liberté, "Aidez notre journal A vivre!", N°629, jeudi 16 juin 1955, p1.

⁴ Liberté, "l'aide à "liberté" doit être permanente", N°631, vendredi 24 juin 1955, p1.

ضحية لها ، غير ان القائمين على الصحف لجأوا الى أساليب التحايل ، وقد كان لهذه الرقابة تداعيات مالية اضررت بميزانية العديد من الصحف التي تحدثت الرقابة المفروضة.

ولكن المواقف العلنية التي اتخذها هؤلاء الصحفيون والمراسلون من الثورة الجزائرية، من خلال فضح والتنديد بالجرائم المرتكبة في حق الجزائريين، وتحديهم لنظام الرقابة المفروض على تلك المواضيع، وتعرضهم لمحاكمات غير عادلة وللعنف على يد الجيش الفرنسي و (O.A.S) جراء ذلك قد يجعلنا نتساءل عن دافعهم الحقيقي في ذلك؟.

وحسب "جان بول سارتر" الغاية هي توعية الرأي العام الفرنسي لما يحدث في الجزائر من انتهاك لحقوق الإنسان واختراق للدستور الفرنسي، وتشويه لسمعة فرنسا التي يرتكب جيشها في الجزائر أبشع الجرائم باسم فرنسا والشعب الفرنسي، وهذا الأخير هو الوحيد القادر على إيقاف تلك الجرائم: ".فإن ثورة الرأي العام تستطيع أن تسقط الوزراء وينبغي أن نكون على علم بالجرائم التي ترتكب باسمنا حتى نستطيع إيقافها"¹، وهذا ما ذهب إليه المؤرخ "بيار فيدال ناكي" (Pierre Vidal-Naquet) الذي وجه ندائه للفرنسيين وحملهم مسؤولية تلك الجرائم: "أيها الفرنسيون نحن بالدرجة الأولى مسؤولون عن كل هذا"².

وعليه فهناك دافعان؛ الأول: تجمع هؤلاء باسم حقوق الإنسان والعدالة بسبب نقيمتهم من التعذيب الممارس من طرف الجيش الفرنسي، وثانياً: الدفاع على ارض الواقع عن حرمة الأمة الفرنسية³ فعلى الرغم من أن هؤلاء الصحفيون والمراسلون يمثلون الأقلية، وتأثيرهم محدود جداً وعلى الرغم من الرقابة المفروضة عليهم إلا أنهم نجحوا في توعية جزء كبير من الشباب، فالكتب الأولى التي تضمنت الشهادات والمقالات الصحفية التي ساهمت إلى حد ما في حدوث الوعي⁴ والتعذيب الذي مارسه الجيش الفرنسي ضد مشبوهين وأسرى جزائريين نشرته هذه الصحافة أو عبر كتب خضعت للرقابة⁵، والتي ذكرنا بعضها سابقا وبالتالي فقد نجحوا في كسر الرقابة وما تشديد تلك الرقابة ثم اللجوء إلى العنف إلا دليل على ذلك .

¹ جان بول سارتر، عارنا في الجزائر، د تر، الدار القومية للطباعة والنشر، دت، دم، ص29.

² باتريك أفينو، جون بلانشايس، مصدر سابق، ج2، ص281.

³ مصدر نفسه، ص332-333.

⁴ كلود جوان، جنود جلادون. حرب الجزائر عندما يتحول العساكر الى آلة تعذيب، تر: أحمد بن محمد بكلي، دار القصة للنشر، الجزائر، 2013، ص128-129.

⁵ إيريكا فراترز، مناهضو حرب الجزائر 1959-1963. مع الحراك المدني اللاعنف، تر: اودانية خليل، دار القصة للنشر، الجزائر، 2012، ص31.

وقبل أن نختم هذا الفصل من الدراسة نعطي نبذة عن أولئك الصحفيون والمراسلون الذين اتخذوا موقفاً واضحاً وفاضحاً للسياسة الاستعمارية في الجزائر، واخرجوا القضية الجزائرية إلى الرأي العام الفرنسي والعالمي فالمقالات التي كتبوها ونشروها تداولتها الصحف العالمية نذكر منهم:

جان دانيال: صحفي ومراسل ومسؤول في الجزائر عن صحيفة **الاكسبريس** وضعه مختلف لأنه نفسه "فرنسي جزائري" ولد في البليدة عام 1927 التحق في سن مبكرة جداً بالفرقة المدرعة، وهو متحمس للصحافة، تم تعيينه في صحيفة **الاكسبريس** من قبل رئيس تحرير الصحيفة "بيير فانسون بونتي" (Pierre Vinson-Ponté) ليكون متخصصاً بالقضايا الجزائرية ظهر مقاله الأول في 6 نوفمبر 1954¹ وبدون توقيع تحت عنوان "لماذا الجزائر؟"².

وكان من السابقين للتطرق الى موضوع المفاوضات خاصة في عهد حكومة "غي مولي" وبعد التصويت على السلطات الخاصة فكتب في هذا الشأن بتاريخ 13 أفريل 1956: "...السيد غي مولي تعهد في ورقة ترشيحه بالتفاوض مع ممثلي الشعب الجزائري حول الوضع السياسي المستقبلي للجزائر، وهذا يعني أنه ألزم نفسه منذ البداية بعدد معين من التنازلات التي تنطوي عليها المفاوضات، وهنا تبرز صعوبة اختيار المحاورين فقد قررت الحكومة تنظيم انتخابات حرة ما يعني أنها تحرم قادة العصيان من حق تمثيل الجزائريين" ويضيف أنه: "لخلق الظروف الانتخابية من الضروري التهدة أي شن الحرب، وباختصار الحكومة غير القادرة على رفض التفاوض تشن الحرب من أجل التفاوض"³ ما يعني ان جان دانيال فضح سياسة غي مولي ومنذ البداية.

كلود بوردي: صحفي وسياسي فرنسي درس في فرنسا وسويسرا عمل في الخدمة المدنية ترأس إحدى الصحف السرية أثناء المقاومة الفرنسية للاحتلال الألماني إبان الحرب العالمية الثانية، سجن على يد الألمان وأودع معسكرات الاعتقال، انتخب نائباً لرئيس المجلس الاستشاري 1945 ، ترأس تحرير صحيفة "كومبا" (Combat) 1947-1950 وأسس صحيفة "الابسيرفاتور" وترأس تحريرها 1950-1963 ، مؤسس كتلة "اليسار المستقل" عضو اللجنة القومية للحزب

¹ Emilie roche, Op.cit , p220.

² L'Express, "Pourquoi l'Algérie?", n° 76, samedi 6 novembre 1954, p5.

³ Jean Daniel, "Faut-il Refuser De Négocier en Algérie?", l'Express, n°251, 13 Avril 1956, p7.

الاشتراكي الموحد (Parti Socialiste Unifié) 1960-1963 ورئيس لجنة نزع السلاح والسلام والحرية¹.

وخلال الثورة الجزائرية كتب عديد المقالات التي تدعم وتساند الثورة الجزائرية وحق الجزائريين في الاستقلال نشرت **الاكسبرس** نبذة عنه بعد اعتقاله سنة 1956 فكتبت؛ "كلود بوردي" يبلغ من العمر 46 سنة -أي انه من مواليد 1909 - نعلم انه ابن ادوارد بوردي (Edouard Bourdet) وحفيد البروفيسور صموئيل بوتزي في اكااديمية مدين وسناتور دورد، لذا فقد نشأ كلود بوردي بعناية في كلية "نورماندي الشهيرة" ثم تلقى تعليمه في مدرسة البوليتيكنيك في زوريخ وتخرج منها مهندس ميكانيكي وكان نائب مجلس الشورى عام 1945 القى الالمان القبض عليه سنة 1944 ، وُرُحِل الى معتقل بوشنوالد فقد كان مناضلا في صفوف المقاومة منذ 1941 ، وعندما عاد من الجحيم جعله الجنرال ديغول رفيقا للتحرير: "انه لشرف يتقاسمه مع 1064 فرنسي فقط "، وسواء وافقنا أو لم نوافق على فكرة المصالح العليا للامة فكيف نجرو اليوم على التشكيك به في محاربتها ومعاملته كمجرم؟².

مادلين ريفود: بالإضافة إلى أنها مناضلة شيوعية فهي مقاومة سابقة تعرضت للسجن والتعذيب لأنها أطلقت النار على ضابط ألماني عندما كانت في الثامنة عشر من عمرها، تعرضت للاستجواب من طرف الجستابو في شارع دي سوسيس في باريس عام 1944³ وخلال الثورة الجزائرية طردت وعادت الى الجزائر بشكل غير قانوني تحت اسم مستعار بسبب المقالات التي نشرتها، كانت ضحية لمحاولة اغتيال من (O.A.S) في وهران فيفري 1962 اشتهرت بتقريرها حول تعذيب الجزائريين في 2 مارس 1961 والذي أثار حفيظة محافظ الشرطة "موريس بابون" ورفع ضدها شكوى بالتشهير ، ولكنها ردت بتقرير تعرض للمصادرة مما أدى الى حدوث اشهر رقابة في تاريخ الصحافة كان العنوان "جزائريان يشهدان" صفحة فارغة بالكامل والصفحة الوحيدة المتبقية ملحق اعلاني وبالبنء العريض كتبت "رقابة"⁴.

إذن فقد فرضت السلطات الاستعمارية خلال الثورة الجزائرية رقابة على المطبوعات والصحافة اليسارية تحديدا من خلال المادة 11 من قانون حالة الطوارئ. والمادة 25 التي وضعت

¹ عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة العالمية**، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ص596.

² François Giroud, Qui est Claude Bourdet?, **l'Express**, n°250, 6 Avril 1956, p4.

³ Seghers pierre, **la résistance et ses poète France 1940-1945**. Editions: Seghers, paris 1974 ,p137 .

⁴ Alain Ruscoi, les communistes.

خطوط حمراء تتعلق بالجيش الفرنسي. ومواد أخرى كان الهدف منها وضع حد لتدخل وسائل الاعلام في عمل السلطة خاصة المؤسسة العسكرية الفرنسية التي تكفلت بمتابعة الصحافة المعارضة.

وعليه نخلص في ختام هذا الفصل إلى:

- أن قوة الثورة الجزائرية تنظيمها وشموليتها دفع السلطات الاستعمارية إلى تنظيم حالة الاستثناء عن طريق نصوص قانونية ومواد دستورية ثم تطبيق الأشكال الثلاثة لحالة الاستثناء بهدف القضاء على الثورة ، كل ذلك اثر وبطريقة مباشرة على الحريات العامة: حرية التجمع، الرأي، الفكر، وحرية التعبير التي نص عليها بيان حقوق الإنسان والمواطن أوت 1789 المرجع الرئيس للدساتير الفرنسية وعليه فقد تم اختراق مبادئ الدستور الفرنسي في عهد الجمهوريتين الرابعة والخامسة.

- فكان نظام الرقابة الذي استند إلى نصوص قانونية يهدف إلى تقييد تلك الحريات خاصة حرية الصحافة، وفي مقدمتها الصحف اليسارية التي اختارت بذلك كسر الصمت المخيم حول ما يحدث من تجاوزات في الجزائر ومعه نظام الرقابة الذي اتهم رجال الإعلام بـ "إضعاف معنويات الجيش الفرنسي" ليتطور الأمر من مصادرة وحجز ومحاكمة إلى قمع وعنف على يد الجيش ثم على يد (O.A.S)، وكانت صحيفة لومانيتي وصحافيوها ضحية لنظام الرقابة وللعنف والقمع. ولم تسلم الصحف اليمينية المعارضة للديغولية من الرقابة.

-وان الصحافة الفرنسية اليسارية قد عانت بسبب الرقابة المفروضة على وسائل الاعلام، فلنشر حقيقة ما يحدث في الجزائر من تجاوزات ومن انتهاك لحقوق الانسان، كان على الصحافة الفرنسية اليسارية ان تتحدى نظام الرقابة، وان تتحمل تبعات ذلك من مصادرة . ومتابعات ومحاكمات وحتى اعتقالات ومطاردات من طرف (O.A.S)، وقد نجحت بعض الصحف في ذلك بفضل أساليب وطرق التحايل على الرقابة .

الفصل الثالث

صحيفة لومانيتي وأحداث وقضايا الثورة الجزائرية في
عهد الجمهورية الفرنسية الرابعة (1954-1958)

أولاً: صحيفة لومانيتي والثورة الجزائرية (1954-1956)

ثانياً: صحيفة لومانيتي والثورة الجزائرية (1957-1958)

شهدت الثورة الجزائرية في عهد الجمهورية الفرنسية الرابعة (1954-1958) أحداثا وقضايا متعددة ومختلفة. كان لها صدى لدى الراي العام الفرنسي والدولي. فأصبحت مادة إعلامية تداولتها الصحافة الفرنسية وحتى العالمية. مثل اندلاع الثورة التحريرية 1 نوفمبر 1954، وأحداث 20 أوت 1955، والتصويت على السلطات الخاصة من طرف اليسار الفرنسي سنة 1956، ومعركة الجزائر 1957، وأخيرا الهجوم على القرية التونسية فيفري 1958، لذلك يمكن ان نقول بأنها تمثل ذروة الاحداث والتي يمكن من خلالها التعرف على تطور موقف الراي العام الفرنسي والصحافة تحديدا من الثورة الجزائرية.

وصحيفة **لومانييتي** من الصحف الأيديولوجية السياسية كان عليها إما أن تتخذ موقفا معارضا لما يحدث في الجزائر من تجاوزات وتعمل على فضحها، وتنادي بحل المشكل الجزائري وانهاء النظام الاستعماري فيها. او تخضع للسلطة وللرقابة المفروضة على وسائل الاعلام وتدعم الجزائر فرنسية. او تلتزم الصمت. ومن خلال نقد وتحليل للمقالات التي نشرتها الصحيفة، وتلك الخاضعة للرقابة بموجب المواد التي فرضتها السلطات الفرنسية في هذه المرحلة نستطيع ان نتعرف على موقفها من الثورة الجزائرية في عهد الجمهورية الفرنسية الرابعة (1954-1958).

أولاً- لومانييتي وأحداث وقضايا الثورة الجزائرية في عهد الجمهورية الفرنسية الرابعة 1954-1956 1-لومانييتي واندلاع الثورة التحريرية 1 نوفمبر 1954:

يعتبر اندلاع الثورة التحريرية في 1 نوفمبر 1954 أول وأهم حدث في الثورة الجزائرية، فهي أول خطوة للقضاء على النظام الاستعماري واسترجاع السيادة الوطنية؛ كان الهدف منها حسب ما جاء في بيان الفاتح من نوفمبر¹ "الاستقلال الوطني" وذلك "بإقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية" وأعلن من خلال البيان عن ميلاد "جبهة التحرير الوطني" التي قادت بالعمليات العسكرية ليلة الفاتح من نوفمبر² ومهما قيل ويقال عن قوة هذه العمليات ومدى نجاحها فيمكن ان نضيفها ضمن الاحداث المهمة التي شهدتها الثورة التحريرية. فمن وجهة نظر فيلسوف الثورة الجزائرية "فرانز فانون" (Frantz Fanon) في "كتابه معذبو الارض" ان محو الاستعمار حدث عنيف دائما سواء كان تحريرا وطنيا ام نهضة قومية ام انبعاثا شخصيا³.

وينطبق ذلك على اندلاع الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954 والتي جاءت في ظل ظروف جعلت الفرنسيون يطلقون عليها اسم "المستعمرة الهادئة" بسبب الازمة او الصراع الذي شهده التيار الاستقلالي انعكس ذلك سلبا على التخطيط لخوض الكفاح المسلح ونيل الاستقلال. ويشرح ذلك "محمد بوضياف" وهو احد مهندسي ومفجري الثورة في كتابه "التحضير لأول نوفمبر 1954" هذه الظروف، الدافع الحقيقي من تلك العمليات ؛ أن غايتهم الاولى هي دفع المناضلين الجزائريين الى استعادة روح المبادرة ، والقضاء على سلطة تميزت بعجزها فكان المنفذ الوحيد هو السماح للشعب الجزائري بإمكانية الفصل واختيار السبيل او النهج الذي يمكن اتباعه⁴ لذلك جاء بيان الفاتح نوفمبر في صيغة نداء موجه للشعب بالدرجة الاولى والمناضلين بالدرجة الثانية "ايها الشعب الجزائري ايها المناضلون في سبيل القضية الوطنية"⁵.

ويعتبر كتاب المجاهد والمؤرخ الجزائري "محمد حربي" "الثورة الجزائرية سنوات المخاض" من الكتب المهمة التي تطرقت الى الازمات التي شهدتها حزب الشعب الجزائري التي سبقت اندلاع

¹ ينظر الملحق رقم (4)، ص234

² وزارة المجاهدين ، النصوص الأساسية لثورة نوفمبر (نداء اول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)، ص9، 11.

³ فرانس فانون، معذبو الأرض، موفم للنشر، الجزائر، 2007، ص1.

⁴ محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر 1954، ط2، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2011، ص67.

⁵ وزارة المجاهدين ، النصوص الأساسية لثورة نوفمبر (نداء اول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)، ص9، 11.

الثورة ، فحزب الشعب الذي كان ينشط سراً والمعروف لدى السلطات الاستعمارية بحركة انتصار الحريات الديمقراطية (ح.إ.ح.د)، انقسم الى قسمين المصاليين والمركزيين قسماً يتنازعان السلطة فيما بينهما¹.

وعليه فان اندلاع الثورة في 1 نوفمبر 1954 جاء في مرحلة تميزت بالصراع والنزاع بين المركزيين والمصاليين. لذلك اعتبر الفرنسيون الجزائر المستعمرة النموذج أو الهادئة، ما جعل لهذه التفجيرات صدى كبير لدى السلطات الاستعمارية والرأي العام الفرنسي بصفة عامة ، بالنسبة للموقف الرسمي فقد سبق وتطرقنا له في الفصل السابق عبارة عن تصريحات رسمية أكدت في مجملها وكعادتها على ان الجزائر فرنسية ؛ تصريحات كل من رئيس الحكومة "منديس فرانس" ووزيره "فرانسوا ميتران" صرح الاول ان المقاطعات الجزائرية جزءاً من الجمهورية الفرنسية ، وأكد الثاني أن الجزائر هي فرنسا وان هذه الأخيرة لن تعترف فيها بأي سلطة أخرى غير سلطتها ورفض فكرة التفاوض مع قادة الثورة.

وفي الوقت الذي كان فيه "منديس فرانس" و"فرانسوا ميتران" يؤكدان على أن الجزائر فرنسية ويهددان ويتوعدان بالحرب ، يبدو أن الدوائر الحكومية القريبة من هاتان الشخصيتان هي الأخرى بدل البحث عن حلول أو تفسير لهذه الاحداث كانت وحسب صحيفة "ليكو دوران" (L'Echo d'Oran) تتساءل عما إذا كانت هذه التفجيرات مصدرها محلي والتهمة في هذه الحالة كانت موجهة بالدرجة الأولى الى مصالي والشيوعيين²، أو خارجي إذ رأى البعض منهم ان مثل هذه الاحداث كانت ستندلع مثلما حدث في تونس والمغرب³ أي ان مصدرها تونس والمغرب.

أما نواب البرلمان فاختلفت مواقفهم وردود فعلهم فهذا الاشتراكي "ادموند نايجلان" الذي ارتكب جريمة سياسية بتزوير انتخابات المجلس الجزائري افريل 1948⁴ يرى أن " المشكلة اجتماعية قبل كل شيء" وأن الاحداث لم تفاجئه على العكس لان الجزائر لا يمكن ان تظل منيعة عن المغرب وتونس أما الحل فيجب ان يكون على المستوى الاجتماعي بالدرجة الأولى. نائب اخر " فونلوب

¹ حول الموضوع يرجى العودة الى كتاب محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض.

² يقصد الحزب الشيوعي الجزائري

³ Maurice cambaut, Aujourd'hui A L'Assemblée M-Mendes –France, pourrait sur les événements d'Algérie, L'Echo d'Oran , n°30062, marcredi 3 novembre 1954, p1.

⁴ يرجى العودة الى الفصل التمهيدي

اسبرابر" (Fonlupt-Esperaber)؛ يرى ان المشكلة الجزائرية مرتبطة بمشكلة المغرب وتونس وان حلها مرتبط أولا وقبل كل شيء بحل مشكلة الجارتين تونس والمغرب¹.

وبالنسبة لموقف الفرنسيين في فرنسا فالجزائر ليست محمية او مستعمرة بعيدة فهي مقاطعة فرنسية تم إلحاقها بالجمهورية منذ 1848- أي قبل إلحاق بعض المدنية الفرنسية² ولم يختلف عنه موقف الاوربيين في الجزائر ، وفي هذا السياق نذكر قانون 1947 ، وانتخابات المجلس الجزائري افريل 1948 ، ولم يختلف الامر خلال اندلاع الثورة في 1 نوفمبر 1954، وجهوا اتهامهم لحزب الشعب ، وقد تبنت الحكومة الفرنسية أفكارهم فكان برنامجها يتمثل فيمايلي: "القمع أولا ثم الإصلاحات بعد ذلك"³.

لذلك فقد ركزت السلطات الاستعمارية ومنذ البداية وكعادتها على مضاعفة المجهود الحربي؛ فزاد عدد القوات الفرنسية من 56000 الى 83400 في فيفري 1955⁴ لعبوا دورا في تطبيق حالة الحصار التي استمرت الى غاية 3 افريل 1955. كل ذلك بهدف القضاء على ما اسموه عملا إرهابيا منعزلا وغريبا عن الشعب الجزائري والذي قامت به مجموعة من "الخارجين عن القانون"، او على المؤامرة الخارجية العربية- المصرية وحتى الشيوعية العالمية التي تستهدف الفرنسيين والغرب والعالم الحر⁵.

أما موقف الصحافة الفرنسية الكبرى فيبدو ان اندلاع الثورة في الفاتح من نوفمبر 1954 قد اثار تساؤلات كثيرة لا تختلف عن تلك التي اثارها الحكومة الفرنسية ؛ ما هي الجهة التي قامت بالتفجيرات؟ وما هي الإجراءات او العقوبات التي يجب تطبيقها؟ فحسب صحيفة "ليكو دوران" دعت الصحف الفرنسية الباريسية -باستثناء صحيفتين يسارييتين متطرفتين- وبالإجماع الى اتخاذ تدابير فورية في الجزائر ، حيث ادانت هذه الصحف ما اسموه بـ " المؤامرة " التي أثّرت من الخارج لأحداث الفوضى في بلد ساد فيه الهدوء لمدة طويلة⁶، وطالبت هذه الصحف اليمينية واليسارية باستعمال القوة؛ لمعاقبة ما اسمته أيضا بالإرهابيين والخارجين عن القانون وبوضع حد

¹ Le Monde, "premier réctions parlementaires", N°3040, 3 November 1954, P2.

² Nathalie Funès, le camp de lodi Algérie 1954-1962, stock, 2012, p11.

³ محمد حربي، مصدر سابق، ص29.

⁴ شارل روبيير اجيرون، مصدر سابق، ص162.

⁵ البخاري حمادة، فلسفة الثورة الجزائرية، ط1، ابن النديم للنشر، الجزائر، 2012، ص122.

⁶ L'Echo d'oran, "complot fomenté à l'extérieur pour porter le désordre dans un pays ou régnait le calme", n°30062, marcredi 3 novembre 1954, p1.

لذلك المؤامرة العربية الشيوعية¹ وهي في ذلك لم تختلف عن موقف السلطات الاستعمارية وفيمايلي نستعرض البعض منها.

صحيفة "لوموند" عنونت اولى مقالاتها في 2 نوفمبر 1954 حول الموضوع بـ "الإرهاب في شمال افريقيا" (Terrorisme en Afrique Du Nord)، فكتبت: "عدة قتلى في الجزائر خلال هجمات متزامنة على مراكز الشرطة"، وتذهب صحيفة لوموند في هذا المقال وحسب تعبيرها الى أن الإرهاب الذي حدث في الدار البيضاء " في المغرب امتد في الليلة الماضية الى الجزائر"، ونددت بما اسمته " العمل الاجرامي" وطالبت بمعاقبة " منظمي هذا "العمل التخريبي " وأطلقت على منفذي الهجمات "الارهابيون" و"الخارجون عن القانون"، وذكرت بان فرنسا تواجه منظمة غربية عن الجماعات القومية والسكان الجزائريين، والتي ستعمل: "على تجنيد وتدريب مجموعات الصدمة في الجزائر"، وانتقدت إذاعة صوت العرب والدول الشرقية: " ان إذاعة صوت العرب لم تعد تميز بين المحميات والجزائر الفرنسية وان الدول الشرقية تربط الجزائر بالمغرب وتونس في مناشداتها الدولية"².

وبتاريخ 4 نوفمبر 1954 كررت وصفها للفتاح من نوفمبر بـ " احدثت الجزائر " والثوار الجزائريين بالإرهاب، ووصف "اندري ليف" (André levuf) من خلالها تفجيرات الفاتح من نوفمبر بـ "تمرد مسلح حقيقي" وللثوار الجزائريين " الإرهاب " غير النظاميين " " الخارجين عن القانون" اما الأطراف التي قامت بهذا العمل فذكرت " بأنه ارتكب من طرف مجموعات إرهابية صغيرة تعمل في عزلة..."³.

ويمكننا ان نستعرض مواقف بعض الصحف الفرنسية من خلال ما نشرته صحيفة لوموند بتاريخ 3 نوفمبر 1954، تأتي في مقدمة هذه الصحف صحيفة "لوفيغارو" (Le figaro) اليمينية التي طرحت عدة تساؤلات : من يقود هذه المؤامرة؟ من يقود هذا العمل المنسق؟ من الذي له مصلحة في احدث الفوضى في تونس والمغرب، والآن في الجزائر؟ ثم وجهت اتهاما مباشرا لكل من إذاعة "صوت العرب" وجامعة الدول العربية، والسبب؛ تعامل الأولى مع الدول الثلاث دون ان تهتم بالوجود الفرنسي فيها، اما الجامعة العربية فقد اعتبرتها "مركز عظيم للتحريض الإسلامي"، ولكنها ذكرت "ان خيوط الحبكة لا تمر كلها عبر القاهرة"، وبالنسبة لصحيفة "لورور"

¹ البخاري حمادة ، مرجع سابق، ص129.

² Le Monde, "Terrorisme en Afrique Du Nord", n°3039, Mardi 2 novembre 1954, p1.

³ André levuf, " un véritable insurrection de plusieurs centaines des fusils", Le Monde, N°3041 , 4 novembre 1954, p4.

(l'Arurore) اليمينة فقد كانت ترى ان ما حدث في الجزائر ليلة الفاتح من نوفمبر "لصالح الشيوعية" اذ كتبت: "نجد انفسنا في شمال افريقيا بأكملها في وجود مؤسسة واحدة تم انشاؤها لمحاولة بالحديد، وبالدّم طرد الفرنسيين للإطاحة بهم لصالح أنظمة عربية سريعة الزوال مقدر ان تمحى بسرعة من قبل الشيوعية المستفيد الحقيقي من ذلك"، أي ان ما حدث في الجزائر يخدم الشيوعية العالمية¹. وعليه فان صحافة اليمين الفرنسي وجهت أصابع الاتهام الى اطراف خارجية لوفيغارو اتهمت جامعة الدول العربية اما لورو فاتهمت الشيوعية العالمية.

أما صحيفة "الاكسبرس" نشرت المقال الأول لمراسلها "جان دانيال" دون ذكر اسمه تحت عنوان "لماذا الجزائر؟" وصفت هي الأخرى ما حدث بـ"الاعتداءات"، وأحصت عددها وحددت موقعها وبدقة: "ثلاثون اعتداء على كامل الإقليم، حصار في بلدة جنوب قسنطينة²..."، ويبدو ان "جان دانيال" لم يملك أي معلومات عن بيان اول نوفمبر؛ فقد انتقد في مقاله برنامج "صوت العرب" الذي اذاع من وجهة نظره مقالات لبعض الصحف التونسية التي وحسب الاكسبرس قضت على السلام في الجزائر، أما أسباب هذه الاعتداءات فتري بأنه العجز السياسي الذي ركز على الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، والذي يضاف له عدوى الإرهاب المغربي والتونسي ودعم جامعة الدول العربية التي تخوض حربا ضد فرنسا في شمال افريقيا ومعها مناهضو الاستعمار³.

وفي العدد الذي يليه ورغم ان صحيفة الاكسبريس صحيفة أسبوعية إلا انها لم تغير من موقفها اتجاه الفاتح من نوفمبر 1954 بل على العكس تماما، كانت لهجتها اكثر حدة وشدة إذ وصفتها بالأحداث والثوار الجزائريين بالإرهاب: "أحداث عيد القديسين في الجزائر تهدد الوحدة الفرنسية: الارهابيون متهمون ليس فقط بارتكاب جريمة عنف، ولكن أيضا بالانفصالية" فالجزائر حسب الاكسبرس هي "مجموعة من المقاطعات الفرنسية"⁴.

أما صحيفة الحزب الاشتراكي الفرنسي لبوبليير (le Populaire) اليسارية فقد وصفت اندلاع الثورة في ليلة الفاتح من نوفمبر 1954 بالاعتداءات التي قضت على الهدوء الذي كان سائدا، وفي نظرها ان تزامن الهجمات يدل على تدبير محكم وسابق إصرار، وتري ان توقيتها جاء بهدف احباط مساعي الحكومة الفرنسية الحالية الى التهدئة والقضاء على أي مصلحة بين فرنسا والمسلمين، واختلفت عنها صحيفة سياسية أخرى وهي "كومبا" اكدت انه قد حان الوقت للقيام

¹ نقلا عن "Le Monde", La presse parisienne sinquete", N° 3040, 3 novembre 1954, p2.

² تقصد اريس في باتنة.

³ L'Express, "pourquoi l'Algérie?", n° 76, samedi 6 novembre 1954, p5.

⁴ L'Express, "nos chance en Algérie", n°77, samedi 13 novembre 1955, p6.

بحلول جريئة وقوية وانتقدت سياسة القمع المطبقة في الجزائر والصراع العقيم بين الأحزاب الفرنسية¹.

اما صحيفة فرانس اوبسيفاتور اليسارية التي كانت عقيدتها مناهضة الاستعمار والتي خاضت قبل ذلك نضالا ضد حرب الفيتنام فقد أدان كلود بوردي من خلالها في نوفمبر 1954 بقلم ما اسماه "اعمال العنف" وذكر نها قد تضرر بالقضية الجزائرية التي تدعي بأنها تخدمها، واقترح بوردي حل المجلس الجزائري وتطبيق القانون الخاص وإجراء انتخابات حرة للخروج من الازمة².

وبالنسبة لصحيفة (P.C.F) لومانيتي نشرت مقالين بتاريخ 3 نوفمبر 1954؛ المقال الأول وصفت فيه اندلاع الثورة التحريرية ليلة الفاتح من نوفمبر 1954 بـ " احداث خطيرة في الجزائر" (Evenement graves en Algérie)³ وهو أول تقرير غير موقع عن تفجيرات الفاتح من نوفمبر 1954 تضمن بيان وزارة الداخلية: " وقع عدد معين من الهجمات هذه الليلة في عدة أماكن من الجزائر هم عمل افراد ومجموعات صغيرة منعزلة... "، انتقدت فيه رد فعل الحكومة المتمثل في مضاعفة المجهود الحربي واعتبرته دليل على انها "حرب حقيقية" ونددت بأسلوب القمع والعنف⁴.

أما المقال الثاني فجاء بقلم الزعيم الشيوعي "ليون فيكس" (léon Feix)⁵ الذي فوضه المكتب السياسي للحزب الشيوعي لتقديم تحليل اولي للوضع ، جاء المقال تحت عنوان " الدراما الجزائرية " (le drame algérien) بتاريخ 3 نوفمبر 1954 وجه فيه اتهاما مباشرا للحكومة: " بعد تونس والمغرب الدم يسيل في الجزائر هذا حدث خطير للغاية وهو احد النتائج المنطقية لسياسة الحكومة

¹ نقلا عن Le Monde, " La presse parisienne sinquete", N° 3040, 3 novembre 1954, p2
² هيرفي هامون، باتريك روتمان، حملة الحقائق. المقاومة داخل فرنسا للحرب الاستعمارية في الجزائر. تر: حسن العودات. نور الدين سكوتي، دار الكلمة للنشر، ص14.

³ ينظر الملحق رقم (5)، ص 235.

⁴ نقلا عن Alain Ruscio, la question coloniale, p295-296.

⁵ ليون فيكس من مواليد 21 افريل 1909 توفي في 7 جوان 1997 . ناشط شيوعي ونقابي . انضم الى الحزب الشيوعي في جوان 1935 ، قاد إضرابات سنة 1936 ، وكان امينا عاما في (C.G.T) في فرع (La nouveauté)، القي عليه القبض في 22 افريل 1940 حكم عليه بالسجن لثلاث سنوات لانتهاكه للمرسوم الخاص بحظر (P.C.F) سلم السلطات الألمانية التي اعتقلته في في بوشوانلد واطلق سراحه، اصبح امينا عاما لنقابة باريس 1953.

Claude Penetier, Fix léon. <https://maitron.fr/spip.php?article23812>. 20/6/2024. 21:44.

ونشير الى ان الزعيم الشيوعي ليون فيكس من الشخصيات الشيوعية التي اكدت مساندتها لاطروحة مورييس تورييز لحل المشكل الجزائري والقائلة "الجزائر امة في طور التكوين". ينظر؛ ليون فيكس، الجزائر حتف الاستعمار، تر: محمد عيتاي، مكتبة المعارف في بيروت، ص24.

في شمال افريقيا"، والتي ركز فيها وزير الداخلية للجزائر بعد زيارته الأخيرة للجزائر على القضايا الاقتصادية والاجتماعية ولذلك رغم ان غالبية الجزائريين على اختلاف ايدولوجيتهم وأعراقهم يريدون انهاء "النظام الاستعماري"، لكن السيد ميتران حسب لومانييتي "أنكر وجود مشكلة سياسية في الجزائر والتي يتمثل حلها في تلبية المطالب المشروعة بالحرية للشعب التونسي والمغربي والجزائري" وختم ليون فيكس: "هذا هو الحل الوحيد الذي يستجيب لمصالح دول شمال افريقيا وفرنسا والوحيد القادر على جعل الشعوب المضطهدة حتى الان "أصدقاء وحلفاء " على غرار تعبير مورييس توريز في فيفري الماضي¹.

وعليه فان الصحيفة اليسارية المتطرفة التي اشارت لها ليكو دوران والتي لم تدعوا الى معاقبة مفجري الثورة ونبذت سياسة العنف، ووجهت اتهامها مباشرا للحكومة الفرنسية هي صحيفة ؛ ففي كلا المقالين نددت بسياسة الحكومة، واعتبرتها المسؤولة عما حدث ليس في الجزائر فحسب وانما في كل من تونس والمغرب. ويبدو ان الصحيفة توافق على توصيف التفجيرات بالعمل الفردي اذ طالما رفض الحزب الشيوعي وندد بالأعمال الفردية. وطالبت بانهاء النظام الاستعماري في الجزائر والاستجابة لمطالب الشعب الجزائري وهي توافق على منح الحرية للجزائر مع ابقائها مترابطة مع فرنسا بما يتوافق واطروحة مورييس توريز 1939.

لذا فموقفها يتوافق مع موقف (P.C.F) الذي كان مختلفا ومتخلفاً عن باقي الأحزاب الشيوعية في اوربا التي رأت في تفجيرات الفاتح من نوفمبر دليل على رفض السلطات الاستعمارية للمطالب الوطنية لغالبية الجزائريين ، واكتفى بتاريخ 9 نوفمبر 1945 بنشر بيان للحزب من خلال صحيفته لومانييتي "بيان الحزب الشيوعي الفرنسي" (Parti communist Française Déclaration)² أدان فيه اسلوب القمع المطبق في الجزائر، وأكد على امرين انه لا يوافق على ما اعتبره عمل افراد ، وان الطبقة العمالية الفرنسية تتضامن مع الشعب الجزائري في كفاحه الجماهيري ضد القمع ، ويرى ان الحل يتمثل في الاعتراف بمطالب الشعب الجزائري ، ومناقشتها مع ممثلين مؤهلين عن الرأي العام الجزائري ككل أي عن جميع الأحزاب وذلك للوصول الى حل ديمقراطي³.

هذا الموقف حسب بعض الرموز الشيوعية التي حاولت بعد ذلك تفسيره وتبريره انما استند الى نقطتين ؛ أولا: غموض الجهة التي كانت وراء الاحداث ، وثانيا: تفادي المطالبة باستقلال الجزائر

¹ لومانييتي نقلا عن Alain Ruscio, la question coloniale, p296-297.

² ينظر الملحق رقم (6)، ص236.

³ لومانييتي نقلا عن Alain Ruscio, La question coloniale , p303-304.

بطريقة مباشرة حتى لا يصدم الرأي العام الفرنسي¹ معنى ذلك أن الحزب وصحيفة لومانييتي لم ولن يساهما في تعبئة الراي العام الفرنسي لصالح الثورة الجزائرية واستقلال الجزائر، بل انتظرا تطور موقف الرأي العام على يد وسائل إعلامية أخرى للمطالبة باستقلال الجزائر وهذا ما سنوضحه.

وبالنسبة لـ (P.C.A) فإن هذا الأخير لم يتأخر في ابداء موقفه من اندلاع الثورة بالمقارنة مع (P.C.F) إلا ان موقفه لم يختلف عنه ؛ يظهر ذلك من خلال بيان اصدره المكتب السياسي للحزب الجزائري نشرته صحيفه ليبرتي في 4 نوفمبر 1954 (un déclaration du bureau politique de parti communiste algérien) انتقد فيه السياسة الكولونيالية التي اعتبرها اصل هذه الاحداث وانتقد سياسة القمع التي لن تحل مشاكل الجزائريين المتعددة ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية واقترح حلا يتمثل في تجنب إراقة الدماء، وتهيئة الجو المناسب للتفاهم والسلام وتلبية المطالب المشروعة للجزائريين².

ولم يختلف موقف صحيفته ليبرتي التي نشرت في ذات العدد مقال "الحل الوحيد" (la seule solution)؛ والتي ترى ان الحل يتمثل في تلبية المطالب المشروعة للشعب الجزائري، وأكدت ان هذا الأخير يعاني من النظام الاستعماري، وانتقدت سياسة ميتران الذي يسعى الى جعل الجزائر ولاية فرنسية : " في تحد للواقع والتاريخ" لانه يريد إزالة المادة 75 التي تنص على " إمكانية التطور التدريجي لبلدان الاتحاد الفرنسي نحو الحكم الذاتي"³. وعليه فان موقف الشيوعيين في الجزائر وفرنسا من اندلاع الثورة الجزائرية في 1 نوفمبر 1954 كان متوافقا.

ونشير الى ان الصحف الثلاثة لومانييتي، فرانس اوبسيرفاتور، والاكسبرس كانت مواقفها متوافقة فيما يخص تحديد طبيعة المشكلة في الجزائر بانها "مشكلة سياسية"، وفي انها لا تملك أي معلومات عن الجهة التي قامت بالتفجيرات. وبالنسبة لصحفي فرانس اوبسيرفاتور كلود بوردي فعلى الرغم من أنه احد أهم الشخصيات المناهضة للاستعمار والداعمة للثورة الجزائرية وسيتكرر اسمه في هذه الدراسة الا أنه اعتقد ان حل المجلس الجزائري سيحل المشكل الجزائري. أما الاكسبرس نشرت حول بيان اول نوفمبر 1954، اعتبرت بأنه مقالات لصحف تونسية نشرتها إذاعة صوت العرب، الاكسبرس أصرت على أن الجزائر فرنسية.

¹ البخاري حمادة، مرجع سابق، ص124، 126.

² Liberté, "un déclaration du bureau politique de parti communiste algérien", N°594, jeudi 4 novembre 1954, p1.

³ Liberté, "la seule solution", N 594, jeudi 4 novembre 1954, p1.

وعلى الرغم من أن صحيفة لومانيتي تطرقت للموضوع في حينه ورغم تأخر (P.C.F) في ابداء موقفه، إلا أنها التزمت خطأ تحريريا سياسيا توافقياً مع خطاب السياسي لـ(P.C.F). ويبدو أنها لا تملك أي معلومات عن الجبهة، لذلك قامت بنشر بيان وزارة الداخلية. وهي لا تعترف بالجبهة كممثل للشعب الجزائري ولم تدعوا للتفاوض مع أي جهة ولم تتحدث عن استقلال الجزائر. ولم تبدي أي موقف من بيان اول نوفمبر. وهي تؤمن بحق الجزائريين في التحرر ولكن في "اطار الشمال الافريقي". لذا فالصحيفة لم تعترف - "الشعب الجزائري" الامة الجزائرية، (ج.ت.و).

2- صحيفة لومانيتي وهجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955.

تعتبر هجومات 20 أوت 1955 محطة تاريخية مهمة في الثورة الجزائرية فهي حسب "ايف كوريار" (Yves courriere) في "كتابه زمن الفهود" (le Temps des leoparde) "الانفجار" و"المذبحة" وهي ايضا: "أول هجوم حقيقي في هذه الحرب الجزائرية...نحن نتحدث عن فليبيل (سكيكة)، الهالية، قسنطينة، لقد دخلت الحرب الجزائرية للتو مرحلتها النشطة، وستسقط الاقنعة، وستتطور السياسات، من الآن فصاعداً سيكون هناك "قبل 20 أوت 1955" ..¹.

وإن العنف والقمع الذي ارتكبه السلطات الاستعمارية خلال 20 أوت 1955 في ذلك الوقت لا يوجد له مثيل الا مجازر ماي 1945؛ إذ تعرض كل "عربي" للاغتيال، وأحرقت المشاتي والقرى وتم جمع الشباب الجزائري في الملعب البلدي في سكيكة لتصفيتهم² حيث بلغ عددهم 134 جثة في احصائيات قدمها بول اوساريس لاحقاً³ ونشرت صورتها الفظيعة صحيفة "ليكو دوران" في 25 أوت 1955 كتبت عليها: "اليكم جثث الإرهابيين الجزائريين مصفوفة في الملعب البلدي في فليبيل الذي أصبح مشرحة مؤقتة"⁴ وهي صورة نموذجية لذلك التناقض الصارخ للدستور الفرنسي ومبادئه الانسانية.

لم تختلف حكومة "ادغار فور" عن حكومة سلفه "منديس فرانس"؛ فهي الاخرى ارادت ومنذ البداية تسوية المسائل المتعلقة بمستعمراتها في المغرب العربي، لذلك قررت من باريس التخلص نهائيا من (ج.ت.و) خاصة بعد تزايد الاهتمام العالمي بالقضية الجزائرية ، ولكن وجود ارادة

¹ Yves courriere, la guerre d 'Algérie, t 2, fayard, 1969. p196.

² علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1946-1962، دار القصة للنشر، الجزائر، 1999، ص 85.

³ الجنرال اوساريس، مصدر سابق، ص 48.

⁴ L'Echo d'oran, n°30314, jeudi 25 aout 1955, p8.

سياسية للقضاء على الجبهة كان يتطلب استعمال كل الوسائل لاختفاء جثث الضحايا الجزائريين بما فيها اكسيد الكالسيوم¹ الذي لا يترك اثر للجثث.

وإن القاعدة تقول الحرب تجر الحرب والعنف يجر العنف ، وعليه فالمتتبع لرد فعل السلطات الاستعمارية بعد اندلاع الثورة في الفاتح من نوفمبر 1954، يجد انها المبادر الاول بسياسة العنف والقمع خاصة بعد اعلان حالة الطوارئ. ويؤكد "بن خدة" على ذلك فبعد اطلاق سراحه في شهر ماي 1955 وجد ان الوضع اختلف تماما عما كان عليه عام 1954، إذ كان الجو حربيا استعملت فيه شتى انواع القصف والقمع والتعذيب في منطقة الاوراس².

وبالتالي كانت هجومات 20 اوت 1955 رد فعل على تلك السياسة التي انتهجتها السلطات الاستعمارية والتي وفرت كل الوسائل للقضاء على الثورة في عامها الاول فالتفاوض الوحيد هو الحرب حسب تصريحات "فرانسوا ميتران" فكان له ذلك. ولاحقا بعد شهر من الهجومات صرح "او عمران" في حديث صحفي لصالح صحيفة فرانس اوبسيرفاتور اليسارية بأن الثوار الجزائريين تدفعهم عواطف الانتقام والثأر الشخصي، وقد اصبحوا في كثير من الاحيان لا يطيعون اوامر قادتهم اثناء الهجومات، وختم: "بان العنف ينادي العنف وسيأتي يوم يصبح فيه كل شئ هنا دما ولهيباً"³.

ولم يسلم المدنيين من وحشية الجيش الفرنسي فإشراكهم في هذه الهجومات بصرف النظر عن ايجابياته كانت له سلبياته ايضا، فكل عربي مشتببه به والمشتبه به يحال فورا الى الاعدام، وعلى هذا النحو كان كل الجزائريين ودون تمييز جناة حسب اوساريس الذي قام بعملية صف لتصفية المعتقلين الثوار، والعمال المسلمين الذين ساعدوهم⁴ وبناءا عليه كانت المشاتي والقرى الجزائرية هدفا للقوات الفرنسية، إذ جاء في بيان الحكومة العامة في 22 أوت 1955 أنه ثبت رسميا قيام رجال عدد من المشاتي بتقديم الجزء الاكبر من الوحدات القتالية يوم 20 أوت 1955، والتي هاجمت بشكل جماعي مركزي واد الزناتي، وعين عبيد، ومركز كوندي سمندو، والعروش، واكد البيان انهم متورطون في الاغتيالات والفظائع التي ارتكبت في هذه المراكز⁵ كما دفع الالاف من

¹ الجنرال اوساريس، المصدر السابق، ص22، 59.

² باتريك افينو، جون بلانشايس، مصدر سابق، ج1، ص218.

³ نقلا عن عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1955، دار هومة ، الجزائر، 2010، ص620.

⁴ الجنرال اوساريس، مصدر سابق، ص56.

⁵ L'Echo d'Oran, "des mechtas, foyers de rébellion sont détruites par l'armée", n°30312, mardi 23 aout 1955, p8

الرجال الى الفرار الى الجبال، وقد حثتهم السلطات الاستعمارية على الرجوع الى قراهم بعد ذلك بتوزيع الالاف من المناشير¹.

وبالعودة الى الحصيلة الرسمية لضحايا الهجمات والتي أعلنتها الحكومة العامة في الجزائر خلال اليومين الاولين؛ يوم 21 أوت 1955 اعلن ان الحصيلة الرسمية الى غاية مساء يوم الاحد هي 110 قتيل من الجانب الاوربي، و505 شهيد على الجانب الجزائري² وكانت الحصيلة المؤقتة الصادرة مساء يوم الاثنين 22 أوت 1955 على النحو التالي " خسائر الجزائريين: 521 شهيد ، 79 جريح، 1022 معتقل". أما الجانب الفرنسي: " العسكريين: مقتل 26 والجرحى 115. المدنيين الاوربيين: مقتل 69 و51 جريح" واضيف لهذه البيانات المدنيين الفرنسيين المسلمون: 15 قتيل و40 جريح" فكان المجموع على الجانب الفرنسي 110 قتيل، و206 جريح³.

وعليه فالمجموع خلال ثلاثة ايام 20-22 اوت 1955؛ على الجانب الاوربي 210 قتيل، وعلى الجانب الجزائري 1026 شهيد من يوم السبت الى غاية الاثنين، وهي مدة الهجمات التي حددها جيش التحرير . فإذا علمنا أن الحصيلة النهائية هي اثني عشر الف قتيل اغلبهم من المدنيين العزل⁴، وأن الارقام التي طرحتها السلطات الاستعمارية على مدى ثلاثة ايام هي أرقام حقيقية، فمعنى ذلك ان قوات القمع ارتكبت في الايام التي تلت الهجمات جريمة اباداة للعنصر العربي. وفي حال قامت الحكومة العامة بإخفاء العدد الحقيقي خلال الأيام الثلاثة المحددة للهجمات ، وهو الاحتمال الأقرب الى الحقيقة كان علينا أن نتساءل عن الغاية من ذلك؟.

إن تصريح الحاكم العام "جاك سوستيل"⁵ عبر الاذاعة بتاريخ 22 أوت 1955 يوضح الغاية من ذلك رد فعل الرأي العام الفرنسي والدولي، كان على "جاك سوستيل" ان يحافظ على سمعة فرنسا صاحبة المبادئ الانسانية أمام العالم أجمع ، وفي المقابل وبالتوازي كان عليه ايضا أن يشوه صورة الثوار الجزائريين لعرقلة عملية تدويل القضية الجزائرية وهذا ما نستشفه من تصريحه:

"أقول بصوت عال ان مرتكبي هذه المجزرة المروعة ليسو مقاتلين ولا مدافعين عن قضية ، لكنهم مجرمون ، لا أحد في فرنسا أو في العالم يستطيع ان ينحاز الى جانب القتلة المتعصبين والقاسيين ، الذين ليس لهم الحق في

¹ أحمد خلاف، "الحل الصحيح للقضية الجزائرية"، ع97، الجزائر الجديدة، صفر 1375، سبتمبر 1955، ص1.

² جون بلانشايس، باتريك افينو، مصدر سابق، ج1، ص181.

³ L'Echo d'oran, "bilan-des evenemenet du 20 août et Algérie" , n°30312, mardi 23 aout 1955, p8.

⁴ علي كافي، مصدر سابق، ص85.

⁵ ولد في عام 1912، حاكم عام الجزائر من فيفري 1955-1 جانفي 1956 من دعاة الجزائر فرنسية عاد الى الجزائر من أجل الانقلاب الديغولي في 13 ماي 1958، ديغوليسست حتى عام 1960، توفي 6 أوت 1990. ينظر؛ jean balazuc, Op.cit.

التحدث باسم شعب هذا البلد ، يجب على الرأي العام الدولي أن يدرك حقيقة ما يجري ، ان الجزائر هنا تواجه اندلاعا للهمجية التي تهدد ايضا جميع سكانها وتعرض مستقبلها للخطر"¹.

إذن فالإدارة الاستعمارية كانت تنتظر بعين الى ما يحدث في الجزائر وبأخرى الى الموقف الدولي منها ؛ وقد أكد نائب مدير مكتب وزير الداخلية الذي حضر اجتماع "ادغار فور" و"بورجيس مونوري" أن هذا الاخير طالب بتطبيق تدابير فورية كان من بينها تقديم عرض او توضيح الى الدول العربية والولايات المتحدة لأجل التعريف بالظروف الخاصة التي وقعت فيها "أعمال الشغب في قسنطينة"².

ويبدو أن السلطات الاستعمارية تكتمت عن احتمال مشاركة الاوربيين في الهجوم على الهالية صحيفة ليكو دوران 25 أوت 1955 ، ذكرت أنه وحسب مصادر رسمية هناك شهودا أدلوا بأقوال بهذا المعنى: "تواجد رجل ذو مظهر اوربي ذو شعر اشقر والذي كان يرتدي شارة على كفه" وذكرت ان السلطات القضائية لديها تحفظات على التأكيد بأن "عدة أوربيين شاركوا في الهجوم على المنجم"³ وبحسب ما ذكره بول اوساريس في مذكراته أن قادة (P.C.A) تركوا مقرّ الحزب في مدينة سكيكدة للثوار الجزائريين الذين قضوا الليلة فيه، واعتبر ذات المصدر أن ذلك دليلا لمواجهة (P.C.A)⁴ الذي تعرض بعد ذلك لعمليات قمع طالت أعضائه ومناضليه اوربيين وجزائريين صحيفته "الجزائر الجديدة" الناطقة بالعربية في شهر سبتمبر 1955 ذكرت أن السلطات الاستعمارية وجهت نقيمتها الى قادة الحزب وأعضائه النشطين⁵ غير ان تأكيد مشاركة الشيوعيين في الهجومات يحتاج الى بحث معمق.

ولكن رغم ما قيل ويقال عن الهجومات وبشاعة المجازر المرتكبة في حق المدنيين الجزائريين، غير ان الجبهة استطاعت تحقيق أهدافها خاصة على المستوى الدولي فقد اعلن في جميع انحاء العالم في اعقاب مؤتمر باندونغ 1955 عن وجود حقيقة وطنية في الجزائر⁶ وبخصوص وحدة الكفاح المغاربي أكدت صحيفة "لوماتان" (le Matin) البلجيكية

¹ L'Echo d'oran, "la voie de la violence est sans issue, la France ne cédera pas", n°30312, mardi 23 aout 1955, p8.

² L'Echo d'oran, "six nouveaux bataillons seront envoyés dans le constantinois", n°30314, jeudi 25 aout 1955, p1.

³ L'cho d'oran, "Alert A constantine un engin en plose ...centre de la ville", n°30314, jeudi 25 Aout 1955, p8.

⁴ الجنرال أوساريس، مصدر سابق، ص48.

⁵ بن سعيد، "إن مع العسر يسرى"، الجزائر الجديدة، ع97، سبتمبر 1955، ص3.

⁶ Paul montagnon, " l'OAS et la guerre d'algérie: La guerre d'Algérie, les grandes étapes ", Enquete sur l'histoire, n°2, p14.

الليبرالية أن تزامن هذه الأحداث في الجزائر والمغرب راجع الى وجود يد خفية في اطار التضامن الاسلامي وحللت اسباب هذه الهجومات خاصة ما تعلق بالرغبة في إعادة الملك المغربي محمد الخامس الى العرش، وأكدت على وجود حقيقة واحدة يجب مواجهتها هي انها على ما يبدو خطة مدروسة جيدا لطرد الفرنسيين من شمال افريقيا¹.

وإن بشاعة المجازر المرتكبة جعلت العالم بأسره يتحدث عنها فبالإضافة الى صحيفة لوماتان البلجيكية التي تطرقت للموضوع وامتخذت موقفا داعماً ومساندا للطرف الفرنسي؛ إذ أطلقت على الثوار الجزائريين "الخارجين عن القانون المتعطشين للدماء" وكذبت ادعاءات الشيوعية الدولية القائلة بأن فرنسا تدافع عن المصالح الاستعمارية في افريقيا، فرنسا في نظر هذه الصحيفة هي من جلبت الحضارة، والازدهار الى الشعوب البدائية ، وختمت مقالها بأن على فرنسا ان تجد حلا لمشاكلها في الاتحاد الفرنسي غير الاندماج². هناك صحف اخرى تحدثت عن التدمير الذي طال القرى الجزائرية في قسنطينة كل ذلك جعلها تشبها بالحرب العالمية الثانية³.

وبالنسبة لموقف الصحف الفرنسية فإن صحيفة لوموند عنونت مقالها بتاريخ 23 أوت 1955 " اكثر من الف قتيل في الجزائر والمغرب بعد يومين من اعمال الشغب" (Plus De Mille Morts en Algérie et au Maroc Apres Doux Journées D'Emeutes) ذكرت وفاة اكثر من 162 اوربي وأما المسلمين فذكرت أنه تجاوز مائة في المغرب، وفي الجزائر تجاوز رقم الف الذي قدمه مراسلها، واطلقت على الثوار الجزائريين "الخارجون عن القانون"، وشبهت الهجومات بتفجيرات الفاتح من نوفمبر 1954 " عمل مشابه لليلية عيد القديسين"، وأكدت انها "نقطة تحول خطيرة" وتساءلت حول حلول المصالحة والتسوية⁴.

وفي مقال اخر في ذات العدد جاء بصيغة استفهام " شمال افريقيا مفكك ام متحد؟" (L'Afrique du nord Déchirée ou unie?) ، وافتتحت المقال بمجموعة اسئلة " كيف كان بإمكاننا الوصول الى هذا؟"، وكتبت: " بالامس اندلعت الازمة في فورة من التعصب العنصري"، وهي ترى انه لا يوجد ما يبرر هذه الفضائع، وتساءلت مرة اخرى: "هل دخلنا بشكل قاتل في بوابة الارهاب الرهيبة، حيث في مواجهة الارهاب يصبح الارهاب المضاد مشروعا، حيث تستمد

¹ L'Cho d'Oran, "la presse belge; En Afrique de nord, la France ne défend pas des intérêts basement colonialistes", n° 30314, jeudi 25 Aout 1955, p1.

² ibid

³ بن سعيد، " إن مع العسر يسرى"، ع97، الجزائر الجديدة، سبتمبر 1955، ص3.

⁴ Pierre Albin Martel, " Plus De Mille Morts en Algérie et au Maroc Apres Doux Journées D'Emeutes ", le Monde, N 3290, Mardi 23 Aout 1955, p1.

استعادة النظام من التمرد عنفه.. " وتذهب لوموند الى ان الامر : "لم يعد يعتمد علينا بل يعتمد على الجماهير المغربية إذا كان بإمكاننا أن نأمل في أن هذه الجماهير ستحتفظ بصدقتها مع فرنسا وأن لديهم الشجاعة لإنكار هذه المظاهر العمياء لحقوق الانسان"¹ وفيما يخص الجزائر لم تقترح أي حل أي انها تؤمن بالجزائر الفرنسية.

أما صحيفة لومانيتي فقد كانت هجومات 20 أوت 1955 فرصة لها لتجسيد مبادئها الانسانية. فهل التزمت هذه الصحيفة الصمت على تلك التجاوزات والمجازر التي تسبب فيها الجيش والشرطة والكولون ضد الجزائريين العزل؟ أم أنها اتخذت موقفا يشبه ذلك الذي اتخذته خلال مجازر ماي 1945 والفتح من نوفمبر 1954؟ أم انها كسرت حاجز الصمت والرقابة المفروضة على وسائل الاعلام بمقتضى المادة 11 من قانون حالة الطوارئ وتبنت موقفا مختلفاً؟.

وان صحيفة لومانيتي نشرت مقالا عن الاحداث بتاريخ 23 أوت 1955 من توقيع مراسلها "روبير لامبوت" تحت عنوان "احداث قسنطينة" (les événements du Constantinois) ، "روبير لامبوت " الذي يعتبر شاهدا على الاحداث والذي عجز عن وصف ما رآه : " ما هي الكلمات التي يجب ان استخدمها لوصف ما يحدث في قسنطينة الان؟ ثم كتب : " دماء، قتلى، اعدامات باجراءات موجزة، حرائق، عمليات مسح..." والأسوأ من ذلك انه ذكر بأن الموت أصبح شائعا أما فيما يخص الحصيلة التي أعلنت عنها السلطات الاستعمارية مساء 22 أوت 1955 - والمقدرة بـ 521 شهيد على الجانب الجزائري- فقد أكد أن العدد الحقيقي يقدر بالآلاف في هذه : "المذبحة الرهيبة" ثم كتب : "...تم اغتيال الجزائريين.. أطلقوا النار بالرشاشات على كل من كان حياً " وباسم "المسؤولية الجماعية"² يتم اشعال النار في بيوت الجزائريين ، ثم انتقد هذه الأساليب : "... كم تبدو عمليات القمع هذه عقيمة بل وأكثر إجرامية والتي لن تحل شيئا بل على العكس..."³.

وان استمرار صحيفة لومانيتي في فضح أسلوب القمع الدموي خلال هذه الاحداث أدى الى حجز العدد الصادر بتاريخ 24 أوت 1955. واتهمت لومانيتي حسب صحيفة ليكو دوران⁴

¹ Andre Chenebenoit, " L'Afrique du nord Déchirée ou unie?", **le Monde**, N°3290, Mardi 23 Aout 1955, p1.

² وافقت الحكومة الفرنسية بعد اتساع النشاط الثوري على تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية وإعطاء التفويض المطلق لقادتها العسكريين في الجزائر يفسرون ذلك كيفما شاؤوا؛ فالجنرال شاريار يرى بأنها تعني القبض على كل رجال القرية وارسالهم الى المحتشدات، في حين يرى الجنرال بوفر انها تعني تهديم القرية بأكملها عندما يقدم مجهول من تلك القرية على اعدام جندي فرنسي واحد . ينظر؛ العربي زبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث للطباعة والنشر، 1404/1984م، ص128.

³ نقلا عن Alain Ruscio, La question coloniale , p309-310.

⁴ ينظر الملحق رقم (7)، ص237.

المؤرخة في 25 أوت 1955 التي تطرقت للموضوع في عمود لها تحت عنوان "حجز صحيفة لومانيتي" (saisie du journal "l'humanité") ، ذكرت انها اتهمت بانتهاك المادة 80 من قانون التحقيقات الجنائية، والتي تستهدف "الاضرار بسلامة الوطن"، وقد طالبت عملية الحجز بالإضافة الى العدد ، الطابعات، والبريد¹ ورحل روبير لامبوت من الجزائر بسبب هذا التقرير الصحفي وقد سبق وان اشرنا الى ذلك في الفصل السابق.

وفي المقال المصادر² وجهت لومانيتي اتهاما مباشرا الى حكومة "ادغار فور"، وحملته مسؤولية ما حدث فهي من أعطت الامر للحاكم العام للقضاء على المشتبه بهم في انهم ساعدوا الجماعات المسلحة، وكذبت عملية اجلاء النساء والأطفال التي ذكرها بيان الحكومة العامة، وذكرت ان القمع قد امتد الى قسنطينة وقالة التي كانت الجثث متناثرة فيها حوالي مائة جثة جزائري، وكشفت عن تخصيص أماكن لتصفية الجزائريين: "سمعت جنودا ورجال شرطة يسألون "أين المكان الذي يقتل فيه الجزائريون؟"، والذي يبعد حوالي 4 كيلومتر من سكيكدة، وقد شبهت ما حدث بمجازر ماي 1954، وتداركت خطأها الذي ارتكبته خلال مجازر ماي 1945 فيما يخص عدد القتلى، وصفت أحداث 20 أوت 1955 بالمذبحة العنصرية واعتبرتها "تجديدا لأحداث عام 1945 التي راح ضحيتها 45000 قتيل.."، وأكدت أن الراي العام الفرنسي هو الوحيد القادر على إيقافها، وحذرت من موقف المستوطنين الذين يريدون الانتقام لقتلهم واعتبرتهم "ضحايا سياسة إجرامية" لذلك يجب التدخل لوقف نزيف الدم³.

وقد نشرت صحيفة ليكو دوران حول بيان الحكومة العامة الذي طعنت فيه لومانيتي والذي جاء فيه: "وأثناء العمليات التي جرت صباح الاثنين في حوالي الساعة الخامسة صباحاً، قامت القوات التي كانت تقوم بملاحقة المتمردين بإجلاء النساء والأطفال من هذه المشتات التي دمرت بعد ذلك بالكامل⁴ وذكرت ليكو دوران في نفس العدد أنه تم قتل 100 "متمرد" في قالة⁵.

وعليه فان مصادرة العدد الخاص بصحيفة لومانيتي جاء بسبب الحقائق التي نشرتها والمخالفة لما جاء في بيان الحكومة العامة. وقامت بتحميل الحكومة الفرنسية مسؤولية ما حدث على عكس

¹ L'Echo d'oran," saisie du journal "l'humanité", n°30314, jeudi 25 aout 1955, p1.

² ينظر الملحق رقم (8) ، ص238.

³ نقلا عن Rosa Moussaoui, Alain Ruscio, Op.cit, p35-37.

⁴ I'ECho d'oran," des mechtas, foyrs de rébellion sont de truites par l'armée", n°30312, mardi 23 aout 1955, p8.

⁵ L'ECho d'oran," 100 rebelles tués a guelma", n°30612, mardi 23 aout 1955, p8.

باقي الصحف الفرنسية. وقد اعترف "بول اوساريس" لاحقاً انه تم قتل كل من كان في الواجهة بما فيهم النساء والأطفال¹ وهذا ما كتبته لومانيتي في حينه.

وان صحيفة لومانيتي في هذا المقال استدركت الخطأ الذي وقعت فيه خلال مجازر ماي 1945 إذ نشرت العدد الحقيقي للضحايا الجزائريين، اما فيما يخص تدخل الراي العام الفرنسي لاييقاف هذه المجازر فهو يتفق تماماً مع موقف جان بول سارتر فالراي العام الفرنسي هو القادر على تغيير هذا الواقع. ولكن موقف الصحيفة من الاحداث حتى وان كان مخالفا للسلطة فإنه يتفق تماماً مع موقف (P.C.F)، كاتب الحزب ونائبه "جاك دكلو" ندد بسياسة القمع ، واعترف بان الجزائر عبارة عن مستعمرة فرنسية وان القمع والعنف فيها لن يحل أي مشكلة، وأن المدافعين عن الاستعمار فيها سيصابون بخيبة مريرة مثلما حدث سابقا في الهند الصينية².

وقد تطور موقف (P.C.F) في شهر سبتمبر 1955 من خلال رسالة الى نظيره الحزب الاشتراكي بتاريخ 1 سبتمبر 1955 ، وضح فيها موقفه من سياسة القمع غير المبررة التي طبقتها الحكومة الفرنسية في كل من المغرب والجزائر. ويبدو ان كاتب الحزب كان متخوفا من تاثير أحداث 20 أوت 1955 والعنف الذي صاحبه على العلاقات الدولية في اطار الحرب الباردة؛ فقد أشار في رسالته بان احداث العنف هذه جاءت في ظروف دولية تميزت بالتعايش السلمي. ودعا بعد ذلك الى ضرورة توحيد موقف الحزبين على أسس متعددة أهمها اجراء مفاوضات حقيقية مع ممثلي الشعبين المغربي والجزائري لما لهذين الشعبين من حقوق مشروعة³.

ما يعني ان الحزب يدعوا ويدعم الحل السياسي للمشكل الجزائري ويعترف بالشعب الجزائري ولكنه لا يعترف بالجبهة ممثلا له. وقد استطاعا توحيد موقفهما ، إذ طالب نائب (P.C.F) عن الجزائر، وبعد التنديد بالقمع الذي يتعرض له المسلمون في الجزائر ، باجراء مفاوضات مع الممثلين المؤهلين للشعب الجزائري"، اما الاشتراكيين طالبوا بحل من النوع الفدرالي وانتقدوا حكومة ادغار فور على تردها امام الإصلاحات الضرورية ، بسبب تأثير بعض المجموعات التي تريد الإبقاء على النظام الاستعماري⁴ في الجزائر.

¹ الجنرال اوساريس، مصدر سابق ، ص46.

² الجزائر الجديدة، "نواب أوفياء بوعودهم"، اوت 1955، ع96، ص3.

³ أحمد منغور، موقف الراي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، جامعة منتوري، الجزائر، 1426-1427 / 2005-5006، ص144.

⁴ Paul marie de la gorce, *Apogée et mort de la IV Republique 1952-1958*, éditions grasset et fasquelle, paris, 1979, p347.

وبالعودة الى فكرة التفاوض في هذه المرحلة طرحت حقيقتنا من جانب "جاك شوفاليي" شيخ بلدية الجزائر العاصمة في أكتوبر 1955، من خلال صحيفة **لوموند** والتي أعلن من خلالها ان سياسة الاندماج عفا عليها الزمن، وأصرّ على وجود شخصية جزائرية وضرورة وجود مؤسسة تأخذ ذلك بعين الاعتبار، اما "جاك سوستيل" فقد شعر بخطورة الهجوم المضاد وأجاب بعد ذلك بوقت قصير: "ان مشكلة الجزائر تنشأ في باريس اكثر من الجزائر. الامر متروك للحكومة لتتخذ قرارا وتلتزم به" فقد كان يخشى ان تؤثر اراء جاك شوفالييه على ادغار فور. وهذا الأخير اقر بعد أسابيع لـ "روبير بارا" ان شوفالييه محق ولكن الوقت لم يحن بعد¹.

وكان "روبير بارا" قد التقى سرا بـ "عبان رمضان" الذي اخبره بشروط وقف اطلاق النار والمتمثلة في وقف العمليات القمعية وجميع العمليات العسكرية، اطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، اعلان صادر عن الحكومة الفرنسية يضع حدا لاسطورة "الجزائر ثلاث مقاطعات فرنسية"، ويعترف بمبدأ حق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال. وتم تقديم الإيضاحات لـ "روبير بارا" نحن واقعيون ، قل لمحاوريك: الاستقلال يجب ان يتحقق على مراحل وبطريقة ديمقراطية، علاوة على ذلك لمن ستمنح فرنسا الاستقلال؟ رفض استقبال "روبير بارا" الذي نشر مقترحات (ج.ت.و) في **فرانس اوبسيرفاتور**، وبعد أيام القي القبض عليه ووجهت له تهمة واطلق سراحه لاحقاً، وفي الحقيقة وباستثناء (P.C.F) فان الحكومة والأحزاب الفرنسية في ذلك الوقت لم تكن مستعدة للموافقة على المطلب الأول والمتمثل في الاعتراف بحق استقلال الجزائر².

وبعدما تطرقنا الى موقف صحيفة **لومانييتي** من أحداث 20 اوت 1955 نجد انها نقلت صورة حية عن تلك المجازر ؛ وصفتها بـ "المذبحة العنصرية" ونددت بسياسة الحكومة والحاكم العام ، فضحت السياسة الاجرامية وأسلوب القمع المسلط على الجزائريين وتعرضت للمصادرة جراء ذلك. وموقفها هذا يتوافق مع موقف (P.C.F) الذي لا زال حبيس فكرة الاتحاد الفرنسي النظرية التي طرحها مورييس توريز 1939 ولا زالت تحكم سياسته خلال أحداث 20 اوت 1955، وفي هذا الاطار كانت صحيفة **لومانييتي** مستعدة للموافقة على المطلب المتعلق بالاعتراف بحق "استقلال الجزائر".

ولكنها لم تفعل ولم تؤدي أي دور وفي سبيل انتهاء الحرب، ورغم انها تحدثت الرقابة باستعمال بعض العبارات "حرب"، و"عنصرية"، وفضحت تجاوزات الجيش الفرنسي. إلا أنها لم تتحدث

¹ Paul marie de la gorce, Op.cit, p345.

² ibid.

عن الامة الجزائرية او الشعب الجزائري. او الاستقلال، ولم تعترف بالجهة او تقترب من قادتها بخلاف صحيفة لوموند التي نشرت تصريحات جاك شوفالبيه بخصوص وجوب حل المشكل الجزائري والتخلي عن فكرة الاندماج لان للجزائر شخصيتها. وصحيفة فرانس اوبسيفاتور التي يمكن نقول انها أدت دورا فاعلا في سبيل انتهاء الحرب في الجزائر، فمحاولات مراسلها "روبير بارا" مع قادة الثورة الجزائرية ورئيس الحكومة ادغار فور، ورغم فشلها في ذلك الا انها تحسب له وللصحيفة وتسجل ضمن نضال الاعلام ورجال الاعلام الفرنسيين لانتهاء الحرب ومنذ بدايتها سنة 1955.

3- صحيفة لومانيتي وقانون السلطات الخاصة 1956

تم التصويت على قانون السلطات الخاصة¹ اثر انتخابات 16 مارس 1956 التي سيطرت عليها الثورة الجزائرية؛ فقادة الجبهة الجمهورية التي ضمت الاشتراكيين وجماعة "منديس فرانس" وأصدقاء "فرانسوا ميتران" و"شابان دلماس" (Chaban delmas) "الجمهوريين الاجتماعيين" اعربوا عن رغبتهم في وقف هذه الحرب، والاغلبية وقفت الى جانب السلام في الجزائر. اما (P.C.F) فقد كان ينشط في سبيل ذلك ولكنه لم يتحدث عن الاستقلال ، وبعد انتصار الجبهة وجه "توريز" عبر الإذاعة نداءا اكد فيه استعداد (P.C.F) التفاهم مع الاحزاب اليسارية لإقامة الحكومة التي تنتظرها البلاد وبدأت اسطورة الجبهة الشعبية تظهر من خلف الكلمات² وعادت القضية الجزائرية وسبل حلها تتصدر الصحف الفرنسية اليسارية.

نشرت صحيفة لومانيتي في هذا الشأن بتاريخ 13 مارس 1956 بقلم "جاك دوكلو" مقالا تحت عنوان " السلطات الخاصة شرح للانتخابات" (les pouvoirs spéciaux Explication de vot) ومما جاء فيه ان الشيوعيين في الجزائر كانوا ولازالوا يؤيدون وجود روابط سياسية واقتصادية وثقافية بين فرنسا والجزائر، لأن هذا الموقف حسب "جاك دكلو" يصب في مصلحة شعب فرنسا وشعب الجزائر بما في ذلك الغالبية العظمى من سكانها من اصل اوروبي. ويظهر للعيان ايديولوجية الصحيفة "مناهضة الاستعمار" والمناداة بالمساواة " إذ كتبت أن تطبيق مثل هذه السياسة يتطلب نبذ للعلاقات الاستعمارية المفروضة بالقوة على الجزائر". واقترح "جاك دوكلو" ومن ورائه (P.C.F) حلاً يتمثل في قيام الحكومة الحالية بالدخول في مناقشات مع أولئك الذين تقاوتل ضدهم حتى يتم التفاوض على "وقف اطلاق النار"، وحتى يتمكن الجنود الفرنسيين من العودة الى عائلاتهم التي تنتظر بفارغ الصبر هذا القرار، وفي سبيل ذلك دعا "جاك دوكلو" الى

¹ يرجى العودة الى الفصل الثاني.

² هيرفي هامون، باتريك روتمان، مرجع سابق، ص32.

حل المشكل الجزائري ولكنه لا يوافق على الاستقلال التام للجزائر، ولا يعترف بالجهة واطلق عليها مصطلح "الانفصاليين": "... مواجهة خطر الانفصاليين". وتظهر حزبية وطبقية الصحافة من خلال: "والسبيل الوحيد الى ذلك بتوحيد نضال العمال الشيوعيين والاشتراكيين" ثم اعترف بوجود "حقيقة وطنية جزائرية" وذلك بهدف التوصل الى حل يتناسب ومصالح الفرنسيين والجزائريين¹.

وبعد التصويت على السلطات الخاصة بقلم موريس توريز ظهر الدافع الحقيقي لتصويت الحزب للسلطات الخاصة نشرت لومانيتي "الجزء والكل" (la partie et le tout) بتاريخ 27 مارس 1956²؛ فالحزب الشيوعي لم يكن يرغب في التضحية بالكل لأجل الجزء وذلك لمواجهة الأحزاب اليمينية وفرض وقف اطلاق النار والشروع في التفاوض لحل النزاع³.

وكتبت لاحقا مقالا تضمن أخطاء التصويت على السلطات الخاصة تعرض للمصادرة بتاريخ 11 ماي 1956 بقلم مراسلها الخاص روبير لامبوت "الوجه الحقيقي للتهدة في الجزائر" (la "pacification" vrai visage de la). الاحداث التي ذكرها محصورة زمنيا بين 29 مارس و11 ماي 1956 يتساءل "روبير لامبوت" في بداية مقاله "هل الدراما الجزائرية قريبة من النهاية؟" انتقد الحلول العسكرية؛ غير أن "حل القوة" أيا كان الاسم الذي يطلق عليه لن يحل أي شيء، وصف ما يحدث في الجزائر "الحرب" العبارة التي فرضت عليها رقابة: "وهي حرب حقيقية تدور في الاراضي الجزائرية..". وفصح الاشتراكي "روبير لاكوست" وعلاقته بالمتطرفين فقد سمح لهم بتأسيس ميليشيا استعمارية نفذت عمليات اعدام في حق الاشتراكيين والشيوعيين جزائريين وأوربيين من دعاة وقف اطلاق النار والتفاوض⁴.

ونشير الى ان صحيفة **المجاهد** في عددها الأول تحت عنوان " السلميون يعملون. فظائع قسنطينة (12 و13 ماي 1956) " تطرقت للأحداث التي ذكرها روبير لامبوت في مقاله خاصة ما حدث في مدينة قسنطينة في الفترة 29 مارس 1956 و12 ماي 1956 وهي لم تختلف عن ما ذكره لامبوت ونشرته لومانيتي غير ان صحيفة المجاهد ذكرت استشهاد الأستاذ "ححو" و"العجبي" و"أبو شريط" خلال تلك الاحداث⁵ وهذا دليل على حقيقة ما جاء في صحيفة لومانيتي التي عملت على فضح سياسة التهدة في الجزائر بعد التصويت على السلطات الخاصة، ولكن تناقض الصحيفة والحزب الشيوعي بدا جليا خلال هذه المرحلة تعبئة إعلامية لصالح السلطات الخاصة 16 مارس

¹ نقلا عن Alain Ruscio, la question coloniale, p313, 314.

² ينظر الملحق رقم (9)، ص239.

³ نقلا عن Alain Ruscio, la question, p318.

⁴ نقلا عن Rossa moussaou, Alain Ruscio, Op.cit, p41-48.

⁵ **المجاهد**، " السلميون يعملون. فظائع قسنطينة (12 و13 ماي 1956) "، 1ع، 1 جوان 1956.

1956 ثم التنديد بسياسة العنف والقمع التي اعتبرت نتيجة حتمية للتصويت على السلطات الخاصة فكان التصويت على هذه الأخيرة دافعا لبعض أعضاء الحزب للانسحاب .

فقد اثار تصويت اليسار الفرنسي والحزب الشيوعي على السلطات الخاصة حفيظة بعض المفكرين الفرنسيين منهم؛ الفيلسوف الفرنسي "جان بول سارتر" الذي لطالما دعم وساند (P.C.F) إذ كان يعتقد أنه يناضل من أجل تحرير الانسان من الاستغلال الوحشي والهمجي¹، لذلك قرر الانسحاب من الحزب وبدأ في كتابة مقالاته عن النظام الاستعماري، فكان أول مقال نشرته صحيفته "الأزمنة الحديثة" - التي سبق ونشرت فيها مقالا مهما بتاريخ 1955 تحت عنوان "الجزائر ليست فرنسا" - تحت عنوان "الاستعمار هو نظام" في مارس 1956 وقد استفادت الثورة من هذا الموقف².

وإن المفكر والفيلسوف الفرنسي "جان بول سارتر" كان يعتقد آمالاً على اليسار الفرنسي وعلى الشيوعيين تحديداً، ولكنه أصيب بخيبة كبيرة دفعته للردّ بكتابة هذه المقالات، فأخذ بعد ذلك يعتقد أمله على الراي العام الفرنسي فتورته هي القدرة على انهاء الحرب الدائرة في الجزائر في كتابه "عارنا في الجزائر"، وقد بينا ذلك في الفصل الثاني ولاحقا سيكون من الموقعين على بيان 121 في سبتمبر 1960 وهذا ما سنوضحه.

وأثار تصويت (P.C.F) على السلطات الخاصة رجل القانون "موريس دي فرجيه" (Maurice Duverger)، الذي نشر مقالا في صحيفة **الاكسبرس** فسر وحلّ فيه سبب التفاف الشيوعيين على "غي مولي" رغم الأخطاء التي ترتكبها حكومته؛ فأطلق على ما يدور حولها اسم "كوميديا صغيرة"، حيث صوت الجمهوريون الشعبويون له لان الشيوعيين يفعلون ذلك، وصوت الشيوعيون له لان الجمهوريين يفعلون ذلك، والسبب أن: "كلاهما يريد أن يكون جزء من أغلبية اليوم، لان كلاهما يأمل في جذب غالبية الغد اليهما"، ويرى أنه اذا تم التخلي عن حكومة غي مولي فانه سيرتمي في أحضان الجمهوريين ويتلاشى الامل في تأسيس جبهة شعبية، وان الامر سيستمر حتى تبدو الظروف مهيئة لاستبدال حكومة غي مولي بحكومة الجبهة الشعبية او حتى اللحظة التي يبدو انه يمكنهم تأسيس حكومة اتحاد وطني. وتساءل "دي فرجيه" إذا ما كان الشيوعيون فعلاً لا يوافقون على السياسة الجزائرية للحكومة؟ ويجيب: "يبدو أن مراجعة المواقف الشيوعية فيما يتعلق بالجزائر فإنه لم يجبر أي شيء (P.C.F) على التصويت لصالح السلطات

¹ عبد الحميد عمراني : مرجع سابق، ص24.

² رشيد زبير، مرجع سابق، ص 147-148.

الخاصة ولم يكن يعتقد أنه سيصوت لها¹ ما يعني ان الحزب يوافق على سياسة حكومة غي مولي في الجزائر.

وحول دوافع تصويت (P.C.F) للسلطات الخاصة فكتب؛ بأن الحزب الشيوعي يعرف أن الرأي العام الفرنسي لا يتفاعل بنفس الطريقة اتجاه الجزائر كما يفعل اتجاه المغرب أو الهند الصينية، وأنه يعلم أنه سيخاطر بعزل نفسه عن المجتمع الوطني من خلال دعم الوطنيين الجزائريين، وإنه يعلم أيضا أن الاتحاد السوفياتي حريص على التقارب الفرنسي السوفيتي وأنه يستطيع التضحية بدعمه للثوار الجزائريين- وختم مقاله بأن الحقيقة الوحيدة في ذلك الوقت أن (P.C.F) صوت لصالح سلطات الخاصة "تجعل من الممكن تصعيد العمل العسكري في الجزائر: وهذه ليست فرضية ولكنها حقيقة"².

وقد أثبت التاريخ أن تحليل وتفسير "دي فرجيه" كان صحيحا فهذه هي دوافع الحزب وصحيفته للتصويت على السلطات الخاصة، والتي سبق وعبر عنها موريس توريز "بالجزء والكل " سعيا منه للإبقاء على تحالف اليسار الفرنسي لابعاد فرنسا عن المعسكر الغربي في اطار الحرب الباردة، لذلك فقد اعتبر القضية الجزائرية في هذه المرحلة قضية عرضية. وهو نفس الموقف الذي اتخذه في عهد الجبهة الشعبية سنة 1936 عندما تراجع عن وعوده بتحرير المستعمرات بسبب المستجدات على الساحة الدولية.

لذلك فقد اكتفى (P.C.F) بالنضال ضد الحرب الاستعمارية التي كان المتطرفون الاوربيون يريدون استمرارها في الجزائر حتى يحققوا الانتصار، وسعى الى اقناع الفرنسيين بما فيهم الجنود للنضال ضدها ونتيجة لذلك طالب بعض نواب اليمين الفرنسي اعتباره خارجا عن القانون³ وقد بينا سابقا خلال اندلاع الثورة التحريرية في 1 نوفمبر 1954 ان الشيوعيين برروا موقفهم بانهم لا يريدون ان يصدمو الرأي العام الفرنسي بالمطالبة بـ"استقلال الجزائر"، وعلى هذا فموقف الشيوعيين مرتبط بتطور موقف الرأي العام الفرنسي من القضية الجزائرية.

وعليه فان موقف الشيوعيين سنة 1956 لازال مرتبطا بعاملين التقارب السوفياتي الفرنسي وموقف الرأي العام الفرنسي لذلك لم يكن للحزب وصحيفته أي مبادرة فعلية لحل المشكل الجزائري بالتفاوض في عهد حكومة غي مولي اليسارية؛ وذلك على الرغم من ان أولى محاولات

¹ Maurice Duverger, Pourquoi Le P. C Soutient-il Guy Mollet?, l'Express, n°251, 13 Avril 1956, p7.

²ibid.

³ هيرفي هامون، باتريك روتمان، مرجع سابق، ص350.

الاتصال حسب ما جاء في صحيفة **فرانس اوبسيرفاتور** - وفي مصادر تاريخية أخرى- كانت في عهد حكومة "غي مولي وبمبادرة من اليسار الفرنسي تعود الى جانفي 1956، محاولة أستاذ الاداب في جامعة الجزائر "اندري مندوز" (Andre Mandouze) مع كل من "بن خدة" و"عبان رمضان" على أساس الاعتراف بحق الاستقلال للجزائر¹.

وتلاها محاولة كل من "م تشارلز" (MM Charles verny) و"ريني" (Renée) و"بيار ستيب" في 12 مارس 1956 غير ان "غي مولي" رفض ما نقله له "بيار ستيب" عن إمكانية عقد اجتماع غير مشروط مع كل من "عبان رمضان" المفوض السياسي لجهة التحرير الوطني وزیغود يوسف ، وكريم بلقاسم، وبن بولعيد، قادة المناطق الثانية، الثالثة، الأولى، ويضاف لهم أربعة من أعضاء جبهة التحرير في القاهرة، وممثلين مفوضين حسب الأصول للحكومة الفرنسية، يمكن ان يعقد في إيطاليا².

لكن "غي مولي" حسب ما نقله بيار "منديس فرانس" رفض ، وصحفي **فرانس اوبسيرفاتور** "بيار ستيب" قام بنقل الجواب لـ عبان وبن خدة يوم 17، 26 مارس 1956 ، وقد رفض قادة الجبهة وأكدوا أن القادة الرئيسيين للجبهة سيكون لهم وضع يسمح لهم بالتوقيع على وقف اطلاق النار قابل للتنفيذ على الفور إذا نجحت المحادثات لكن غي مولي حسب ما نقله بيار "منديس فرانس" استمر في معارضته للاتصال على هذا المستوى³.

وقد أكدت صحيفة **المجاهد** في عددها الأول سنة 1956 ما جاء في **فرانس اوبسيرفاتور** وصفت تلك الاتصالات بالمحاولات التي لم تؤدي الى أي نتيجة تذكر⁴ هذه المحاولات تجددت مرة أخرى وبرز فيها موقف صحيفة **فرانس اوبسيرفاتور** مرة أخرى، والتي انتهت اثر القرصنة الجوية التي تعرضت لها الطائرة المقلدة للوفد الجزائري في 22 أكتوبر 1956، وكانت الصحيفة "ايف ديشان" رفقة الوفد الجزائري⁵.

وبعد اعتقال قادة الجبهة نشرت صحيفة "**المقاومة الجزائرية**" مقالا للصحفية "ايف ديشان" ذكرت فيه ان محادثاتها مع قادة الجبهة، والاتصال المباشر بمسيرها انما اعتبر حجة او دليلا على انها لم تخطئ، وان كل من كان يكافح لاجل حلول سلمية في فرنسا لم يكونوا على ضلال وأضاف

¹ Pierre Stibbe, "histoire des la négociations secrètes Franco-F.L.N" **France Observateur**, n°565, 2 mars 1961, p11

² ibid

³ ibid

⁴ **المجاهد**، "الكل من اجل النصر"، ع1، 1 جوان 1956.
⁵ **المجاهد**، "راي لوموند في الثورة"، ع21، 1 افريل 1958.

ان قادة الجبهة محاورون حقيقيون، ويمكن للحكومة فرنسية ويجب عليها ان تتفاوض معهم. اذا كانت تسعى لتحقيق السلم في الجزائر¹ ولاحقا في مذكراته ثمن "أحمد بن بلة" -وهو احد قادة الجبهة الذين كانوا في الطائرة التي تعرضت للقرصة الجوية- موقفها الانساني ووقوفها الى جانبهم² وهذا دليل آخر على الدور الفاعل لصحيفة فرانس اوبسرفاتور ومراسليها في دعم الثورة الجزائرية والمتخاذل لصحيفة لومانييتي.

أما صحيفة الاكسبرس فحتى وإن لم تخض حملتها ولم تؤدي دورا في المحادثات إلا أنها كانت أكثر جرأة؛ فقد نشرت بعد التصويت على السلطات الخاصة مقالا لـ "سيرفان شرايبيير" تحت عنوان "غي مولي : ساعة الاستقالة " (Guy Mollet: l'heure de démissionner) ندد فيه بإعتقال صحفي فرانس اوبسرفاتور "كلود بوردي"، وندد بسياسة حكومة "غي مولي" المناقضة للوعود التي قدمها³.

وندد "سيرفان شرايبيير" في ذات المقال بموقف الحزب الاشتراكي من الثورة الجزائرية، إذ ذكّره بموقفه- السابق- الرافض للحرب ولاستدعاء المجندين فقد سبق وكتبت صحيفته في 8 أكتوبر 1955 "من أجل الاحتفاظ بالمليارات ومن أجل المستغلين الاستعماريين"، ولكن الوزير المقيم اليوم حسب الاكسبرس في 3 أفريل 1956 استدعى 200 الف شاب فرنسي الى الجزائر، وخاطب "سيرفان شرايبيير" رئيس الحكومة "غي مولي" بأن: "لديه تفويض لصنع السلام..من خلال مفاوضات سياسية...وإذا تخلى رئيس الحكومة عن سياسة التفاوض"، وبسبب العراقيل التي تعترضه يرى شرايبيير بأن: "..واجبه اتجاه الامة أن يقول ذلك ويذهب انها مسألة أخلاقية صارمة وديمقراطية. تم احضاره الى رئاسة المجلس التنفيذي لسياسة معينة وإلا فانه يجب أن يترك مكانه إنها قبل كل شيء مسألة تتعلق بالمصلحة الوطنية..⁴".

ومن خلال ماكتبه "سيرفان شرايبيير" يبدو ان اول خطوة قامت بها حكومة غي مولي اليسارية أنها اتبعت سياسة حربية لحل المشكل الجزائري تمثلت في "استدعاء المجندين"، أي استبعاد الحلول التفاوضية أو أي تسوية سياسية للمشكل الجزائري، وهذا ما يناقض ما روجت له الصحافة الفرنسية اليسارية وفي مقالتها صحيفة لومانييتي، وعموما فان سياسة حكومة غي مولي اليسارية لا

¹ ايف ديشان، "كنت في الجزائر مع الخمسة"، المقاومة الجزائرية، ع12، 10 نوفمبر 1956، ص1.

² أحمد بن بلة، مذكرات احمد بن بلة، تر: عفيف الأخضر، دار الآداب، بيروت، ص123.

³ J-J Servan schreiber, "Guy Mollet: l'heure de démissionner ", L'Express , n°250, 6 avril 1956, p3.

⁴ ibid

تختلف عن سياسة الجبهة الشعبية سنة 1936، والتي تراجعت عن وعودها بحل مشاكل المستعمرات بعد الوصول للسلطة، مع الاختلاف ان الجبهة الشعبية طرحت مشروعاً ادماجياً سياسياً، في حين ان حكومة غي موللي التي كان الحزب الشيوعي جزءاً منها كثفت من الجهد الحربي لحل المشكل الجزائري، وفي مقدمتها استدعاء المجندين الفرنسيين الى الجزائر وقد ولد ذلك ردود فعل مختلفة.

فقد أدى قانون تعبئة المجندين وإرسالهم الى الجزائر، والذي أصدرته الجمعية الوطنية الفرنسية في نفس الشهر الذي تم فيه التصويت على السلطات الخاصة 16 مارس 1956¹ الى ازدياد حالات الرفض وهو ما اعتبر احدى المواضيع الهامة التي تطرقت لها الصحف الفرنسية. وكانت صحيفة **الاكسبرس** قد نشرت مقالا بتاريخ 15 جوان 1956 حول الموضوع بقلم "سيرفان شرايبيير" بين فيه حجم الانقسام الذي قد يتسبب في كسر فرنسا؛ فهو يرى انه يمكن للمرء ان يحارب طرائق الحرب في الجزائر، لكن رفض الالتحاق بالخدمة العسكرية لا شيء يبهره: " فالأمة لا توجد الا اذا امتثل المرء لقوانينها واستجاب لدعوتها"، واطلق على ما يحدث ازمة أخلاقية وسياسية المسؤول عنها هم رجال السنوات العشر الماضية وليس فقط الأسابيع العشر الماضية².

وتبنت **لومانيتي** موقفاً غريباً اتجاه واحدة من اهم القضايا المتعلقة بموضوع الرفض وهي قضية "ألبن ليشتي" (Alban liehti). المناضل الشيوعي الذي رفض الالتحاق بالخدمة العسكرية في الجزائر جويلية 1956، **لومانيتي** انتظرت أربعة اشهر للتطرق للموضوع بتاريخ 15 نوفمبر³ 1956 (le soldat Alban liechté jugé le 19 à Alger, doit etre acquitté) ، ويظهر من خلاله أنها أخفت التاريخ الحقيقي لرفض ليشتي الالتحاق بالخدمة العسكرية، وبدل جويلية كتبت في 2 سبتمبر 1956، ولكنها لم تدعم موقفه هذا واكتفت بالتطرق للظروف المزرية التي يمر بها داخل السجن، ضرورة التضامن معه والمطالبة باطلاق سراحه من طرف سكان قريته ، والمنظمات الوطنية والشخصيات التي تدافع عن حقوق المواطنين⁴.

وعليه لم يتضح موقفها من هذا الرفض لم تدعمه وتندد به، ولم تذكر في مقالها انه مناضل شيوعي؟! فبماذا نفسر هذا الموقف؟، لومانيتي التي كان احد مبادئها الإعلامية قول الحقيقة والموضوعية والصدق لم تلتزم بهذه المبادئ فيما يخص قضية ليشتي 1956، ولاحقاً تبنت موقفاً

¹ جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للجزائر، الجزائر، 1994، ص274.

² J-J Servan schreiber, " Quelle France?", **l'Express**, n°260, 15 juin 1956, p3

³ ينظر الملحق رقم(9) ، ص239.

⁴ نقلا عن Alain Ruscio, La question , p327.

واضحاً رافضاً لدعم العصيان واعتبرته جزءاً من أيديولوجيتها وسنوضح ذلك عند التطرق الى بيان 121 في سبتمبر 1960.

وعموماً فموقف الصحيفة من الثورة الجزائرية سنة 1956 كان يصب في مصلحة الحزب الشيوعي، الذي أولى أهمية بالغة لموقع فرنسا الدولي في إطار الحرب الباردة وبالضبط علاقته بالسوفييات؛ فقد ذكرت صحيفة **المجاهد** بتاريخ 1 أفريل 1958 في هذا الشأن أن الاتحاد السوفياتي سنة 1956 كان يرغب في وجود حكومة فرنسية تضم الشيوعيين والاشتراكيين تعمل على تغيير اتجاه فرنسا نحو الولايات المتحدة، وتؤدي الى اضعاف الحلف الأطلسي لكن سياسة الحزب الاشتراكي الفاشلة والعدوان الثلاثي على مصر دفعه الى تغيير موقفه¹.

لذا فقد اشتد الصراع بين (P.C.F) واليمين الفرنسي بعد تدخل السوفييات في المجر سنة 1956 ؛ ففي 7 نوفمبر 1956 بعد تظاهرة ضخمة في قلب باريس "قوس النصر"، اتجه الالاف من الباريسيين الى مقر اللجنة المركزية لـ (P.C.F) تكريماً للمجر ، حيث تدخل الاتحاد السوفياتي في 4 نوفمبر 1956 لاستعادة الحكومة الشيوعية. ما دفع قادة اليمين الفرنسي المتطرف يتقدمهم "جان ماري لوبان" الى اتخاذ قرار مهاجمة مباني الحزب الشيوعي. فقد كان اليمين من خلال هذه الحركة يريد ان يدفع الحكومة الى مزيد من الصرامة والعنف اتجاه الشيوعيين ، ولأول مره في باريس نجح اليمين المتطرف في ادخال نفسه في الحياة العامة خلال هذه التظاهرة. ولعب دور لم يكن هامشي فقد اعطته الثورة الجزائرية الفرصة على الأقل منذ 6 فيفري 1956 (يوم الطماطم) في الجزائر العاصمة. اما القضية المجرية فقد سمحت له بالتصرف جهاراً نهاراً وبقوة² في قلب باريس.

وكان مبنى صحيفة **لومانييتي** مستهدفاً؛ فبعد أن اقتحم اليمين مبنى الحزب وأشعلوا فيه النار قرروا مهاجمة المبنى الذي كان يوجد به محرروا وعمال المطبعة، وقد حدثت مواجهة صعبة بجوار مبنى **لومانييتي**. ما دفع الحزب الى الاتصال بمناضليه في باريس. فكانت المواجهة في مبنى الصحيفة بين اليمين المتطرف والحزب الشيوعي الذي قيل ان احد مناضليه قد اغتيل هناك. وقد حضر بعض قادة (P.C.F) واستبسلوا في الدفاع عن مبنى الصحيفة فكانت من اللحظات الصعبة في تاريخ (P.C.F) اما موقف الشرطة فكان تدخلها رمزياً في حدث اعتبره البعض بداية لحرب اهلية³.

¹ **المجاهد**، "قضية الاسرى امام سياسة المعسكرات الدولية"، ع21، 1 أفريل 1958، ص8.

² Paul Marie de la Gorce, Op.cit, p385.

³ Ibid, p386.

إذن انتصار الشيوعيين في المجر زاد من قوة اليسار الشيوعي الذي كان قاب قوسين أو أدنى من تأسيس جبهة شعبية في فرنسا تبعد فرنسا عن المعسكر الغربي، وفي المقابل زاد من قوة اليمين اخضاع "غي مولي"، في الجزائر الى سياستهم وقد تجلّى ذلك بعد اختطاف طائرة الوفد الجزائري لينتقل هذا الصراع الى قلب باريس. ولكن ما هي خطوط (P.C.F) في الجزائر؟.

في الجزائر كان وضع الشيوعيين مختلف وصعب فبعد ان اكتفى (P.C.F) ومنذ جوان 1955 الى دفع "النجدة الحمراء" والمحامين للعمل¹ كان أعضاء (P.C.A) قد اختاروا منحى آخر؛ فبعد وصفه لتفجيرات الفاتح من نوفمبر بالاستقرازية توجه الى العمل المسلح بسبب الضغط الذي لقيه من مناضليه المسلمين فكان قرار الانضمام الى الكفاح الوطني في جوان سنة 1955 ، ثم اصدار قرار المنع في سبتمبر 1955 ، وتوقيف صحيفته "الجزائر الجمهورية"، وفي شهر مارس 1956 بينما كان الشيوعيون في فرنسا يصوتون للسلطات الخاصة أسس الشيوعيون في الجزائر منظماتهم العسكرية " مناضلي التحرير" فكانوا عرضة للاعتقالات والمطاردات².

هذا التطور لم يكن وليد اللحظة فقد بينا سابقا ان صحيفة ليكو دوران تحدثت عن احتمال مشاركة الشيوعيين الجزائريين في هجومات 20 اوت 1955، وأن الجنرال اوساريس حينها أخذ الحجة أو الدليل لملاحقة أعضائه، ثم إن تأسيس هذه المنظمة المسلحة لم يكن نظريا مثلما هو الحال بالنسبة للشيوعيين الفرنسيين فقد بادر أعضائها فعلا الى العمل المسلح ؛ وكان منهم "فيرناند ايفتون" (Fernand iveton) بتاريخ 14 نوفمبر 1956 والذي تحدث عنه اوساريس في مذكراته وبأنه من أعضاء (P.C.A)³ والذي نفذ في حقه حكم بالاعدام ، والملازم "هنري مايو" (Henri Maillot) الذي قتل في قلب المعركة⁴.

فقد أدرك هؤلاء ان تصويت الشيوعيين في فرنسا للسلطات الخاصة بهدف التفاوض انما الغرض منه تحقيق اهداف سياسية مرحلية تتناقض وإيديولوجيته المناهضة للاستعمار، خاصة وان الشيوعيين في الجزائر قد عانوا من جراء تهجمات "روبير لاكوست" بعد التصويت للسلطات الخاصة، فهذه الأخيرة كرسست بصورة او بأخرى الوجود الاستعماري في الجزائر وأعطت نفوذا قويا للجيش وللمتطرفين الاستعماريين سنة 1956 وعلى هذا فقد تراجع نفوذ (P.C.F) في الجزائر فيما يخص القضية الجزائرية والحلول التفاوضية.

¹ محمد حربي، الجزائر 1954-1962. جبهة التحرير الأسطورة والواقع ، ط1، تر: كيميل قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية و دار الكلمة للنشر، بيروت لبنان، 1983، ص122-123.

² هيرفي هامون، باتريك روتمان، مرجع سابق، ج2، ص42.

³ الجنرال اوساريس، مصدر سابق، ص71.

⁴ باتريك افينو، جون بلانشايس، مرجع سابق، ج1، ص89.

وقد كتب "فرانسوا موريك" في صحيفة **الاكسبرس** 22 جوان 1956 في "بلوك نوت فرانسوا موريك" (le bloc notes François Mauriac)؛ بأن أحد المطالب الملقاة على عاتق الجيش فيما يتعلق بالحكومة هو عدم قبول أي حل وسط مع (ج.ت.و)، لأن الجيش المسؤول عن الدفاع عن المسلمين لا يستطيع تصور نوعية المحاور أو الناخب الذي سيتم الاعتراف به في يوم من الأيام لأولئك الذين ذبحوا بالفعل ثلاثمائة من مواطنينا، وأكثر من ثلاثة آلاف مسلم في المناطق الوحيدة التي يسيطر عليها (ج.ت.و)، وكتبت بأن هذا ما طالبت به صحافة معينة-استعمارية- في خدمة رجال 6 فيفري 1956 في الجزائر العاصمة، وقد طالب "فرانسوا موريك" بدوره من الحكومة الفرنسية تنفيذ الوعود التي قطعتها قبل التصويت على السلطات الخاصة وختم بأن: "النصر المقدس الوحيد الجدير بفرنسا هو انتصار الحكمة البشرية..¹

وقد استجابت الحكومة الفرنسية لمطالب الجيش والكلون عبرت عن ذلك "جيرمان تيون"؛ سنة 1956 تلقى الجيش الفرنسي الامر بالقضاء على الإطارات السياسية والعسكرية للانتفاضة بكل الوسائل ، وهذه الاطارات هي في الواقع جميع الوجهاء والنخب الفكرية، وكل الشبيبة المتعلمة² وقد طال ذلك رجال الاعلام وكان "هنري مارو" (Henri Marrou) الصحفي في صحيفة **لوموند** اول من تعرض للتفتيش على يد شرطة غي مولي بسبب تعليقه الحر والمستقل بتاريخ 5 افريل 1956، والذي لم يعجب الاشتراكيين الذين كانوا يتصدرون المراكز الأولى للحرب³.

فالسطات الخاصة التي دعت لها صحيفة **لومانييتي** وصوت لها (P.C.F) إنما فتحت المجال لتقوية تحالف الجيش والكلون، وازدياد نفوذ -اليمن- ضد كل من يدعوا الى التفاوض، وحل المشكل الجزائري من سياسيين ومفكرين وصحفيين ، وصحيفة **المجاهد** من جهتها في عددها الثاني كتبت ان الجزائريين لا ينسون ان "جاك دكلو"، ورفقائه داخل المجلس الوطني الفرنسي قد صوتوا لصالح غي مولي والوزير المقيم لاكوست للحصول على السلطة المطلقة للقيام بحربهما "الافنائية على الشعب الجزائري"، وان النواب الشيوعيون التزموا الصمت في قصر بوربون وفي مجلس الجمهورية، والمجالس العمالية والبلدية عما يرتكبه الجيش الفرنسي من فظائع في حق الجزائريين بل وامتنعوا عن كل مسعى يحقق استقلال الجزائر⁴.

¹François Mauriac, le bloc notes François Mauriac, **l'Express**, n°261, 22 juin 1956, p24.

² عمار اوزقان، مصدر سابق، ص210.

³ باتريك افينو، جون بلانشايس، مرجع سابق، ج2، ص33.

⁴ **المجاهد**، القضية الجزائرية ومزاعم تاييد الشعب الفرنسي، ع2، جويلية 1956، ص31.

فأطروحة "موريس توريز" سنة 1939 لازالت تحكم سياسة الحزب الذي يسعى الى تأسيس اتحاد فرنسي مع المستعمرات الفرنسية مقتديا بالنموذج السوفيياتي ، وهو ما رفضه الجزائريون جملة وتفصيلا، وقد سبق لـ"مصالي الحاج" ان صرح منذ عشر سنوات بان الشيوعيين اضرخوا القضية الوطنية أكثر من تهجمات الاستعمار ، ولم يتغير الوضع سنة 1956 ، لذلك نجد صحيفة الحزب لومانييتي رغم انها اعترفت بوجود "حقيقة وطنية " في الجزائر. وطرحت فكرة التفاوض مع ممثلين مؤهلين للشعب الجزائري بما فيهم الاوربيين لم تعترف بالجهة . دعت الى الحلول السياسية السلمية ولكنها لم تتحدث عن الاستقلال.

ولم تلتزم بايدولوجيتها المناهضة للاستعمار ولا بمبادئها الإعلامية كانت صحيفة سياسية دعت للتصويت على السلطات الخاصة التي تسببت في حرب افنائية للجزائريين، ولم يكن لها ولا للحزب الشيوعي أي دور فيما يخص التفاوض وحل المشكل الجزائري وترددت في دعم "ألبان ليشتي" الذي رفض التجنيد في الجزائر، وقد اقتصر دورها على التنديد بالقمع والعنف اللذان يعتبران نتيجة حتمية للتصويت للسلطات الخاصة ولقانونة تعبئة المجندين مارس 1956.

ومن خلال الأحداث التي تطرقنا لها في هذه المرحلة 1954-1956 . اندلاع الثورة 1 نوفمبر 1954، هجومات 20 اوت 1955، التصويت للسلطات الخاصة 16 مارس 1956 ، يظهر ان صحيفة لومانييتي التزمت خطأ تحريري سياسي اتجاه (P.C.F)، الذي استغل الثورة الجزائرية لتحقيق أهداف سياسية تمثلت في تأسيس جبهة يسارية تواجه اليمين الفرنسي وتبعد فرنسا عن المعسكر لغربي. ولومانييتي في هذه المرحلة لم تعترف بالامة الجزائرية ، وبالشعب الجزائري أو بـ(ج.ت.و) كمثل له، ولم تطالب باستقلال الجزائر استقلالا تاماً عن فرنسا. بل ركزت في تعبئتها الإعلامية على مهاجمة حكومة مندريس فرانس سنة 1954، ووحكومة ادغار فور خلال هجومات 20 أوت 1955. وعلى التنديد بحل القوة والمطالبة بتحقيق مطالب الجزائريين بالعدل والمساواة.

وفي عهد حكومة غي مولي اليسارية سنة 1956 ظهر تناقض الصحيفة التي نددت سابقا بحل القوة للقضاء على الثورة الجزائرية، فالسلطات الخاصة التي روجت لها فتحت المجال للجيش الفرنسي والكلون لاتباع سياسة حربية افنائية في الجزائر، وملاحقة ومتابعة كل من يدعوا الى حل المشكل الجزائري بالتفاوض بما في ذلك النخب الفكرية اليسارية في الجزائر وفرنسا.

ثانيا- صحيفة لومانيتي واحداث وقضايا الثورة 1957-1958:

1- معركة الجزائر 1957:

2- الهجوم على ساقية سيدي يوسف فيفري 1958:

1- صحيفة لومانيتي وأحداث معركة الجزائر 1957

يمكن اعتبار معركة الجزائر على انها معركة قادتها أفواج المظليين ضد شبكة القنابل التابعة لجيش التحرير الوطني بقيادة "ياسف سعدي"، وتم تحديد نقطة الانطلاق بقرار 7 جانفي 1957 بتفويض سلطات الشرطة للجنرال ماسو قائد الفرقة العاشرة للمظليين وكانت النهاية باستشهاد "علي لابوانت" نائب "ياسف سعدي" في 8 أكتوبر 1957¹ ونظرا لطول مدة معركة الجزائر وتشابك أحداثها فاننا نقسمها الى مرحلتين المرحلة الأولى من بداية والى غاية سقوط حكومة غي مولي 28 ماي 1958 ، أما المرحلة الثانية فتنتهي عند 8 أكتوبر 1957.

المرحلة الأولى من معركة الجزائر 7 جانفي -28 ماي 1957

كانت الاحداث التي شهدتها الجزائر العاصمة بعد التصويت على السلطات الخاصة ، تنبئ بقرب الانفجار "جان دانيال" في صحيفة **الاكسبرس** بتاريخ 15 جوان 1956؛ يطرح سؤالين الى متى سيستمر انعدام الامن؟ كيف سيعيش الجزائريون مسلمون وأوربيون معاً؟ هذان السؤالان حسب جان دانيال كانا الأكثر تداولاً من طرف سكان الجزائر العاصمة ، والسبب هو اشتداد الصراع ومن جملة ما ذكره؛ اضرار النار في مقر الحاكم، تنفيذ جرائم قتل في حق المستوطنين الصغار، وان المسلمين أيضا اخذوا نصيبهم من القمع والاعتقال والنفي والحرائق².

وفي خضم ذلك وحسب ذات المصدر فقد صرح "روبير لاكوست" ان العمليات العسكرية سيظهر مفعولها في ستة اشهر، ووعد بان اقصى حد لذلك سيكون في شهر سبتمبر 1956³ لأكوست الوافد الجديد بعد يوم الطماطم كانت سياسته تهدف الى ربط فرنسا بالجزائر فقد وجه

¹ Pierre vidal naquet, **les crimes de l'armée française Algérie 1954-1962**, saihi, 2014, p71.

² J d, **Algerie témoignages de la semaine, l'Express**, n°260, 15 juin 1956, , p3.

³ **ibid.**

جملة صريحة للجيش الفرنسي " سنبقى في الجزائر ليس لأننا الأقوى ولكن لأننا على حق"¹ وفي ظل هذه الظروف يبدو ان الجبهة قررت الرد على "روبير لاكوست" بنقل الكفاح الى العاصمة.

بدأت أولى التفجيرات في نفس الشهر الذي حدده روبير لاكوست؛ في 30 سبتمبر 1956 انفجرت أول قنبلة في مقهى الملك بار التي كانت قبلة للشباب الفرنسي، وتلاها عدة تفجيرات في شهر نوفمبر ثلاثة قنابل بتاريخ 13 سبتمبر 1956، وثلاثة أخرى في 28 نوفمبر 1956 في قلب العاصمة² وكان هدف الجبهة استعادة السلطة فيها ؛ المؤرخ الفرنسي "بيير فidal ناكي" كتب في هذا الشأن ؛ كانت القضية هي السلطة في الجزائر العاصمة لذلك تعتبر معركة الجزائر اكثر حلقات الحرب الجزائرية شهرة³ وقد أعطت هذه المعركة لسكان العاصمة فرصة للانخراط في العمل المسلح بعد ان اقتصرث الثورة على مناطق معينة السنوات الاولى.

وقد انخرطوا وبشكل فعال في تلك العمليات من خلال تنظيم اضراب شامل يوم 28 جانفي 1957، تزامن مع انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي حضره وفد عن (ج.ت.و) لإثارة نقاش حول القضية الجزائرية، ولكن قائد الفرقة العاشرة للمظليين الجنرال "ماسو" كلف "بول اوساريس" بكسر الاضراب وبفرض حظر التجول واطلاق النار على كل من لا يحترمه⁴ فكان الثمن باهظا على سكان العاصمة خلال أيام الاضراب الثمانية ؛ اعتقالات، اغتياالات، واختفاءات التي قدر كل منها بالآلاف⁵.

كانت الحقيقة الرئيسية في العاصمة هي محاولة استبدال الفوضى الدموية بها الى الحد الأدنى من البيروقراطية ، ومن حيث المبدأ يعهد بالتعذيب الى المختصين ويتم تنفيذ الإعدام باجراءات موجزة من قبل فريق من القتلة بقيادة القائد "بول اوساريس"⁶ والفرقة العاشرة للمظليين التي قررت أيضا مواجهة الشيوعيين في الجزائر من خلال تفكيك فرقة "اندرى موان" (André Moine) الشيوعية التي أسست "مصلحة عمليات"، وحاولت اغتيال الجنرال سالان في 18 جانفي 1956 وخلال هذه العملية برز اسم الشيوعي من أصول فرنسية فيرناند ايفتون- الذي اعتقل في نوفمبر 1956 -احد أعضائها⁷ والذي نفذ في حقه حكم الإعدام يوم 11 فيفري 1957 كما سبق وذكرنا.

¹ Yves courriere, Op.cit.

² الجنرال اوساريس، مصدر سابق، ص 70-71.

³ Pierre vidal naquet, Op.cit, p71.

⁴ الجنرال اوساريس، المصدر السابق، ص 81، 87.

⁵ محمد الشريف عباس ، من وحي نوفمبر خطب ومداخلات، دار الفجر، الجزائر، 2005، ص99.

⁶ Pierre Vidal Naquet, Op.cit, p72.

⁷ الجنرال اوساريس، مصدر سابق، ص 105، 127.

لذلك فأحداث معركة الجزائر تختلف عن باقي أحداث الثورة لان وحشية الجيش الفرنسي فيها لم تقتصر على الجزائريين وإنما طالت ولأول مرة الاوربيين ومن مظاهر ذلك افتتاح معتقل لودي¹ مطلع العام 1957 ليستقبل الاوربيين ، أعضاء (P.C.A) او الفرنسيين منه² كان اسرى لودي يلخصون تاريخ الاستعمار أبناء المهاجرين من جنوب فرنسا، ورثة الالزاسيين واللورين بعد ضم المانيا لمنطقتهم، واحفاد الاسبان، وابناء اليهود ، والسفرديم الذين طردتهم ايزابيلا الكاثوليكية في القرن 15 والذين اصبحوا مواطنين بعد قانون كريميو 24 أكتوبر 1871³، ولد معظم المعتقلين من لودي في الجزائر، و80% منهم لم تطأ أقدامهم فرنسا ولم يتحدثوا اللغة الفرنسية⁴.

إذن فالفرقة العاشرة للمظليين خاضت حربها على جبهتين؛ جبهة التحرير الوطني والحزب الشيوعي الجزائري أي الامة التي ضمت العرب والفرنسيين والالمان والأتراك. وهي المجموعة العرقية التي اطلق عليها "موريس توريز" منذ 1939 "امة في طور التكوين" فكانت بداية المواجهة الفعلية والمباشرة بين (P.C.F) وحكومة "غي مولي" اليسارية في باريس، وفي الجزائر بين تحالف الجيش والمتطرفين الفرنسيين و(P.C.A) من جهة اخرى. وستشهد فرنسا من اليمين الى اليسار جراء ذلك انقساماً وانحلال لم تشهده من قبل.

ويقول "لويس بلان" (Louis Blanc)⁵ وهو احد المفكرين الفرنسيين الذين نددوا وفضحوا السياسة الاستعمارية في الجزائر خلال القرن 19 فكتب: "ان الاحتلال كما كان يقصد به كان من النوع الذي يربي الجنود على الوحشية"⁶ وخلال معركة الجزائر ظهر جنود من نوع آخر تجاوز العنف الذي ارتكبه كل الحدود ، جنود الفرقة العاشرة للمظليين ، ماسو، اوساريس، بيجار

¹ يذكر هنري علاق والذي اعتقل في هذا المعتقل سنة 1957 ان معتقل لودي يقع في قرية صغيرة بالقرب من المدينة وبانه كان يضم في ذلك الوقت حوالي 140، معتقل اغلبهم من أصول اوربية تولى اغلبهم مسؤوليات نقابية. ينظر؛ هنري علاق، مصدر سابق، ص246-247.

² سيلفي تينو، عدالة غربية، القضية في حرب الجزائر، تر: الدكتور عمر لحسن، ص116.

³ إن هذه القانون نسب ل أدولف كريميو والذي يقضي بتجنيس يهود الجزائر دفعة واحدة أي التجنيس الجماعي، وان كريميو هذا كان يهوديا ووزيرا للداخلية في حكومة بوردو سنة 1870، طالب قبل ذلك وهو خارج الحكومة بتجنيس اليهود وبادر بذلك وهو وزير لمنحهم الجنسية والمواطنة الفرنسية التي تعطيهم كامل الحقوق السياسية والمدنية. ينظر؛ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج6، ص398.

⁴ Nathalie Funès, **le camp de Lodi Algérie 1954-1962**, stosk, 2012 , p9.

⁵ 1882-1811 مفكر فرنسي اشتراكي كتب في التاريخ والفلسفة والاقتصاد عمل في الصحافة، عمل محررا في صحف الوطني، الرشاد، والإصلاح. وفي عام 1839 ترأس رئاسة تحرير مجلة التقدم، بين عامي 1941-1948 شارك في تحرير مجلة المستقلة، ساهم في ثورة 1848، وانتخب نائبا عن مدينة باريس وعين عضوا في الحكومة المؤقتة. بقي لويس بلان مخلصا لمبادئه الاشتراكية وناضل لمواجهة انحراف الالجمعية التأسيسية في اعقاب مظاهرات 1848، فصل عن الحكومة ثم ارغم على السفر الى بلجيكا ثم إنجلترا حتى 1870 ثم عاد الى باريس واشتغل في الحرس الوطني واعيد انتخابه نائبا عن باريس سنة 1871، عارض قيام كمونة باريس ، ولم ينضم للاممية وظل مخلصا للاشتراكية ودافعا عن افكاره الاقتصادية والاجتماعية. ينظر ؛ مطانيوس حبيب، اعلام ومشاهير، المجلد 5، ص259.

<https://arab-ency.com.sy/ency/details/1059/5> . 21/6/2024. 23:22.

⁶ مصطفى الاشرف، الجزائر الامة والمجتمع، تر:حنفي بن عيسى، دار القصة للنشر، الجزائر ، 2007، ص356.

(Bigard) والحكومة الفرنسية بقيادة الاشتراكي اليساري غي مولي ارتكبت جرائم جعلت الفرنسيين انفسهم ينتفضون.

فحركة تأليف الكتب التي ظهرت خلال الثورة منذ 1955، ازدادت وتيرتها أثناء وبعد معركة الجزائر سنة 1957 هذه الكتب تؤكد رفض النخب الفكرية الفرنسية للسياسة الاستعمارية، وللعنف والتعذيب وأخرى تفضحه وتشهر بتجاوزات الجيش وأخرى تحدثت عن يومياتها الدامية والتي استعنا ببعضها في هذه الدراسة نذكر بعض منها في الجدول التالي¹:

المؤلف	العنوان	السنة
كوليت وفرانيسيس جانسون	الجزائر الخارجة عن القانون	1955
موريس توريز، جاك دوكلو، فرانسوا بيلو	فرنسا وافريقيا الشمالية ²	1955
ببير هنري سيمون ³	ضد التعذيب	1957
جورج ارنو، جاك فرجاس	لاجل جميلة	1957
هنري علاق	السؤال	1958
جرمان تيون	الجزائر 1957	1957
ريموند ارون	تراجيديا الجزائر	جوان 1957

ويعتبر "ببير هنري سيمون" (P.H.Simon) أول من كشف عن التعذيب ورفضه في كتاب تحت عنوان "ضد التعذيب" "يوم 13 مارس 1957"، ثم تتالت القضايا التي عملت الصحافة على نشرها، وجاء الإعلان عن انتحار العربي بن مهيدي في 14 مارس 1957، ومحمد علي بومنجل في 26 مارس 1957⁴ اللذان اغتيلتا على يد بول اوساريس بأوامر مباشرة من "ماكس لوجون" (Max lejeune) وغي مولي وحتى الجمهورية الفرنسية⁵ الرابعة فكان التعذيب اول قضية استنكرها الفرنسيون.

¹ Catherine brun et Olivier Penot-Lacassagne, **Engagements et Déchirements les Intellectuels et La gurre D'Algérie sartre, Malraux, camus, Paulhan, Kateb, Mauriac, Aragon, Blondiin, Fanon, Guyotat, Gllimardr**, 2012..

² يلاحظ من خلال العنوان ان (P.C.F) يتعامل مع القضية الجزائرية في اطار الشمال افريقي أي الاتحاد الذي كان يؤمن به موريس توريز ويظهر ذلك من خلال المقالات التي نشرتها لومانيتي اندلاع الثورة نوفمبر وصحيفة مثل لوموند توافقها الرأي يرجى العودة الى الى اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 وأحداث 20 اوت 1955.

³ كاتب وروائي ومؤرخ ولد في 16 جانفي 1903 بعد اكمال دراسته الاداب التحق بالمدرسة العليا للمعلمين عام 1923، مارس مهنة التدريس. ثم حصل على منصب أستاذ كرسي الادب الفرنسي في الجامعة الكاثوليكية في مدينة ليل. كان مناهضا للحرب في الجزائر، استنكر وأدان بشدة ممارسة التعذيب وجاوزات الجيش الفرنسي في الجزائر، والتي اعتبرها خيانة لمبادئ وتقاليده الثقافية الفرنسية. ينظر؛ رشيد زبير، مرجع سابق، ص723.

⁴ سيلفي تينو، مرجع سابق، ص139-140.

⁵ الجنرال اوساريس، مصدر سابق، ص121.

قاد موجة التنديد الأولى "ريني كابيتان" (René Capétant) وهو أستاذ علي بومنجل الذي أوقف محاضراته نتيجة لذلك، و"ريني ويليام تورب" وهو محامي بنقابة المحامين في باريس صرح وندد بالممارسات التي يلجا لها الجيش الفرنسي في الجزائر، وتلاها نشر لجنة المقاومة الروحية مطبوعة بعنوان "مجننون يشهدون" والتي سجلت على اثرها عدة حالات تعذيب وانتقام وإعدام بدون محاكمة طالت السكان المدنيين ، ثم استقالة الجنرال دي بولارديار وتلاه تنديد الأستاذ جاك بايرقا (Jacque Peréyga) في جامعة الجزائر بعمليات الإعدام بدون محاكمة والتي كان شاهدا عليها في العاصمة ثم نشر رسالته التي بعث بها الى وزير العدل¹.

وقد تعددت الرسائل التي ترفض تجاوزات الجيش الفرنسي من فرنسيين وجزائريين نذكر منها².

الشخصية	الموضوع	السنة
مولود معمري	رسالة الى فرنسا	فيفري 1957
كاتب ياسين	رسالة كاتب ياسين الى البير كامو	16 أكتوبر 1957

ولكن الراي العام في فرنسا في هذه المرحلة لم يكن يهتم بالثورة الجزائرية، باستثناء المسلمين الذين كانوا عرضة للاضطهاد في المصانع واولياء المجندين الذين ارسلوا الى الجزائر³ وذلك على الرغم من تنديد الصحف اليسارية ، وفي مقدمتها **فرانس اوبسيرفاتور** والتي كانت سباقة الى تنبيه الراي العام الفرنسي الى قضية التعذيب قبل تفجير الثورة التحريرية في 6 ديسمبر 1951 نشرت مقالا بقلم كلود بوردي "هل يوجد جوستابو في الجزائر" وخلال الثورة نشرت مقال "جوستابو الجزائري" في 13 جانفي 1955⁴، وخلال معركة الجزائر فضحت سياسة السلطات الاستعمارية التي ارادت بإعدام فيرناند ايفتون اظهار وجود نواة شيوعية في الثورة

¹ سيلفي تينو، مرجع سابق ، 140-141.

² Catherine brun et Olivier Penot-Lacassagne, Op.cit.

³ الجنرال اوساريس، مصدر سابق، ص146.

⁴ Jean -pierre Guéno, **paroles de torturés. Guerre d'Algérie 1954-1962**, Jacob-Duvernét, 2011, p17, 26.

خاصة وان ذلك تزامن مع مناقشة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة المقال نشرته في 16 فيفري 1957¹ أي بعد اعدام ايفتون بخمسة ايام.

وبخصوص المجندين الذين اعيد استدعائهم اشتهر منهم خلال معركة الجزائر ملف "جان مولر" (jean Muller)² الذي نشرته الشهادة المسيحية فيفري 1957 تحت عنوان " من إحلال السلم الى القمع" وقد كتب مدير الأسبوعية اثناء نشر المقال : تعتبر هذه الوثيقة الشهادة الأشد وقعاً علينا فيما ورد الينا في شأن الجزائر "جان مولر أعيد استدعائه في جوان 1956 وقد سببت الأفكار والأوصاف التي تضمنتها الرسائل التي بعث بها الى اهله في فرنسا ردود فعل ونقاشات"³.

اما صحيفة لوموند فكان مقال "الضمير الفرنسي والشرف الفرنسي" بتاريخ 29 مارس 1957 من المقالات المهمة، وهي عبارة عن رسالة الأستاذ "روني كابتان" الى وزير المعارف-سبق واشرنا لها- تضمن تشكيكه في وفاة المحامي علي بومنجل" واستقالته ، ومقال آخر نشرته في 10 افريل 1957 بينت فيه اثر سياسة غي مولي وحكومته على مكانة فرنسا وسمعتها في العالم، والتي ستجعل ثورة الراي العام الفرنسي امرا مشروعا⁴.

وعادت فرانس اوبسرفاتور بتاريخ 13 افريل 1957 بمقال " الانتصار على الصمت" بقلم كلود بوردي" وجه اتهامه لحكومة غي مولي اليسارية المسؤولة عن الجرائم المرتكبة؛ فهو يرى أن هذه الحكومة الفرنسية لا تكثر لتجاوزات الجيش في الجزائر ، بنفس القدر الذي تهتم به في حال أطلع الراي العام الفرنسي على تلك التجاوزات ذلك ما يربها⁵ لذلك فمن وجهة نظره ان إيقاف العنف والتعذيب في الجزائر يتطلب نشر للشهادات والمقالات والاحتجاجات⁶.

وبخصوص الاعتقالات التي طالت أعضاء (P.C.A) بحجة علاقتهم بالجبهة فقد كتبت حولها الصحف الفرنسية، في الجزائر نجد صحيفة ليكو دوران بتاريخ 24 أكتوبر 1956 أطلقت عليها "قضية (ج.ت.و) و(P.C.A)"، وأكدت ان الاعتقالات لازالت مستمرة وانها طالت ثلاثة نشطاء

¹ نقلا عن عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1957 ، دار هومة للطباعة والنشر، 2010، ص 114.

² جندي كاثوليكي شاهد على سلسلة الانتهاكات. ينظر؛ Alain Ruscion, les communistes

³ كلود جوان، مصدر سابق، ص163-164.

⁴ نقلا عن عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1957 ، ص196، 224.

⁵ لطالما بارك ملوك ورؤساء فرنسا ما قام به جنودهم في الجزائر من عمليات اباداة في القرن 19 منهم "لويس فليب" الذي يقول " لا يهمنا ان تطلق الف رصاصة في افريقيا اذا لم تسمع اوربا صدى تلك الرصاصات". ينظر؛ فرحات عباس، ليل الاستعمار، تعريب: أبو بكر رحال، دار القصة للنشر، الجزائر، 2005، ص45.

⁶ نقلا عن عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1957، ص 236-237.

شيوعيين¹. ولكن (ج.ت.و) ردت في حينها في شهر ديسمبر 1956 من خلال صحيفة المقاومة بان (P.C.A) وما يقوم به لا يعني الجبهة اطلاقاً² أي أنه ينشط بمعزل عنها.

هذه القضية اضطرت (P.C.F) الى اتخاذ موقف واضح منها ومن القضية الجزائرية ككل، ففي شهر فيفري 1957 بعد اعدام "ايفتون" اعترفت اللجنة المركزية للحزب بالأمة الجزائرية التي انتهت تكوينها، وقد استنتج "لوران كازانوف" (laurant casanova) بعد ذلك بأن السؤال الوحيد الذي يطرح اليوم هو معرفة فيما اذا كان الشعب الجزائري سيبلغ استقلاله مع فرنسا او ضدها³.

هذا التطور نشرته صحيفة لومانييتي على صفحات جريدتها إذ اعلن مورييس توريز من خلالها عن اهم تطور فكري وسياسي للحزب الشيوعي، والذي لم يشهده منذ 1939 واطروحة" الجزائرية في طور التكوين"، فكتب بتاريخ 24 فيفري 1927 في صحيفة لومانييتي "...والآن وفقا للتاريخ..قمنا بتعديل صيغتنا ونحدث..عن الحقيقة الوطنية الجزائرية عن الامة الجزائرية المشكلة التي يقوم واقعها على اندماج عناصر من أصول مختلفة..." ولكنه اقترح حلا يبقي على الاتحاد بين الجزائر وفرنسا⁴.

وعليه فقد شهدت صحيفة لومانييتي خلال معركة الجزائر 1957 اهم تطور فكري وسياسي إذ اعلن مورييس توريز من خلالها عن "الامة الجزائرية المشكلة"، وبناءا عليه قامت بتحديث خطابها المناهض للاستعمار اعترفت بالأمة الجزائرية التي انتهت تكوينها والتي تضم عناصر عرقية ودينية مختلفة، وبالشعب الجزائري، ولكنها لم تتحدث عن استقلال الجزائر، واكتفت بالتنديد بسياسة العنف والتعذيب التي تمارسها حكومة غي مولي اليسارية. ولم تعترف بالجبهة كممثل للشعب الجزائري ولا زالت تصر على فكرة الاتحاد بين فرنسا والجزائر.

ولكن حملة الاعتقالات ضد أعضاء (P.C.A) استمرت، وازدادت نجد قائد الفرقة العاشرة للمظليين الجنرال ماسو الذي اتهم الشيوعيين في مذكرة سرية مؤرخة في 19 مارس 1957⁵ ذكر ان الجيش الفرنسي لا يمكنه مواجهة هذه الحرب "الثورية والتخريبية" التي تشنها الشيوعية الدولية وعمالها باستعمال الأساليب التقليدية، وإنما باستعمال أساليب العمل السري والمضاد

¹ L'echo d'oran, n°30677, mercredi 24 octobre 1956, p8.

² المقاومة الجزائرية، "تطورات لشخصيات وأفكار استعمارية"، 13، ديسمبر 1956، ص7.

³ هيرفي هامون، باتريك روتمان، مرجع سابق، ج2، ص86.

⁴ نقلا عن Alain Ruscoi, la question, p329.

⁵ ينظر الملحق رقم (10)، ص 240.

للثورة ، والتي يقتزن استعمالها بقبولها على انها ضرورية ومسموح بها أخلاقيا¹ وفعلا لقيت هذه المذكرة قبولا لدى "غي مولي" ووزير الدفاع "بورجيس مونوري" اللذان استجابا لسياسة روبير لاکوست وقاما بتغطيتها².

وذلك من خلال تأسيس التحقيق والهدف إسكات الصحافة الفرنسية وطمأننة الرأي العام، اعترف غي مولي في البداية بوجود التعذيب في الجزائر بتاريخ 14 أفريل 1957 وذكر أن عددها على أصابع اليد، جاءت كرد فعل على العمليات العسكرية التي يقودها جيش التحرير الجزائري. ثم ذكر بأنه اصدر أوامر بالتحقيق في الموضوع³ وحتى يطوي ملف العنف والتعذيب نهائياً أمر بتأسيس لجنة تحقيق⁴ ولكن اعتقال "جميلة بوحريد" بتاريخ 26 افريل 1957 والتي تعرضت لأبشع أنواع التعذيب⁵ قضى على مصداقية هذه اللجنة وعلى دورها.

وإن حملات التنديد التي قادتها النخب الفكرية اليسارية في فرنسا، والالتهامات الموجهة للحزب الاشتراكي باختراق قيم ومبادئ الجمهورية الفرنسية، والتي يأتي في مقدمتها " فصل السلطات"، وتكليف الجيش بسلطات الشرطة والذي فتح السبيل الى ممارسة العنف الفردي والجماعي⁶ كل ذلك لم يؤثر في الالة الاجرامية التي كانت تعمل في الجزائر ليل نهار والدليل اعتقال جميلة بوحريد بعد تأسيس اللجنة ، والتي أدى تأسيسها ، ثم سقوط حكومة غي مولي 28 ماي 1957 ، ولاحقاً مجزرة ملوزة جوان 1957 وتوجيه أصابع الاتهام الى (ج.ت.و) بارتكابها ، كل ذلك أدى الى تراجع الانتقادات الموجهة الى الجيش الفرنسي⁷.

لتنتهي المرحلة الأولى من معركة الجزائر بتطور موقف الصحيفة الذي يتوافق مع موقف (P.C.F) اعترف بالامة الجزائرية التي المشكلة، ولكنه ابقى على فكرة الاتحاد بين الامتين والشعبين الفرنسي والجزائري. **لومانيتي** نددت واحتجت على سياسة حكومة غي مولي في الجزائر نددت بالعنف والتعذيب، وتبنت قضايا فردية رمزية "فيرناند ايفتون" "هنري مايو" وبالرغم من أن الحزب كان جزءا من الحكومة اليسارية، وكان يشكل مركز ثقل فيها الا انه لم ينجح ولم تنجح

¹ Pierre vidal naquet, Op.cit, p73.

² Yves courriere, Op.cit.

³ Pierre vidal naquet, Op.cit, p166.

⁴ وهي لجنة حماية الحقوق والحريات الفردية تاسست بتاريخ 10 ماي 1957 نتيجة رضوخ غي مولي لضغط الرأي العام الفرنسي بسبب تجاوزات الجيش الفرنسي في الجزائر بدأت أولى نشاطها في جوان 1957 واجهت مضايقات وعراقيل عدة من جانب قادة الجيش الفرنسي وخلافات داخلية. ينظر؛ رشيد زوبير، جرائم الاستعمار الفرنسي وموقف المثقفين الفرنسيين، ص384-385.

⁵ جورج ارنو، **اسطورة من كفاح الجزائر جميلة بوحريد**، مطابع دار اخبار اليوم، ص11.

⁶ كلود جوان، مصدر سابق، ص110-111.

⁷ سيلفي تينو، مرجع سابق، ص141.

صحيفته في الارتقاء بالقضية الجزائرية الى طاولة مفاوضات جدية سواء مع الجبهة او مع الشيوعيين الجزائريين او مع أي طرف في ذلك الوقت بل على العكس ترك اليمين الفرنسي يتحكم في زمام الأمور .

المرحلة الثانية من معركة الجزائر 28 ماي-8 أكتوبر 1957

وبعد تعيين وزير الدفاع "بورجيس مونوري" خلفا لـ غي مولي تجددت التفجيرات في 3 و9 جوان 1957¹ والتي اعتقل على اثرها عدد من الشيوعيين الاوربيين "موريس اودان" و"هنري علاق" اثناء البحث عن "اندري موان"، فكان لهاتين القضيتين صدى كبير في فرنسا فقد صنع اعتقالهما الاستثناء بسبب حملة التنديد التي استمرت الى غاية سقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة سنة 1958، والتي شملت المفكرين ، والمنظمات الانسانية المحلية والدولية والصحف اليسارية وحتى اليمين الفرنسي. يأتي في مقدمة المفكرين اليساريين موقف جان بول سارتر الذي يقول في كتابه " عارنا في الجزائر ": "لا يمكن وصف الحرب الجزائرية بانها حرب تقوم على قيم إنسانية لأنها قامت أساسا على التعذيب، فالحل الوحيد انهاء الحرب عن طريق التفاوض"².

ومن اللجان التي نددت بالأساليب المستعملة في الجزائر لجنة "الإغاثة الشعبية الفرنسية " التي شرحت لوقت طويل ان التعذيب في الجزائر اصبح احد الوسائل الأساسية للانتزاع الاعترافات من المعتقلين المسلمين أو من اصل اوربي ، والتي قامت بنشر 150000 كتيب بعنوان "حقائق حول التعذيب" (Vérites sur Touritures)، ولجنة أخرى اطلق عليها اسم لجنة "مناهضة نظام معسكرات الاعتقال" التي أرسلت الى الجزائر بين 19 جوان و5 جويلية 1957³.و لجنة "موريس اودان"⁴ كان هدفها البحث عن الحقيقة والكشف عن التعذيب وقد اكد "بيير فدال ناكي" لاحقا سنة 1958 ان "موريس اودان" توفي تحت التعذيب⁵سابق وذكرنا أنه الف كتاب "قضية اودان" في الفصل الثالث.

¹ الجنرال اوساريس، مصدر سابق، ص147.

² جان بول سارتر، مصدر سابق، ص59.

³ "La défense," la vérité fait sont chemin nouveaux témoignages", n°395, septembre 1957, p1.

⁴ جاءت المبادرة من موريس كهان وسانده "موريس كروزي" الذين شرعوا في حملة لجمع الأموال والتوقيعات والاحتجاجات في نوفمبر 1957. مثل بداية ميلاد لجنة موريس اودان التي شارك فيها لوران شوارتز. وتحولت فيما بعد الى جمعية عامة تضم في صفوفها مثقفين من لجان أخرى. ينظر؛ رشيد زبير، جرائم الاستعمار الفرنسي وموقف المثقفين الفرنسيين منها، ص386.

⁵ سيلفي تينو، مرجع سابق، ص142.

كما لعب المحامون الفرنسيون أيضا دورا في الدفاع عن المعتقلين والمحكوم عليهم بالإعدام ؛ وقد ذكرنا سابقا جهود (P.C.F) التي تعود الى سنة 1955، وقد نشط خلال هذه السنة 1957، 49 محامي ضد التعذيب نشروا بيان عرف بـ بيان 49 محامي والذي نشرته صحيفة لاديوفونس في نوفمبر 1957 ؛ جاء فيه ان التعذيب ظاهرة يومية في الجزائر، وان الحريات الأساسية لم تعد موجودة هناك¹ واشتهر من المحامين "جورج ارنو" (Gerges Arnaud) الف كتاب تحت عنوان "اسطورة من كفاح الجزائر "جميلة بوحريرد" بين فيه أساليب الاستنطاق الوحشية التي طبقها الجيش الفرنسي عليها وأساليب العدالة الفرنسية في اصدار الاحكام².

وفي ظل هذه التطورات ؛ موقف المثقفين الفرنسيين؛ محامون وكتاب وصحافيون من تجاوزات الجيش الفرنسي في الجزائر. إلتحاق أعضاء (P.C.A) بالثورة وملاحقة أعضائه، ثم سقوط حكومة "غي مولي" الذي انتهى معه ذلك الامل في تأسيس جبهة شعبية يسارية ، كل ذلك دفع صحيفة لومانيتي الى تغيير موقفها من القضية الوطنية والثورة الجزائرية، ومفضلتا استعمال أحد الحيل التي تحدثنا عنها سابقا في الفصل الثاني قامت بتحديث خطابها المناهض للاستعمار باستعمال ولأول مرة عبارة "جمهورية جزائرية فتية حرة مستقلة" بتاريخ 22 جوان 1957³ وذلك اثر نشرها رسالة سكرتير (P.C. A) "بشير حاج علي" الى "موريس توريز" بتاريخ 12 جوان 1957 ،والتي تعرضت للمصادرة قبل نشرها، المقال جاء تحت عنوان "رسالة الرفيق حاج علي امين الحزب الشيوعي الجزائري الى موريس توريز" (Un le ttre du camarde Hadj Ali) secrétaire de parti Communiste Algérien A Maurice Thorez محاولة نشر هذه الرسالة حتى وان جاء بعد مدة من ارسالها، الا انه يعبر عن تطور فكري وسياسي للصحيفة اتجاه القضية الجزائرية ؛ فبعد أن دافع بشير حاج علي على (ج.ت.و) ونفى أي علاقة لها بمجزرة ملوزة أشاد بالموقف الإيجابي لـ (P.C.F) وصحافته، وأكد على الروابط المتينة بين الحزبين وبين "الجمهوريتين الفرنسية والجزائرية وختم بعبارة "الفتية الحرة والمستقلة"⁴.

بعد هذا التطور خاضت الصحيفة حملة إعلامية دافعت فيها عن موقف (P.C.F) ، وبررت عمله وبينت دوره خلال حكومتي "غي مولي" ثم "بورجيس مونوري" من خلال نشرها لرسالة "ليون فيكس" الى "بورجيس مونوري" بتاريخ 30 جويلية 1957، ولكن القائمين على الرقابة

¹ avocate à la cour d'appel de Paris , " une déclaration de 49 avocats parisiens sur la répression en Algérie", *La défense* , n° 397, novembre 1957, p2.

² جورج ارنو، مصدر سابق.

³ ينظر الملحق رقم(11)، ص241.

⁴ نقلا عن Rosa Moussaoui, Alain Ruscio, Op.cit,p97.

قاموا بالحجز عليه، والرسالة أرسلها ليون فيكس بتاريخ 29 جويلية 1957، ومما جاء فيها انه سبق وراسل في 19 افريل 1957 "غي مولي" كشف له عن اعمال التمشيط والتعذيب خلال شهر مارس وعن أسماء الجلادين. وتساءل ليون فيكس في رسالته الأخيرة الى بورجيس مونوري عن مصير "موريس اودان". وريموند بيشارد. والمعتقلين الجزائريين " محمد علي بومنجل" ، "العربي بن مهدي" ، جميلة بوحيرد"، " جميلة بوعزة"، ونبه الى خطورة الوضع والى موقف الراي العام الفرنسي الذي سيكافح لوضع حد لحرب الجزائر للحفاظ على شرف ومصلحة فرنسا واختتم رسالته بشكوى هنري علاق¹.

ما يعني أن صحيفة لومانيتي خلال معركة الجزائر 1957 قامت بعملية تحديث لخطابها المناهض للاستعمار فبعد الاعتراف بالامة الجزائرية التي المشكلة فيفري 1957 ، نراها توافق على أطروحة "بشير حاج علي" المتمثلة "الجمهورية الجزائرية الحرة المستقلة" المترابطة مع الجمهورية الفرنسية، وعليه فان الصحيفة قد بلغت مرحلة الدفاع عن استقلال الجزائر وعلى منح الاستقلال للجزائر مع البقاء على ارتباطها بفرنسا، أي الاستقلال الداخلي، ولكنها لم تعترف بالجبهة كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري ولا زالت تعترف بـ(P.C.A) كفرع لـ(P.C.F) في الجزائر ونددت بالعنف والتعذيب الذي يمارسه مظلوي ماسو.

وان تطور موقف لومانيتي التي قامت بتحديث خطابها المناهض للاستعمار باستعمال مصطلحات "الاستقلال"، "الجمهورية الجزائرية الحرة المستقلة"، "الامة الجزائرية"، و"الشعب الجزائري"، وهي من العبارات التي فرضت عليها رقابة مشددة، إنما جاء نتيجة لتطور الموقف الفرنسي والأوربي من الثورة الجزائرية.

فالأحزاب الاشتراكية والديمقراطية في الدول الاوربية استنكرت هي الأخرى ما يعانيه الشعب الجزائري بسبب الحرب التي تخوضها فرنسا في الجزائر. والصحف والإذاعات في المانيا وبلجيكا وسويسرا غيرت من لهجتها وأصبحت تندد بسياسة الحكومة الفرنسية في الجزائر، وتنشر المقالات الخاصة بالكفاح الجزائري ، والهيئات النقابية والمسيحية والعلمية والثقافية كذلك ، فباسم جمعية الاتحاد الأوربي التي يرأسها الكونت كودونوف ارسل مذكرة الى الحكومة الفرنسية ، والحكومتين التونسية والمغربية طالب فيها بحل المشكل الجزائري واقترح ادماج الجزائر وجارتها- في اتحاد الدول الاوربية لتصير تسع² دول.

¹ نقلا عن Rosa Moussaoui, Alain Ruscio, Op.cit,p106-108.

² المجاهد، "اوربا تتخلى عن فرنسا"، ع9، 20 اوت 1957، ص8.

وتطور وتغير مواقف بعض رجال السياسة في فرنسا من الثورة الجزائرية "فرانسوا ميتران" اقترح على النواب الفرنسيين منح الجزائر شبه استقلال داخلي ، وهذا ما عبر عنه زعيم الحزب الجمهوري الشعبي، "منديس فرانس" قدم للبرلمان الفرنسي برنامجا طالب فيه تأسيس فدرالية مغربية تضم الجزائر، وكان آخرهم "جاك شوفالي" الذي صرح انه من الضروري الاعتراف " باستعداد الجزائر للاستقلال وبالتفاوض مع الجبهة¹.

أما التيار الديغولي فقد انتقد هو الآخر سياسة الحكومة الاشتراكية نجد "ميشال دوبريه" (Jean Marie- Michel jean- pierre debré) ردّ على "جان ماري دومينيك" (Domenach) بأن التعذيب موجود في الجزائر، وسبب ذلك يعود الى عدم وجود الدولة وأن الأمور ستتغير عندما تصبح لدينا دولة، وعموما يرى الديغوليون ان التعذيب من نتائج تفسخ الجمهورية الرابعة، ويؤكدون ان وجود سلطة قوية كفيل بتنظيف كل شيء² وستشهد الجمهورية الخامسة تفسخا اخر بعد انتقال التعذيب الى قلب باريس وهذا ما سنطلع عليه في الفصل الاخير.

وبعض الصحف الفرنسية اليسارية نددت بالجرائم التي ارتكبتها الجيش الفرنسي في الجيش خلال معركة الجزائر؛ "الشهادة المسيحية" بقلم الصحفي "بيار امانويل" (Pierre Emmanuel) كتب حول التعذيب وذكر ان الجرائم المرتكبة في الجزائر سببها افلات مرتكبيها من العقاب، وان هذه الجرائم مغطاة باهمال السلطات العليا لها، وحملت مسؤولية ما يحدث للسلطات الفرنسية وأكدت انه لا يمكن ان نستثني أي جهة³.

أما صحيفة **الاكسبرس** فقد نشرت مقالا حول مسألة التعذيب المأساوية في الجزائر بقلم فرانسوا موريك الذي طرح عدة أسئلة: "ما رأي هؤلاء السادة اليوم؟ كيف نفسر اختفاء مورييس اودان الذي اعتقلته قوات المظليين يوم 11 جوان 1957؟ وتم اقتياده وهرب. ثم هرب من اين؟ ومتى؟ وتساءل حول مصير "هنري علاق" ماذا كان يمكن ان يكون مصير هنري علاق مدير الصحيفة". وانتقد موقف الشيوعيين التقدميين الفرنسيين وما تنشره صحافتهم من مواضيع. أما صحيفة **ليبراسيو** الصادرة يوم السبت والأحد 24 و25 أوت 1957. تساءلت حول دور لجنة التحقيق التي أسسها غي مولي ؛ هل هناك لجنة لحماية الحقوق والحريات الفردية؟ والتي تم انشاؤها وسط ضجة كبيرة

¹ **المجاهد**، "تطور مواقف بعض الشخصيات الفرنسية"، ع9، 20 أوت 1957، ص6.

² هيرفي هامون، باتريك روتمان، مرجع سابق، ج2، ص120.

³ **La défense**, " la vérité fait sont chemin nouveaux témoignages", n°395, septembre 1957, p2.

من قبل حكومة "غي مولي"، ومن سيتولى مسؤولية جميع حالات الإساءة التي يمارسها قادة النظام المدنيون والعسكريون في الجزائر؟¹.

وبعض الصحف اليمينية التي تغير موقفها تماما من الثورة الجزائرية بعد صدور كتاب من "أجل جميلة" إذ هاجم "اندري فروسارد" (André Frossard) في صحيفة "لورور" (l'Aurore) المتطرفة بعض اساليب الاستنطاق ، ومعه "بيار لازاريف" (Pierre lazareff) من صحيفة فرانس سوار الذي يرى "ان عمل القتلة لا يبرر عمل الجلادين" وهكذا أصبح التنديد وفضح التعذيب غير مقتصر على المثقفين اليساريين².

وبالنسبة لصحيفة لوفيغارو التي تعتبر اول صحيفة يمينية فرنسية؛ تحتل مكانة أساسية في الحياة السياسية كمرقب للمواقف التي تتخذها الحكومات المختلفة، والتي كانت مواقفها مناقضة لصحيفة لومانيتي تماما فكلتا الصحيفتين كانتا تهاجمان بعضهما خاصة خلال الحرب الباردة والثورة الجزائرية بسبب النشاط الذي خاضه (P.C.F). هذه الصحيفة صنعت الاستثناء بالمقارنة مع الصحف الأخرى فقد دافع ريمون ارون من خلالها على أطروحة استقلال الجزائر، والسبب أن الحرب اصبحت باهظة الثمن ولم يعد من مصلحة فرنسا الحفاظ على الإمبراطورية الفرنسية³.

ويرى "ريمون ارون" في جوان 1957 بان الرغبة في الحفاظ على تصور استعماري للجزائر موقف عفا عليه الزمن، وانه يجب حل مشكلة اليوم الحقيقية: كيفية التوفيق بين المصالح الاقتصادية التي يمكن ان تكون لدى فرنسا في الصحراء، والتضامن الوطني الذي يجب ان نظهره فيما يتعلق بالفرنسيين في الجزائر ومن ناحية أخرى مطالبة جزء من الجزائريين بحكم انفسهم، وان الرفض المنهجي للاعتراف بالمطلب الثالث، يقود فرنسا الى طريق مسدود، فلا يمكن أن يحمل الفرنسيين والى الابد مبدأ ان الجزائر مكونة من اقسام فرنسية⁴ هذا الموقف عبر عنه سنة 1957 في مذكراته بأنه يجب على ملايين المسلمين الجزائريين- في منتصف القرن العشرين والذين يقاتلون من اجل استقلالهم- ان ينتصروا -إن لم يكن بشجاعة على الأقل بالصبر- على شعب لم يعد يؤمن برسائلته الحضارية وبحقه في فرض سيادته على شعب يبحث عن هويته⁵.

¹ "La défense," la vérité fait sont chemin nouveaux témoignages", n°395, septembre 1957, p2

² هيرفي هامون، باتريك روتمان، مرجع سابق، ج2، ص57.

³ Emili roche, Op.cit, p202-203

⁴ Raymond Aron, **politique française Articles 1944-1977**, Editions de fallois, paris, 2016.

⁵ Raymond Aron, **Mémoires**, Edition Robert la ffont.S.A, paris, 2010, p304.

وعليه فإن معركة الجزائر 1957 ساهمت الى حد كبير في تطور موقف الفرنسيين اليمين واليسار فعلى الرغم من ان حملات التنديد جاءت خوفا على "المس بالشرف الفرنسي"¹ وعلى الرغم من أنها جاءت من اجل حالات فردية تسببت في اثاره ازمة ضمير لدى الفرنسيين ، والذي أطلق عليه "فرانتز فانون" "التأخر التاريخي للضمير الفرنسي" الذي لم يستطع استبدال كفاح الشعوب المضطهدة مكان الكفاح من اجل احترام الحريات الفردية وحقوق الانسان، والذي ازدهر خلال القرنين 18 و19، إن هذا ما يفسر الاهتمام بحالات معينة وفشل كل محاولة تهدف الى اثاره الشعب الفرنسي².

ولكن رغم ذلك فإن أحداث معركة الجزائر 1957، وما صاحبها من تجاوزات للجيش الفرنسي اتجاه الجزائريين والأوربيين، قضية "موريس اودان" و"هنري علاق" "جميلة بوحريد" كل ذلك ساهم في تطور موقف الراي العام الفرنسي؛ مثقفين، وصحافة، وأحزاب. ويظهر ذلك من خلال صحيفة لومانييتي؛ التي شهدت تطورا فكريا وسياسيا اتجاه الثورة الجزائرية، وساهمت الى حد ما في توعية الراي العام الفرنسي، وأكدت أنه الوحيد القادر على إيقاف هذه الحرب.

هذا التطور اقترن بتطور موقف (P.C.F) فالمقالات التي عبّرت عن تطور فكري وسياسي للصحيفة انما جاءت بأقلام الزعماء الشيوعيين "ليون فيكس" "موريس توريز" و"بشير حاج علي". والذي كان في البداية مبني على حسابات حزبية تتمثل في خوفه من انقطاعه عن الجماهير الفرنسية، لذلك ظل متمسكا بموقفه المتحفظ فيما يخص مساندة الشعب الجزائري في كفاحه لنيل حريته واستقلاله من خلال مساندته ودعمه لحكومة غي مولي اليسارية رغم الأخطاء التي ارتكبتها، ثم غير موقفه مباشرة بعد سقوطها وتعيين حكومة "بورجيس مونوري" بالمطالبة باستقلال الجزائر مع الإبقاء على ارتباطها بفرنسا.

ورغم التطور الفكري والسياسي الذي شهده (P.C.F) وصحيفة لومانييتي اتجاه الثورة الجزائرية سنة 1957، إلا أن ذلك لم يرضي اليسار الفرنسي وتحديد الشيوعيين، والذين قرروا تقديم دعم فعلي وحقيقي للثورة نذكر منهم ؛ الفيلسوف الفرنسي "فرنسيس جانشون" (Francis jenson)³ الذي أسس الشبكة المعروفة باسمه شبكة "فرنسيس جانشون" سنة 1957⁴ قدمت هذه

¹ المجاهد، "الجلادون امام حرب الجزائر"، ع10، 5 سبتمبر 1957، ص5.

² فرانتز فانون، من اجل افريقيا، تر: محمد الميلي، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص58.

³ ولد 7 جويلية 1922 فيلسوف فرنسي، كتب مع زوجته كوليت كتاب "الجزائر الخارجة عن القانون" سنة 1955 أكد فيه شرعية نضال (ج.ت.و)، أسس شبكة لدعم الثورة الجزائرية سنة 1957، 1958، 1960 لجأ الى سويسرا واسس بها الحركة الفرنسية المناهضة للاستعمار بعد تفكيك شبكته وحكم عليه غيابيا بالسجن عشرة سنوات توفي

2009. يظر؛ / <https://www.universalis.fr/encyclopedie/francis-jeanson> . 30/6/2024.5:27

⁴ شعبان ايدو، شبكات دعم الثورة الجزائرية في اوربا الغربية (1957-1962) ، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجبالي اليايس سيدي بلعباس، الجزائر، 2017-2018، ص203-204

الشبكة دعما حقيقيا لفدرالية (ج.ت.و) جمع الأموال، إيواء المناضلين، تهريب الجزائريين خارج فرنسا¹وسيتخذ الحزب وصحيفته موقف سلبي منها نبين ذلك لاحقاً في محاكمة أعضاء شبكة جانسون.

وعليه فصحيفة لومانيتي خلال احداث معركة الجزائر 1957 تبنت موقفين وخلال مرحلتين؛ كانت متحفظة في البداية ففي عهد حكومة غي مولي جانفي-ماي 1957 ولم تطالب باستقلال الجزائر، لم تعترف بالجبهة كمثل للشعب الجزائري، ثم في عهد حكومة "بورجيس مونوري" تغير موقفها وتطور الى "تأسيس جمهورية جزائرية حرة مستقلة" مترابطة مع فرنسا. ونددت بتجاوزات الجيش الفرنسي فتبنت قضايا رمزية؛ "موريس اودان"، "هنري علاق"، "جميلة بوحريد" وقامت بتحديث خطاب مناهضة الاستعمار باستعمال عبارات "الامة الجزائرية"، "الجمهورية الجزائرية المستقلة"، ولكنها لم تطالب بالاستقلال التام للجزائر، ورفضت التعبئة لصالح جنود الرفض.

وان تطور موقف الصحيفة الى استقلال الجزائر جاء متأخرا بالمقارنة مع موقف بعض الصحف اليسارية كصحيفة فرانس اوبسيرفاتور، وصحيفة لوموند اللتان طرحتا الفكرة منذ 1955، هذا التطور جاء أيضا بالتوازي مع تطور صحيفة لوفيغارو اليمينية الى استقلال الجزائر، أي ان لومانيتي لم تصنع الاستثناء سنة 1957 بل على العكس فقد كانت من دعاة "الجزائر فرنسية".

2- صحيفة لومانيتي والهجوم على قرية ساقية سيدي يوسف 8 فيفري 1958

يمكننا أن نعتبر الهجوم على قرية ساقية سيدي يوسف على الحدود التونسية الجزائرية بتاريخ 8 فيفري 1958 احدى التداعيات الإقليمية للثورة الجزائرية والتصويت على السلطات الخاصة والتي اثرت على مكانة فرنسا الدولية، وزعزعت الجمهورية الفرنسية "ايف كوريير" اعتبر تاريخ الهجوم بأنه التاريخ الذي "دق ناقوس موت الجمهورية الفرنسية الرابعة"²والذي قام به سلاح الجو الفرنسي، وأدى الى خسائر بشرية فادحة خاصة في وسط المدنيين، وكانت الصحف الأجنبية شاهدة على تلك المجزرة وأدت دورها على أكمل وجه، ونتيجة لذلك تم عزل فرنسا دبلوماسيا وتدخلت الحكومتين الامريكية والبريطانية لإقامة علاقة وفاق بين فرنسا والجزائر³ أي حل القضية الجزائرية وهذا ما سنوضحه.

¹ رشيد زبير، جرائم الاستعمار الفرنسي، ص467.

² Yves courriere, Op.cit.

³ بوشخي شيخ، الحركة الوطنية والثورة الجزائرية (1954-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2018، ص278.

هذا الهجوم جاء ردا على هجومين لجيش التحرير بتاريخ 11 جانفي و6 فيفري 1958؛ الأول على مركزا يبعد على الحدود التونسية بـ 20 كلم، والذي جعلته السلطات الاستعمارية قاعدة للقيام بدوريات واعتقالات طالت التونسيين واللاجئين الجزائريين ودس مخبرين في أوساط الشعب¹. وقد بلغ عدد الضحايا الفرنسيين أربعة عشر قتيلا، واثنين من الجرحى، وأربعة مفقودين، هذه الخسائر من وجهة نظر الفرنسيين سببها اعدائها المتمركزين في تونس² أما الهجوم الثاني 6 فيفري فأدى الى قتل بعض الجنود واعتقال البعض الآخر وهنا ظهرت قضية الاسرى الفرنسيين الى العلن فقد نشرت صحيفة "باري ماتش" (Paris Match) مقالا بفضل صحفي نمساوي يدعى كارل برايار الذي كان متواجدا اثناء المعركة، ما أدى الى حدوث ضجة كبيرة وسط الراي العام الفرنسي بسبب ما اعتبروه هزيمة³ للجيش الفرنسي.

بالنسبة للرئيس التونسي بورقيبة لطالما انكر وجود مناضلين جزائريين وأنه لا يوجد سوى لاجئين في الساقية وعلى طول الحدود ، وكان قد هدد بعد اجتياز الجنود الفرنسيين للحدود في شهر سبتمبر 1957 بشحن جيشه ضد الفرنسيين⁴، وعارض قيام جيش التحرير بالرد على الفرنسيين الذين هددوا بمتابعة جنوده الى التراب التونسي، وقد جاءت اوامر قادة الثورة في نفس الاتجاه⁵، لكن المشكلة تفاقت على الحدود التونسية تهديدات من الطرفين الفرنسي والتونسي، وجيش التحرير في القاعدة الشرقية قرر ألا يلتزم بأوامر بورقيبة فقام بهجومين في 11 جانفي و 6 فيفري 1958 فكان الرد الفرنسي سريعا بالهجوم على الساقية.

بالنسبة للوزير المقيم روبير لاکوست فقد غادر الجزائر العاصمة مع ملحقة الصحفي في اليوم التالي 9 فيفري 1958، باجاه شرق قسنطينة وقد كان سالان وبيجار غاضبين، أما لاکوست فقد شعر خلال رحلته هذه باستياء الجيش مما اسماه " الكوميديا التونسية"، ففي هذا القطاع من شرق قسنطينة كانت أربعة أفواج من المظليين تشارك في محاربة جيش التحرير من تونس، ولكنه رغم ذلك لم يعطي أي أوامر للجيش بقصف الساقية خلال زيارته . ورغم ان بيجار طلب منه الاذن

¹ طاهر زبيري، مذكرات اخر قادة الأوراس التاريخيين (1929-1962)، منشورات ANEP ، الجزائر، 2008 ص188.

² Raphaëlle branche, **Prisonnier de FLN**, Payot, paris, 2014..

³ الطاهر سعيداني، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، ط1، دار الامة للطباعة والنشر، الجزائر، أفريل 2001، ص164.

⁴ Raphaëlle branche, Op.cit.

⁵ طاهر زبيري، مصدر سابق، ص189.

للذهاب الى تونس وإحضار الاسرى بزيهم العسكري. لكن رد لاکوست بان هدفهم ومهمتهم هي وضع نهاية ترضي الحكومة التونسية¹.

وعندما علم الوزير المقيم روبير لاکوست بالقصف بعد عودته للجزائر العاصمة وصف قادة الهجوم بانهم اغبياء. وبدا كعادته يسعى للتستر عليهم، ونظر الى الهجوم على أنه كان دليلا على ان الجيش لا يطيعه ، وسيقول احد الوزراء في وقت لاحق : " نحن المدنيين كنا جسما مضادا يجب القضاء عليه ، وكان الضباط التقليديون الرجعيون هم من كان لهم هذا الموقف..". أما الدعم الحقيقي فجاء من رئيس الحكومة "فيليكس غيار" من باريس ساند "روبير لاکوست" ولم يأمر بما يكفي بإقالة الضباط المسؤولين².

هذا الحدث يمكن ان نصنفه ضمن التداعيات الإقليمية للثورة الجزائرية، فهو يوضح مدى تطور قوة الجيش الفرنسي في الجزائر والمستوطنين الذين أرادوا الإبقاء على "الجزائر الفرنسية" عن طريق الحلول العسكرية، ويبين أيضا مدى الانقسام الذي تسببت فيه الثورة الجزائرية بين المؤسسة العسكرية الفرنسية والسلطة المدنية، فالجيش الفرنسي في الجزائر سنة 1958 رفض التعامل مع تونس على انها دولة مستقلة، وقرر وضع السلطة المدنية الفرنسية تحت الامر الواقع وسيؤدي ذلك الى رد فعل عكسي ، وان شئنا قلنا نقمة الرأي العام الفرنسي في فرنسا لان الهجوم أثر على موقع فرنسا بين القوى العظمى في اطار الحرب الباردة بسبب موقف الرئيس التونسي بورقيبة الذي سيعطي للقضية بعدها الدولي.

موقف الرئيس التونسي وبالتدقيق تمثل في عدة إجراءات؛ استدعاء سفيره في باريس، دعا الى انسحاب القوات الفرنسية من تونس وبنزرت، ومنع الجنود الفرنسيين من التحرك دون اذن صريح من السلطات التونسية ، ورفع القضية الى مجلس الامن. اما قادة الثورة في تونس لجنة التنسيق والتنفيذ فكان شغلهم الشاغل "حق التتبع"، فاذا قرر الفرنسيون تطبيق هذا الحق بشكل دائم في تونس فستكون نهاية (ج.ت.و). ورغم ان بورقيبة لن يقبل مثل هذا الانتهاك للتراب التونسي. لذا كان على قادة الثورة وضع مستودعات الأسلحة ومتطوعي جيش التحرير الوطني تحت تصرفه مباشرة وهي فرصة أخرى لتقوية الروابط بين الجبهة والرئيس التونسي. وقد أراد هذا الأخير رغم

¹ Yves courriere, Op.cti.

² Ibid.

تحقيق انتصارا دبلوماسيا آخر؛ مجلس الامن يدين فرنسا وهي فرصة لتسوية الخلاف بشكل نهائي حول الوجود العسكري الفرنسي في تونس¹.

وكانت مساعي (ج.ت.و) لحل مشكلة الاسرى باتجاه المنظمات الإنسانية؛ من خلال وضع الصليب الأحمر الدولي في الصورة، ومنذ اعتقال الاسرى الفرنسيين الأربعة بتاريخ 11 جانفي 1958، والغاية من ذلك هي وضع "مشكلة اسرى الحرب المؤلمة على بساط البحث" وفي سبيل ذلك سمحت لممثلي الصليب الأحمر بزيارة الاسرى الفرنسيين الأربعة ، وكان موقف الطرف الفرنسي سلبي لم تبادر بالقبول ولم تعلن استعدادها للخوض في موضوع الاسرى².

وان مشكلة الاسرى خلال الثورة الجزائرية تعود الى بداية الثورة إذ لطالما سعت (ج.ت.و) لحلها لدى الصليب الأحمر الدولي، ففي مارس 1957 ابلغ الهلال الأحمر الجزائري اللجنة الدولية للصليب الأحمر ان زيارات الاسرى الفرنسيين مسموح بها ، بشرط ان يُسمح بذلك للاسرى الجزائريين. وقد حدثت هذه الزيارات منذ بداية الثورة، لكن الجنود الجزائريين الاسرى لم يكن لديهم وضع اسرى الحرب، وهذا بالضبط ما ارادت (ج.ت.و) الحصول عليه. بدعوى انها مستعدة للسماح بالزيارات وحتى بنقلهم الى بلد محايد- إذ تم النظر في جيب مليلة في المغرب الاسباني- او اعادة تجميعهم في منطقتين صغيرتين على الحدود الشرقية والغربية للجزائر، فلطالما سعت (ج.ت.و) الى تطبيق قوانين الحرب واتفاقيات جنيف بصرامة، ولكن فرنسا رفضت اعتبارهم محاربين³.

وقد نددت صحيفة **المجاهد** في عددها 17 بتاريخ 15 فيفري 1958 بانتهاك الجيش الفرنسي للقانون الدولي المتعلق بحماية اسرى الحرب، والذي كانت فرنسا من بين الموقعين عليه⁴ وفي العدد الذي يليه نشرت مقالا تحت عنوان : " قرية ساقية سيدي يوسف الشهيدة فضحت مسؤولية الاستعمار العالمي وجسمت وحدة المغرب العربي" . نددت فيه واستنكرت الهجوم ومن جملة ما ذكرته أن الهجوم قد جاء على مرأى من الرأي العام العالمي؛ كل من ممثلا الصليب الأحمر

¹ Yves courriere, Op.cit.

² **المجاهد**، "منظمة الصليب الأحمر الدولي في ارض الجزائر"، ع17، 1 فيفري 1958، ص8.

³ Raphaëlle branche, Op.cit.

⁴ **المجاهد** ، "من قوانين الحرب الدولية...الى الوحشية الفرنسية في الجزائر"، ع17، 1 فيفري 1958، ص8.

الدولي، والصحافة العالمية. وانهم بذلك لا يحتاجون الى دليل اخر لاستنكار وحشية الجيش الفرنسي التي طالت على مرأى من اعينهم المدنيين خاصة الأطفال المتواجدين في المدرسة¹ التونسية.

ونشرت في ذات العدد بلاغاً موجهاً من (ج.ت.و) الى الرئيس التونسي عبرت فيه عن تضامنها الفعّال معه، ومع الشعب التونسي اثر هذا الهجوم الذي قام به العدو المشترك، وطلبت من الراي العام الاممي القيام بتحقيق حول هذه المجزرة التي كانت الصحافة العالمية شاهدة عليها والتي من خلالها اكتشف العالم طبيعة المشكل الجزائري الذي يهدد السلم العالمي².

وبالفعل فقد عبرت عديد الدول الغربية عن موقفها من الهجوم اذ اتفق اغلبها ان الهجوم سينعكس سلباً على الحلف الأطلسي؛ فما قام به الرئيس التونسي بورقيبة دفع الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا الى التوسط والبحث عن حلول للمشكلة والتي من الممكن ان تتكرر بسبب حق التتبع- التي تعود جذورها الى الثورة الجزائرية، فاقترحتا حلاً على الحكومة التونسية يتمثل في القيام بوساطة تهدف الى تدويل القضية الجزائرية، وكان قبول حكومة "فيليكس غيار" قبولاً استسلامياً للرغبات الامريكية³.

المانيا الغربية من جهتها كانت ترى أن الهجوم أدى الى زرع الهلع في الحكومات الحليفة لفرنسا اكثر من العمليات التي يقودها الثوار الجزائريين، وهو ما سيؤدي الى حدوث ازمة داخل الحلف الأطلسي. وهذا ما ذهبت اليه بريطانيا التي اكدت ان اعتقاد الفرنسيين المتطرفين بان الثورة الجزائرية تُسيّر من القاهرة، من الممكن ان يصبح حقيقتنا بسبب السياسة الفرنسية. اما موقف الاتحاد السوفياتي فكان يرى ان الهجوم جاء نتيجة للسياسة الفرنسية في شمال افريقيا⁴.

بعد الهجوم على الساقية كتبت عديد الصحف اليسارية مقالاتها والتي نددت بالهجوم الذي أدى الى تراجع مكانة فرنسا على المستوى الدولي؛ نجد صحيفة **لومانيتي** موضوع الدراسة بقلم "ليون فيكس" 10 فيفري 1958 تحت عنوان "ساقية سيدي يوسف" (Sakiet sidi youssef) نشرت مقالا هاجمت فيه الوزير المقيم وحملته المسؤولية عن الهجوم ؛ أولاً: لانه القى باللوم على تونس فيما يخص استمرار التهدة واتخذ من قضية الاسرى الأربعة حجة للهجوم عليها. ثانياً: أن الاسرى عثر عليهم في الجزائر وهم يعاملون معاملة اسرى الحرب، رابعاً: وان ضحايا الهجوم من المدنيين

¹ **المجاهد** ، " قرية ساقية سيدي يوسف الشهيدة " فضحت مسؤولية الاستعمار العالمي وجسمت وحدة المغرب العربي"، ع18، 15 فيفري 1958، ص4.

² **المجاهد**، "بلاغ من جبهة التحرير الوطني"، ع 18، 15 فيفري 1958 ص4.

³ شارل روبري اجيرون، مصدر سابق، ص171.

⁴ **المجاهد** ، " قرية ساقية سيدي يوسف الشهيدة " فضحت مسؤولية الاستعمار العالمي وجسمت وحدة المغرب العربي"، ع18، 15 فيفري 1958، ص4.

والأطفال. وطالب المكتب السياسي للحزب في هذا المقال من الفرنسيين ان يظهروا تضامنهم مع ضحايا الهجوم ومع الشعب التونسي. وأن يضاعفوا جهودهم لانهاء الحرب في الجزائر للحفاظ على مكانة فرنسا. ووجه نداء خاص لجميع مؤيدي التفاوض لتسريع الحركة من اجل السلام في الجزائر¹.

ومن الصحف الفرنسية التي تطرقت للموضوع صحيفة **كومبا** ركزت أيضا على موقف الدول العظمى ايزنهاور الذي استجاب لنداء بورقيبة ووعده باستمرار الوساطة مع تونس وبمساعدة مالية. اما بريطانيا فقد قررت توجيه احتجاج الى فرنسا بسبب سياستها وتصرفاتها في شمال افريقيا. والوزيم الشيوعي السوفييتي خورتنشوف اعرب عن تعاطفه وتضامنه مع (ج.ت.و) تماشيا مع سياسة الكرملين. هذه المواقف جعلت صاحب المقال يتساءل عن مصير الغرب والمدافعين عنه².

وقد ذكرنا سابقا أن الهجوم على الساقية كان له صدى دولي نشرت حوله الصحف الدولية ومن بينها صحيفة **"اكسيو كاثوليك" (Action catholique)** الصادرة في كيبك (Quebec) الكندية والتي تناولت الموضوع على صفحات جريدتها في حينه؛ بتاريخ 10 فيفري 1958 تطرقت الى المواقف الفرنسية الرسمية؛ الوزير المقيم "روبير لاكوست" من الجزائر قام بالتغطية على قادة الهجوم وبمساعدة زميله في فرنسا، وزير الدفاع "شابان دلماس" (chaban Delmas) الذي صرح من بوردو ان الطائرات الفرنسية سحقت مركزا للمتمردين القتلة الذين تم تنصيبهم بشكل مريح على لأراضي التونسية ، فكلاهما "روبير لاكوست" و"شابان دلماس" حسب الصحيفة دافعا علانية عن الهجوم. وتطرقت الى موضوع "حق التتبع" وذكرت أن قادة الجيش الفرنسي في الجزائر سيواصلون مطاردة الثوار الجزائريين الذين لجأوا الى تونس³.

كما أولت صحيفة **اكسيو كاثوليك** أهمية بالغة للمواقف الدولية من الهجوم الذي وعلى حد تعبير الصحيفة دفع القوى العظمى الى التدخل؛ فالولايات المتحدة وبريطانيا كانتا تعتبران بورقيبة صديق الغرب ، ولكن بورقيبة بعد الهجوم طالب بسحب 20 ألف جندي فرنسي من تونس ، وان يتخلى الفرنسيون على القاعدة البحرية الكبيرة في بنزرت، التي تعتبر موقع استراتيجي للحلف الأطلسي آنذاك⁴.

¹ نقلا عن Alain Ruscio, la question, p337-338

² نقلا عن عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1958، درا هومة، الجزائر، 2013، ص6-5.

³ **Action catholique**, "la Tunisie a réclamé l'intervention de l'ONU", n°15575, 10 février 1958, p2. <https://news.google.com/newspapers> 24-1-2023

⁴ibid.

وبعد تطوّر الازمة التونسية خلال شهري فيفري ومارس 1958 كتبت عديد الصحف اليسارية حول تداعيات ذلك على فرنسا؛ بتاريخ 22 مارس 1958 ، كتبت صحيفة ليبراسيو احتمال عودت الأحزاب اليمينية التي تريد احتلال شمال افريقيا الامر الذي سيؤدي الى عزل فرنسا دبلوماسيا وذلك بإسقاط حكومة "فيليكس غيار"، وتنصيب ثالوث سوستيل- "بيدو" (BIdault)-موريس، أما صحيفة لوبولير الاشتراكية فكانت ترى أن أخطر شيء هو تحالف أحزاب اليمين "بيني" و"بوجاد" (Pierre Poujade) لإسقاط "فيليكس غيار"، وتعويضها بحكومة يمينية¹.

وعادت صحيفة لومانيتي بتاريخ 22 مارس 1958 الى الكتابة حول الموضوع، فركزت هي الأخرى على التداعيات الدولية للازمة، إذ تطرقت لموضوع "حق التتبع" وتداعياته، وبخصوص ملاحقة الفرنسيين للثوار الجزائريين في تونس واستعمالهم لمطارات بنزرت كتبت أن بنزرت لم تعتبر في أي وقت من أوقات الحماية الفرنسية وأما مراقبة المطارات التونسية من طرف الحكومة الفرنسية بحجة أن الثوار الجزائريين يستعملونها فانه حسب لومانيتي "يقود الى منطق خطير:" فإذا كان الامر يسير على هذا النحو فعلى فرنسا أن تحتل طرابلس والقاهرة ودمشق أي في كل مكان يتواجد فيه الجزائريون بما ان لها الحق في مراقبة تونس المستقلة"².

وبالفعل كانت الثورة الجزائرية والازمة التونسية التي شكلت احدى تداعياتها سببا في اسقاط حكومة "فيليكس غيار" ثم إسقاط الجمهورية الفرنسية الرابعة في 13 ماي 1958 اثر انقلاب قاده قادة الجيش الفرنسي، وقد نشرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في صحيفة لومانيتي بتاريخ 16 ماي 1958 "نداء للطبقات العمالية والشعب الفرنسي" (Comité central du PCF,Appele à la classe ouvrière et à tout le peuple de française)³ تظهر من خلال العنوان حزبية الصحيفة. في هذا النداء حملت مسؤولية ما حدث بتاريخ 13 ماي 1958 لقادة الجيش الفرنسي "ماسو"، و"راول سالان" (Raoul Salan)⁴ والجنرال "ديغول" الأول دعا ديغول الى السلطة، والثاني اختتم خطابه "يحيا ديغول" بدل عبارة " تحيا الجمهورية "، أما ديغول فقد استجاب بعد

¹ نقلا عن عبد الله شريط ، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1958، ص12-13

² نقلا عن عبد الله شريط ، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية ، ص13.

³ ينظر الملحق رقم (12)، ص242 .

⁴ ولد 1949 توفي سنة 1984، مدير القوات الاستعمارية سنة 1949، نقل الى الهند الصينية كقائد لقوات الجوية والبرية والبحرية 1952-1953. عينه ديغول حاكما عاما في الجزائر ماي 1958، تقاعد سنة 1960، بسبب عدم موافقته على سياسة حكومته في الجزائر غادر الى اسبانيا. انضم الى الانقلاب العسكري 22 افريل 1961، انشأ الحركة التمردية (O.A.S)، اعتقل في الجزائر افريل 1962 وحكم عليه بالمؤبد حصل على العفو 1968، واعيد له اعتباره نوفمبر 1982.

ساعات لما وصفته لومانييتي "متمردى الجزائر المتأمرين ضد الجمهورية" وبالاتفاق معهم تستر على تمردهم وادعى سلطته لتأسيس دكتاتورية عسكرية، في تحد لدستور الجمهورية ورئيس الدولة وأكدت ان الانقلاب الذي حدث في الجزائر وفي باريس يعرض استقلال الوطن ووحدة الامة الفرنسية للخطر¹.

ونشرت لومانييتي في 19 ماي 1958 مقالا تحت عنوان (C'est la république qui est la france) اتهمت فيه ديغول بأنه يريد ان يعطي محاولته الانقلابية مظهر الشرعية ووصفته بالدكتاتوري الذي كانت حجته لتولي السلطة " محاولة انقاذ ما كانوا على وشك تدميره"، وقد أثارت عبارة "كنت فرنسا" سخط صحيفة لومانييتي والتي قامت بمقارنتها بعبارة "الدولة هي انا" هذه العبارة ردها سابقا الملك الفرنسي " شارل العاشر" (Chareles X)² وفي نظرها هذا الأخير كان اكثر تواضعا، وانتقدت لهجة ديغول اذ رأت انه تحدث لغتين " واحدة لاصدقائه في الجزائر" وأخرى لفرنسا. الخميس تحدث باسم الجزائر، اليوم يريد التحدث باسم باريس...³.

لكن ديغول لم يترك تلك الاتهامات دون أن يرد عليها في مذكراته وموضحا بأنه التقى فعلا روبر لاكوست سنة 1957 وكان أول وآخر لقاء. وبخصوص قادة الانقلاب فأنكر علاقته بهم وان هناك شخصين او ثلاثة كانوا يقيمون في الجزائر من الذين سبق ان اسهموا في اعماله نشروا فكرة وجوب تكليفه يوما ما بإنقاذ فرنسا، وبأنهم كانوا يقومون بذلك بدون موافقته وحتى بدون استشارته⁴ هكذا برأ ديغول نفسه من تلك الاتهامات التي وجهت له بعد اسقاط الجمهورية الفرنسية الرابعة من طرف الحزب الشيوعي الفرنسي وصحيفته.

وإن التشكيك في شرعية ديغول والطريقة التي تولى بها السلطة يتفق مع موقف (P.C.F) وقد ذكر ديغول ذلك في مذكراته ايضا؛ بأن رؤساء الأحزاب من بينهم غي موللي قاموا بزيارته يوم 30 ماي 1958 باستثناء الشيوعيين، وفي 31 ماي 1958 ، تاريخ انعقاد اجتماعه مع رؤساء الكتل البرلمانية غاب الشيوعيون ايضا، وفي 1 جوان 1958 اعترض جاك دوكلو النائب الشيوعي على ما تقدم به ديغول من مطالب؛ السلطات الاستثنائية، دستور جديد، حل المجلسين، وذكر ديغول انه

¹ نقلا عن Alain Ruscio, la question , p339-340.

² (1836-1757) اخر ملوك آل بوربون في فرنسا (1824-1830)، احتل الجزائر 1830 ولم يتمكن من كسب الراي العام الفرنسي، خاصة بعد إصداره ما عرف بمراسيم سان كلو القاضية بتعليق حرية الصحافة وحل البرلمان، وتنظيم انتخابات تشريعية جديدة ، فثار عليه سكان باريس 27 جويلية 1930 ليتنازل عن العرش لحفيده دوق شامبور، وامضى بعد ذلك بقية حياته في المنفى. ينظر صباح كعدان، الموسوعة العربية، المجلد 11، ص507.

<https://arab-ency.com.sy/ency/details/7061/11> 10 2024.23:37

³ نقلا عن Alain Ruscio, La question, p342.

⁴ الجنرال ديغول، مصدر سابق، ص24.

كلف (P.C.F) بتهيئة الدستور الجديد¹ دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة. وسيستمر موقف الصحيفة والحزب المشكك والرافض للسلطة الديغولية الى غاية الاستقلال سنعمل على توضيح ذلك لاحقاً.

وفيما يخص موقف صحيفة **المجاهد** في هذه المرحلة 1957-1958 أولاً: المجاهد ومن ورائها (ج.ت.و) لم تقنعها حملات التنديد بالتعذيب في الجزائر والتي قادتها النخب اليسارية مفكرين وصحف، لأن التعذيب حسب المجاهد يرتبط بالنظام الاستعماري وكان الاجدر بهؤلاء ان ينددوا به اذا كانوا يريدون فعلاً إيقاف عمليات التعذيب²، واستثنت صحيفة **المجاهد** من ذلك صحيفة فرانس اوبسيفاتور اليسارية افريل 1958، إذ ثمنت الدور الذي لعبته صحيفتها "ايف ديشان" التي كانت ترافق قادة الثورة الجزائرية اثناء عملية اختطاف الطائرة المقلدة للوفد الجزائري³ سنة 1956 وذلك على عكس صحيفة **لومانيتي** اليسارية التي اتضح موقفها السلبي من الثورة الجزائرية خلال الهجوم على الساقية .

فقد اعتبرت الهجوم تدخلا سافرا في أراضي دولة مستقلة ودليلا على فشل السياسة الجزائرية والتي ستؤدي الى ازمة في المنطقة، لذلك نجدها قد ركزت على التداعيات الدولية للهجوم بما أن تونس تعتبر قاعدة مهمة للحلف الأطلسي. وأكدت أن ما حدث في تونس يعتبر مقدمة وبداية لانتقال المتطرفين العسكريين لفرنسا وتطور موقفها بعد انقلاب الجنرالات عارضت ديغول وشككت في علاقته بقيادة الانقلاب وبإسقاط الجمهورية الرابعة. ولم تتحدث عن الشعب الجزائري او استقلاله، ولم تعترف بالجبهة كممثل له ، وانما دعت الى ضرورة انهاء الحرب بالتفاوض. أي ان أنها لا زالت تؤمن بالجزائر الفرنسية او الجزائر المترابطة مع فرنسا.

وبعد تولي ديغول السلطة بعد انقلاب 13 ماي 1958 ركزت في خطابها الإعلامي على معارضته ومعارضة سياسته، وستخوض صحيفة **لومانيتي** حملة إعلامية طويلة ضد ديغول وحكومته وجمهوريته الخامسة التي كان الحزب الشيوعي جزءا منها وهذا ما سنوضحه في الجزء الموالي.

¹ الجنرال ديغول، مصدر سابق، ص35-37.

² **المجاهد**، "الجلادون امام حرب الجزائر"، ع10، 5 سبتمبر 1957، ص4.

³ **المجاهد**، "راي لوموند في الثورة"، ع21، 1 افريل 1958.

نسجل في نهاية هذا الفصل الاستنتاجات التالية:

- لومانييتي اليسارية خاضت معركتها الكتابية وتحدثت نظام الرقابة والسلطة الفرنسية في عهد الجمهورية الرابعة وخلال اهم المحطات برز موقفها التوافقي مع موقف (P.C.F):

-قضايا العنف والتعذيب: انتجت خطابا إعلاميا يدعوا الى نبذ العنف وحل المشكل الجزائري بطرق سلمية؛ ففي الفاتح نوفمبر 1954 دعت الى تحقيق مطالب الشعب الجزائري في الحرية وبالقضاء على النظام الاستعماري. وخلال مجازر 20 أوت 1955 وصفت ما يحدث في الجزائر بأنها "حرب حقيقية"، وبأنها "حرب عنصرية" وفضحت الجرائم المرتكبة في حق الجزائريين ونتيجة لذلك تعرضت للمصادرة بتاريخ 24 أوت 1955.

ونددت بالعنف المرتكب خلال معركة الجزائر سنة 1957 وتبنت قضايا التعذيب التي طالت الشيوعيين الاوربيين خاصة بعد سقوط حكومة غي مولي والتي سقطت معها فكرة الجبهة اليسارية، وانتهت معها أطروحة "الجزائر امة في طور التكوين" التي حكمت سياسة (P.C.F) منذ 1939، وحلت محلها أطروحة الأمة الجزائرية التي أنهت تكوينها هذا التطور جاء من خلال صحيفة لومانييتي التي طالب "موريس توريز" و(P.C.F) باسم (P.C.A) باستقلال الجزائر وتأسيس جمهورية جزائرية مترابطة مع فرنسا.

-تقديم الدعم الفعلي للثورة: بدا جليا أن صحيفة لومانييتي رفضت تقديم دعم فعلي للثورة الجزائرية وذلك من خلال قضية حق العصيان أو رفض المستدعين الالتحاق بالخدمة العسكرية في الجزائر بداية من قضية "ألبان ليشتي" التي تاخرت في النشر حولها مدة اربع اشهر ولم تذكر انه مناضل شيوعي تفاديا لاي حملة دعائية او تعبئة إعلامية لموضوع العصيان وفضلت الدفاع عنه.

-المفاوضات وحل المشكل الجزائري: في سبيل ذلك دعت سنة 1956 للتصويت على السلطات الخاصة واعترفت بالوطنية الجزائرية. وتراجعت خلال معركة الجزائر 1957 في عهد حكومة غي مولي اليسارية، ثم دافعت بعده عن استقلال الجزائر المترابطة مع فرنسا ولكنها لم تقم بحملة إعلامية لتعبئة الراي العام للمفاوضات والاستقلال ولم يقوم مراسلوها باي مبادرة فعلية مع الجبهة.

- التزامها بمبادئها الإعلامية الصدق، الحزبية، الموضوعية: أما التزامها بمبادئها الإعلامية خاصة الصدق فقد كان نسبيا وكانت قضية "ألبان ليشتي" دليل ذلك، وبالنسبة لاجداث العنف والتعذيب التي اعتبرت مادة اعلامية نددت بها ودليل الصدق هو حجز الاعداد التي تضمنت ذلك

وبالنسبة للحزبية فهي تظهر خاصة بعد الاعتقالات التي طالت أعضاء (P.C.A) لذلك فقد اتبعت خطا تحريريا سياسيا توافقيا مع موقف (P.C.F).

-وبخصوص ايديولوجيتها المناهضة للاستعمار: كان التزامها أيضا نسبيا فلا نكاد نعثر على ايديولوجية "مناهضة الاستعمار" خلال فترة حكومة "غي مولي" ؛ وبعد اسقاط حكومته وتعيين "بورجيس مونوري" حدث تطور وتغير في موقفها ، وافقت على تأسيس جمهورية جزائرية حرة مستقلة مترابطة مع فرنسا. ولكنها لم تعترف (ج.ت.و) ممثل للشعب الجزائري، وعموما فان صحيفة لومانيتي في عهد الجمهورية الفرنسية الرابعة لم تلتزم بايديولوجيتها المناهضة للاستعمار إلا في المحطات التي كان فيها تبني هذه الأيديولوجية يخدم مصالح (P.C.F) لذا فهي تصنف ضمن دعاة "الجزائر فرنسية".

أخطاء الصحيفة : ومن الأخطاء التي ارتكبتها أنها دعت على صفحات جريدتها للتصويت على السلطات الخاصة لحل المشكل الجزائري بالتفاوض، ولكنها في المقابل رفضت الاعتراف بالجبهة. دعت الى تحقيق السلم في الجزائر، ولكنها في المقابل وافقت على قانون تعبئة المجندين الذي أدى الى مضاعفة الجهد الحربي في الجزائر والى إطالة واستمرار الحرب.

وعموما فالصحيفة لم تصنف ضمن الصحف المخالفة او المعارضة للسلطة مثل فرانس اوبسيرا فاتور، الاكسبرس، لوموند، الشهادة المسيحية. وانما كانت جزءا من دعاة "الجزائر فرنسية" رغم تطور موقفها من الثورة الجزائرية فقد كان خطابها الإعلامي يدعو الى فرنسة الجزائر. هذا التطور ارتبط بتطور موقف (P.C.F) والنظريات التي حكمت سياسة من الامة الجزائرية في طور التكوين سنة 1939 الى الامة التي أنهت تكوينها فيفري 1956، والترويج للجمهورية الجزائرية المستقلة المترابطة بالجمهورية الفرنسية جوان 1957.

ولكن هذا التطور والتغير لم يكن موقفا أيديولوجيا بقدر ما كان سياسيا فقد صوت الحزب على السلطات الخاصة سنة 1956؛ لذا فهو يتحمل وتحمل معه صحيفة لومانيتي المسؤولية على الجرائم التي ارتكبتها الجيش الفرنسي خاصة خلال سنتي (1956-1957). لكن السؤال الذي يطرح نفسه هل ستحافظ صحيفة لومانيتي على نفس الموقف، ونفس الخط التحريري أم أنها ستعود الى ايديولوجيتها المناهضة للاستعمار ولمبادئها الإعلامية وتطالب باستقلال الجزائر استقلالا تاما ؟. كل ذلك سنطلع عليه في الجزء الأخير من هذه الدراسة.

الفصل الرابع

صحيفة لومانييتي وأحداث وقضايا الثورة الجزائرية في
عهد الجمهورية الفرنسية الخامسة (1958-1962)

أولاً: صحيفة لومانييتي والثورة الجزائرية (1958-1960)

ثانياً: صحيفة لومانييتي والثورة الجزائرية (1960-1962)

شهدت الثورة الجزائرية في عهد الجمهورية الفرنسية الخامسة (1958-1962) أحداثا وقضايا استقطبت الرأي العام الفرنسي وكانت مادة اعلامية للصحافة الفرنسية. كان الصراع على اشدّه بين دعاة الجزائر فرنسية الذي يقوده قادة الجيش والمتطرفين في الجزائر من جهة، والرأي العام الفرنسي في فرنسا الذي دفعته الثورة الجزائرية الى المطالبة بإنهاء الحرب وتحقيق السلام في الجزائر من جهة أخرى. أما جبهة التحرير فاختارت اشراك الشعب الجزائري في معركة التحرير. وكان ديغول يسعى الى انقاذ ما يجب إنقاذه، فكانت ذروة الاحداث على النحو التالي: نقل الثورة الى التراب الفرنسي اوت 1958، اعتراف ديغول بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم 16 سبتمبر 1959. محاكمة أعضاء شبكة جانسون وبيان 121 سبتمبر 1960، مظاهرات الجزائريين 11 ديسمبر 1960، مظاهرات المغتربين الجزائريين 17 أكتوبر 1961، اتفاقيات إيفيان مارس 1962.

وكان على الصحافة الفرنسية اليسارية ان تتخذ موقفا من تلك الاحداث والقضايا، وصحيفة لومانييتي الناطقة باسم (P.C.F) في مقدمتها كان عليها ان تجسد ايديولوجيتها المناهضة للاستعمار ومبادئها الإعلامية، ومن خلال نقد وتحليل للمقالات التي نشرتها والمقالات التي لم تتمكن من نشرها بسبب الرقابة المفروضة على وسائل الاعلام يمكننا ان نتعرف على موقفها من الثورة الجزائرية في عهد الجمهورية الخامسة 1958-1962.

أولاً: صحيفة لومانيتي واحداث وقضايا الثورة 1958-1960 :

- 1-نقل الثورة الجزائرية الى التراب الفرنسي اوت 1958
- 2-اعتراف ديغول بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم 1959
- 3-محاكمة أعضاء شبكة جانسون وبيان 121 سبتمبر 1960

1-صحيفة لومانيتي و نقل الثورة الجزائرية الى التراب الفرنسي 24 اوت 1958

كتبت صحيفة المجاهد بتاريخ 28 اوت 1958 في مقال تحت عنوان "في كل ميدان معركة... وانتصار" ان الحركة التي بدأت يوم 24 اوت 1958 بفرنسا تعتبر استمرار طبيعيا ومنطقيا للحرب التحريرية التي يخوضها الشعب الجزائري في الجزائر وهي رد على الحرب الاستعمارية التي طال امدھا فيها، وأن الهجومات جاءت قبيل الاستفتاء الذي قررته حكومة ديغول، وبعد اربع سنوات من الحرب والتكثيف بالجزائريين مدنيين وعسكريين ، وبعد ان التزم الرأي العام الفرنسي موقفا سلبيا ولم يتدخل لانهاء هذه الحرب¹ ولكن ما طبيعة السياسة التي انتهجها ديغول بعد توليه السلطة؟.

لقد أولى ديغول أهمية بالغة للقضية الجزائرية التي بفضلها تولى السلطة، فبعد توزيعه للحقائب الوزارية في حكومة الأولى بتاريخ 31 ماي 1958 فقد اختار ان يتكفل بنفسه بهذه القضية² إدراكا منه لأهميتها. لكن القضية الجزائرية كانت تتشابه مع قضايا أخرى أكثر أهمية، مثل استعادة فرنسا لمكانتها في أوروبا والعالم ووحدة الجيش³ وقد أدرك ديغول أن جذور المشكلة تعود الى الثورة الجزائرية التي تسببت في زعزعة مكانة فرنسا وانقسام الجيش وإسقاط الجمهورية الفرنسية الرابعة، فهي من اخطر القضايا التي واجهتها فرنسا في القرن الماضي.

فكانت سياسته في البداية تهدف الى دمج الجزائر بفرنسا⁴ فالجزائر في نظره كانت ولا زالت امتدادا طبيعيا لفرنسا والعشرة ملايين من سكانها انما هم فرنسيون⁵ لذا فسياسة ديغول سنة 1958 لا تختلف عن سياسة غي مولي سنة 1956 فكلاهما استسلم للمتطرفين الاوربيين وللجيش الفرنسي

¹ المجاهد، " في كل ميدان معركة... وانتصار"، ع28، الخميس 28 أوت 1958، ص3.

² شارل ديغول، مصدر سابق، ص36.

³ Farhat Abbas, *Autopsie d'une guerre l'Aurore*, Alger-livres éditions, Alger, 2011, p244.

⁴ المجاهد، "ان يأخذنا المستعمرون على غرة" ع25، 14 جوان 1958، ص1.

⁵ المجاهد، "في المغرب العربي، مصير موحد ومسؤوليات تاريخية"، ع25، 14 جوان 1958، ص6.

في الجزائر لتحقيق الجزائر الفرنسية. فديغول تولى السلطة بفضل انقلاب قادة الجيش الفرنسي في 13 ماي 1958 لإنقاذ ما يمكن إنقاذه في الجزائر .

ولإنقاذ "الجزائر الفرنسية" إتبع سياسة حربية؛ عين الجنرال شال (Charles maurice) قائدا عاما للقوات المسلحة في الجزائر، وفي نظر الجنرال شال فان عودت الجنرال ديغول تعني انتصار "الجزائر الفرنسية"، ودون ان يسأل عما إذا كان بالإمكان تحقيق هذه العبارة دعا الى تطبيق استراتيجية حربية تتوافق مع استراتيجية جيش التحرير الوطني، وقد شرح ذلك لموظفيه يجب ان نجعل حياة الثوار الجزائريين في الجبل مستحيلة، وتعتمد استراتيجيته أساسا على عزل الثوار عن السكان¹.

فالجنرال شال لديه 600000 جندي تحت قيادته مظلبيين ومتخصصين في حرب العصابات، ولديه تحت قيادته أيضا كبار ضباط الجيش والجنرالات والعقلاء ذوي القيمة العسكرية وقد كانوا في الجزائر لمدة طويلة؛ الكولونيل "بيجار"، "ترانكييه" (Trinquier)، جودار (Godard)، "كوستو" (Costaux)، و"غاردي" (Gardes). والجنرالات ؛ "الارد" (Allard)، "ايلي" (Olie)، و"ماسو"²، ولم يتوقف الامر على الجزائر فقد عين ديغول في باريس مورييس بابون على رئاسة محافظة شرطة باريس وذلك بسبب كفاءته وخبرته التي اكتسبها خلال عمله واليا على قسنطينة فهو القادر على تطهير باريس من (ج.ت.و) وقد منحه ديغول حرية التصرف³.

هكذا اذن يبدو ان الجنرال ديغول الذي تولى السلطة اثر انقلاب 13 ماي 1958 قد اخذ على عاتقه دمج الجزائر في فرنسا بالحديد والنار وفي سبيل ذلك جند الجنرال شال في الجزائر، ومورييس بابون في باريس، سياسته هذه وصفتها صحيفة **المجاهد** 28 أوت 1958 في مقال " في كل ميدان معركة ... وانتصار " بسياسة "الوسائل الكبرى" وهي سياسة جديدة واعتبرتها الأخطر منذ تفجير الثورة التحريرية وقد شملت الميدانين السياسي⁴ والعسكري⁵.

¹ Farhatt Abbas, Op.cit, p244.

² ibid, p245.

³ سعدي بزيان، جرائم مورييس بابون ضد المهاجرين الجزائريين في 17 أكتوبر 1961، ط2، ثالة، 2009، ص30.

⁴ والى جانب هذه السياسة الحربية كان ديغول يسعى الى المناورة فقد اقترح في هذه المرحلة "سلم الشجعان" الذي يتم الوصول اليه اما بوقف القتال ، او عن طريق اتفاق تتم المفاوضات بشأنه بين الحكومة الفرنسية والمنظمة التي تدير شؤون الثورة في الخارج ، وقد اجابته الحكومة الجزائرية بالرفض. ينظر؛ شارل ديغول، مصدر سابق، 71.

⁵ **المجاهد**، "في كل ميدان معركة... وانتصار"، ع28، الخميس 28 أوت 1958، ص3

ولإفشالها قررت (ج.ت.و) نقل الثورة الى التراب الفرنسي اثر عمليات 24 اوت 1958، وتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958¹ وان اتحادية فرنسا² هي من سيواجه هذه السياسة ومعها الجالية الجزائرية ؛ هذه الأخيرة استجابت لقرار نقل الثورة منذ البداية، اذ انتظمت في خلايا مجموعات تعمل على تأطير، تنظيم، وتعبئة المهاجرين للوقوف الى جانب وطنهم وتدعيم ثورتهم³.

وكان يوم 24 اوت 1958 إيذانا بنقل الثورة الى التراب الفرنسي وبداية احتضان المهاجرين الجزائريين لثورتهم، وقد نشرت **المجاهد** بتاريخ 17 سبتمبر 1958 مقالا تحت عنوان "ادماج القطر الفرنسي في الحرب الجزائرية" تضمن بيانين ؛ الأول خاص بـ لجنة التنسيق والتنفيذ جاء فيه، ان هذه الهجومات مثل ليلة الفاتح من نوفمبر 1954 ، شكلت مرحلة جديد في نضال الشعب الجزائري من اجل نيل الاستقلال، وان توجيه الهجومات الى مستودعات البترول كان لغرضين ؛ تخريب مدخرات النفط التي تستعملها طائرات العدو، ونقل الكفاح من الجزائر الى التراب الفرنسي. اختيار الأهداف والأساليب كان بهدف تفادي المدنيين ، لذلك فانه على الشعب الفرنسي اتخاذ موقف حاسم من الحرب الجزائرية ، لان لامبالاته تركت المتطرفين يفعلون ما يريدون⁴.

والبيان الثاني خاص بفرع جبهة التحرير في فرنسا، بين فيه دوافع نقل الكفاح المسلح الى التراب الفرنسي؛ قتل الجزائريين في القرى والمدامر، اعدام اسرى الحرب والرهائن والوطنيين الجزائريين تحت التعذيب، حرمان الجزائريين من وسائل التعبير، اخرها حل "ودادية العمال الجزائريين بفرنسا " من طرف حكومة ديغول يوم 20 أوت 1958، وهي سياسة انتهجتها كل الحكومات الفرنسية بهدف اخضاع الشعب الجزائري ، والقضاء على ارادته في نيل الاستقلال أما هدف الهجومات فتمثل في القضاء على مصدر النفط الذي يتزود به العتاد الفرنسي في الجزائر لمدة اربع سنوات⁵.

ومن خلال ما نشرته صحيفة **المجاهد** نستنتج الى أنّ موقف الراي العام الفرنسي واليسار تحديدا، واستجابة الجالية الجزائرية لنداء فدرالية الجبهة كل ذلك شكل دافعا لنقل الثورة الى التراب

¹ محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962، القصة للنشر، الجزائر، 2001، ص442.
² أسسها محمد بوضياف كانت تهدف في البداية إلى إعادة إحياء المنظمات التي اتخذت موقفا حياديا خلال أزمة (ح.إ.ح.د)، بين مصالي الحاج واللجنة المركزية. ينظر؛ محمد حربي، جبهة التحرير، ص143.
³ محمد الشريف عباس، مرجع سابق، ص54.
⁴ **المجاهد**، "ادماج القطر الفرنسي في الحرب الجزائرية"، ع29، 17 سبتمبر 1958، ص9.
⁵ نفسه.

الفرنسي ، وقد رصدت **المجاهد** رد فعل الحكومة الفرنسية المتمثل في تكثيف عملها من خلال القيام بتشديد الحراسة في عدة اماكن كالمصانع، الجسور، والمطارات، والقيام بتفتيش واعتقال الجزائريين جماعات، والاهم فرض حظر التجول على الجزائريين، وقد شهدت باريس نتيجة لذلك استمرارا للانفجارات¹.

وقد أصبح الرأي العام الفرنسي بجميع اتجاهاته الفكرية والسياسية على تماس مباشر مع الثورة الجزائرية، فالحرب التي منعت الصحف ووسائل الاعلام من الحديث عنها، انما أصبحت على مقربة منه ولا يمكن لأي قوة ان تخفي حقيقة ان ما يحدث في الجزائر انما هي ثورة استقلال. وما على الراي العام الفرنسي واليسار الفرنسي إلا أن يلتزم بمبادئه الإنسانية.

وكانت الكونفدرالية العامة للشغل لنهر السين أول من احتج على تلك الإجراءات الحكومية والمتعلقة بحظر التجول على الجزائريين من 21:30 الى 5:30 هذا البيان نشرته صحيفة **لومانيتي** بتاريخ 3 سبتمبر 1958 تحت عنوان (seine, Union des syndicats CGT de la) Protstation ومن خلال نشرها للبيان يبدو أنها تدعم وتساند ما ورد فيه وقد بينا سابقا أن احدى الحيل التي كانت تستعملها الصحافة هي نشر بيانات ومقالات لصحف أخرى كتحتدي لنظام الرقابة، انتقدت (C.G.T) في هذا البيان حل القوة الذي لم يحل المسألة وإنما أدى الى تفاقمها، ودعت الجمهوريين الفرنسيين الى تقدير الخطر الذي تتعرض له حرية الجميع بسبب القيود المفروضة على العمال الجزائريين، وأكدت ان هذه الإجراءات يمكن ان تمتد الى العمال الفرنسيين².

وحول رد فعل السلطات الفرنسية الفرنسية اتجاه المغتربين الجزائريين نشرت **لومانيتي** عدة شهادات بهدف فضح السياسة الاستعمارية للسلطة الديغولية في قلب باريس، والتي يظهر من خلالها حزبية وطبقية الصحيفة، ففي 11 سبتمبر 1958 نشرت مقالا تحت عنوان "شهادات ساحقة حول تجميع العمال الجزائريين في فيل ديف. هل مات الرجال هناك؟" (Témoignages accablants sur la concentration des travailleurs algériens au vel d'hiv'. Des hommes y sont-ils morts?) وكتبت : " منذ أسبوعين ابتكرت حكومة ديغول تجميع الجزائريين الذين جلبتهم حملات اعتقال ضخمة في فيل ديف"، ونشرت شهادات العمال الجزائريين

¹ **المجاهد**، "ديغول أيضا تقهره الثورة الجزائرية"، ع29، 17 سبتمبر 1958، ص4-5.

² نقلا عن Alain Ruscio, la question, p344.

عن الوضع المأساوي الذي يعيشه المعتقل هناك وأكدت على وجود قتلى. ودعت الى تكثيف الجهود لانهاء الحرب الجزائرية¹.

وفضحت التدابير العسكرية السرية التي اتخذتها حكومة ديغول والتي تميزت بالسرية فقد اكد الجنرال ديغول في مذكراته ان الراي العام الفرنسي لم يكن على علم بها²، لذا فان صحيفة لومانييتي كانت اكثر جراءة في بداية الجمهورية الخامسة عملت على فضح سياسة حكومة ديغول بتاريخ 12 سبتمبر 1958 من خلال مقال تعرض للمصادرة قبل نشره المقال تحت عنوان "الجنرال غارباي الذي قاد القمع في مدغشقر وتونس يعينه ديغول حاكم عسكري في باريس" (le général Garbay qui dirigea la réression à madagascar et tunisie nommé par de gaulle gouverneur militaire de paris)³ لومانييتي ترى ان اختياره وتعيينه في باريس جاء بسبب سجله الحافل بالإنجازات فيما يخص القمع الفاشي ؛ قاد عمليات التطهير في مدغشقر 1942-1949 واعترف امام لجنة تحقيق تابعة لجمعية الاتحاد الفرنسي بـ تسعة وثمانين الف ضحية ، وفي تونس قاد القمع الذي تسبب في مئات القتلى وذكرت ان مهمته لا تخلوا من التواصل مع سالان وماسو في الجزائر⁴.

إذن فقد نددت صحيفة لومانييتي والى جانبها الكونفدرالية العامة للشغل بالإجراءات التي اتخذتها السلطات الفرنسية بعد نقل الثورة الى فرنسا في 24 أوت 1958 ، وطالبا بضرورة حل المشكل الجزائري، ووجهت لومانييتي اتهاما مباشرا لديغول بأنه المتسبب في استمرار الحرب وفي امتدادها الى التراب الفرنسي بما انه يسعى الى تحقيق رغبة المتطرفين بدمج الجزائر باتباع سياسة حربية في الجزائر وفي فرنسا، وعلى هذا فصحيفة لومانييتي اتخذت موقفا مختلفا ومخالفا للسلطة الديغولية. ومتوفاقا تماما مع موقف (P.C.F) الذي كان يرى أن ديغول لا يريد انهاء الحرب في الجزائر، في حين كان موقف اليسار الفرنسي في هذه المرحلة مترددا في ابداء موافقته على سياسة⁵ حكومة ديغول. فالحزب وصحيفته كانا ينظران بعين الشك الى سياسة ديغول الجزائرية، والتي ازدادت تعقيدا بعد نقل الكفاح المسلح الى قلب باريس، ولجوءه الى سياسة لا تختلف عن تلك التي طبقت في الجزائر بفرض حالة الطوارئ ،تأسيس المعتقلات لتجميع العمال الجزائريين، ثم

¹ نقلا عن Alain Ruscio, la question , p344-345

شارل ديغول، مصدر سابق، ص73.

³ ينظر الملحق رقم(13)، ص243.

⁴ نقلا عن Rosa Moussaoui, Alain Ruscio, Op.cit, p180-181.

⁵ شارل ديغول، مصدر سابق، ص73.

تعيين حاكما عسكريا اعتبرته لومانييتي مجرم حرب كل ذلك كان يدعو الى التشكيك في سياسة ديغول الجزائرية.

ويظهر التزام لومانييتي بمبادئها الإعلامية الحزبية، الطبقية، والصدق خلال هذه المرحلة بالتركيز على معاناة الطبقة العمالية الجزائرية، والتي من الممكن أن تمتد الى العمال الفرنسيين ونتيجة لصدق ما ورد في المقال تعرض للمصادرة. وحزبيتها فهي تخدم مصالح الحزب وتوافق على سياسته. أما حل المشكل الجزائري فرغم معارضتها الشديدة لسياسة ديغول ورغم الجهود المبذولة لاثبات حقيقة ذلك الا أنها اكتفت بتوجيه نداءها للرأي العام الفرنسي لتوحيد الجهود لإنهاء الحرب ونشر السلام فموقف لومانييتي كان ولازال يخضع لتطور موقف الرأي العام. لذا فالصحيفة لم تدعو الى استقلال الجزائر استقلالا تاما وانما ركزت على معارضة سياسة ديغول.

2- صحيفة لومانييتي واعتراف ديغول بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم 16 سبتمبر 1959:

يعتبر حق تقرير المصير اول وأهم قرار اتخذته ديغول بشأن القضية الجزائرية فهو "شعاعاً من الضوء وسط الظلام" بهذه العبارة وصف فرحات عباس اعتراف ديغول بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم في 16 سبتمبر 1959¹ فهل معنى ذلك ان هذا القرار مثل بداية لنهاية الحرب الجزائرية الفرنسية؟ فهل معنى ذلك انه مثل بداية لنهاية نظام استعماري نموذجي لم يشهده التاريخ من قبل؟. في كتابه "الثورة الجزائرية والقانون" الذي يعتبر مصدرا مهما يعالج قضايا وأحداث الثورة الجزائرية من الناحية القانونية. "محمد البجاوي" وبدقة بين أهمية هذا القرار الذي سمح للجزائر بتقرير مصيرها، فقد وضع ديغول حدا ونهاية " للنظام الاستعماري في اسسه فأول مره تقبل مبدأ العودة الى سيادة الشعب الجزائري او مبدأ سيادة هذا الشعب نفسها " ولأول مرة تقرر الحكومة الفرنسية ان الجزائر لم تعد بعد الان جزء لا يتجزأ من فرنسا وانما انفصلت عنه"².

وعليه فان أهمية هذا القرار من الناحية القانونية تتمثل في انه قضى على تلك الجزئية التي طالما وردت في النصوص القانونية الفرنسية، والمعروفة بقانون اللاحق الذي أصبحت بموجبه الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا منذ 1834 ، وبموجبه أصبحت الجزائر فرنسية تشملها تلك المبادئ والقيم الإنسانية التي تضمنها الدستور الفرنسي "الحرية، المساواة، والاخاء" باستثناء الشعب الجزائري الذي أطلق عليه غلاة المستوطنين "الانديجان" او "العرب" " المسلمون " تميزا

¹ Farhat Abbas, Op.cit, p271.

² محمد البجاوي، الثورة الجزائرية والقانون، تر: علي الحسن، دار البقصة العربية، 1965، ص393.

له في العرق والدين وهذا ما يتناقض كما بينا سابقا مع الدستور الفرنسي ومبدأ المساواة وعليه
قرار تقرير المصير قضى على قانون اللاحق.

ولكن تقرير مصير الجزائريين الذي اقترحه ديغول كان يتضمن ثلاث اختيارات، الانفصال،
او المشاركة، أو الفرنسية، لذلك فإن ما اعتبره البعض الحل المعجزة للمشكلة الجزائرية في الحقيقة
رسم صورة مروعة لاستقلال¹ الجزائر؛ ديغول رفض الاستقلال والفرنسة يشرح ذلك في مذكراته؛
ففي حال اختار الجزائريون الاستقلال فان فرنسا ستتوقف عن مد الجزائريين بالثروات
والمساعدات وتعمل على تجميع الجزائريين الذين يريدون البقاء فرنسيين، وتضمن استقرارهم أو
فرنستهم بحيث يصبحون جزء من الشعب الفرنسي يتمتعون معه بالمساواة في الحقوق السياسية
والاقتصادية والاجتماعية ويقومون حيث يشاءون في الأراضي الفرنسية².

ويشرح بن "يوسف بن خدة" في مذكراته أيضا الاطروحة التي قدمها وفضلها ديغول وهي
المشاركة؛ بحيث يؤسس الجزائريين حكومة من الجزائريين التي تقيم اتحاد وثيق مع فرنسا فيما
يخص الجانب الاقتصادي، التعليم، الدفاع، وحتى العلاقات الخارجية وهو ما يطلق عليه الحكم
الذاتي. ولكنه عمد الى تقسيم الامة الجزائرية او تجزئتها بحيث تكون مناطق الحكم الذاتي على
أساس مجموعات عرقية او ما يعرف بالنظام الفدرالي، بحيث تجد هذه المجموعات العرقية التي
تتعايش في الجزائر العرب، القبائل، المزابيين والفرنسيين ضمانات تتعلق بحياتها وفي نفس الوقت
تجد اطارا للتعاون فيما بينها³ كل هذا نظر اليه بعض الفرنسيين وحتى الجزائريين بعين الشك.

ذلك وعلى الرغم من ان هذا القرار وضع حدا للغموض الذي قامت عليه الجمهورية
الفرنسية الخامسة، فديغول عاد بفضل ضغط الجيش على مؤسسات الجمهورية الفرنسية الرابعة
بالتزامه الواضح لصالح الجزائر الفرنسية، ينتقل الرئيس الفرنسي من الاندماج الى تقرير
المصير⁴ الذي يحمل في طياته فكرة التقسيم وهو يتناقض مع اهداف ومبادئ الثورة الجزائرية التي
سطرها بيان الفاتح من نوفمبر ومع شروط التفاوض المتمثلة حسب مقررات مؤتمر الصومام فيما
يلي⁵:

¹ Jean balazuc, *la guerre d'Algerie un chronologie mensuelle mai 1954-décembre 1962*, l'Harmattan, 2012.

² شارل ديغول، مصدر سابق، ص 86.

³ بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات ايفيان، تع: لحسن زغدار، ديوان المطبوعات
الجامعية، الجزائر، ص 17

⁴ Jean balazuc, Op.cit.

⁵ بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر ، ص 15-16.

- الاعتراف بالأمة الجزائرية ، الموحدة وحدة لا تتجزأ.
- سيادة الجزائر في كل المجالات بما في ذلك الدفاع الوطني والشؤون الخارجية.
- اطلاق سراح كل المعتقلين.
-(ج.ت.و) هي الممثل الوحيد والشرعي للشعب الجزائري.
وعليه فإنه يظهر للعيان ان تقرير المصير الذي اقترحه ديغول والثلاثية التي اقترحها أيا كانت تتعارض كليتا مع مبادئ وأهداف الثورة، والتي نشرت في صحيفة **المجاهد** وبالبند العريض "لا تفاوض قبل الاعتراف بالاستقلال. لماذا" بتاريخ 15 نوفمبر 1957¹ ورغم ذلك فقد كان رد (ح.م.ج) متأنيا جدا ، وجاء بعد مناقشات بين أعضائها وتم نشره في 28 سبتمبر 1959 ، وفي هذا الشأن يذكر فرحات عباس أنهم أرادوا بشكل خاص تجنب المزالق بمعرفة رد فعل الجيش الفرنسي، وكان شاغلهم الرئيسي هو تجنب تسريح جيش التحرير وإثارة آمال كاذبة بين الناس لقد وثق الكثير منهم في الجنرال ديغول، ولكن ديغول كان لديه خصوم عنيدون، فإذا رحل ما الذي سيتبقى من تقرير المصير؟ فكان الموقف النهائي (ح.م.ج.ج) انه يمكن التوصل الى اتفاق على أساس تقرير المصير بشرط ان يقترن بضمانات وان يوقف الجيش الفرنسي القتال².

وقد نشرت صحيفة **المجاهد** قرار الحكومة بتاريخ 28 سبتمبر 1959 ، والذي اكد على وحدة الشعب الجزائري ووحدة التراب الوطني، وان الصحراء جزائرية واختتم بان الحكومة الجزائرية مستعدة للدخول في محادثات مع الحكومة الفرنسية لبحث الشروط السياسية والعسكرية لإيقاف القتال وبحث شروط وضمانات تطبيق حق تقرير المصير³.

وفي مقال اخر في نفس الصفحة كتبت صحيفة **المجاهد** "الكلمة الآن لديغول" افتتحته بفقرة من بيان اول نوفمبر 1954 حول رغبة (ج.ت.و) في السلام، وإيقاف الخسائر في الأرواح وسفك الدماء، وبأنها تقدم عرضا للمناقشة الى السلطات الفرنسية اذا كانت تحمل نوايا حسنة بان تعترف للشعوب التي تحتلها بحق تقرير المصير، وان تعترف بالوطنية الجزائرية بصفة رسمية. هكذا كان رد (ح.م.ج.ج) التي رأت في قرار ديغول أرضية صالحة للمناقشة والتفاوض، لان هذا الاعتراف مكن الجزائريين من نيل استقلالهم، وذلك وفقا لما جاء في بيان أول نوفمبر 1954⁴.

¹ **المجاهد** ، "لا تفاوض قبل الاعتراف بالاستقلال"، ع12، 15 نوفمبر 1957، ص1.

² Farhat Abbas, Op.cit, p271-272.

³ **المجاهد** ، "النص الكامل لبيان 28 سبتمبر" ، ع52 ، الاثنين 2 ربيع الثاني 1379 / 5 أكتوبر 1959، ص6.

⁴ **المجاهد** ، "الكلمة الآن لديغول" ، ع52، الاثنين 2 ربيع الثاني 1379 / 5 أكتوبر 1959.

ولكن رغم ذلك فقد لقي هذا الرد انتقادا من الرئيس التونسي فمن وجهة نظره أنه يفتقر الى المرونة والثقة في النفس، ما جعل فرحات عباس يرد عليه بأنه من يعيش قرن من الاستعمار كما عاشه الجزائريون، سيعرف انه بين باريس والجزائر، بين القانون وتطبيقه، بين النوايا الحسنة للميتروبول والسلطة التي سادت الجزائر، كان هناك بحر من الوعود الكاذبة والخداع الشائن، ما وُعد به الجزائريون لم يتحقق ابدا، لقد ظل الجزائريون متعطشون للكرامة والعدل. لذلك اصبح الكفاح المسلح ملاذهم الأخير، أما الملك المغربي فكان مقتنعا بأن الجنرال ديغول لم يكن معاديا لاستقلال الجزائر وانه كان يود وجود ارتباط بين فرنسا والجزائر¹.

وكان أهم موقف هو موقف دعاة "الجزائر فرنسية" الذين اسقطوا الجمهورية الفرنسية الرابعة ووقفوا أمام كل الإصلاحات التي اتخذتها السلطات الفرنسية في الميتروبول وهو ينقسم الى موقفين؛ أولا: جنرالات وضباط الجيش الفرنسي الذين أولتهم (ح.م.ج.ج) أهمية قبل ان تقدم على أي خطوة بخصوص هذا الموضوع. ولكن ديغول كان يعلم قوة هذا الطرف وقدرته على الوقوف في وجهه لذلك قرر وضع قاداته في الصورة أواخر شهر اوت 1958 حول القرار الذي سيتخذه ولم يتلقى أي معارضة وكان رد الجنرال شال بان يعتمد عليه².

وثانيا: المتطرفون الاوربيون ؛ رفضوا هذا القرار الذي اعتبروه مخالفا للالتزامات التي تعهد بها بعد 13 ماي 1958 ووصله للسلطة³، وخاضوا حملة ضد ديغول وضد قراره هددوا باللجوء الى العصيان والتمرد وأسسوا الجبهة الوطنية الفرنسية بطريقة سرية بقيادة "اورتيز" (Joseph Ortiz)، واستعمل "الآن دو سيريني" مدير صحيفة "صدى الجزائر" (l'cho d'Alger) لهجة عدائية، ونفس الموقف اتخذه نواب الجزائر. وفي فرنسا أسس "جورج بيدو" مع بعض النواب "جمعية الجزائر الفرنسية"⁴.

ولا يمكن ان نفهم تغير موقف بعض قادة الجيش الفرنسي من قرار تقرير المصير، الا بعد ان نتطرق الى السياسة الحربية التي طبقتها الجمهورية الخامسة في الجزائر وفرنسا للقضاء على الثورة الجزائرية؛ فالجيش الفرنسي كان قد بدأ العمليات العسكرية الكبرى في الجزائر بين 22 جويلية 1959 – 4 افريل 1960 المنظار في القبائل الكبرى وفي 3 سبتمبر 1959 – 17 أكتوبر 1960 عملية الأحجار الكريمة في منطقة القبائل الصغرى⁵، وفي الميتروبول كانت قوى الامن

¹ Farhat Abbas, Op.cit, p272.

² شارل ديغول، مصدر سابق ، ص86.

³ Jean balazuc, Op.cit.

⁴ شارل ديغول ، المصدر السابق ، ص88-89.

⁵ Jean balazuc, Op.cit

الفرنسية تسعى لاجتثاث فدرالية الجبهة، بقيادة "موريس بابون" وبعض الضباط، فكانت تمارس العنف والتعذيب اتجاه المغتربين الجزائريين وستلجأ الى فرق الحركى في باريس والتي جاء تاسيسها بموافقة الحكومة الفرنسية بتاريخ 25 نوفمبر 1959¹ أي بعد قرار تقرير المصير وسنوضح دوافع تأسيس هذه الفرق مقام اخر.

وكانت اهم قضيتين متعلقتين بالتعذيب خلال هذه المرحلة والتي فضحت كل من سياسة الجمهورية الفرنسية الخامسة في قلب فرنسا، والديغوليين الذين نددوا سابقا بالتعذيب في عهد الجمهورية الرابعة وردوا أسبابه الى غياب الدولة² ولكن يبدو أن التعذيب اصبح جزء من السياسة الفرنسية لا يقتصر على جمهورية دون أخرى أو حكومة دون أخرى.

أولى القضايا في عهد الجمهورية الخامسة هي الغنغرينا التي تحدثت عنها الصحف الفرنسية في حينها، وبناءا على ما ذكرته صحيفة **لاديوفونس** جويلية 1959 ؛ فهي عبارة عن تصريحات لمجموعة من الطلبة الجزائريين الشباب أحتجزوا في سجن فرسين نشرت تحت عنوان " الغنغرينا" قدموا فيها تقارير عن الإساءة التي تعرضوا لها في مقر المديرية العامة للامن الداخلي، تلك الاتهامات لم ترق الحكومة التي سارعت الى مصادرة تلك المصنفات من المكاتب التي بدأت ببيعها، ومن مقر دار النشر³ وقد بينا ذلك سابقا في الفصل الخاص بالحريات العامة ونشرت صحيفة **المجاهد** حوله.

والقضية الثانية هي قضية "برادو" التي اتخذ منها المثقفون الفرنسيون مواقف علنية منهم "ألبر شاتلي" (Albert Chatelet)، "هنري مارو" (Henri Marot)، فأعلنوا في 10 جانفي 1959: "إن الشهادات المنشورة هنا غنية عن التعليق، وهي تبين أن التعذيب اتسع ليصل إلى فرنسا، فكيف يمكن اجتثاث هذا السرطان... إن القائمين بالتعذيب يستطيعون بسهولة تغطية أفعالهم كما بينت قضية اودان.."، وتلاه بعد ذلك بتاريخ 15 جانفي 1959، تصريحاً مشتركاً لمركز الإعلام و"لجنة اودان" طالبا فيه ديغول بضرورة حل مشكل التعذيب في الجزائر وفرنسا، ويبدو أن التصريح الأخير قد أثر في قادة الشرطة الفرنسية⁴.

¹ دحو جربال، المنظمة الخاصة لفيدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني. تاريخ الكفاح المسلح لجبهة التحرير الوطني في فرنسا (1956-1962)، تر: سناء بوزيد، منشورات الشهاب، الجزائر، 2013، ص317.

² يرجى العودة الى الفصل السابق.

³ "la défense," la gangarène" accusait le gouvernement ordonne la saisie", N° 417, juillet 1959, p2.

⁴ علي هارون، الولاية السابعة حرب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي 1954-1962، تر: الصادق عماري، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص528، 530.

وعليه فالسياسة الحربية التي طبقها الجيش الفرنسي دفعته الى اتخاذ موقفا معاديا لسياسة ديغول، يأتي في مقدمتهم الجنرال سالان الذي لعب دورا في اسقاط الجمهورية الرابعة اثر تمرد 13 ماي 1958 ، والذي استخلفه الجنرال شال في الجزائر بعد ان أُحيل الى التقاعد، سالان اختار العودة الى الجزائر حيث استقرّ في حيدرة، وان وجوده في الجزائر العاصمة لا يمكن الا ان يزيد المشكلة الجزائرية تعقيدا، اذ سيلعب دورا يقوي عمى المستوطنين ويفصلهم نهائيا عن الجمهورية الفرنسية، ويضعهم في وجه المسلمين وحسب فرحات عباس "سيدمر سالان الفرصة الأخيرة لجزائر جديدة"¹.

اما باقي الجنرالات فقد بدأت مواقفهم العدائية تظهر؛ "الجنرال جوان" (Alphonse Juin) أبدى استيائه حول هذا القرار بحكم انه مولود في الجزائر، وكان موقف الجنرال "ويغان" (Weygand) في نفس الاتجاه، أما في الجزائر فالجنرال ماسو أبدى رفضه لهذا القرار وتهجم على سياسة ديغول في تصريح لصالح صحافي الماني في جانفي 1960، وتم استبعاده نهائيا من الجزائر -الذي سبق وعبر عن تأييده لقرارات ديغول أواخر شهر اوت 1959- بعد استبعاد ماسو ابدى رغبته في احالته على التقاعد².

وان استبعاد الجنرال ماسو اشعل الفتيل في الجزائر فالمناشير التي القيت في سماءها بتاريخ 23 و24 جانفي 1960 كانت تقابل بين صورتين، الأولى لديغول الذي وبعد ان تخلى على افريقيا يريد ان تكون له حرية التخلي عن الجزائر والثانية للجنرال ماسو احد قادة انقلاب 13 ماي 1958 وآخر ضمان للجزائر الفرنسية والاندماج³ لينتهي الامر بهؤلاء مدنيين وعسكريين في مدينة الجزائر وبقيادة "بيار لاغيارد" (Pierre Lagailard) عضو "الجمعية الوطنية" ورئيسها باحتلال الكليات يدعمه متظاهرون ينتمون الى "وحدات الدفاع الإقليمية" -عبارة عن تنظيم شبه عسكري تأسس سنة 1954 يرتدون لباس عسكري ويحملون الأسلحة- تحصنوا بالجامعة وطبقوا نظاما عسكريا عازمين على جعلها حصن "الجزائر الفرنسية" بتاريخ 23 جانفي 1960⁴.

"بيار لاغيارد" الذي سلم بيانا باسمه الى وكالة الانباء الفرنسية تضمن انتقادا لسياسة ديغول، واعلانا بانه سيطر على كليات الجامعة يدعمه ثلاثين من اتباعه وصل عددهم يوم 24 جانفي 1960 الى ستين، وبدأ لاغيارد في تنظيم ما اعتبر بمثابة الموقع المحصن⁵ رغم فرض حظر

¹ Farhat Abbas, Op.cit, p282.

² شارل ديغول ، مصدر سابق، ص89-90.

³ أوليفي دارد، في صلب منظمة الجيش السري، تر: عبد السلام يخلف، سيديا، الجزائر، 2013، ص59، 54.

⁴ شارل ديغول ، مصدر سابق، ص90.

⁵ أوليفي دارد، المرجع السابق، ص58.

التجمع لأكثر من ثلاثة أشخاص الا أنه جمع بالقرب من المتاريس يوم 25 جانفي 5000 ثم 10000 وأخيرا 15000، ولكن حتى بعد اطلاق النار بدا ان ديغول يملك نفوذا على الجيش الذي كان مخلصا له¹.

ورغم الانتصار الذي حققه ديغول الا أنه اعترف في مذكراته بقوة المتطرفين ؛ فبعد انتشار الاضراب، وتوقف وسائل النقل، وإغلاق المخازن أكد أن مدينة الجزائر العاصمة أصبحت قريبة من الانفصال عن فرنسا، ولكنه رغم ذلك لم يتراجع عن قراره قيد انملة، ففي 29 جانفي 1960 ورغم الازمة التي تشهدها الجزائر، الا أنه عاد وأكد انه من حق الجزائريين ان يقرروا مصيرهم² وانتهت هذه المرحلة بفشل المتاريس، وانتصار ساحق لديغول وحكومته ولم يتبقى الا أن نتعرف على موقف الصحافة الفرنسية من قرار تقرير المصير 16 سبتمبر 1959.

بالنسبة لصحيفة **لوفيغارو** اليمينية التي سبق وان نشرت فكرة استقلال الجزائر سنة 1957 من خلال الموافقة على اطروحة ريموند ارون، اختارت بتاريخ 17 سبتمبر 1959 موقفا توافيقا مع خطاب ديغول، اذ اختارت الارتباط او المشاركة ورفضت التفاوض مع ممثلي الجبهة وحدهم، فلم تعد تدعم الجزائر الفرنسية والمتطرفين، ولا الفرنسية التي تعني الاندماج فهي تعرف انه بات مستحيلا ، لذلك فان موقفها يتطور مع مواقف الدولة، ديغول رفض التفاوض مع (ج.ت.و) فانه يدرك ضمنا ان (ح.م.ج.ج) لاعب سياسي في التمرد حتى لو رفض التفاوض معه أما لوفيغارو فلازال موقفها غامضا تعترف بوجود ممثلين للتمرد ولكن ليس للحكومة المؤقتة، وتتصور الصحيفة وجود علاقة بين فرنسا والجزائر أي أن "حكومة الجزائريين من قبل الجزائريين بدعم من فرنسا وباتحاد وثيق معها"³.

أما صحيفة **لوموند** التي نشرت سنة 1955 تصريح لجاك شوفالييه يتحدث فيه عن استقلال الجزائر، فقد أصبحت في موقف توافقي مع ديغول، وكتبت بتاريخ 18 سبتمبر 1959 "تم اتخاذ الخطوة الأكثر حسما " وهي تؤيد مشاركة الجزائريين و"حكومة الجزائريين من قبل الجزائريين" مثل ديغول لا تقرر **لوموند** وضع الإقليم الجزائري، ولا تحدد ما اذا كان ينبغي ان تصبح الجزائر جزائرية ام تظل فرنسية، فهو يعارض الاستقلال الناتج عن الانفصال مشيرا الى انه لا يزال

¹ Le cahiers de L' Express, la gurrre d'Algerie Histoire et la mémoire, N°11, mars – Avril 20012, p48.

² شارل ديغول، مصدر سابق، ص92.

³ Emili Roche, Op.cit, p398.

يرفض (ج.ت.و) كممثل للشعب الجزائري"¹ وكتبت أيضاً " ..بفضل شجاعة نادرة قررت فرنسا بصفة نهائية وأعلنت على اسماع العالم اجمع ان الجزائريين سيختارون بكل حرية -المصير الذي يريدون- بعد مرور 4 سنوات على عودة السلم على اكثر تقدير"².

وبالنسبة لصحيفة فرانس اوبسيفاتور اليسارية التي خاضت حملة إعلامية منذ 1955 لحل المشكل الجزائري ، رحبت بقرار 16 سبتمبر 1959، وكتبت "الجزائر اذن ليس فرنسا"، وشجبت رفض التفاوض مع (ح.م.ج.ج) : "لا نريد ان نضع انفسنا على نفس مستوى الخصم "، وأدى استمرار الحرب ورفض التعامل مع (ج.ت.و) الى قيام الصحيفة بالتعبئة ضد السياسة الديغولية"³ واجرت حوار مع فرانسوا ميتران حول الموضوع، والذي كان يرى ان ديغول بهذا القرار افترق عن الذين حملوه الى السلطة ليحقق لهم الادمج الكلمة التي لم يبق لها أي وجود لان عبارة تقرير المصير حلت مكانها، وأطلق على الاستقلال الذي يريده ديغول وتداعياته اسم "استقلال الجوع"⁴.

أما صحيفة لومانييتي موضوع الدراسة والتي تطور موقفها من الثورة الجزائرية على عدة مراحل كان اخرها سنة 1957 إذ انتهت الى الموافقة على استقلال الجزائر مع الإبقاء على ارتباطها بفرنسا، فقد نشرت مقالا لأمين الحزب "موريس توريز " بتاريخ 26 أكتوبر 1959 تحت عنوان " لإنهاء الحرب الجزائرية : مفاوضات فورية على أساس تقرير المصير " (Pour Mettre un terme à la guerre d'Algérie: négociation immédiate sur la base de l'autodétamination)⁵، ويبدو ان الصحيفة رغم معارضتها لسياسة ديغول الا انها رحبت بقرار تقرير المصير ، فكتبت بان (P.C.F) اول من طالب بهذا القرار منذ الفاتح نوفمبر 1954 ، وطالب بالتفاوض على السلام مع ممثلين مؤهلين للشعب الجزائري بما في ذلك "الاستقلال"، مع إقامة روابط صداقة والمساواة بين شعبين حرين وذوا سيادة، وتؤكد الصحيفة أن الفضل في قرار تقرير المصير يعود الى مقاومة، وتضحية الجزائريين والعمل الموحد للطبقة العمالية والديمقراطيين الفرنسيين، ولكن الصحيفة شككت في القرار "فقد حدث تغير ملحوظ -على الأقل بالكلمات - بين حكامنا"، واستنتج "ان الجزائر ليست فرنسا وان الشعب الجزائري يمكنه ويجب عليه ان يقرر

¹ Emili Roche, Op.cit., p398.

² نقلا عن عبد الله شريط ، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1959، دار هومة، الجزائر، 2010، ص620-621.

³ Emili Roche, Op.cit, p400.

⁴ نقلا عن عبد الله شريط ، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1959 ، ص636.

⁵ ينظر الملحق رقم (14)، ص244 .

مستقبله". ودعت الفرنسيين شعبا وعمالا وديمقراطيين الى اسماع صوتهم، لفرض الانفتاح السريع لمحادثات السلام وتحويل حق تقرير المصير المعترف به للشعب الجزائري الى حقيقة واقعة¹.

هكذا اذن يظهر ان موقف صحيفة لومانيتي قد شهد تطورا ملحوظا خلال قرار تقرير المصير وبعده 1959-1960؛ رحبت بالقرار وأكدت بانها كانت سباقة الى المطالبة به، وقامت بتحديث خطاب مناهضة الاستعمار فاعترفت بـ "الشعب الجزائري" وبحقه في "الاستقلال" مع اقامة روابط معه، ودعت الرأي العام الفرنسي الى ضرورة التدخل لإنهاء الحرب، وهي تعترف بالحكومة المؤقتة كممثل للشعب الجزائري، ولكنها شككت في سياسة ديغول وتقرير المصير، تعمل على تعبئة الرأي العام الفرنسي للضغط على الحكومة الفرنسية للإسراع بانتهاء الحرب الجزائرية عن طريق تسوية سياسية وموقفها يتوافق مع موقف (P.C.F)، والذي يبدو انه تأخر في ابداء موقفه من قرار 16 سبتمبر 1959 الى غاية شهر أكتوبر وعموما فعلى الرغم من أنها طالبت "استقلال" الجزائر الانها انها لا زالت تصنف ضمن دعاة "الجزائر فرنسية" لم تتحدث عن الاستقلال التام للجزائر.

3- صحيفة لومانيتي ومحاكمة شبكة جانسون وبيان 121 مثقف سبتمبر 1960

بلغ تأثير الثورة الجزائرية على الرأي العام الفرنسي من اليمين الى اليسار مدنيين، وعسكريين الذروة سنة 1960، هذا التأثير تجلى في مظاهرات وتمرد دعاة "الجزائر فرنسية" في الجزائر ثم محاكمة شبكة جانسون وبيان 121، وانقسام اليسار على نفسه بين مساند ومتحفظ ورافض. كان ديغول يسير بخطى ثابتة نحو هدفه انقاذ ما يجب إنقاذه للحفاظ على مكانة فرنسا في الجزائر والعالم، و وفي ظل هذا الانقسام الذي عانى منه الرأي العام الفرنسي، واليسار تحديدا كانت (ح.م.ج.ج) تحقق انصارات دبلوماسية.

ففي ظل الازمة التي شهدتها فرنسا خلال أسبوع المتاريس شهدت الثورة الجزائرية دعما خارجيا تمثل في تطور موقف السوفييات، فالحكومة الجزائرية المؤقتة اتجهت في شهر مارس 1960 نحو الاتحاد السوفياتي الذي قدم لها مساعدات غير مشروطة، وكانت الدعاية الأكثر اثارة لصالح الجبهة تمت بفضل خورتشوف الذي اجري مع كريم بقاسم عدة مقابلات وأوصاه " بالسعي

¹ نقلا عن Alain Ruscio, la question, p346-347

مع فرنسا ومع فرنسا وحدها الى حل وسط مشرف لوضع حد للحرب. وأضاف على اية حال فان الجزائر كدولة عربية ستكون دولة مستقلة¹.

يبدو أن هذا التطور قد دفع ديغول الى الحديث عن "الجزائر الجزائرية" وقد تبين قبل ذلك موقف الجيش في الجزائر في شهر مارس 1960: "شال" و"إيلي" و"لانو" والتقى بوحدة الجيش الذي يدافع من وجهة نظره عن "الشرف الفرنسي" في الجزائر وخاطبه ان نهاية هذه الحرب ستؤدي لا محالة الى "الجزائر الجزائرية"² ثم اعترف بعد ذلك في 14 جوان 1960 بـ (ح.م.ج.ج) وأكد رغبته في السلام وهذا دليل على أنه لم يعد يؤمن بالقوة الثالثة ، ولا بـ"سلم الشجعان" لأنه خاطب (ح.م.ج.ج)³.

ما أدى بعد ذلك الى حدوث اول اتصال او لقاء بين الوفدين الجزائري والفرنسي في مولان بتاريخ 25 الى 29 جوان 1960، ولكن يبدو أن الطرف الفرنسي تعامل مع الوفد الجزائري "محمد بن يحيى" و"علي بومنجل" على انهم متمردين ؟، فقد منع عنهم الزيارات والاتصالات مع الصحافة، وكان ديغول في خضم ذلك يجري اتصالاته مع قادة الولاية الرابعة بهدف وقف اطلاق النار، لتنتهي أول محادثات بالفشل بسبب رفض ديغول التفاوض على أساس وقف اطلاق النار وتعميمه على كامل التراب الجزائري⁴.

ولكن ديغول كان فعلا ينامور فاتخاذ هذه القرارات السياسية اقترن بعمليات عسكرية ضخمة فقد بذل جهدا حربيا لم يبذله احد من قبل خلال هذه السنة، وقد اعطى احد الفرنسيين وصفا لما يرتكبه جنود الجنرال شال في الجزائر من فضائع خلال سنة 1960 قائلا "شيء من جهنم فوق الارض"⁵ كل ذلك كان بهدف الإبقاء على الجزائر فرنسية ولكن حسب تصور ديغول . ولكن دعاة "الجزائر فرنسية" عجزوا عن فهم سياسته ، لم يفهموا بعد انهم وديغول والجيش يسعون الى هدف واحد وانما اختلفت الأساليب ، فديغول حتى وان اعترف بـ (ح.م.ج.ج) ومد يده لتحقيق السلام كان يريد فرنسا الجزائر او الحفاظ على مكتسبات فرنسا فيها، وكان ذلك يتطلب تحقيق انتصار عسكري يمكنه من فرض شروطه في طاولة المفاوضات.

¹Farhat Abbas, Op.cit , p285.

² ديغول، مصدر سابق، ص98.

³ Farhat Abbas, Op.cit, p277.

⁴ بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر ، ص18-19.
⁵ باتريك أيفينو، جون بلانشايس، مرجع سابق، ج2، ص285.

ونتيجة لعدم الفهم هذا اعتبروا التغيير المفاجئ في سياسة هجوماً عليهم؛ لانه استقبل في 14 جوان 1960 قادة (ح.م.ج.ج)، وكان رد فعلهم في اليوم الموالي يوم 15 جوان 1960 الى تأسيس جبهة الجزائر الفرنسية التي ضمت مائة الف عضو ، ذلك ان محادثات مولان أدت الى تعبئة الفرنسيين في الجزائر ، والذهاب الى ابعد من ذلك وهو ما سيؤدي الى المواجهة¹ مع مؤسسة الدولة كما هو الحال مع اليسار الفرنسي والشبكات اليسارية الداعمة للثورة.

فاليسار الفرنسي في هذه المرحلة فحتى بعد تطور موقف (P.C.F)- الذي يعتبر مركز ثقل سياسي معارض- من الثورة الجزائرية والقضية الجزائرية؛ إذ طالب "موريس توريز" من خلال صحيفته **لومانيتي** بالاستقلال التام للجزائر بتاريخ 11 مارس 1960 فكتب أن: "للامة الجزائرية الحق في الاستقلال التام"² والذي يعتبر أهم تطور فكري وسياسي للحزب الشيوعي الفرنسي من القضية الجزائرية منذ تأسيسه سنة 1920، والتي لطالما اعتبرها مشكلة سياسية يمكن حلها بتطبيق مبدأ المساواة بين الجزائريين والفرنسيين منح الحقوق السياسة والاجتماعية فقد آمن ولعقود بفكرة الجزائر فرنسية وسعى الى تجسيدها، بل وكيف مبدأ "مناهضة الاستعمار" مع الفكرة الاستعمارية من خلال أطروحة موريس توريز "الجزائر امة في طور التكوين".

وحتى بعد نجاح نجاح اليسار الفرنسي في تأسيس (P.S.U) في 3 افريل 1960، إلا أنه لازال يعاني من الانقسام وعدم القدرة على اتخاذ خطوة او سياسة موحدة مثلما فعل دعاة "الجزائر الفرنسية". ندلل على ذلك فان الحزبين الشيوعي والموحد فشلا في استغلال خطأ ديغول الذي كان يضع الوقت خلال محادثات مولان فشلا في تنظيم مظاهرات بتاريخ 28 جوان 1960، أي قبل انتهاء المحادثات بيوم بسبب عدم الاتفاق بين ممثلي الحزبين³.

وجاءت محاكمة أعضاء شبكة جانسون وبيان 121 الذي يعتبر اول "اعلان عن حق العصيان" خلال الثورة، وهو موقع من قبل مثقفين وأكاديميين وفنانين في 6 سبتمبر 1960 نشرته صحيفة "**فيريتي- ليبرتي**" (**Vérité -liberté**) في اليوم التالي لمحاكمة شبكة جانسون، ومن بين الموقعين الجناح اليساري بشكل أساسي، القريب غالبا من (P.C.F) مثل جان بول سارتر، "سيمون دي بوفوار" (Simone de Beauvoir)، واندريه مندوز. وقع البيان 121 لدعم تمرد المجندين وإدانة ممارسة التعذيب، والمطالبة بانهاء القتال في الجزائر⁴، والذي اعتبره "احمد طالب

¹ Pierre sergent, "du maquis a l'OAS", **Le crapouillot**, n93, Avril 1987, p34

² نقلا عن Alain Ruscio, la question, p348.

³ هيرفي هامون، باتريك روتمان، مرجع سابق، ص215.

⁴ Jean Pierre Gueno, Op.cit, p255.

الابراهيمي" بمثابة اعلان عن موت اسطورة "الجزائر فرنسية"، ونهاية لنضال طويل بدأتها الحركة الوطنية وواصلته فدالية الجبهة في فرنسا بهدف انضاج فكرة الاستقلال وفرضها¹.

هذا البيان يعتبر دليل على تطور موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية سنة 1960 وذلك رغم سياسة المنع المطبقة اتجاه كل من يدعوا للسلام في الجزائر؛ وقد كتبت صحيفة **لاديغونس** لاحقا انه لتوقيعه تم في المسارح الفرنسية الوطنية- على سبيل الذكر لا الحصر- منع "دانيال ديلورم" (Danielle delorme)، "كاثرين سوفاج" (Cthrine sauvage)، "سيمون سينيورين" (Simone Signoret) وكذلك الكتاب تم منع "سيمون دي بوفوار"، "فرانسوا ساجان" (Françoise sagane)، جان بول سارتر، "لويس بوري"، و"دانيال فالكروز" (Daniel valcroze)².

ومن خلال محاكمة شبكة جانسون وبيان 121 يظهر مدى الانقسام الذي عانى منه اليسار الفرنسي حول القضية الجزائرية، ويظهر من خلاله -خاصة- المواقف المتخاذلة من (P.C.F) اتجاه اليسار الفرنسي الذي التزم عمليا اتجاه الثورة ؛ فبعد قضية "ألبن ليشتي" التي سبق واشرنا لها سنة 1956 والذي رفض الالتحاق بالخدمة العسكرية في الجزائر، جاء اعتقال ومحاكمة أعضاء الشبكة سبتمبر 1960.

والذين اعتبرهم قادة (P.C.F) معارضون فهم اما مزورون أو خونة، ورفضوا الاحتجاج على مدير مجلة "الدرب الشيوعي" (voie communiste)³ في مارس 1960، الذي اتهم بعلاقته بأعضاء الشبكة وتعاطفه مع الجزائريين ، هذا الرفض تجسد وبوضوح في موقف المحامي الشيوعي "كلود فو" والعضو في (P.C.F) والذي رفض الدفاع عن مدير المجلة بناء على تعليمات الحزب، وجاء بعد ذلك اطلاق سراح احد أعضاء (P.C.F) "بيير غوبا" الذي رفض هو الآخر أداء الخدمة العسكرية في الجزائر سنة 1958، كل ذلك دفع الشباب الشيوعي الفرنسي الى توجيه نداء " يكفي هذا الهراء قاتل وانت تهدئ وهدي وأنت تقاتل، لأننا لا نريد ان نكافح من اجل

¹ أحمد طالب الابراهيمي، مذكرات جزائري. الجزء الأول: أحلام ومحن (1932- 1965)، دار القصة للنشر، ص133-134.

² La défense, " Un bilan et Terrible et Inutile", n°449, Mars 1962, p2

³ صحيفة معارضة للحزب الشيوعي الفرنسي تأسست بعد تصويته على السلطات الخاصة سنة 1956. ينظر؛ رشيد زبير، مرجع سابق، ص505.

جمل فارغة من كل معنى، إننا لم نعد نستطيع الانتظار ، والسلام لا يمكن ان ينتظر ودعت لجان السلام للتظاهر من اجل المفاوضات وحق تقرير المصير¹.

وان الانقسام الذي عانى منه اليسار الفرنسي كان احدى نتائج الثورة الجزائرية، والسياسة الديغولية التي بدأها "بالجزائر الفرنسية" ثم "تقرير المصير" وانتهى الى "الجزائر الجزائرية" مع اتباع سياسة حربية. وتخاذل (P.C.F) اتجاه أعضاء الشبكة فموقفه لا يختلف عن موقف السلطات الفرنسية التي بادرت الى محاكمة أعضاء الشبكة. هذا الموقف كرّس ذلك الانقسام فبعد ان اقتصر على المفكرين الفرنسيين وفي مقدمتهم جان بول سارتر الذي انسحب من الحزب سنة 1956، وفرنسيس جانسون الذي أسس شبكة باسمه سنة 1957 تطور الامر الامر سنة 1960 ليشمل الشباب الشيوعي الذي عارض موقف (P.C.F) من محاكمة أعضاء الشبكة ومن الثورة الجزائرية.

وهذا ما جعل المؤرخ الفرنسي "بيير فidal ناكي" يعيد تصنيف اليسار الفرنسي بناء على مواقفهم من تصريحات مؤسس الشبكة "فرنسيس جانسون"؛ فالبعض منهم يرى ان مهمة اليسار تتمثل في التضامن النشط مع الجبهة ويعتبرونها اقصر طريق للوصول الى الثورة الفرنسية، ويدفعهم ذلك الى الخدمة في صفوف (ج.ت.و)، والبعض الاخر يعتبر الحرب في الجزائر كارثة بالنسبة للوطن الام ويأخذهم ذلك الى الاعتقاد بان هناك واجبا للرفض وعدم التحالف مع الجبهة. ويضاف الى هذا الموقف السياسي موقف أخلاقي تردد صداه في حركة (اللاعنف)².

فموقف الحزب كان سلبيا اتجاه بيان 121 ومحاكمة أعضاء شبكة جانسون، واتجاه كل من يقدم دعما حقيقياً للثورة، وقد تجسد ذلك وبوضوح في صحيفته **لومانييتي** بتاريخ 3 أكتوبر 1960 بقلم "جان بيير فيجيه" (Jean-Pierre Vigier) تحت عنوان "لندعم المتهمين ولندافع عن 121" (Soutenir les condamnés, défendre les 121)³ كتبت: "نحن الشيوعيين سندعم المتهمين وسندافع عن 121 كما سندافع دائما بدون تمييز في المستقبل عن كل انصار السلام في الجزائر . ولكنه اطلق على رفض التجنيد في الجزائر عبارة "التمرد" وبرر ذلك: "لأسباب مبدئية ذكرها اميننا العام لم يكن التمرد ابدا موقف الحركة العمالية.... لا يمكن للحزب الشيوعي ان يوافق باي شكل من الاشكال على الدعوة الى العصيان.. " وبخصوص تقديم الدعم الفعلي للجبهة فهو يرى بأنه " ليس من الصواب أيضا ان نطلب من حزب عمالي ثوري مثل حزبنا اخضاع عمله وأهدافه

¹ هيرفي هامون، باتريك روتمان، مرجع سابق، ج2، ص223، 283.

² نفسه.

³ ينظر الملحق رقم (15)، ص245 .

الديمقراطية الفرنسية لعمل وأهداف (ج.ت.و) .." وان هذا الموقف لا ينتقص من التعاطف العميق مع الشعب الجزائري واستقلاله وكرامته¹.

وعلى هذا فانه يمكن ان نصنف الحزب الشيوعي ضمن الصنف الثاني الذي تحدث عنه بيار فidal ناكي وهو الصنف الذي يفضل التعاطف مع الشعب الجزائري، ولكن يبدو أن هذا الموقف تسبب في انقسام (P.C.F) على نفسه بين مؤيد ومعارض لشبكة جانسون وبيان 121 ؛ نجد "جان ببيير فيجيه" يروي الصعوبات التي تلقاها لنشر مقاله ، ففي البداية أراد مع بعض أعضاء الحزب التوقيع على البيان 121 ولكن كازانوف ، و"سيرفان" (servan) اللذان يعتبران من العناصر المطالبة بتغيير المواقف والذي تربطه علاقة بهما لم يوافقا على الفكرة، واقترح كازانوف كتابة مقال واضح في صحيفة لومانييتي، قام بكتابة مقال نوقش من طرف "موريس توريز" وبعد التدقيق فيه تنازل ووافق على نشره، ولكن عند طبع المقال اعترض "ايتيان فاجون" و"ريني اندريو" واتصلا بتوريز لتأجيل نشره. ولكنه لم يتراجع عن ذلك فطبع المقال².

ولاحقا اضطر "موريس توريز" الى تبرير موقفه من بيان 121 أي "حق العصيان" وموقف صحيفة لومانييتي الذي قلنا سابقا انه كان غريبا اتجاه قضية "ألبان ليشتي" سنة 1956 واتجاه "بيير غوبا الذي رفض الالتحاق بالخدمة العسكرية سنة 1958 واطلق سراحه ، هذا الموقف حسب موريس توريز جاء التزاما بمبادئ الشيوعية التي وضعها لينين واستشهد في مقاله بعدد العبارات التي ردها لينين في هذا الشأن، وكتب: "مقاطعة الحرب هي عبارة غبية يجب على الشيوعيين المشاركة في أي حرب رجعية"³.

وعليه فالحزب رفض التوقيع على بيان 121 بناء على التزامه بمبادئ الشيوعية العالمية وكانت صحيفته لومانييتي هي الناشر لهذه المواقف الإيديولوجي، وهنا علينا أن نعود الى التصريح الذي قدمه مدير تحرير الصحيفة "ريني اندريو"⁴ بأن عدد محاكمات لومانييتي بلغ 150 وان 49 منها كان "لحث الجنود على العصيان" وهذا ما يطرح تساؤل حول مدى صحة هذا التصريح؟! وان الفصل فيه يحتاج الى بحث معمق والى العودة الى وثائق المحاكمات الخاصة بالصحيفة. والى التصريح في حد ذاته. وعموما فقد أثر موقف الشيوعيين وموقف "موريس توريز" في الشباب الفرنسي الذي وقف في المقدمة ضد هذه الحرب ، وكان المستفيد من ذلك هو (P.S.U) فبسبب

¹ نقلا عن Alain Ruscio, la question, p351

² هيرفي هامون باتريك روتمان، مرجع سابق، ج2، ص283.

³ Alain Ruscio, la question, p352.

⁴ يرجى العودة الفصل الثاني.

تعصب امين الحزب الشيوعي الذي اتبع سياسة تائهة اتجاه الجزائر الديغولية وعجز عن فهم التحولات الأيديولوجية والاجتماعية التي تميزت بها سنة 1960¹ فقد مناضليه.

أما صحيفة **لومانييتي** كانت خاضعة لسيطرة اللجنة المركزية للحزب وهذا ما ذكره بيير فيجيه الذي تطرق للصعوبات التي لقيها لنشر مقاله "لندعم المتهمين ولندافع عن 121" وهي عينة عن الطريقة التي يتم بها نشر المقالات المتعلقة بالثورة الجزائرية في صحيفة **لومانييتي**، ويمكن من خلالها ان نفسر سبب تأخر الصحيفة في ابداء موقفها من بعض الاحداث والقضايا التي تخص الثورة الجزائرية فموقف الحزب الشيوعي ومنذ التصويت على السلطات الخاصة في 16 مارس 1956 اثار اليسار الفرنسي و بعض أعضائه وقد بينا سابقا ان الفيلسوف جان بول سارتر- الذي كان يعتقد امالا كبيرا على الحزب الشيوعي- كان اول المعترضين والمنسحبين من الحزب في تلك السنة وادى ذلك أيضا الى ظهور شبكات سرية داعمة للثورة الجزائرية مثل شبكة فرنسيس جانسون التي رفض الحزب الدفاع عن أعضائها في سبتمبر 1960.

لذا فموقف الحزب الشيوعي المتخاذل اتجاه الثورة الجزائرية تجسد عمليا في صحيفته **لومانييتي** التي وعلى مدار سنوات رفضت التعبئة لصالح الاستقلال التام للجزائر الى غاية 1960، ولصالح تقديم دعم فعلي للثورة كما فعلت شبكات الدعم، ورفضت التعبئة لحق العصيان وبررت ذلك بانه موقف ايديولوجي اتجاه تعاليم لينين. ولكن هذا الموقف يقودنا الى التذكير بالشرط الثامن المتعلق بانضمام الأحزاب الشيوعية الى الأممية الشيوعية والذي تطرقنا له في الفصل التمهيدي؛ وهو يشترط على هذه الأحزاب تقديم دعم حقيقي للحركات التحررية في المستعمرات، وبناءا عليه جاء انضمام (P.C.F) للاممية الشيوعية، هذه الأخيرة نددت سابقا بموقف الحزب الشيوعي المتخاذل فيما يخص القضية الجزائرية 1920-1954 ولكنها لم تفعل خلال الثورة.

وان إلقاء نظرة على الوضع الدولي خلال الثورة الجزائرية 1954-1956 ، يجد ان الاتحاد السوفياتي تراجع عن دعم الحركات التحررية في المستعمرات فترة الخمسينات بسبب دخول الحرب الباردة مرحلة التعايش السلمي بعد تولي خورتشوف السلطة في الاتحاد السوفياتي ، والذي طرح شعار التعايش السلمي منذ 1956 والذي اعتبره ثورة سلمية لانتهاء الحرب الباردة، وقد لقي ذلك ترحيبا من الرئيس الفرنسي ديغول² ما يعني حدوث تقارب فرنسي سوفياتي أثر على دعم الثورة الجزائرية من جانب السوفيات. فالاتحاد السوفياتي لم يعترف بالحكومة الجزائرية وباستقلال

¹ هيرفي هامون، باتريك روتمان، المرجع السابق، ج2، ص288.

² الدكتور علي صبح، العلاقات الدولية (1) . الصراع الدولي في نصف قرن 1945-1995، ط2، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006، ص 153، 155.

الجزائر الا سنة 1960 أي بعد اعتراف ديغول بذلك ، وقد انعكس ذلك على موقف (P.C.F) وصحيفته لومانيتي اللذان طالبا بعد ذلك بالاستقلال التام للجزائر.

هذه كانت اهم المواقف التي اتخذتها صحيفة لومانيتي 1958-1960، اذ اتضح موقفها وتطور اتجاه الثورة الجزائرية في اتجاهين اعترفت بالحكومة المؤقتة، وافقت على تقرير المصير. واعترفت بالشعب الجزائري. وطالبت بالاستقلال التام للجزائر مارس 1960. كما اتضح موقفها من بيان 121 او حق العصيان فالصحيفة ترفض وتندد بذلك، وتبرر موقفها هذا يعود الى مبادئ لينين.

وعموما فان موقف صحيفة لومانيتي من الثورة الجزائرية في عهد الجمهورية الخامسة (1958-1960)؛ اعتبرت نقل الثورة الجزائرية في 24 اوت 1958 نتيجة حتمية لسياسة ديغول، وحكومة إذ اتخذت موقفا مشككا في شرعية ديغول وشرعية حكومته، فركزت على جذور الجمهورية الخامسة التي تعود الى الانقلاب العسكري 13 ماي 1958 ، وعلى السياسة العسكرية التي اتبعها، والتي كانت تحظى بدعم قادة الانقلاب 13 ماي 1958، وبخصوص قرار تقرير المصير 16 مارس 1959 ، فرغم انها وافقت عليه واعترفت بالشعب الجزائري وبالحكومة المؤقتة، الا انها اعتبرته مجرد تطور في الكلمات أي انها لازالت تشكك في سعي ديغول الى انهاء الحرب في الجزائر.

فقد كانت سنة 1960 التي تطور فيها موقف الصحيفة الى المطالبة بالاستقلال التام للجزائر مارس 1960، وبناءا عليه عادت الصحيفة الى تحديث خطاب "مناهضة الاستعمار" فيما يخص الثورة الجزائرية؛ اعترفت بـ "الشعب الجزائري"، "الامة الجزائرية"، "الحكومة المؤقتة"، "الاستقلال التام" للجزائر. ولكن على الرغم من ذلك فانها لم توافق على بيان 121 ولم تقف الى جانب أعضاء شبكة جانسون سبتمبر 1960 ، فهي ترفض تقديم دعم فعلي للثورة الجزائرية، والقيام بتعبئة إعلامية لاجل ذلك. ولم يتبقى الا ان نتعرف على دورها في التعبئة الإعلامية لصالح استقلال الجزائر. وهل ستبقي على نفس الخط التحريري الذي بلغت فيه مرحلة الاعتراف بالاستقلال التام للجزائر ونتبين مدى صمودها في مواجهة الرقابة الديغولية .

ثانيا: صحيفة لومانيتي والثورة الجزائرية 1960-1962:

- 1- مظاهرات الجزائريين 11 ديسمبر 1960 :
- 2- مظاهرات المغتربين الجزائريين 17 أكتوبر 1961:
- 3- اتفاقيات الجزائر وفرنسا 1962:

1-صحيفة لومانيتي ومظاهرات الجزائريين 11 ديسمبر 1960 :

إن مظاهرات 11 ديسمبر 1960 من الاحداث التي بينت تلاحم الشعب الجزائري مع ثورته ومدى تصميمه على استرجاع استقلاله، وسيادته وقد وصفها "فرحات عباس": "هذه الأيام تحمل في تاريخنا اسم "الأيام المجيدة" افضل بكثير من خطاباتنا ، افضل بكثير من معارك "المجاهدين" لقد قدموا مظاهرة لا جدال فيها ان الشعب الجزائري مصمم على العيش بحرية او الموت "، وذكر ان الجزائريين العزل خلال هذه المظاهرة كانوا قادرين على رفع العلم الأخضر والأبيض لوطنهم المحتل¹.

ولكن ما هي التطورات أو الظروف التي دفعت الجزائريين للتظاهر ورفع اعلام الجبهة؟ في هذه المرحلة برز دور الضغط الدولي؛ فالحكومة الجزائرية المؤقتة اتجهت كما بينا سابقا في شهر مارس 1960 ، نحو الاتحاد السوفياتي الذي قدم لها مساعدات ، وكانت الدعاية الأكثر اثارة لصالح الجبهة تمت بفضل خورتشوف الذي اجرى مع كريم عدة مقابلات وأوصاه بالسعي مع فرنسا الى حل وسط مشرف لوضع حد للحرب. وأكد له بان الجزائر كدولة عربية ستحصل على استقلالها.

وفي ظل هذا التطور لموقف السوفيات ولل قضية الجزائرية قرر ديغول اتخاذ قرار اخر بتاريخ 4 نوفمبر 1960 يتمثل في الإعلان بان الجزائر سوف تكون لها قوانينها الخاصة وان الجمهورية الجزائرية ستقوم يوما ما²، وقرر زيارة الجزائر بالتزامن مع عرض القضية الجزائرية في الأمم المتحدة حتى يظهر للعالم ان الشعب الجزائري يؤيد برنامج³، وقد اعتبر احمد طالب

¹ Farhat Abbas, Jean luc Enaudi , p290-291.

² سعد دحلب، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص119.
³ المجاهد، "دوي القصة يوقظ النيام في الأمم المتحدة"، ع85، 29 جمادي الثانية 1380 / 19 ديسمبر 1960، ص20.

الابراهيمى" بان ديغول لم يقر بفكرة قيام جمهورية جزائرية الا في 4 نوفمبر 1960¹ ما يعني ان القرار كان ظرفياً يتعلق بتطورات ومستجدات على الساحة الدولية وبموقع فرنسا فيه.

ويأتي اشراك الشعب الجزائري في معركة التحرير ضمن استراتيجية تم التخطيط لها مسبقا في دورة المجلس الوطني للثورة² المنتهية في جانفي 1960، وذلك لاجبار ديغول على التفاوض على أساس الاعتراف بالسيادة الوطنية، وحدة التراب الوطني، واطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وقد وضح المجاهد والمؤرخ الجزائري "العربي زبيري" أنه أثناء مداولات المجلس كانت احدى ملاحظاته توفير السند للجبهة التي ستعمل على اشراك الشعب الجزائري في معركة حاسمة تشمل كافة المدن والأحياء الجزائرية³ وتمثل دور خلايا (ج.ت.و) في تنظيم المتظاهرين الذين أرادوا الرد على مزاعم ديغول وعلى زيارته للجزائر، لذا فهذه المظاهرات اعتبرت نقطة تحول في تاريخ العلاقات الجزائرية الفرنسية دفعت ديغول الى تغيير موقفه من القضية الجزائرية بالسماح للجزائريين بتقرير مصيرهم⁴.

استمرت المظاهرة لايام بدأت بوصول ديغول الى عين تموشنت يوم 9 ديسمبر 1960 يرافقه لويس جوكس (louis joxe)، و"جان مورين" (jean Morin)، ومنذ اليوم الأول حدث الاصطدام بين مفهومين: "الفرنسيون في الجزائر يصرخون باجماع يسقط ديغول تحيا الجزائر الفرنسية وفي المقابل يحيي المسلمون رئيس الدولة ويؤيدونه "يعيش ديغول" تعيش الجزائر الجزائرية" وكان رد فعل جبهة الجزائر فرنسية في اليوم الاول بنشر بيان النصر ذكرت فيه أن الاضراب العام سيستمر الى يوم السبت 10 ديسمبر 1960، حيث سينزل السكان الى الشوارع للتظاهر. وخلال هذا اليوم وقعت اشتباكات في الجزائر العاصمة بين الاوربيين المدعمن من الجيش وقوات النظام⁵ أي بين الفرنسيين دعاة الجزائر فرنسية والسلطات الفرنسية في الجزائر.

لان المتطرفين الاوربيين اعتبروا ان هذه الزيارة استفزاز لهم وسوف يحرقون المتظاهرين في الشارع استجابة لنداء الجنرال سالان الذي دعا منذ 7 ديسمبر 1960 الى التمرد، والعمل على

¹ احمد طالب الابراهيمى، مصدر سابق، ص132-133.

² يعتبر الهيئة العليا للثورة الجزائرية وهو الذي يقوم بالتخطيط لسياسة (ج.ت.و) وهو مؤهل للبت في مصير ومستقبل الجزائر كفيل بوقف القتال، يتألف من 34عضو منهم 17 دائمين. ينظر؛ عبد المالك مرتاض، دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، المركز الوطني للبحث في الدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، ص75-76.

³ العربي زبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962)، ج2، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، 1999، ص145.

⁴ بوشیخي شیخ، مرجع سابق، ص273-274.

⁵ Farhat Abbas, Op.cit, p288.

ابطال زيارة ديغول وقد كلف بذلك "بيير سرجو" (Pierre Sergent) كوسيط بينه وبين الجنرال "جحود" في الجزائر وبعض ضباط الجيش لتنفيذ التمرد¹ خلال هذه الزيارة.

معنى ذلك أن دعاة الجزائر فرنسية مدنيين وعسكريين يريدون فرض سياستهم على ديغول وبالقوة مثلما حدث سابقا لـ غي مولي في يوم الطماطم فيفري 1956 ، والسؤال الذي يطرح نفسه هل سيستسلم ديغول لهذا الطرف الذي أصبح يسيطر على الجزائر ويرفض كل الحلول السلمية للقضية الجزائرية ويطالب بمضاعفة المجهود الحربي؟.

خلال المظاهرة سمح ضباط الأقسام الإدارية المتخصصة للجزائريين بالتظاهر في العاصمة فرحات عباس فسر ذلك بانهم كانوا غاضبين من تجاوزات الاوربيين، والهجمات الموجهة ضد قوات النظام فسمحوا للجزائريين بالتظاهر لصالح ديغول وسياسته، وقد أدى وصول منظمات (ج.ت.و) الى تغيير الوضع، ويذكر ذات المصدر انه: "كان يسمح بالتظاهر من اجل استقلال الجزائر وفي نفس الوقت مع الجنرال ديغول"، فكان شعار الجزائريين "تحيا ديغول، يحيا فرحات عباس، تحيا الجزائر الجزائرية، تحيا الجزائر المستقلة، تحيا (ج.ت.و)"، وكانت الاعلام الخضراء والبيضاء الملوحة بمئات الاذرع هذا المشهد لم يسبق له مثيل في الجزائر العاصمة، فقد منحوا المظاهرة طابع الوطنية² ولكن هل السماح للجزائريين بالتظاهر لصالح ديغول كان انتقاما من الاوربيين كما ذكر عباس أم ان الامر يعود لدوافع أخرى؟

يمكن ان نفسر السماح للجزائريين بالخروج ورفع تلك الشعارات كعملية يراد بها جرّ الاوربيين الى الاشتباك مع الجزائريين أو العكس، وقد حدث ذلك فعلا واستنجد دعاة الجزائر فرنسية بقوات النظام التي سبق وهاجموها، لذلك فان الحرب الجزائرية لن تخرج من تناقضاتها، من نوافذهم اطلق الفرنسيون النار على المسلمين، والذين بدورهم ردوا على الاوربيين الذين يقابلونهم في الطريق هناك العديد من الوفيات في غضون ذلك بدأ الجيش في العمل مظليو الكولونيل "ماسلوت" (Masselot) يستعيدون النظام بإطلاق النار على الجزائريين، ويدعمهم المستوطنين ومقابل مقتل 6 اوروبيين هناك 112 قتيلا جزائريا من الرجال والنساء والأطفال³.

في اليوم الموالي 11 ديسمبر 1960 بلغت المظاهرات الذروة في العاصمة، وهران وحدثت المواجهات بين الاوربيين والجزائريين ما دفع قوى الامن الى اطلاق النار ونشير الى أن ديغول

¹ Pierre Sergent, Op.cit, p34.

² Farhat Abbas, Op.cit, p289.

³ Ibid, p289.

قرر عدم زيارة هاتان المدينتان¹ ومعنى ذلك أنه كان على علم بما يحاكي ضده في الجزائر العاصمة من طرف جنرالات وضباط الجيش الفرنسي. وهذا ما أدى الى فشل الانقلاب الذي كانوا يخططون له فعلى الرغم من نجاح جبهة الجزائر فرنسية في استمالة الجيش الى جانبهم بفضل "بيير سرجون" ونشطاء في اسبانيا "سالان" و"لاغيارد" و"جوحود" في الجزائر العاصمة الا أن رد العقداء ، كان سلبيا يشرح العقيد "ماسلوت" ذلك للقائد فيقول: "نعتقد ان الوضع غير موات ...ان رد فعل باريس سيكون سيئاً نعتقد انه ليس لدينا قوة جوية ولا بحرية وان كل هذا مجرد مغامرة لا يمكن ان تؤدي لأي شيء " لذلك ارسلوا هذا الرد الى الجنرال جوحود في الجزائر والذي سيقول "لا يمكننا ان نجرب اكثر من ذلك، علينا ان ننتظر فرصة أخرى"²وبالفعل لن يستسلموا وسيخوضون تجربة "ثالثة" في افريل 1961.

لقد انتصر ديغول على معارضييه في الجيش الفرنسي؛ سالان في اسبانيا، و"جوحود" في الجزائر وللمرة الثانية بعد أسبوع المتاريس. وفي الميتروبول حقق انتصارا اخر إذ اتسعت دائرة المناهضين للسياسة الاستعمارية في الجزائر، فقد اعتبروا أن بلادهم خسرت الحرب نهائيا بما ان الشعب الجزائري من يقودها³تجلى ذلك في خروج قرابة 200 طالب في ديسمبر 1960 من جامعة تولوز للتعبير عن رغبتهم في فتح باب المفاوضات مع الجبهة لانهاء الحرب. وعبروا عن رفضهم لتجنيد الشباب الفرنسي⁴ وبعد هذه المظاهرة سيصوت الشعب الفرنسي في جانفي 1961 بـ "نعم" لمنح "الجزائريين حق تقرير المصير" بـ 76% وكان التصويت بـ "لا" قد دعا اليه وجنده جبة الجزائر فرنسية ومعهم (P.C.F)⁵ ومعنى ذلك ان هذا الأخير لازال يشكك في قرار المصير.

وبالعودة الى جبهة "الجزائر المستقلة" التي يمثلها الشعب الجزائري والحكومة المؤقتة فإن هذه الأخيرة لم تترك ما حدث خلال المظاهرة من تجاوزات اتجاه الجزائريين تمر دون أن تتدب بها، فمنذ يوم 10 ديسمبر 1960 دق "فرحات عباس" ناقوس الخطر؛ من تونس ووجه خطابا للامين العام للامم المتحدة ورؤساء؛ الولايات المتحدة، الاتحاد السوفياتي، الصين، الهند، طلب تدخلهم لوقف مذبحه الأبرياء. وفي الأمم المتحدة استغل "كريم بلقاسم" هذه المظاهرة كحجة لإدانة الحرب

¹ مذكرات ديغول، مصدر سابق، ص106.

² Farhat Abbas, Op.cit , p290.

³ محمد الشريف عباس، مرجع سابق، ص77.

⁴ رشيد زبير، مرجع سابق، ص751.

⁵ ديغول، مصدر سابق، ص109.

التي يكون ضحاياها في الغالب من النساء والأطفال¹ والذين قدر عددهم في نهاية هذه المظاهرات بـ 800 شهيد، وآلاف الجرحى والمعتقلين².

وفي 16 ديسمبر 1960 وجه رئيس الحكومة المؤقتة نداء للشعب الجزائري من خلال صحيفة المجاهد شكره واثنى عليه في عبارات تاريخية طالبه بضرورة إيقاف معركة المظاهرات، لان تحديات أخرى تنتظره كاستفتاء 8 جانفي 1961 وختم ندائه: " ان استقلال الجزائر يتأكد كل يوم اكثر في عالم الواقع، وان الانتصار امر لا ريب فيه"، وعقد رئيس الحكومة المؤقتة ندوة صحفية حظرتها الصحافة الدولية العربية والأجنبية فضح فيها مناورات ديغول التي أدت الى فشل محادثات مولان ، واستنكر موقف دول الحلف الأطلسي الداعم لفرنسا ، وأكد ان الجزائريين شعبا وحكومتا وجيشا عازمون على المضي قدما لنيل الاستقلال الوطني³.

وقد رصدت صحيفة **المجاهد** صدى هذه المظاهرات وتأثيرها على الفرنسيين بأن الاستعماريين الفرنسيين من وزراء وسياسيين وديبلوماسيين وصحفيين وعسكريين وشرطة ونواب قد افاقوا على حقيقة كانوا يهربون من مواجهتها، وهي ان الشعب الجزائري لم يهدأ ولم يضعف ولم ينسى الثورة وتضحياته، وتطرقت لموقف الحكومة الفرنسية التي اجتمعت برئاسة ميشال ديبري في اجتماع نوقشت فيه حوادث الجزائر ومدى تأثيرها على سياسة ديغول الجزائرية -ما تعلق بالاستفتاء- وذكرت **المجاهد** أنه كان للمظاهرة صدى في الاتحاد السوفياتي فقد نددت محطات الإذاعة والصحف بجرائم الفرنسيين في حق الشعب الجزائري⁴.

ومن نتائج هذه المظاهرة أنها ابطلت مناورات ديغول وأرغمته على التفاوض مع ممثلي (ح.م.ج.ج.)، وقضت على كل النظريات التي تقول بان (ج.ت.و) والشعب الجزائري شيئان مختلفان⁵ وإنما متلاحمان في سبيل تحقيق الاستقلال. وقد اكد ديغول في مذكراته أن هذه الزيارة تركت لديه انطبعا واضحا عن حقيقة الوضع في الجزائر، وهو أن استفتاء تقرير المصير سيقضي على اخر ستار، وان الحرب اقتربت من نهايتها واحتلت السياسة فيها مكانا بارزا ، واعترف بان

¹ Farhat Abbas, Op.cit, 289-290.

² محمد الشريف عباس، مرجع سابق، ص71.

³ **المجاهد**، " عباس يقول في ندوة صحفية: انظار سكان العالم تتجه نحو الجزائر"، ع85، 29 جمادي الثانية 1380هـ/ 19 ديسمبر 1960م، ص4، 2.

⁴ **المجاهد**، "أصداء المعركة في العالم"، ع85، 29 جادي الثانية 1380 / 19 ديسمبر 1960، ص22.

⁵ احمد طالب الابراهيمى، مصدر سابق، ص133

الجزائريين ظلوا مقتنعين بأن لهم الحق في الاستقلال¹ فالثورة يقودها الشعب ومطلب الاستقلال هو مطلب شعبي وبهذا تكون مظاهرة ديسمبر قد حققت اهدافها.

وان الفضل في هذا التطور يعود أيضا الى الجهود التي كانت تبذلها فدرالية الجبهة مع الرأي العام الفرنسي خاصة مع التيار المناهض للاستعمار، والذي كانت شبكة جانسون الفئة اليسارية النشطة والفاعلة فيه، وكانت الصحف الفرنسية اليسارية والمثقفون الفرنسيون بدورهم يخوضون حملة إعلامية وكتابية تدعوا بشدة الى حل المشكل الجزائري ونبذ سياسة العنف الذي لن يؤدي الى أي نتيجة.

ولم يتبقى الا ان نتعرف على موقف الصحافة الفرنسية الكبرى من مظاهرات 11 ديسمبر 1960، فقد كتبت احدى الصحف اليمينية يوم 12 ديسمبر 1960 انه ومنذ الساعة الثامنة صباحا كانت ساحة بلكور ممتلئة بالمتظاهرين عددهم بين 100 و200 ، واغلبهم من الشباب يرددون شعارات: "الى العمود لاغيارد"، "عباس في الحكم"، "المفاوضات مع عباس". وكانوا يرفعون علم (ج.ت.و) ويحملون قضباناً حديدية².

وكتبت أخرى بتاريخ 16 ديسمبر 1960 أن مظاهرات يوم الاثنين كانت اقل خطورة عن يوم الاحد بسبب تدخل قوى الامن التي اتخذت موقفا أكثر حزما اتجاه المتظاهرين الحاملين للاعلام الخضراء والبيضاء. وانهم اجبروا المسلمين على محو الشعارات التي كتبوها في اليوم السابق على الجدران، وجنود المظلات اتلفوا الاعلام الوطنية وأوقفوا كل من يحملها. وان الجزائريين ولأول مرة يعبرون عن مشاعرهم الوطنية ورغبتهم في الاستقلال وتصفية الاستعمار، وقد تم التعبير عنها بشكل صريح من الشبان والنساء والشيوخ. وأكدت على تدخل عناصر جديدة يوم الاثنين ساهمت في تغيير الأسلوب الشعبي الذي انطبعت به يوم الاحد³.

أما صحيفة **الاكسبرس** كتبت انه بعد هذه المظاهرات اصبح ديغول يدعو الاوربيين بعد أن كان صديقهم. وان رحلة ديغول هذه كشفت عن فشل سياسته فقد ازدادت قوة المتطرفين الاوربيين بعدما أصبحت لديهم الحجة أن "الجزائر الجزائرية" تؤدي الى تفوق المسلمين بعددهم الضخم. وازداد نفوذ الجبهة وقوتها وقد فوضها الشعب الجزائري خلال هذه التظاهرة امره وأمر البلاد في حال وقعت مفاوضات. واعترفت **الاكسبرس** بالجبهة وأكدت ان المشكل يمكن حله معها عن طريق

¹ مذكرات ديغول، مصدر سابق، ص. 107

² زين الدين قاسيمي، "مظاهرات 1960 ودور المرأة والطفل فيها"، مجلة معارف، ع21، ديسمبر 2016، ص258-259.

³ نقلا عن عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1960، دار هومة، 2010، ص679-680.

التفاوض، والحصول منها على ضمانات لسلامة الاوربيين وضبط العلاقات بين المجموعتين الاوربية والجزائرية، وعن تطور موقف الرأي العام الفرنسي ذكرت ان الفرنسيين في فرنسا يؤيدون كل شيء يؤدي الى انتهاء الحرب فلا حاجة اذن للاستفتاء¹.

وبالنسبة لصحيفة لومانيتي كتبت بتاريخ 12 ديسمبر 1960 مقالين تعرضا للمصادرة الأول بقلم "ريني اندريو" بعنوان "مفاوضات فورية!" (Néogociation Immédiate)؛ تحدث فيه عن الطابع الشعبي والوطني لمظاهرة الجزائريين، وتحديدهم لدعاة الجزائر فرنسية وقوى الامن في الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، والبليدة. وان الشعارات التي رفعها الجزائريون: "الجزائر الجزائرية، يعيش فرحات عباس، يحيا (ج.ت.و)، ، التفاوض مع (ح.م.ج.ج.) واستنتج؛ أن المظاهرات أزال الغموض على موقف الشعب الجزائري ووجهت ضربة للمتطرفين. وأن سياسة التآخي التي رفعها "رئيس الدولة" كشفها "تناقض الشرطة في تعاملها مع المتطرفين والمسلمين، وحذرت من سياسة ديغول الجزائرية" التي ستؤدي الى "مازق دموي". واعترفت ب(ح.م.ج.ج.) كممثل للشعب الجزائري. ودعت الى التفاوض على قدم المساواة مع قادة الحركة الوطنية وهي تدعم إقامة روابط مع الجزائريين من خلال تكوين علاقات جديدة بين فرنسا والجزائر لصالح الشعبين².

اما المقال الثاني فكان اكثر دقة تحت عنوان "الحايك"³ الأحمر (les haik Rouges) بقلم مادلين ريفود تعرض للمصادرة قبل النشر. قدمت فيه وصفا دقيقا للمظاهرات والمواجهات، اعترفت بالشعب الجزائري "أن الجزائر لم تشهد من قبل في التاريخ مثل هذه الموجة العارمة لشعبها". وصفت جرائم الجيش في حق الاطفال الجزائريين في بلكور وفي القصبة، وأن المظاهرات قضت على مناورات ديغول "الاخوة الفرنسية الجزائرية" لان "حايك النساء الجزائريات ملطخ باللون الأحمر بينما كانت اللافتات التي تدعوا الى التفاوض مع (ج.ت.و) تتأرجح بالدم"⁴.

¹ عبد الله شريط، مرجع سابق، ص 689-699.

² نقلا عن Rossa Moussaoui, Alain Ruscio, Op.cit, p212-214.

³ عبارة عن غطاء من القماش للسترة، مربعة الشكل طولها 4 امتار، وعرضها 1.60-1.80 م وذلك حسب المناطق. لونه كان ابيض ليعكس اشعة الشمس. وان التسمية الحقيقية للحايك مشتقة من كلمة حياكة أي نسج الثوب. ينظر؛ دريسي ثاني سلاف، اللباس التقليدي "الحايك نموذجا"، مجلة انثروبولوجيا، مجلد 4، ع8، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2018، ص202، 201.

⁴ نقلا عن Rossa Moussaoui, Alain Ruscio, Op.cit, p215-216.

وعليه ومن خلال المقالات التي كتبتها الصحف الفرنسية يتضح ان هذه المظاهرة فاجأت الجميع ونعني به الطابع الشعبي والوطني للمظاهرة، ففي الوقت الذي كان فيه ديغول يرفض الاعتراف بـ (ح.م.ج.ج) ممثل للشعب الجزائري خرج الشعب وقال كلمته تحيا (ح.م.ج.ج) ويحيا "فرحات عباس". وفي الوقت الذي كان فيه ديغول يبحث عن تقرير مصير الشعب الجزائري يربط الجزائر بفرنسا ويقسمها خرج الشعب الجزائري وقال "تحيا الجزائر المستقلة". وفي الوقت الذي كان فيه ديغول يتحدث عن سياسة تاخي الشعبين ارتكب الجيش الفرنسي جرائم في حق المدنيين العزل ولم يفعل مع المتمردين الاوربيين. وبالفعل أزالّت مظاهرة 11 ديسمبر 1960 الغموض وأعطت دفعا جديدا لجيش التحرير ليكمل مسيرة الكفاح، وأحبطت في المقابل مناورات ديغول، ويمكن ان نعتبرها نقطة تحول في تاريخ الثورة الجزائرية وقد اعترف ديغول في مذكراته بأنها ثورة شعبية لا ثورة متمردين.

أما بخصوص موقف صحيفة لومانييتي من المظاهرات فانها قدمت وصفا دقيقا وصادقا للمظاهرة ونددت بالجرائم المرتكبة في حق المدنيين العزل، ولازالت تدعوا الى نبذ العنف والى حل المشكل الجزائري بالتفاوض وتعترف بـ (ح.م.ج.ج) كممثل للشعب الجزائري ، ونددت بسياسة ديغول الجزائرية التي وصفها بانها سياسة دموية ، وجهت انتقادا مباشرا له وكررت اسمه، واصفنا اياه برئيس الدولة في إشارة منها الى الطريقة التي اعتلى بها السلطة اثر انقلاب 13 ماي 1958. وقد لقيت جراء ذلك متابعات ومصادرات.

لذا فان موقف صحيفة لومانييتي المخالف للسلطات الاستعمارية بلغ الذروة خلال هذه المظاهرة ونتيجة لذلك صودرت مقالاتها ، التي فضحت فيها الاختلاف في تعامل قوى الامن الفرنسي مع المتمردين الاوربيين في الجزائر ومع المدنيين الجزائريين العزل. وفضحت سياسة ديغول الذي يسعى لحل المشكل الجزائري عن طريق تسوية سياسية والحديث عن الاخوة الجزائرية الفرنسية امام العالم، ولكنه يتبع سياسة تعتمد على القمع والعنف في حق المدنيين الجزائريين العزل، وبخصوص خطاب مناهضة الاستعمار فقد ركزت على مخالفة السلطة الديغولية ، ولم تركز على الثورة الجزائرية ولم تتحدث عن الاستقلال التام للجزائر العبارة ورد ذكرها مارس 1960.

2-صحيفة لومانييتي ومظاهرات الجزائريين في فرنسا 17 أكتوبر 1961

تعتبر مظاهرات 17 أكتوبر 1961 من الاحداث المهمة؛ والتي أكدت للعالم ان الجزائريين يساندون قضيتهم، فبعد مظاهرات ديسمبر 1960 في الجزائر جاءت مظاهرات أكتوبر 1961 التي قادها المغتربون الجزائريون وأمام الرأي العام الفرنسي الذي بلغ انقسامه الذروة بسبب الثورة الجزائرية وقبل ان نتطرق للمظاهرة نلقي نظرة على الظروف التي جاءت فيها.

بالنسبة لجبهة "الجزائر جزائرية" فقد ذكرنا ان موقفها المساند لسياسة ديغول ظهر في فرنسا اذ صوتت بنسبة 76% بكلمة "نعم وفي الجزائر قدرت نسبتهم بـ 70% من الأصوات خلال استفتاء 8 جانفي 1961. والذي وبحسب ما ذكرته صحيفة لوموند بتاريخ 4 جانفي 1961 تم في أجواء تميزت بالهدوء وبعودت النشاط التجاري في الجزائر العاصمة وانه للمرة الأولى منذ ليالي عدة نام أغلب المسلمين فيها في هدوء باستثناء مناطق معينة في الغرب، وفي القصة تنقل مراسل الصحيفة في نفس الشوارع التي خرج فيها الاف المتظاهرين قبل اقل من شهر وصرخوا فيها على بعضهم البعض¹.

وقد بلغ تطور الرأي العام الفرنسي في فرنسا الذروة؛ إذ خرج الطلبة أعضاء (P.S.U) عقب الاستفتاء لتأكيد رفضهم لما يحدث في الجزائر، دعوا الجماهير الفرنسية للمشاركة وبقوة في تظاهرة ضخمة بتاريخ 11 فيفري 1961 للضغط على ديغول وحكومته لفتح باب التفاوض. وطالب الشباب والطلبة الفرنسيين بالحل السلمي الذي لا يتحقق إلا عن طريق المفاوضات وأكدوا رفضهم للحرب. ونجحوا يوم 11 فيفري 1961 في تأسيس "اتحاد الثانويين من أجل السلم في الجزائر" بعد ان استجاب لهذا النداء العمال والطلبة بلغ عددهم 500 وخرجوا في شوارع باريس مرددين شعار "من أجل السلم العاجل" ، وطالبوا في لافتات حملوها بـ"إعادة بث الحياة للمفاوضات من أجل السلام" وإيقاف التعذيب².

أما جبهة الجزائر فرنسية فقد ذكرت صحيفة لوموند أن ضباط الجيش "سالان" "لاغيارد" "سوزيني" و"روندا" قد حاولوا افشال الاستفتاء؛ فوجهوا رسالة مشتركة في 31 ديسمبر 1960 الى اصدقائهم، والى الشخصيات المدنية والعسكرية في الجزائر والميتروبول طالبوا فيها بضرورة خوض المعركة بجميع اشكالها لفرض كلمة "لا لاستفتاء 8 يناير 1961" وفي 1 جانفي 1961 استقبل سالان "بيير بوجادي" وعقدا اجتماعا ناقشا فيه مشاكل الميتروبول الداخلية مثل مستقبل

¹ Alain jacob, "Nuit plus calme A Alger ou la détente paraît néanmoins fragile" , le monde , N°4965, jeudi 5 janvier 1961.

² رشيد زبير، مرجع سابق، ص752.

الجزائر، وقد سبق وان حضر "بيير بوجادي" المؤتمر الصحفي الذي عقده الجنرال "سالان" بتاريخ 25 أكتوبر 1960 في باريس¹ ولكنهم فشلوا في ذلك.

بعد انتصاره السياسي في الاستفتاء ديغول وبخطى ثابتة نحو هدفه لحل المشكل الجزائري وفي تحد صارخ للمتطرفين صرح بتاريخ 11 افريل 1961 ان الجزائر تكلف فرنسا اكثر مما تربح منها، وان الحل يقضي بانفصالها والتي سيساهم سكانها في تكوين دولة ترعى شؤونهم ، وان هذه الدولة ستتمتع بسيادتها داخليا وخارجيا². جبهة الجزائر الفرنسية انتقلت بعد ذلك الى مرحلة أخرى ، الجنرال شال التحق بمعارض ديغول ومؤيدي سياسة الادمج منهم جاك سوستيل والذين اجتمعوا في "فنسين" وقاموا بتأسيس لجنة شعارها " نحن نخدم القانون، والسلطة تخرقه" ، وفي الجزائر ووهران أسس المظليون (O.A.S) التي بدأت اعتداءاتها في فرنسا والجزائر³ وانتهى بهم الامر الى القيام بانقلاب عسكري فاشل بتاريخ 22 افريل 1961، مثل بداية لنهاية اسطورة الجزائر فرنسية⁴.

وفي ظل هذا الانقسام والصراع بين الفرنسيين اليمين واليسار دعاة الجزائر فرنسية والداعمين للجزائر الجزائرية التي نادى بها ديغول. كان على الجزائريين أن يرفعوا صوتهم من قلب باريس في تظاهرة ضخمة بتاريخ 17 أكتوبر 1961، ويؤكد المؤرخ الفرنسي "جان لوك اينود" (Jean luc Enaudi) في كتابه "معركة باريس 17 أكتوبر 1961" (la bataille de paris 17 octobre 1961) والذي اهداه الى "فاتنة بدار" صاحبة 15 سنة التي القي بها في نهر سان دوني، ان قرار المظاهرة والاستعداد لها جاء من طرف (ج.ت.و) وقد تميز بالسرية التامة، وان السلطات الفرنسية لم تكتشف ذلك إلا في صباح يوم الثلاثاء 17 أكتوبر 1961؛ وأن موريس بابون قبل ساعات قليلة فقط علم ان الجزائريين سوف يتظاهرون في باريس وضواحيها، وان روجي شاكس رئيس مصلحة تنسيق الشؤون الجزائرية تلقى معلومات متطابقة عن التخطيط لمظاهرات كبرى، غير ان مديرية الشرطة ووزارة الداخلية قللت من قدرة الجبهة على التعبئة، وقد منح "موريس بابون" من رئيس الوزراء تفويضا مطلقاً لحظر أي محاولة للتظاهر⁵.

¹ Le Monde, " A Madrid le général salan a reçu la visite de M. Pierre Poujade", N°4964, Mercredi 4 janvier 1961.

² شارل ديغول، مصدر سابق، ص117.

³ نفسه.

⁴ سعد دحلب، مصدر سابق، ص128.

⁵ Jean luc Enaudi, la bataille de paris 17 octobre 1961, Média –Plus, constantine, 2010, p99.

إذن فقد تقرر ان تكون المظاهرة سلمية وفي هذا الشأن صدر امر بعدم حمل أي سلاح أو سكين أو عصى وتقرر انه حتى في حال تعرض المتظاهرون للضرب على يد الشرطة فإنه يجب عدم الرد حتى لا يتخذوا ذلك كذريعة للقيام بمجزرة ضد الجزائريين¹. الذين قرروا التظاهر احتجاجا على حظر التجول المفروض عليهم من طرف محافظ شرطة باريس "موريس بابون"² منذ 5 أكتوبر بعد اجتماع رئيس الوزراء ميشال ديبري، ووزير الداخلية "روجي فري" (Roger Frey)، والوزير المكلف بالشؤون الجزائرية لويس جوكس، ووزير القوات المسلحة "بيير ميسمير"، ومدير الامن الوطني الفرنسي، وقد حمل القرار الرقم 149-61³ وفي مراسلتها للحكومة المؤقتة بتاريخ 15 أكتوبر، اكدت فدرالية الجبهة في فرنسا ان استئناف المفاوضات لا يعني تخفيف القمع المسلط على الجزائريين، وذكرت أن وزير الداخلية وغيره في فرنسا يواصلون سياسة "العصا الغليظة والاغتيال بالاغراق وعمليات الملاحقة العنصرية" وإن تزايد القمع المسلط على المغتربين الجزائريين جلي ومستمر⁴.

وبالفعل ففي يوم 17 أكتوبر 1961 كانت باريس والعالم على موعد مع اكبر تظاهرة قادها المغتربون الجزائريون. وكان الفرنسيون شهودا لان فدرالية فرنسا اتصلت بالعديد من اصدقائها حيث طلب منهم التواجد في بعض مراكز المراقبة⁵ لمراقبة جرائم موريس بابون الذي مُنح الضوء الأخضر لذلك. وفي تحد للأجهزة الأمنية الفرنسية ولموريس بابون الذي قام بحملة اعتقالات استباقية- طالت "اودينا موسى" الذي كان متجها الى عمله في الدائرة 18، وثلاثة اخرين تعرضوا للتعذيب⁶- كان الجزائريون في الموعد خرجوا في مسيرات كبرى وصامتة بلغ عددهم ثلاثون الف في باريس وضواحيها رجال، نساء، وحتى أطفال كانوا بدون أسلحة موزعين على عشرين حيا من احياء باريس⁷.

أحصت صحيفة **المجاهد** عددهم في الناحية الباريسية لوحدها من بين 120 الف عامل جزائري استجاب 80 الف لاوامر فدرالية الجبهة. المظاهرات انطلقت من اهم الشوارع الباريسية يتقدمهم قادة الجبهة، ويسهر على النظام شباب ينظمون حركة السير والمرور وأكدت ان

¹ Jean luc Enaud, Op.cit, p100.

² سعدي بزيان، مرجع سابق، ص65-66.

³ Jean luc Enaud, Op.cit, p85,299.

⁴ عبد القادر خليف، "الجالية الجزائرية بفرنسا ودورها النضالي لصالح القضية الوطنية مظاهرات 17 أكتوبر 1961 انموذجا"، **المجلة التاريخية الجزائرية**، مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية، جامعة المسيلة، المجلد 5، ع1، 2021، ص751.

⁵ نفسه، ص752.

⁶ Jean luc Enaud, Op.cit, p101.

⁷ هيرفي هامون، باتريك روتمان، مرجع سابق، ج2، ص331.

المتظاهرين استجابوا لأوامر فدرالية الجبهة بعدم حملهم للأسلحة فالمظاهرة كانت "سلمية بأصدق معاني هذه الكلمة"، واستجابوا بعدم حمل الاعلام الوطنية الجزائرية او اللافتات ولم يرفعوا شعارات معادية لا للحكومة الفرنسية ولا للشعب الفرنسي فقد رددوا شعارات: أطلقوا سراح بن بلة، ارفعوا الحظر، تحيا (ج.ت.و)، وكانت النساء يزغردن، والجميع يصفق كل ذلك تم في هدوء تام¹.

وفي هذا الشأن أكد "جان لوك اينودي" الذي يعتبر شاهدا على المظاهرة ، ان الأوامر جاءت بالتظاهر وبعدم استفزاز الشرطة، مع ترديد الشعارات " يسقط حظر التجول، تفاوض مع (ح.م. ج.ج)، تحيا (ج.ت.و)، استقلال الجزائر"، وأن المتظاهرين قد استجابوا لتلك الأوامر فكانوا من حين لآخر يكسرون الصمت ويرددون شعار تحيا الجزائر ، وقد كان مناضلو الجبهة ينظمون حركة المرور².

ورغم سلمية المظاهرة الا أنها انتهت نهاية مأساوية والامر كان متوقعا بالنسبة للجزائريين؛ فقد صرح احد النقابيين الجزائريين في حوار لـ"روبير بارا" مراسل "أفريك داكسيو" التونسية نعلم أنه قد تكون هناك استفزازات وان الشرطة ستطلق النار" ومضيفا هذا امر شبه حتمي، سيكلفنا ذلك غالياً وستكون هناك عمليات ترحيل واعتقالات لكن الفرنسيين سيعرفون ان السبيل الوحيد لإنهاء مشكلتنا هو انهاء الحرب في الجزائر³.

وبالفعل فقد ارتكبت قوى الامن الفرنسي في حق الجزائريين جرائم بشعة في تلك الليلة وكانت المبادر بذلك، وفي شهادة "روني دازي" يروي فيها بداية الاعتداءات؛ عند الساعة 20:10 دقائق كان الهدوء تمرکز امام قيادة الشرطة مجموعة صغيرة من الحرس من الصعب تمييزها بسبب الظلام والليلة كانت ممطرة. كانت مهمتها المراقبة وكان هناك مجموعة من الجزائريين بدون لافتات او اعلام اجتازوا رصيف مارشييه-نوف فتوقفت حركة المرور في هذه اللحظة صرخ احد رجال الشرطة في وجه السائقين طلب منهم اكمال السير وحتى الاصطدام بموكب المتظاهرين. وبعد ان تقدم احد الجزائريين من رجال يلبسون اللباس الرسمي يشرح لهم سبب التظاهر انهالوا عليه بالشتيم والضرب ثم بدأ بعد ذلك العنف المنظم ضد الجزائريين⁴.

وما إن حانت العاشرة ليلا حتى كانت جميع مراكز البوليس في باريس ممتلئة بالمعتقلين الجزائريين الذين حملتهم سيارات الشرطة من كل الجهات، وقد تجاوز عددهم في معتقل بالي دي

¹ المجاهد، "دماء الجزائريين في شوارع باريس"، ع107، 1 نوفمبر 1961، ص15.

² Jean luc Enaud, Op.cit, p108, 119.

³ Ibid , p107.

⁴ هيرفي هامون، باتريك روتمان، مرجع سابق، ج2، ص331.

سبور" حسب احصائيات قدمتها صحيفة المجاهد 6300 معتقل¹ أما ضحايا هذه المجزرة فقد بلغ عددهم حسب احصائيات قدمها المؤرخ الفرنسي جون لوك اينودي 200 ضحية قتلوا اما رميا بالرصاص او تحت التعذيب ومن بينهم 84 ضحية القيت في نهر السين، وهناك احصائيات أخرى لنفس المؤرخ تقول بقتل 300 منهم 70 القى بهم في نهر السين². والإحصائيات التي قدمها كل من علي هارون ورضا مالك ، الأول ذكر 200 قتيل في تقرير ارسله للحكومة المؤقتة و2300 جريح والعشرات ممن القى بهم في نهر السين ، أما "رضا مالك " فذكر ان عددهم بين 250-300 ضحية³ ما يعني ان عدد القتلى يتراوح ما بين 200 و300 ضحية.

لقد كان نهر السين مقبرة للجزائريين في فرنسا وهناك شهادات متعددة لفرنسيين وجزائريين تؤكد ذلك؛ شهادة الطالب الفرنسي "بيار بينو" الذي يروي ما رآه في تلك الليلة في شارع "سان ميشال" ، فقد كان الجزائريون يركضون في عدة اتجاهات وبالطبع السبب هو ملاحقة رجال الامن لهم وانه شاهد سقوط ثلاثة اشخاص على الأقل في نهر السين دون ان يتأكد ان كان رجال الشرطة هم من القوا بهم ولاحقا دون "بيار بينو" شهادته هذه تحت عنوان "17 أكتوبر 1961 في جسر نوتردام"⁴.

وبخصوص مسألة القاء الجزائريين في نهر السين فقد سبق وصرح الجزائريون الذين تعرضوا للاعتقال والتعذيب بذلك؛ في كتاب "الجرح المتعفن" الذي تحدثنا عنه سابقا بانه كشف عن التعذيب في فرنسا وان الكتاب تعرض للمصادرة ، والذي نشرت صحيفة المجاهد بتاريخ 13 جويلية 1959 مقتطفات منه، أن نهر السين كان مقبرة للجزائريين ؛ احد الشهود ذكر أنه سمع قائد الشرطة يقول لمساعديه "إن مات تحت التعذيب مع ورقة يكتب عليها "خائن الجبهة"، ادفنوا به في النهر ولا تنسوا أن تربطوا رجليه بالحجر"⁵.

وعموما فان القمع الذي ارتكبه السلطات الاستعمارية في عهد الجمهورية الخامسة في فرنسا مورس من طرف حركى باريس (F.P.A)، والهدف حسب ما ذكرته المجاهد بتاريخ 1 نوفمبر 1961 حتى لا يظهر الطابع العنصري لهذا القمع⁶ أي ان الصراع بين المغتربين الجزائريين. موضوع هذه القوة ودورها في مواجهة فدائيي فدرالية الجبهة في باريس كتبت حوله الصحف

¹ المجاهد، "دماء الجزائريين في شوارع باريس"، ع، 1 نوفمبر 1961، ص24.

² Jean luc Enaud, Op.cit, p218.

³ عبد القادر خليفي، مرجع سابق، ص756.

⁴ نفسه، ص 754.

⁵ المجاهد، "مقتطفات من كتاب الجرح المتعفن"، ع46، الاثنين 13 جويلية 1959م، ص4.

⁶ المجاهد، "تجارب الاضطهاد ضد شعب لا يقهر"، ع107، 1 نوفمبر 1961، ص21.

الفرنسية وقد فرضت عليه رقابة مشددة، على سبيل الذكر لا الحصر نشرت صحيفة فرانس اوبسيفاتور بتاريخ 4 افريل 1961 تحت عنوان "صمت على الحركى" (silence sur les harkis)، ذكرت فيه المواجهات التي حدثت بين هذه القوة وفدائيي فدالية الجبهة في باريس، وأن شقيقتها صحيفة لبييراسيون، قد تعرضت للمصادرة لأنها نشرت شهادات متعلقة بالموضوع وأكدت صحيفة فرانس اوبسيفاتور أن الأمر حدث في السابق مع صحف أخرى وصفت أعمالهم واختتمت بان موضوع الحركى وأعمالهم هو موضوع ممنوع¹.

هكذا اذن كان الجزائريون في فرنسا يعانون في صمت من نظام عنصري استعانت فيه السلطات الفرنسية باجهزتها الأمنية، ولم تكتفي بذلك لتستعين بقوى أمنية ضمت جزائريين لذلك كان على الجبهة ان ترد بقوة؛ فكانت هذه المظاهرة صرخة في وجه الراي العام الفرنسي ليستيقظ من سباته ويخرج من صمته وقد ذكرت صحيفة المجاهد انها نجحت في ذلك².

وفي مقال آخر تحت عنوان "أصداء المظاهرة في الراي العام الفرنسي" رصدت هذه المواقف نذكر؛ أولاً: فالحزب الاشتراكي الموحد (P.S.U) الذي ذكر ان تطور موقف أغلبية الفرنسيين بما فيهم الحكومة الذين ابدوا موافقتهم على مبدأ استقلال الجزائر ، لم يؤثر على الجزائريين الذين لا زالوا لا يستطيعون التعبير عن مشاعرهم بصفة علنية وأنه في حال قاموا بذلك فإنهم يكونون عرضة لقمع فظيع. وذكر أن هذه العمليات هي جزء من القمع الذي عانى منه العمال الجزائريين لسنوات؛ اعتقالات، اختفاءات، وتعذيبات، وأضاف كل ذلك الإرهاب المنظم الذي يمارسه الحركى في المحتشدات وابدى تخوفه على استمرار المفاوضات بعد هذه المظاهرة فكتب بأنه من يرد السلم في الجزائر عليه أولاً ان يخلق ويجد الظروف اللازمة لذلك في الميتروبول³ أي في فرنسا.

وثانياً: أما (P.C.F) وجه انتقادا مباشرا لسلطة ديغول التي تعمل كل شيء لزيادة الهوة التي اوجدتها سنوات الحرب السبع بين الجزائريين والفرنسيين، وطالب بضرورة انتهاء الحرب التي سيبدل (P.C.F) جهده في سبيل ذلك. وباقناع الطرف الفرنسي و(ح.م.ج.ج) بإجراء مفاوضات على أساس مبدأ تقرير المصير مع احترام وحدة الشعب الجزائري ووحدة أراضيها⁴.

وقد شارك (P.C.F) في ندوة غرونوبل لتحديد ميثاق تقرير المصير أو المائدة المستديرة التي شارك فيه حوالي 400 حقوقي فرنسي جاءوا من كل فرنسا لدراسة المشاكل القانونية التي اثارها

¹ France Observateur, "silence sur les harkis", n° 570, jeudi 6 Avril 1961, p4.

² المجاهد، "دماء الجزائريين في شوارع باريس"، ع107، 1 نوفمبر 1961، ص24.

³ المجاهد، "أصداء المظاهرة في الراي العام الفرنسي"، ع107، 1 نوفمبر 1961، ص25.

⁴ نفسه.

الثورة الجزائرية وقد ابدى ممثل (P.C.F) معارضته لتحديد الضمانات التي تمنح للاوربيين وفضل ترك الامر لـ (ح.م.ج.ج)¹ ما يعني ان (P.C.F) سنة 1961 انتهى الى المطالبة باستقلال الجزائر وبوحدة أراضيها والى الاعتراف بـ (ح.م.ج.ج).

وبالعودة الى موقف المثقفين الفرنسيين؛ مفكرين، كتاب، صحفيين، طلبة، وعمال فقد بلغ الذروة خلال هذه السنة، رفضوا استمرار الحرب ودعموا التفاوض لاجل انهاءها ودعموا ديغول وناشدوه لاجل حل المشكل الجزائري وكان استفتاء 8 جانفي 1961 ثم مظاهرات فيفري وافريل احد مظاهر ذلك التطور. وبعد مجازر 17 أكتوبر 1961 لجأ 229 مثقف فرنسي الى التوقيع على نداء نشرته صحيفة الأزمنة الحديثة بتاريخ 1 نوفمبر 1961، موجهة للرأي العام الفرنسي ذكروا فيه أن الفرنسيين بسلبيتهم هذه يعتبرون متواطئين مع الأحقاد العنصرية التي أصبحت باريس مسرحا لها والتي تعيدنا الى الأيام التي عاشها الفرنسيون أثناء الاحتلال النازي² خلال الحرب العالمية الثانية.

وكما حدث بعد معركة الجزائر سنة 1957 ظهرت حركة تأليف في فرنسا، والتي تضمنت شهادات حول مجازر 17 أكتوبر 1961 كتاب "بوليت بيجو" (Baulette Péju) الذي يطلق عليه الفرنسيين "تحت المعطف" (sous le Manteau) بسبب تداوله سرا، وكتاب اخر "جاك بانجيل" (Jacques Panigel) تحت عنوان "أكتوبر في باريس" ، وكتاب "صمت النهر" (Le silence) لصاحبه "آن تريستان" (Anne Tristan) الذي تضمن مطالب بفتح ملف حول هذه الجريمة التي راح ضحيتها المغتربين الجزائريين صدر الكتاب عن "جمعية باسم الذاكرة"³ وكتاب "جان لوك اينودي" معركة باريس مظاهرات 17 أكتوبر 1961 الذي استعنا به في هذه الدراسة.

وبالنسبة لموقف الصحافة الفرنسية فهي الأخرى كتبت عديد المقالات حول هذه المظاهرات؛ الصحافة الفرنسية اليمينية تقدم احداها في عددها الصادر في 21 أكتوبر 1961 الرواية الرسمية ، حيث تشير العديد من الشهادات الى عنف الشرطة ضد المصورين، ولم تتحدث عن اطلاق النار على المتظاهرين. وصحيفة أخرى في 19 أكتوبر 1961 تنشر تقريرا في احدى مدن الصفيح ضد حظر التجول: "...تم نقل 11538 شمال افريقي الى مراكز الفرز، قبل ان تحدد ان 1500 متظاهر معتقل سيعودون الى الجزائر". وصحيفة لوفيغارو من جهتها قامت وبتاريخ 23 أكتوبر 1961 بالتخلي عن دعمها الأولى للشرطة بالتنديد بـ "مشاهد العنف البارد" في مراكز الاعتقال، أو في

¹ المجاهد، "رجال القانون والسياسة يحددون ميثاق تقرير المصير"، ع91، 13 مارس 1961، ص4.

² عبد القادر خليف، مرجع سابق، ص758.

³ نفسه، ص757.

قاعات الرياضة، أو في الملعب. كما احتجت اليومية ضد رفض السماح لمعاونيها بزيارة هذه الأماكن لمعرفة الوضع. وبالنسبة لصحيفة لوموند تحدثت عن القمع وردود الفعل التي يثيرها لكنها تعزو جزء من المسؤولية الى (ج.ت.و) "لان الإرهاب الإسلامي هو أصل هذه المأساة"¹.

وأكدت الصحافة اليسارية على الطبيعة السلمية للمظاهرة التي شهدت قمعا على يد الشرطة في عدة نقاط من باريس وضواحيها، نشرت ليبيراسيو، الشهادة المسيحية، وفرانس اوبسيرفاتور في شكل استفهام "هل صحيح ان..؟"، "هل كان..؟" تقارير متعددة عن انتهاكات الشرطة وطابعها الهتمي "تعرض الرجال للضرب، والقذف في نهر السين، أو عثر عليهم مشنوقين في الغابة، احصاء عدد القتلى والمفقودين يفقد الثقة في التقارير الرسمية التي احصت 3 قتلى و55 جريحاً" "إذا كان هذا صحيحا ولدينا اسباباً وجيهة فمن هم مرتكبوا هذه الجرائم تساءلت ليبيراسيو 19 أكتوبر 1961².

وبالنسبة لصحيفة لومانييتي كتبت مقالين بتاريخ 18 أكتوبر 1961؛ الاول تحت عنوان "بالآلاف تظاهر الجزائريون امس في الشارع" (Par milliere, les Algériens ont manifesté hier) (dans la rue)³، وهي تتفق مع النقاط التي ذكرناها أعلاه مسيرات "سلمية" "صامتة" ضد حظر التجول. الشعارات "جزائر جزائرية" "أطلقوا بن بلة"، وحملت مسؤولية ما حدث لقوى الامن الفرنسي التي اعتدت على المتظاهرين وأن هناك وفيات وجرحى أما الاعتقالات فكانت بالآلاف. و"كانت حذرة جدا" بسبب الرقابة الديغولية وتفاديا للحجز فضلت اطلاع قرائها بالخطوط الرئيسية⁴.

ونشرت بتاريخ 19 أكتوبر 1961 بيان المكتب السياسي للحزب الشيوعي الفرنسي (Bureau politique du PCF déclaration) الذي اعتبر المظاهرة حدثا سياسيا مهما، وندد بالعنف الذي تسببت فيه قوى الامن الفرنسي، واكد على سلمية المظاهرة التي خرج فيها الرجال والنساء والأطفال، انتقدت النظام العنصري الذي يتعرض له المغتربون الجزائريون، التفتيش ليلا ونهارا، الوحشية، بالاضافات الى حالات الاختفاء، والترحيل القصري للجزائر، وتخوفت على مستقبل العلاقات الفرنسية الجزائرية بسبب القمع الوحشي الذي ترتكبه السلطات الديغولية، ولتزاما منها بمبادئ الأمم المتحدة ودافعا عن المصلحة الوطنية، فان المكتب السياسي لـ(P.C.F) يدين بشدة السياسة الاستعمارية للسلطة الديغولية، ودعت الى الافراج الفوري عن المسجونين الذي اعتقلوا في

¹ H Abdallah, "le 17 octobre 1961 et les médias de la couverture de l'histoire immédiate Au "Travail de mémoire" ", Médias, N°1228, novembre-décembre 2000,, 126-127.

² Ibid , p125-126.

³ ينظر الملحق رقم (16)، ص 247.

⁴ نقلا عن Alain Ruscoi, la question, p361-362.

17 أكتوبر، وانتهت الى ضرورة وضع حد للحرب الجزائرية، وطالبت باجراء مفاوضات حقيقية مع (ح.م.ج.ج) على أساس تطبيق المصير مع احترام وحدة الشعب الجزائري، والسلامية الترابية للجزائر، وانتقدت السياسة الاستعمارية الديغولية¹.

وهكذا كان موقف صحيفة لومانييتي التي نددت بعنف قوى الامن الفرنسي خلال 17 أكتوبر 1961 ، أكدت على انضباط المتظاهرين الجزائريين بأوامر فدرالية الجبهة، وبان المبادر الى العنف هي قوى الامن الفرنسي. ويبدو أن لومانييتي طبقت رقابة ذاتية خوفا من مصادرة العدد وهذا ما كتبته في مقالها ونذكر بأن الصحيفة خلال هذه السنة 1961 قد شهدت أكبر عدد من المصادرات في عهد الجمهورية الخامسة خاصة بعد انقلاب افريل 1961 .

فقد بينا في الفصل الخاص بالحريات العامة أن الرقابة الديغولية في هذه المرحلة بلغت الذروة ، وإن صحيفة لومانييتي التي تصنف ضمن الصحف المخالفة قد عانت من المصادرات، وتكبدت خسائر مالية نتيجة لذلك، وهذا ما دفعها الى فرض رقابة ذاتية خلال مظاهرات 17 أكتوبر 1961، ما يعني ان صحيفة لومانييتي خفت من معارضتها لديغول، وان الرقابة الديغولية قد نجحت الى حد ما في اسكات وسائل الاعلام الفرنسية المخالفة وفرض الخطاب الإعلامي المساند والداعم لها.

وعليه فان صحيفة لومانييتي اعادت تحديث خطاب مناهضة الاستعمار من خلال مقال 19 أكتوبر 1961 ، استعملت عبارة "الشعب الجزائري"، واعترفت بالحكومة المؤقتة، وأكدت على ضرورة الاستجابة لشروط الحكومة الجزائرية المتمثلة في وحدة الشعب الجزائري والوحدة الترابية للجزائر، وعلى تقرير المصير للشعب الجزائري. وهو يتوافق مع موقف الحزب الشيوعي وموقف الراي العام الفرنسي.

هذه كانت بعض أصداء مظاهرة 17 أكتوبر 1961 في الراي العام الفرنسي احزاباً ، وصحفا وحتى المثقفين ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هل كانت ردود فعل الفرنسيين في مستوى تلك الجريمة؟ "جان لوك اينودي" يرى انها لم تكن في مستوى الحدث والسبب يعود الى نجاح الحكومة الفرنسية في إخفاء معالمها، وجعلها في طي النسيان ويتفق معه المؤرخ الفرنسي بيير فثال ناكي الذي كتب " 17 أكتوبر 1961 اليوم الذي لم يهز باريس"، والكاتبة "بيار اولوا" (Marie-Pierre Ulloa) تذهب الى نفس الطرح ترى ان عدم اهتمام الفرنسيين بالقضية الجزائرية انما تجسد عمليا اثر مظاهرة 17 أكتوبر وان ذكرى ذلك اليوم تم محوها من ذاكرة الفرنسيين واستئنت من ذلك موقف فرنسيس جانسون الذي ثار على تلك اللامبالاة والسلبية² ويوافقهم الراي كل من "باتريك

¹ نقلا عن Alain Ruscoi, la question, p365-366.

² عبد القادر خليف، مرجع سابق، ص759.

روتمان" (Patrick Rotman) و"هيرفي هامون" (Hervé Hamon) في كتابهم "حملة الحقائق" (les poteure de valises) هذا اليوم 17 أكتوبر 1961 لا يكاد يعثر عليه في التاريخ الفرنسي فقد محي من تاريخ فرنسا¹.

إذن فقد خرج الآف المتظاهرين العزل يوم 17 أكتوبر 1961 للمطالبة بالقضاء على النظام العنصري المفروض عليهم طالبوا بالمساواة، وهو احد مبادئ الثورة الفرنسية، واليسار الفرنسي جعل منه منطلق أساسي في نضاله. فرغم انتهاك هذا المبدأ وفي قلب فرنسا الا ان هذا اليسار اكتفى كعادته بالتنديد والاستنكار وبالتركيز على قضايا العنف دون التركيز على جذور المشكلة وهو النظام الاستعماري في حد ذاته وصحيفة المجاهد حللت وقارنت موقف اليسار واليمين بعد المظاهرات بأن هذه التجربة أثبتت ان القمع مرتبط بالاستعمار الذي هو في أساسه قمع².

وانتقدت الذين ينددون بالقمع ولا يمددون ذلك الى "مناهضة الاستعمار والحرب المتولدة عنه في الأساس" وهذا سبب فشلهم في مسعاهم وهو إيقاف القمع، وهي ترى انهم نجحوا في شيء واحد "تعويد الرأي على هذا القمع من جهة وحمل الاستعمار على تحسين وسائله الدفاعية وتكييفها ضد حملات التشهير وذكرت أن الاستعماريين الفرنسيين كانوا منطقيين، كلفوا بمهمة القضاء على الثورة وعندما أدركوا انها متجذرة في قلب كل جزائري قرروا القضاء على كل قلب يخفق بها أي على الشعب الجزائري، أما اليسار الفرنسي فقد عجز عن فهم الارتباط الحتمي بين الاستعمار، الحرب، والقمع فقد اعتقد أنه يمكنهم إيقاف القمع واستمرار الحرب التي ستصبح بذلك حرب "نظيفة"³.

وعليه فان صحيفة لومانييتي خلال ظاهرات 17 أكتوبر 1961 ركزت على العنف الذي تمارسه قوى الامن الفرنسي ضد المغتربين الجزائريين. وانتقدت سياسة التمييز العنصري المطبقة عليهم، وقد كان موقفها يتوافق مع موقف الحزب الشيوعي فقد نشرت بيان المكتب السياسي للحزب انتقد فيه سياسة ديغول ودعا الى انتهاء الحرب بالتفاوض مع الحكومة المؤقتة، مع احترام وحدة الشعب الجزائري ووحدة أراضيه. وعليه فقد قامت الصحيفة بتحديث خطاب مناهضة الاستعمار باستعمال عبارة "الشعب الجزائري، و"وحدة الشعب الجزائري"، "وحدة التراب الجزائري"، أي انها والحزب الشيوعي ترفض مشروع ديغول القاضي بفصل الصحراء عن الجزائر. وتوافق على كل شروط التفاوض التي اقترحتها الحكومة المؤقتة والتي سنتطرق لها في الجزاء الموالي.

¹ هيرفي هامون، باتريك روتمان، مرجع سابق، ص331.

² المجاهد، "تجارب الاضطهاد ضد شعب لا يقهر"، 1 نوفمبر 1961، ص21.

³ نفسه.

3-صحيفة لومانييتي ومفاوضات ايفيان مارس 1962

انتهت الثورة الجزائرية أو كما أطلق عليها الفرنسيون "الحرب الجزائرية" عن طريق "اتفاقيات" هي بالنسبة للفرنسيين "تصريحات"، لانهم كانوا يرفضون التعامل مع قادة الثورة "النند للنند"، فكلمة "اتفاقيات" توحى للفرنسيين بان قادة الوفد الجزائري كانوا أندادا مع الممثلين الفرنسيين، وهذا يعني ان الحكومة الفرنسية تعترف بـ (ح.م.ج.ج) لذلك فان ممثلي الجزائر وقعوا على معاهدات، وعلى التزامات باسم الجزائر وهو ما دفع الفرنسيين الى تسمية الاتفاقيات بالتصريحات الحكومية لـ 19 مارس 1962¹ حتى ان ديغول في خطابه الإذاعي والتلفزيوني 18 مارس 1962 تجنب هذا المصطلح بعناية أشار الى ابرام "وقف اطلاق النار" أو "الاحكام المعتمدة" أو "ما تقرر"².

سواء كانت اتفاقيات ام تصريحات فمن وجهة نظر قادة الثورة الجزائرية، وفي مقدمتهم "سعد دحلب" تعتبر تسوية طال انتظارها وصعب الوصول اليها، فالنصر حليف الجزائريين منذ الاعلان عن وقف اطلاق النار، وبناءا عليه أصبح الجزائريون اسياد البلاد³ جاء ذلك بعد سلسلة محاولات ولقاءات متعددة سرية وعلنية، جدية وغير جدية، رسمية وغير رسمية؛ تعود أولى تلك المحاولات في عهد الجمهورية الخامسة الى جوان 1958، حاول الطرف الفرنسي الاتصال بقادة الثورة الجزائرية عن طريق كل من "عبد الرحمان فارس" و"جان عمروش" نقلا ذلك الى كل من كريم بلقاسم، وفرحات عباس وترتب عنها لقاءات سرية في سويسرا ثم تونس⁴.

لكن شرط القادة الجزائريين المسبق للتفاوض او فتح الحوار في ذلك الوقت كان مرهون بتخلي الجيش والمستوطنين على النظام الاستعماري، بما انهما لعبا دورا رئيسيا في اسقاط الجمهورية الرابعة⁵ ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هل كان ديغول الذي نادى بالجزائر الفرنسي في ذلك الوقت يرغب فعلا في حل المشكل الجزائري؟.

يبدو أن ديغول كان في امس الحاجة الى التفاوض من اجل الراي العام الفرنسي والدولي؛ على المستوى الداخلي لازالت قوته التي ولدت منذ 13 ماي 1958 معتمدة بشكل كبير على الاوربيين في الجزائر أو الجيش، لذلك وجد نفسه عالقا بين انصار الجزائر الفرنسية الذين يدين لهم

¹ سعد دحلب، مصدر سابق، ص159.

² Pascal Gauchon, Evian une "Défaite", le crapouillot, N°93, P60.

³ سعد دحلب، المصدر السابق، ص148.

⁴ محمد عباس، مرجع سابق، ص443-444.

⁵ محمد حربي، جبهة التحرير، ص158.

بعودته الى السلطة ويسارا فرنسا لا يغفر له الطريقة التي دفن بها الجمهورية الرابعة، وقبل كل شيء عليه انتهاء الحرب من أجل أسباب دولية¹.

بعد ذلك أرسل ديغول بتاريخ 4 افريل 1959 دعوة لممثلي الجبهة للتحديث في باريس، وكان رد الجنرال على تفويض الجبهة للمعتقلين الخمسة كممثلين عن الجبهة انه لن يتحدث مع أناس "خارج حلبة الكفاح"² ليخرج بتاريخ 16 سبتمبر 1959 وأمام العالم يعترف بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم. وقد بينا أعلاه الاختيارات التي قدمها للجزائريين وردود الفعل المختلفة منها. تلاه بعد ذلك محاولة الطرف الجزائري استدراج الفرنسيين الى التفاوض-دون إيقاف الجهد الحربي- حيث كلف فرحات عباس بذلك وكان جواب ديغول اقتراح "سلم الشجعان"³.

ورغم المحاولة الانقلابية التي قادتها جبهة "الجزائر فرنسية" خلال أسبوع المتاريس سنة 1960، فالأ أن الطرفين الجزائري والفرنسي نجحا في القيام بأول محادثات في مولان جوان 1960 والتي تعتبر أول محادثات مع (ح.م.ج.ج)، وبداية لسلسلة طويلة من اللقاءات ستستمر الى غاية وقف اطلاق النار.

ولم تكذ تنتهي سنة 1960 حتى تحدث ديغول عن "جمهورية جزائرية" ستوجد ذات يوم" بتاريخ 4 نوفمبر 1960⁴ وان السياق الدولي الذي صدر فيه هذا القرار تمثل أولا: في شروع الاتحاد السوفياتي في سياسة هجومية ضد فرنسا فقد زار فرحات عباس الكرملين مرتين بعد يومين من توقفه في الصين وكان ترحيب الزعيم السوفياتي خورثشوف وان كان غير رسمي يستحق التقدير⁵ وعلى اثر هذا اللقاء اعترف السوفيات بـ (ح.م.ج.ج)، واعتبر الرئيس السوفياتي أن اجتماعه مع أعضائها دليل على أنها موجودة فعلا، خاصة وان الجنرال ديغول قد وافق على التفاوض مع مبعوثيها ما يعني انه قد اعترف بها⁶.

وقد برر ديغول قراره هذا في الخطاب الموجه للرأي العام الفرنسي الذي تضمن "الجزائر الجزائرية" المواقف الدولية الأجنبية من القضية الجزائرية والتي اعتبرها مواقف مشبعة بالدعاية؛

¹ Pascal Gauchon, Evian une " Capitulation sans Défaite ", le crapouillot, N°93, p61.

² سعد دحلب، مصدر سابق، ص106.

³ نفسه، 83.

⁴ شارل ديغول، مصدر سابق، ص102.

⁵ Jerom Helie, Les accords D'Evian histoire de la paix rattée en Algérie, Oliviera Orban, 1992.

⁶ أحمد بن فليس، السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت والمتغيرات (1954-1962)، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007، ص240.

توسيع الاتحاد السوفياتي لسيطرته على العالم والذي اعتبره : " اضخم دولة امبريالية واستعمارية" استعداد "الصين الشيوعية للنهوض من كبوتها" و"البيانات التهديدية التي يصدرها طغاة الشرق" ضد فرنسا¹.

ولكن ماذا نقصد بعبارة "الجزائر الجزائرية" هل تعني فعلا الاستقلال الذي كان يطمح اليه الشعب الجزائري وتسعى الى تحقيقه جبهة وجيش التحرير؟ إن "الجزائر الجزائرية" تمثل خلفية وتوجه والى حد ما إيديولوجيا وغطاء سياسي لاستراتيجية شاملة اتبعها ديغول، والمقصود بها سياسة استعمارية غايتها الأساسية قطع صلة الجزائر بعروبيتها وامازيغيتها، وحتى انتمائها الإسلامي، "الجزائر الجزائرية" كانت الاجراء الأخير الذي اتخذه ديغول بعد ان استنفذ وسائله، وهي تعتمد على تعزيز القدرة العسكرية الفرنسية منذ 1958 ، وذلك كخيار حتمي يتجلى وبوضوح في زيادة عدد المساعدين الجزائريين في الجيش الفرنسي لتدعيمه في مجهوده الحربي².

ويذكر "محمد حربي" في كتابه "جبهة التحرير الأسطورة والواقع" أن الجنرال ديغول كان فعلا يسعى الى تكوين "قوة سياسية" تقع بين دعاة الجزائر الفرنسية، والمطالبين بالاستقلال، هذه الفئة يتم تجنيدها من الجزائريين الذين استفادوا من مشروع قسنطينة او من تمويل الجيش، واطارات الوظيفة العامة³ والذين شكلوا دعامة سياسية وعسكرية لنظام سياسي متجدد لجزائر جديدة مندمجة او متشاركة مع فرنسا، لذا فالامر ارتبط بتأسيس "قوة ثالثة" تقع على نفس المسافة بين المطالبين بالاستقلال، ومن يريدون "الجزائر الفرنسية" وستكون مهمة هذه القوة المعارضة للجبهة والمتميزة عن المستوطنين هي الإبقاء على السيطرة الفرنسية في الجزائر⁴.

لذلك فإن خطاب ديغول 4 نوفمبر 1960 كان الغرض منه المناورة فعلى المستوى الدولي اعتقد انه سيجد مجالا للمناورة بين الشرق والغرب ، فقد ادرك تماما ان الوضع الدولي ليس موات لفرنسا اذا سعت للهروب من المفاوضات حول استقلال الجزائر، خاصة إذا كان هناك دعم من القوتين الشيوعيتين الرئيسيتين⁵ للجزائريين. وعلى المستوى الداخلي من خلال الاعتماد على القوة الثالثة التي ستتولى المهام في الجزائر الجزائرية وقد بينا ذلك.

¹ ندت الصحيفة الشيوعية السوفياتية في موسكو "البرافدا" بتاريخ 10 جويلية بسياسة فرنسا في الجزائر بينما أشادت بديغول. ينظر؛ Jerom Helie, Op.cit.

² عبد الحميد براهيمى، في أصل المأساة الجزائرية شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر 1958-1999، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، افريل 2001، ص21-22.

³ محمد حربي، جبهة التحرير، ص231.

⁴ عبد الحميد براهيمى ، مرجع سابق، ص22.

⁵ Jerom Helie, Op.cit.

وبعد فشل مشروع القوة الثالثة استبعد في استفتاء 8 جانفي 1961 وبشكل قاطع فرنسا الجزائر فجاءت بعد ذلك محادثات سرية في لوسيرن في شهري فيفري، ومارس 1960 انتهى بإعلان عن افتتاح المفاوضات الرسمية ولكن وزير الشؤون الجزائرية "لويس جوكس" طالب في نفس الوقت بالتفاوض مع الحركة الوطنية الجزائرية المنافسة للجبهة ما أدى الى تأجيل المفاوضات الى اجل غير مسمى¹ فكان الاعتراف بالجبهة كممثل للشعب الجزائري هي أول عقبة في طريق المفاوضات الرسمية.

وبتاريخ 11 أفريل 1961 وعد ديغول بأن الجزائر ستكون "دولة ذات سيادة"، وبعد انقلاب الجنرالات 22 أفريل 1961 اختزل اقتراح تقرير المصير الى مجرد اجراء شكلي للحصول على الاستقلال مقدما ، واعترف بدور مركزي للجبهة في المفاوضات القادمة² وحتى يبين صدق نواياه ورغبته في تحقيق السلم في الجزائر نقل بن بلا ورفاقه من جزيرة ايكس الى قصر توركان، وأطلق سراح 6 الاف جزائري مسلم حكم عليهم لأعمال تتعلق بالثورة الجزائرية والاهم أنه امر بهدنة لمدة شهر، وأمر بإعادة فرقة كاملة واسراب من الطائرات الى فرنسا³.

ولكن هل كان ديغول باعلانه للهدنة من جانب واحد يرغب فعلا في تحقيق السلم في الجزائر؟ أن نظرة تحليلية لاعلان الهدنة في تلك الفترة تقودنا الى القاء نظرة على وضع المؤسسة العسكرية الفرنسية وفي الجزائر على وجه التحديد نجد ان الجيش الفرنسي كان منكسرا ومنقسما بعد فشل انقلاب 22 أفريل 1961، وان حالة التطهير التي مست اعلى رتبة في الجيش الفرنسي "موريس شال" و"راول سالان" ومن شارك في المؤامرة الانقلابية. ما يعني ان اعلان الهدنة كان يخدم ديغول وليس عملية التفاوض. ويذهب فرحات عباس الى أن سحب القوات الفرنسية من الجزائر ومعها سلاح الجو انما يصب في نفس الاتجاه أي في اطار عملية التطهير⁴ وليس التفاوض ورغم ذلك تم تعليق المفاوضات.

والى غاية هذه المرحلة حققت الجبهة هدفين؛ اعترف بها كممثل للشعب الجزائري و بالاستقلال للجزائر، ولم يتبقى الا مشكلتان مصير الصحراء التي ترغب فرنسا في الاحتفاظ بها "وحدة التراب الجزائري"، ومستقبل الاوربيين في الجزائر. بالنسبة للصحراء التي يقول عنها بن

¹ سعد دحلب، مصدر سابق، ص124-125.

² Pascal Gauchon, Evian une " Capitulation sans Défaite ", le **crapouillot**, N°93, p62.

³ شارل ديغول، مصدر سابق، ص126.

⁴ Farhat Abbas, Op.cit, p311.

خدة في مذكراته أنها اخرجت عملية التفاوض ثلاث سنوات¹ فقد أزيلت هذه العقبة في 5 سبتمبر 1961 إذ اعترف ديغول بمبدأ السيادة الجزائرية على الصحراء، ومنح (ج.ت.و) ارتياحا بان من سينظم الاستفتاء هي قوة ثالثة مؤقتة، يمكن ان تكون جبهة التحرير جزءا منها مدعومة بقوة مسلحة محلية².

ولم تبقى سوى مشكلة الاوربيين ورغم أن ديغول أولى أهمية بالغة لوضع الاوربيين- ومنذ بداية المفاوضات- وكلف لويس جوكس شخصا بهذا الملف، فقد اعتبر أن هذه الفئة ستتأثر من وجهة نظره بعملية نقل السلطات³ فكانت موضوع أساسي خلال محادثات ليروس السرية بين كريم بلقاسم ولوي جوكس، وتقرر في 19 فيفري 1962 من حيث المبدأ بشكل نهائي "رفض الجنسية المزودجة" وعند عودة جوكس من ليروس خاطبه ديغول "إذن جوكس هل تخليت عن كل شيء"⁴.

وكانت اخر محطة أو اخر لقاء تمت فيه التسوية النهائية في ايفيان في شهر مارس 1962 ، ويلاحظ أن الفرنسيين كانوا في عجلة من امرهم لان الجنرال ديغول كان يريد انهاء الأمور بسرعة، وقد اعترض بن طوبال قائلا : "ما الذي يمكن كسبه من خلال الرغبة في الإسراع بهذه الطريقة؟ سيقول كل منا ما يريد قوله او ليست هناك حاجة للمناقشة ، لا نريد ان نتسرع ونحن نرفض العمل في هذه الظروف"، فالتهديد بحدوث قطيعة اخرى اجبر فرنسا من وجهة نظر الفرنسيين ان تقدم تنازلات جديدة فيما يخص الوضع في الجزائر حتى الاستقلال وبناءا عليه حصلت (ج.ت.و) على ما كانت تبحث عنه، ويمكن ان يدخل وقف اطلاق النار حيز التنفيذ لذلك رفض الفرنسيون ان يطلقوا عليها اسم "مفاوضات" والتي وصفها "افريد فابر" بـ "استسلام دون هزيمة"⁵.

لقد كان خطر (O.A.S) أحد الاسباب التي عجلت في التفاوض "كلود جوان" (Claude juin) وهو جندي فرنسي في كتابه "جنود جلادون" يذكر ان اعمال هذه المنظمة خلال سنتي 1960-1961 قد ازدادت خاصة بعد فشل الانقلاب افريل 1961 ، وان الصحافة الكبرى كانت تتناول الموضوع مبدئيا حيرتها من ازدياد أعمال العنف، وان سكان الميتروبول سيطر عليهم الخوف على حياتهم وحياة أبنائهم وبدأوا يفهمون انه دون تحقيق السلم في الجزائر فان أعمال

¹ بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر ، ص18.

² Pascal Gauchon, Evian une " Capitulation sans Défaite", le **crapouillot**, N°93, p62.

³ شارل ديغول، مصدر سابق، ص126.

⁴ Pascal Gauchon, Evian une " Capitulation sans Défaite", le **crapouillot**, N°93, p62

⁵ Ibid.

العنف ستنتقل الى قلب فرنسا¹ وهذا ما دفع ديغول الى تغيير وسائله وأساليبه فأصبح التفاوض امر حتمي للحفاظ على الجمهورية الخامسة².

وإن الامر ينطبق على الجزائريين وبعض الفرنسيين في الجزائر الذين كانوا يعلمون أن اتفاق وقف اطلاق النار 19 مارس 1962 ، لم يمثل نهاية العنف في الجزائر فكان عليهم التوصل الى اتفاق مع المنظمة، وفي هذا الشأن ذكر فرحات عباس ان محاولات الاتصال مع سالان تعود الى اجتماع 31 أكتوبر 1961 عن طريق "جاك شوفالييه"، لكن الاجتماع انتهى دون تحقيق أي اتفاق، فالكراهية التي كان يحملها سالان للجنرال ديغول كانت سببا في ذلك وقد كان راوول سالان مستعداً للبحث عن حل وسط مع (ج.ت.و) والليبراليين بشرط اختفاء ديغول من الساحة اسياسية، وبحسب جاك شوفالييه "كانت تصفية حسابات بين الرجلين"³.

وبعد توقيع اتفاق وقف اطلاق النار نجحت مساعي "جاك شوفالييه" والذي عقد اجتماع بمعية الرئيس فارس⁴ وشوقي مصطفى، وجاك سوزيني وانبثق عنه اتفاقيات بتاريخ 17 جوان 1962 ، وقد اعطى راوول سالان- من زنارته في باريس- مباركته لهذه الاتفاقيات بعبارات " بين النزوح والحياة في وطنهم الأصلي انصح الاوربيين بالبقاء في بلدهم الأصلي ...أصدقائي ابقوا متحدين من بون⁵ الى وهران دماء كثيرة تدفقت بين المجتمعين، يتعاون الجميع لبناء مستقبل مشترك يسوده الوئام والسلام حافظوا على بلدكم الجميل بالتعاون مع فرنسا" ولكن هذا النداء جاء متأخرا فالفرنسيين بسبب الأخطاء التي ارتكبوها نفوا انفسهم الى فرنسا، وعلى الرغم من ترحيبها بهم فان هؤلاء الفرنسيين يندبون البلد الذي ولدوا فيها⁶ فكان نصرا دبلوماسيا للحكومة المؤقتة.

أما الفئة الأخيرة التي كان ديغول يعول عليها كقوة ثالثة لبناء "الجزائر الجزائرية" فئة المساعدين الجزائريين فيذكر المؤرخ "بيار فدال ناكي" ان الحركى الذين قاتلوا من اجل البقاء فرنسيين لم يفهموا مبادرات الحكومة الفرنسية سنة 1961 ، خاصة وأنهم كانوا مقتنعين بأنهم سينتصرون في الحرب في المستقبل القريب، لكن الوضع تغير عندما أعلن عن مفاوضات

¹ كلود جوان، مصدر سابق، ص52.

² سعد دحلب، مصدر سابق، ص128.

³ Farhat Abbas, Op.cit , p331.

⁴ رئيس السلطة التنفيذية خلال المرحلة الانتقالية .

⁵ عنابة حاليا.

⁶ Farhat Abbas, Op.cit, p315.

ايڤيان¹ أين اجتمع الحركى وشكلوا مجموعات صغيرة -كانوا يخططون- للصعود إلى الجبال ومقاتلة جبهة التحرير ، وحتى ضد الفرنسيين وقد ازداد قلقهم مع وقف العمليات الهجومية².

وعند العودة الى نصوص "اتفاقيات ايڤيان" في كتاب "بن خدة" لا نكاد نعثر على أي اتفاق واضح وصريح يخصها ، فإذا امعنا النظر في وضع الاوربيين فقد خصص لهم فصل كامل تحت عنوان " ممارسة الحقوق المدنية الجزائرية" باعتبارهم مواطنين فرنسيين خاضعين للقانون المدني العام في اطار التشريع الجزائري الخاص بالجنسية، والذي اعتبرهم مواطنين فرنسيين يمارسون الحقوق المدنية الجزائرية لمدة ثلاث سنوات ، وحدد ثلاث فئات تحصل على الجنسية الجزائرية بعد انقضاء تلك المدة اما بالتسجيل او تأكيد التسجيل في جداول الاستفتاء، وفي حال لم يفعلوا ذلك يستفيدون مباشرة من الاتفاقيات الخاصة بالأوربيين في الجزائر. وفي الفصل الثاني الخاص بحماية حقوق وحرية العامة المواطنين الجزائريين الذين يخضعون للقانون المدني العام التي يتقيد بها الرعايا الفرنسيين الذين تم ذكرهم في الفصل الأول الموضح أعلاه³ لم يتطرق الى هذه الفئة. فالمفاوضون الفرنسيون يبدو أنهم اهتموا بالاوربيين في الجزائر ، ومنحوا ضمنيا (ج.ت.و) تمثيل جميع المسلمين⁴ بما فيهم المساعدين.

وبالنسبة الى موقف الصحافة الفرنسية من الاتفاقيات الفرنسية الجزائرية سنة 1962 ، فقد تعددت واختلقت فمنهم من فضل إعطاء حصيلة القمع ضد مؤيدي السلام؛ ففي إشارة منها الى الجهود التي بذلها الرأي العام الفرنسي في سبيل ذلك كتبت صحيفة **لاديفونس** أنه قد سجن 120 شخص في عام 1956 لعدة أشهر، وتمت محاكمة 150 شخص بسبب احتجاجهم على استدعاء المجندين وطالبوا بالسلام، وفي نفس الوقت تم سجن عدة مئات من الجنود الذين تم استدعائهم ومحاكمتهم أو تعرضوا لإجراءات تأديبية. وحكم على 36 جندياً شاباً بالسجن لمدد تتراوح بين 18 شهرا و 4 سنوات لرفضهم المشاركة في الحرب. وحكم على العشرات من الرجال والنساء من مختلف الرأي العام بالسجن بسبب آرائهم أو أفعالهم لصالح السلام، 18 من هؤلاء المواطنين مسجونين الى غاية شهر مارس 1962، الكتاب والصحفيين والقادة السياسيين حكم عليهم بغرامات مالية باهضة، وفي بعض الحالات الى احكام بالسجن بسبب كتاباتهم عن الجزائر أو تعليقات علنية حول هذه المشكلة⁵.

¹ ايڤيان الأولى بتاريخ 20 ماي 1961.

² Pierre Vidal-Naquet, Op.cit , p127.

³ بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر ، ص96-97.

⁴ Pascal Gauchon, Evian une " Capitulation sans Défaite", **le crapouillot**, N°93, p64.

⁵ **La défense**, " Un bilan et Terrible et Inutile", n°449, Mars 1962 , p2.

وذكرت **لاديفونس** ان خروج الرأي العام الفرنسي في مظاهرات مختلفة من اجل السلام في الجزائر أدى الى اصابة المئات من المواطنين يستحيل حصرهم على ايدي الشرطة على سبيل الذكر في 19 جانفي 1962 اصابت الشرطة في باريس أكثر من 200 شخص. وفي 8 فيفري 1962 في باريس أثناء مظاهرة ضد (O.A.S) ومن أجل السلام قتل 8 مناهضين للفاشية وأصيب أكثر من 800 شخص بعضهم في حالة خطيرة جداً¹.

والصحف الفرنسية الكبرى صحيفة **لوفيغارو** اليمينية التي ذكرنا سابقا أنها وافقت سنة 1957 على أطروحة ريمون ارون القائلة باستقلال الجزائر للحفاظ على مصالح فرنسا الاقتصادية فيها، ولكن لم تعترف بالشعب الجزائري وبالجبهة كممثل له استمرت على هذا الموقف الى غاية 1962.

فقد شهد موقفها تطورا ملحوظا خلال شهر فيفري 1962 وعند التوقيع على اتفاقيات ايفيان مارس 1962؛ اعترفت بشرعية (ح.م.ج.ج) ومفاوضي (ج.ت.و) واستخدمت مصطلح "جزائريين" لكنها ارادت "الاستقلال بالتعاون مع فرنسا" لذلك فان لوفيغارو طورت موقفها الاستعماري في بداية الثورة الجزائرية الى موقف أكثر اعتدالا منذ عودة ديغول ، ثم موقف يعترف بانتهاء استعمار الجزائر².

وصحيفة **لوموند** رفضت تبني موقف واضح خلال اتفاقيات ايفيان وفي 20 مارس 1962 يضيفي بوف ميري الشرعية على (ح.م.ج.ج) لكنه على عكس خطاب **لوفيغارو** يعرب عن قلقه وتشاؤمه بشأن مستقبل الجزائر. لذا فان اتفاقيات ايفيان هي "اتفاق مؤلم" والجزائر " دولة جديدة تولد في الدموع والدم " وبالتالي فإن تضحية "مئات الالاف من الأرواح البشرية لمدة سبع سنوات" وتشير لوموند الى رغبتها في عدم محو " خطاب الحرب الجزائرية من خطابها، ومع ذلك فإنها تقبل مرسوم العفو عن الافعال التي ارتكبت أثناء الحرب³.

وصحيفة **الاكسبريس** التي دعت الى انتهاء الحرب في الجزائر منذ 1956، عندما خير جان دانيال من خلالها رئيس الحكومة اليسارية غي مولي بين بين انتهاء الحرب في الجزائر بالتفاوض مع قادة الثورة، او تقديم استقالته، **الاكسبريس** التي صنفت ضمن الصحف المخالفة للسلطة سنة 1957 ، فضحت تجاوزات الجيش الفرنسي في الجزائر على يد مراسليها وصحفيها جان دانيال، فرانسوا موريالك وغيرهم ودفعت ثمن ذلك فقد شهدت عددا كبيرا من المصادرات .

¹ **La défense**, " Un bilan et Terrible et Inutile", p2

² Emili Roche, Op.cit, p398.

³ ibid, p398-399.

وخلال المفاوضات ادركت صحيفة **الاكسبرس** ان الاستقلال امر لا مفر منه وطالبت بإجراء مفاوضات مع (ح.م.ج.ج)، وفي 22 مارس 1962 رحبت بالاتفاقية بين (ح.م.ج.ج)، والدولة الفرنسية "لأنها ضرورية وكما هي ممتازة"، ولكن مثل لوموند تؤكد الاكسبرس على حالة "البؤس في الجزائر" مع "مئات الغابات المحترقة" و"الاف القرى المدمرة"، وهي عواقب مأساوية لحرب استمرت لأكثر من سبع سنوات. وعلى الرغم من قبولها لمرسوم العفو إلا أن **الاكسبرس** تتبنى موقف توافقي وتشكك في مستقبل الجزائر، وتذكر بواجب فرنسا اتجاه هذه الامة الفتية وتشعر بالقلق على مصير المواطنين الفرنسيين في الجزائر¹.

وبالنسبة لصحيفة **فرانس اوبسيفاتور** التي تملك رصيد نضالي داخلي وداعم للتفاوض مع الجبهة يعود الى سنة 1955 محاولات "روبير بارا" "ايف ديشان" بيار ستيب، نجد الصحيفة تتبع سير المفاوضات ونشرت عديد المقالات خاصة سنتي 1961 و1962، فخلال سنة 1961 اجرت لقاء صحفي مع "سعد دحلب" عن طريق مراسلها المحامي بيار ستيب حول المفاوضات شروطها معيقاتها وضماناتها².

وبتاريخ 6 افريل 1961 تحت عنوان "لماذا تأخرت المفاوضات" (pourquoi la négociation a été retardée) ذكرت؛ بيان السيد لويس جوكس وضع الحركة الوطنية الجزائرية بقيادة "مصالي الحاج" على نفس المستوى مع الجبهة، وان أعمال التخويف واليأس التي تقودها شبكات المتطرفين في الجزائر وفرنسا قد تضاعفت. وان ديغول سيمر بمرحلة ضعف اذا انقطعت المحادثات فالرأي العام الدولي سيقف ضده وسيفقد بذلك تكوين قوته الثالثة الشهيرة³.

وبخصوص دوافع اعلان الهدنة التي قررهما الطرف الفرنسي كشفت؛ أن ديغول هو المستفيد فإذا رفضت الجبهة فان الرأي العام الدولي في هذه الحالة سيكون ضدها، وإذا وافقت فانه سيكون قادرا على اجراء المفاوضات كما يشاء. اما موقف ضباط الجيش من الهدنة فأكدت انهم يعادونها بسبب خوفهم من التفكك البطيء لجهازهم العسكري وفرار أعداد كبيرة من الجنود المسلمين والمساعدين والحركي، وعن المناورة الديغولية وتفاوضه مع (ح.م.ج.ج) كتبت أنه يريد إيجاد الوضع الذي يمنع الجزائر من الوقوع في المعسكر الحيادي الافرو- اسوي، وتعزيز وصول فريق

¹Emili Roche, Op.cit, p399.

² **المجاهد**، "شروط السلام"، ع91، 26 رمضان 1380هـ / 13 مارس 1961، ص3.

³ **France Observateur**, " pourquoi la négociation a été retardée". n 570, jeudi 6 Avril 1961, p3.

يؤمن بالاطروحات او الأفكار الغربية الى السلطة وقادر على فرض المصالح الفرنسية الكبرى، لذلك فهو يواصل اللعب مع الاتجاهات الأخرى¹.

وصفت فرانس اوبسيرفاتور الانقلاب العسكري في 22 أبريل 1961 وما يحدث في الجزائر بـ "معركة الجزائر الثانية" وكتبت أن هذه المعركة تعمل على تهيئة الظروف المناسبة لإنشاء دولة جزائرية، وبأنها تخشى على اتفاقيات إيفيان في حال قرر بعض الشباب الجزائري- الذي لا يخضع للإشراف من قبل خلايا (ج.ت.و)- في العاصمة الرد على العمليات الاستنزائية التي تقوم بها (O.A.S).²

وخلال اتفاقيات إيفيان الأولى ماي 1961 نشرت مقالا مطولا بقلم "كلود استير" (Claude Estir) "هل الاتفاق ممكن؟" (L'accord est-il possible?) بين فيه ان الطرف الفرنسي افشل المفاوضات؛ لان كريم بلقاسم و "أحمد بومنجل" وصفا المحادثات في البداية بالجيدة " وان الأمور تسير بطريقة دبلوماسية" الى غاية اللحظة التي تناول فيها لويس جوكس ملف وقف اطلاق والذي أعطى اشعارا بنقل بن بلة. وقرار الحكومة الفرنسية الذي يامر بـ "وقف العمليات الهجومية " على كامل التراب الجزائري"، فكان رد الوفد الجزائري بأنه يحتفظ بالحق في الرد في وقت لاحق. وفي بيان صحفي للحكومة الجزائرية وصفته بـ "المنورة". ويخلص صاحب المقال أن المبادرة الفرنسية تسببت في اضطراب واحراج للجزائريين الذي رفضوا الموافقة ورفضوا وضعهم امام الامر الواقع لان موضوع الهدنة لم يتم الاتفاق عليه خلال الاتصالات السرية فيفري ومارس³ ما يعني ان الصحيفة تتهم علنا ديغول وحكومته بالمنورة وبافشال كل المساعي التفاوضية لانهاء الحرب بطريقة سلمية.

وانتهت خلال اتفاقيات إيفيان الثانية الى تبني موقف توافقي بتاريخ 15 مارس 1962 فقد شارك "بوردي" و "مارتين" في كتابة افتتاحية بعنوان "سبع سنوات وأربعة أشهر وأربعة عشر يوما" (Sept Ans Quatre Mois et quatorze jour) تهدف الى التذكير بقسوة الحرب. وهي لا توافق على مرسوم العفو، وتنتقد الجبهة التي وافقت على عدم اثاره مشكلة موقف الجيش والشرطة علناً خلال سبع سنوات من الحرب والانتهاكات التي ارتكبوها" ويظهر العنف مرة أخرى

¹ France Observateur, " pourquoi la négociation a été retardée". n 570, jeudi 6 Avril 1961, p3.

² Albert –Paul lentin, " la seconde bataille d'Alger", France Observateur, n°574, 4 Mai 1961, p3.

³ Claude Estir, "L'accord est-il possible?", France obsarvateur, n°577, Jeudi 25 Mai 1961, p3-4.

في الصحيفة التي بعد تركيز خطابها على الحل السياسي للحرب الجزائرية وهي ملتزمة مرة أخرى ضد عنف (O.A.S) الذي يمثل تهديدا للسلام¹.

وبالنسبة لصحيفة لومانييتي اليسارية فقد طالبت بحل المشكل الجزائري منذ اندلاع الثورة 1 نوفمبر 1954 إذ اعتبرت ان المشكلة سياسية، ودعت للتفاوض سنة 1956 ، وقد تطور موقفها سنة 1957 اذ وافقت على تأسيس جمهورية جزائرية مترابطة مع فرنسا، ووافقت سنة 1959 على قرار تقرير المصير ، ولكنها وخلال هذه المحطات لم تؤمن باستقلال الجزائر عن فرنسا لذا فقد كانت تعبئتها الإعلامية في الاتجاه الذي يسعى الى ربط الجزائر بفرنسا. واستمرت على ذلك الى غاية مارس 1960 اذا طالبت من خلال صفحات جريدتها بالاستقلال التام للجزائر.

وخلال اتفاقيات ايفيان الثانية نشرت مقالات بتاريخ 21 فيفري 1962 الأول بقلم رئيس تحريرها "ريني اندريو" تحت عنوان "من دانكار الى تمنراست" (De dunkerque à Tamanrasset) رحبت فيه بالاتفاقيات التي ستعقد بين الطرفين واعترفت بـ (ح.م.ج.ج) وتساءلت " هل نحن عشية توقيع اتفاق وقف اطلاق النار بين (ح.م.ج.ج) والحكومة الديغولية ؟. وأكدت موافقتها المسبقة بذلك "من الواضح تماما انه اذا تم تأكيد وجود مثل هذا الاتفاق فلن يسعد احد اكثر منا " وصفت الحرب بـ " الحمقاء والاجرامية" التي سعى (P.C.F) لايقافها و" كافح ضدها وتعرض لضربات السلطة. وثمن دور لومانييتي واعتبرها اول من استحضر " الحق في الاستقلال للشعب الجزائري" وان (P.C.F) اول من اعترف بـ(ح.م.ج.ج) قبل السلطة الديغولية وان كفاح "الشعب الجزائري" و"العمال الفرنسيين" ساهم في انتهاء هذه الحرب وبتاريخ 17 مارس 1962"².

أما المقال الثاني بقلم "موريس توريز" " قوة الحقيقة" (La force de la vérité) الذي اعترف "بالشعب الجزائري"³ وثمن دور (P.C.F) لتحقيق السلام وذكر بان كل من دعا له وصفوه "بالخطر الشيوعي" وتعرض للمتابعات وللطرد، ولم تسلم الصحف والكتب التي تقول الحقيقة عن الحرب الجزائرية والجرائم التي ارتكبت باسم الشعب الفرنسي من ذلك تعرضت للتعليق وفرض الغرامات⁴.

وعند التوقيع على اتفاقيات ايفيان أشادت لومانييتي بتاريخ 23 مارس 1962 بالسلام ورحبت به في مقال "اتفاقيات ايفيان انتصار عظيم للشعب الجزائري والشعب الفرنسي" (les accords)

¹ Emili Roche, Op.cit, p400.

² نقلا عن Alain Ruscio, la question, p375-376,

³ ينظر الملحق رقم(17)، ص247.

⁴ نقلا عن Alain Ruscio, la question, p376-378.

(d'Evian sont une grande victoire peuple algérien et du peuple française
وكررت تحديث خطاب انهاء الاستعمار باستعمال عبارات "الجزائريين" "الشعب الجزائري"
"الامة الجزائرية"، وبعد ذلك استبعدت الصحيفة الحرب من مقالاتها، ووجهت حربها السياسية ضد
ديغول¹.

وعليه فان الصحيفة التي لطالما اتخذت موقفا معارضا ومخالفا للسلطة الديغولية، اتخذت موقفا
توافقيا معها بخصوص اتفاقيات ايفيان عكس باقي الصحف اليسارية التي لم ترضى وتوافق على
عدم معاقبة مرتكبي الجرائم خلال الثورة مثل الاكسبرس وفرانس اوبسيفاتور. فهل معنى ذلك ان
لومانيتي التي لطالما نددت بالجرائم المرتكبة باسم الشعب الفرنسي، وكانت عرضة له توافق على
عدم معاقبة مرتكبيه أي ان مواقفها السابقة من قضايا العنف والتعذيب هي مواقف سياسية وليست
إنسانية.

وهذا هو التناقض الذي ميز صحيفة لومانيتي خلال الثورة الجزائرية تتدد باستمرار الحرب
وتروج للسلطات الخاصة وتوافق على تعبئة المجندين. تتدد بالجرائم المرتكبة في حق الجزائريين
والاوربيين وتوافق على عدم معاقبة مرتكبيها. وفي المقابل قامت بتحديث خطاب مناهضة
الاستعمار " الشعب الجزائري". الامة الجزائرية"، "الاستقلال" وغيرها من العبارات، ويأتي ذلك
أيضا في اطار الالتزام السياسي اتجاه الحزب والى اخر محطة ظهرت كصحيفة سياسية هدفها
خدمة مصالح الحزب الشيوعي حتى وان كان ذلك بتبني أيديولوجية مناهضة الاستعمار.

وأخيرا فان موقف صحيفة لومانيتي في هذه المرحلة 1960-1962 شهد تطورا ملحوظا اذا
اعترفت بالامة الجزائرية وبالشعب الجزائري وبالحكومة الجزائرية وبالاستقلال التام للجزائر،
وخاضت حملة إعلامية لحل المشكل الجزائري بالتفاوض، ولم تلغي خطاب العنف من صفحاتها بل
نددت بالمجازر المرتكبة في حق الجزائريين، وفضحت السياسة الاجرامية التي اتبعها ديغول في
باريس وشككت في مشروع ديغول التفاوضي. وفي الأخير رحبت بالمفاوضات الجزائرية الفرنسية
سنة 1962 وأشادت بالسلام الذي اعتبرته انتصار عظيم للشعبين الجزائري والفرنسي.

وان أغلب المقالات التي نشرتها تحمل طابع التهجم والحزبية؛ التهجم على السلطة الديغولية
والتي حملتها مسؤولية استمرار هذه الحرب أربع سنوات. والحزبية إذ ثمنت الدور الذي لعبه
(P.C.F) والطبقة العمالية الفرنسية للوصول الى السلام.

¹ Emili Roche, Op.cit, p399.

وختاماً لهذا الجزء من الدراسة نصل الى مجموعة من الاستنتاجات:

- موقف صحيفة لومانييتي خلال مرحلة الجمهورية الفرنسية الخامسة 1958-1962 لم يتغير فيما يخص:

-قضايا العنف والتعذيب: انتجت خطاباً إعلامياً يدعو الى نبذ العنف وحل المشكل الجزائري بالتفاوض؛ استمرت في التنديد بالجرائم المرتكبة في حق الجزائريين وحتى الفرنسيين، وفي هذه المرحلة نددت بالجرائم المرتكبة في حق المغتربين الجزائريين بعد نقل الثورة الى التراب الفرنسي 24 أوت 1958، ومجازر 17 أكتوبر 1961 والتي ارتكبتها مورييس بابون محافظ شرطة باريس مع اختلاف ان الصحيفة كانت تستغل هذه الاحداث لتهاجم ديغول وحكومته وتحمله مسؤولية هذه الجرائم.

-الدعم الفعلي للثورة الجزائرية: أنها اتخذت موقفاً توافقياً مع (P.C.F) الذي كان يرفض تقديم الدعم للجبهة ورفض التوقيع على بيان 121 مثقف الداعم لحركة العصيان التي قام بها الشباب الفرنسي المستدعى للخدمة العسكرية في الجزائر. ونددت بالمساعدات التي قدمتها شبكات الدعم والتي من بينها شبكة جانسون التي اعتبر أعضائها إما مزورون أو خونة.

-المفاوضات وحل المشكل الجزائري: وتعتبر سنة 1959 السنة التي بلغ فيها تطور موقف الصحيفة الذروة فبعد أن وافقت على "قرار تقرير المصير" للشعب الجزائري والذي سيحقق السلام في الجزائر عن طريق التفاوض، ولكنها في المقابل شككت في رغبة ديغول في انتهاء الحرب وصفت القرار "تطور في الكلمات"، ثم وافقت على "الاستقلال التام للجزائر" مارس 1960 وخلال مفاوضات ايفيان مارس 1962 اتخذت ولأول مرة موقف توافقي مع السلطة رحبت بها واعتبرتها انتصاراً للشعبين الجزائري والفرنسي ولم تعترض على عدم معاقبة مرتكبي الجرائم خلال الثورة عكس صحيفة الاكسبرس وفرانس اوبسيرفاتور اللتان اعترضتا على ذلك؟!.

-وفيما يخص التزامها بمبادئها الإعلامية: فخلال مظاهرات الجزائريين ديسمبر 1960 في الجزائر، ثم مظاهرات 17 أكتوبر 1961، التزمت الصحيفة بمبادئها الإعلامية المتمثلة في الصدق ما أدى الى حجب مقالاتها، والحزبية والطبقية إذ دافعت على العمال الجزائريين في فرنسا وتبنّت قضاياهم خلال مظاهرات 17 أكتوبر 1961.

- وبخصوص ايديولوجيتها المناهضة للاستعمار: في عهد الجمهورية الخامسة كان التزامها نسبياً دعت الى انتهاء الحرب، واعترفت (ح.م.ج.ج) وبالشعب الجزائري، وافقت على قرار تقرير

المصير، دافعت عن العمال الجزائريين في فرنسا بعد نقل الثورة الى فرنسا 24 أوت 1958، وخلال مظاهرات 17 أكتوبر 1961 ، خاضت حملة إعلامية لانتهاء المشكل الجزائري بالتفاوض وتطور موقفها من الثورة الجزائرية الى المطالبة بالاستقلال التام للجزائر سنة 1960، واتخذت تتخذ ورحبت باتفاقيات ايفيان مارس 1962 واعتبرتها انتصار للشعبين الجزائري والفرنسي.

أخطاء الصحيفة: على الرغم من الحملة الإعلامية الطويلة التي قامت بها الصحيفة منذ تفجير الثورة الجزائرية اتجاه قضايا العنف والتعذيب وفضحها لتجاوزات الجيش الفرنسي خلال الثورة إلا انها وافقت خلال اتفاقيات ايفيان مارس 1962 على عدم محاكمة ومحاسبة مرتكبي هذه الجرائم، وهذا ما يطرح عدة تساؤلات خاصة وانها عانت من ذلك وعانى صحافيوها ومراسلوها من تهجمات السلطات الاستعمارية وتهجمات (O.A.S).

أيضا فيما يخص حق العصيان فالصحيفة اعترضت على ذلك ومنذ قضية البان ليشتي 1956 الى غاية بيان 121 او حق العصيان سبتمبر 1960 ، فانها لم توافق على ذلك على الرغم من أن هذا الموقف قد يساهم في إيقاف تعبئة المجندين الى الجزائر. هذا الموقف يعود أولا الى أيديولوجية خاصة بالشيوخيين والى فكر لينين. ويعود الى موقف (P.C.F) الرفض لتقديم أي دعم فعلي للثورة لذلك فقد اكتفت صحيفته بالتعاطف مع الشعب الجزائري.

وعموما فصحيفة لومانييتي تصنف ضمن الصحف اليسارية المعارضة لديغول ولسلطته؛ فهي المتحدث باسم (P.C.F) المشكك في نزاهته وشرعيته، والذي لم يغفر له الطريقة التي اسقط بها الجمهورية الرابعة إذ وجه له اتهاما مباشرا بذلك ، وهذا من خلال صحيفته لومانييتي لذلك فقد غلب عليها طابع الحزبية وتسييس أحداث الثورة، وقد شهدت جراء ذلك أكبر عدد من المصادرات والمتابعات خاصة 1961 والتهم هي "تشويه سمعة الجيش الفرنسي" "اضعاف معنويات الجيش الفرنسي"، وتعرض صحافيوها لملاحقات وتهديدات منهم "مادلين ريفود"، وتدمير مكاتب الصحيفة في نفس السنة من طرف (O.A.S)، هذا عدا التداعيات المالية وقد استمر منعها عن الجزائر الى غاية الاستقلال.

خاتمة

وفي ختام هذه الدراسة التي تناولت صحافة اليسار الفرنسي والثورة الجزائرية من خلال ما كتبه صحيفة لومانيتي عن المسألة الوطنية وكانت على مرحلتين؛ قبل الثورة الجزائرية وأثناء الثورة الجزائرية، ولذلك اهتمت إلى الاستنتاجات التالية:

- ركزت هذه الصحيفة في مرحلتها الأولى 1904-1954 على بعض الإصلاحات السياسية والاقتصادية والثقافية للجزائريين، ونددت بتزوير انتخابات المجلس الوطني الجزائري سنة 1948

وأما خلال الثورة الجزائرية 1954-1962 كان التزامها بمناهضة الاستعمار وبمبادئها الإعلامية في المحطات التي يخدم فيها ذلك الالتزام مصالح (P.C.F)، فكانت صحيفة سياسية قبل أن تكون أيديولوجية. انتجت خطاباً إعلامياً يدعو إلى نبذ العنف وحل المشكل الجزائري فكتفت ونددت بتجاوزات الجيش الفرنسي في الجزائر، ولذلك تعرضت لمصادرات واعتداءات في فرنسا خاصة سنة 1961. وتطور موقفها؛ من المطالبة بالاستجابة للمطالب الوطنية للجزائريين إلى غاية 1956، وقامت بتحديث خطاب مناهضة الاستعمار في الجزائر 1957، بالدعوة إلى استقلال الجزائر مع الإبقاء على ارتباطها بفرنسا، ورحبت بتقرير المصير واعترفت بـ (ح.م.ج.ج) 1959 سنة ، وأخيراً طالبت بالاستقلال التام للجزائر في مارس 1960. ولكنها فضلت التعاطف مع الشعب الجزائري خلال محاكمة أعضاء شبكة جانسون وبيان 121 سبتمبر 1960، ورحبت باتفاقيات إيفيان في مارس 1962، والتي اعتبرتها انتصاراً للشعبين الجزائري والفرنسي.

- شهدت الجمهورية الفرنسية الرابعة خلال الثورة الجزائرية (1954-1958) تضيقاً على الحريات العامة، فرغم أنها مرت بأزمات سياسية تعددت الحكومات واختلفت الأيديولوجيات والسياسات حكم اليمين ، وحكم اليسار اختلفوا حول السياسة المتبعة لكنهم اتفقوا على أن الجزائر فرنسية، فأصدرت في سبيل ذلك مواد دستورية متعددة لفرض الرقابة على المطبوعات وعلى الصحافة المخالفة للخطاب الرسمي.

- وأما في عهد الجمهورية الفرنسية الخامسة (1958-1962) فإن الجانب التطبيقي للرقابة بلغ ذروته، لأنها شهدت أكبر عدد من المصادرات المتعلقة بالصحافة اليسارية وحتى اليمينية والكتب والمطبوعات والصحافة التي تحدت نظام الرقابة أخذت نصيبها من الرقابة المشددة.

- وقد كانت صحيفة لومانيتي في عهد الجمهورية الفرنسية الرابعة (1954-1958) جزءاً من دعاة "الجزائر الفرنسية" لأنها لم تطالب بالاستقلال التام للجزائر، وإنما سعت إلى تجسيد أطروحة موريس توريز "الاتحاد الفدرالي" ، فقد تعاملت لومانيتي مع الثورة الجزائرية في السنتين الأولى

في اطار الشمال الافريقي طالبت بالاستجابة للمطالب الوطنية للجزائريين نوفمبر 1954 ولم تعترف ب(ج.ت.و) كممثل وحيد للشعب الجزائري.

- وفي عهد حكومة "غي مولي" اليسارية (1956-1957) والتي كان الحزب الشيوعي جزءا منها، اكتفت بالتنديد بتجاوزات الجيش الفرنسي في الجزائر والمتمثلة في قضايا العنف والتعذيب الذي طال الجزائريين والفرنسيين الشيوعيين، واعتبرت الثورة الجزائرية قضية عرضية، إذ أطلق موريس توريز عليها "الكل والجزء". وبعد سقوط حكومة غي مولي واعتقال أعضاء (P.C.A) دعت الى تأسيس جمهورية جزائرية مستقلة مترابطة مع فرنسا خوفا من ان تفقد قاعدتها الجماهيرية في الجزائر وحتى فرنسا.

وان كل تطور أيديولوجي لصحيفة لومانيتي فيما يخص الثورة (1954-1958) انما جاء بأقلام قادة الحزب الشيوعي ، "جاك دوكلو" الذي اعترف بالوطنية الجزائرية فيفري 1956، "موريس توريز" الذي اعترف "بالامة الجزائرية المشكلة" فيفري 1957، و"بشير حاج علي" امين الحزب الشيوعي الجزائري الذي نشرت لومانيتي رسالته التي يدعوا فيها الى تأسيس "جمهورية جزائرية مستقلة مترابطة مع فرنسا" أي انه لا يخرج عن اطار سياسة الحزب.

-ولكن تطور موقف صحيفة لومانيتي الى استقلال الجزائر جوان سنة 1957 ، بتأسيس جمهورية جزائرية مستقلة مترابطة مع فرنسا لم يصنع الاستثناء فقد جاء بالتوازي مع تطور موقف صحيفة لوفيغارو اليمينية، التي وافقت على أطروحة "ريمون ارون" والذي دعا من خلالها "استقلال الجزائر" للحفاظ على مصالح فرنسا الاقتصادية.

- لذا فان صحيفة لومانيتي لم تخض أي حملة إعلامية للتفاوض لحل المشكل الجزائري عن طريق تسوية سياسية، في وقت كانت فيه بعض الصحف تسعى لذلك. نجد صحيفة فرانس اوبسيرا فاتور خاضت تجارب ميدانية في سبيل ذلك؛ فمنذ 1955 التقى مراسلها "روبير بارا" بالثوار الجزائريين وتعرض مقاله "صحفي بين الخارجين عن القانون" للحجز ونفي من الجزائر، وفي سنة 1956 لعب "بيار ستيب" دورا هاما في المحادثات التي دارت بين حكومة "غي مولي" و"عبان رمضان" و"بن خدة"، وواصلت الصحيفة محاولاتها عن طريق الصحفية "ايف دي شان" التي كانت ضمن طائفة الوفد الجزائري الذي تعرض للقرصنة الجوية في أكتوبر 1956.

- أما فيما يخص موقفها من الثورة الجزائرية في عهد الجمهورية الخامسة (1958-1962) فقد غلب عليه طابع المعارضة لسياسة ديغول التي حققت الاجماع من باقي الصحف اليسارية، فشهدت

أكبر عدد من المصادرات والمتابعات، وكانت التهم الموجهة إليها: هي "تشويه سمعة الجيش الفرنسي"، "إضعاف معنويات الجيش الفرنسي"، مما أدى إلى تعرض صحافييها لملاحقات وتهديدات منهم "مادلين ريفود"، وتدمير مكاتب الصحيفة من طرف (O.A.S)، هذا عدا التداعيات المالية وقد استمر منعها عن الجزائر الى غاية الاستقلال.

فعلى الرغم من أن صحيفة لومانيتي وافقت على تقرير المصير في 16 سبتمبر 1959 إلا أنها اعتبرته مجرد تطور في الكلمات، وشككت في سياسة ديغول ورغبته في حل المشكل الجزائري عن طريق تسوية سياسية، فرفعت شعار المفاوضات، ولكنها لم تخض أي تجربة ميدانية مع قادة الثورة في سبيل ذلك، على عكس صحيفة فرانس اوبسيرفاتور اليسارية -التي خاضت ومنذ 1955 تجارب عدة في سبيل ذلك- وكان اخرها لقاء جمع الصحفي "بيار ستيب" و"سعد دحلب" سنة 1961.

- وقد ركزت في هذه المرحلة على فضح السلطة الديغولية، بالتركيز أولا على معاناة الجزائريين خاصة خلال مظاهرات 11 ديسمبر 1960، ومعاناة المغتربين في فرنسا الذين عانوا من تمييز عنصري في قلب باريس خلال مظاهرات 17 أكتوبر 1961. وعلى فضح مناوراته فيما يخص الحلول التفاوضية.

- كان موقف صحيفة لومانيتي خلال الثورة الجزائرية يخضع لموقف (P.C.F) والذي يخضع بدوره لعاملين ؛ الأول خارجي وهو موقف الاتحاد السوفياتي الذي ساند الثورة الجزائرية سنة 1960 وهي السنة التي أكدت فيها صحيفة لومانيتي مساندتها للاستقلال الجزائر التام ، وداخلي يتمثل في تطور موقف الرأي العام الفرنسي الذي كان ينظر للجزائر على انها فرنسية وغير موقفه تماما خلال استفتاء 8 جانفي 1961 إذ أصبح يؤمن بفكرة استقلال الجزائر وانفصالها عن فرنسا.

- وقد انعكس الموقف السياسي للحزب على الصحيفة وعلى مبادئها الإعلامية خلال الثورة الجزائرية خاصة "الموضوعية" و"الصدق"، نجد الصحيفة تندد وتحتج على تجاوزات الجيش الفرنسي ومنها قضايا العنف والتعذيب. ولكنها متحفظة فيما يخص جنود الرفض او حق العصيان وكانت قضية البان ليشتي نموذجا لذلك وبيان 121. أما مبدأ "الحزبية" فقد برز بشكل فعال بعد الاعتقالات التي طالت أعضاء (P.C.A)، وخاصة بعد سقوط حكومة "غي مولي" ماي 1957 وخلال مظاهرات الجزائريين في فرنسا 17 أكتوبر 1961، إذ ركزت على قضايا العمال الجزائريين وتخوفت على الفرنسيين ويرجع ذلك الى تخوف الحزب من ان يفقد قاعدته العمالية وجماهيريته في الجزائر وفرنسا وهو ما انعكس على موقف الصحيفة.

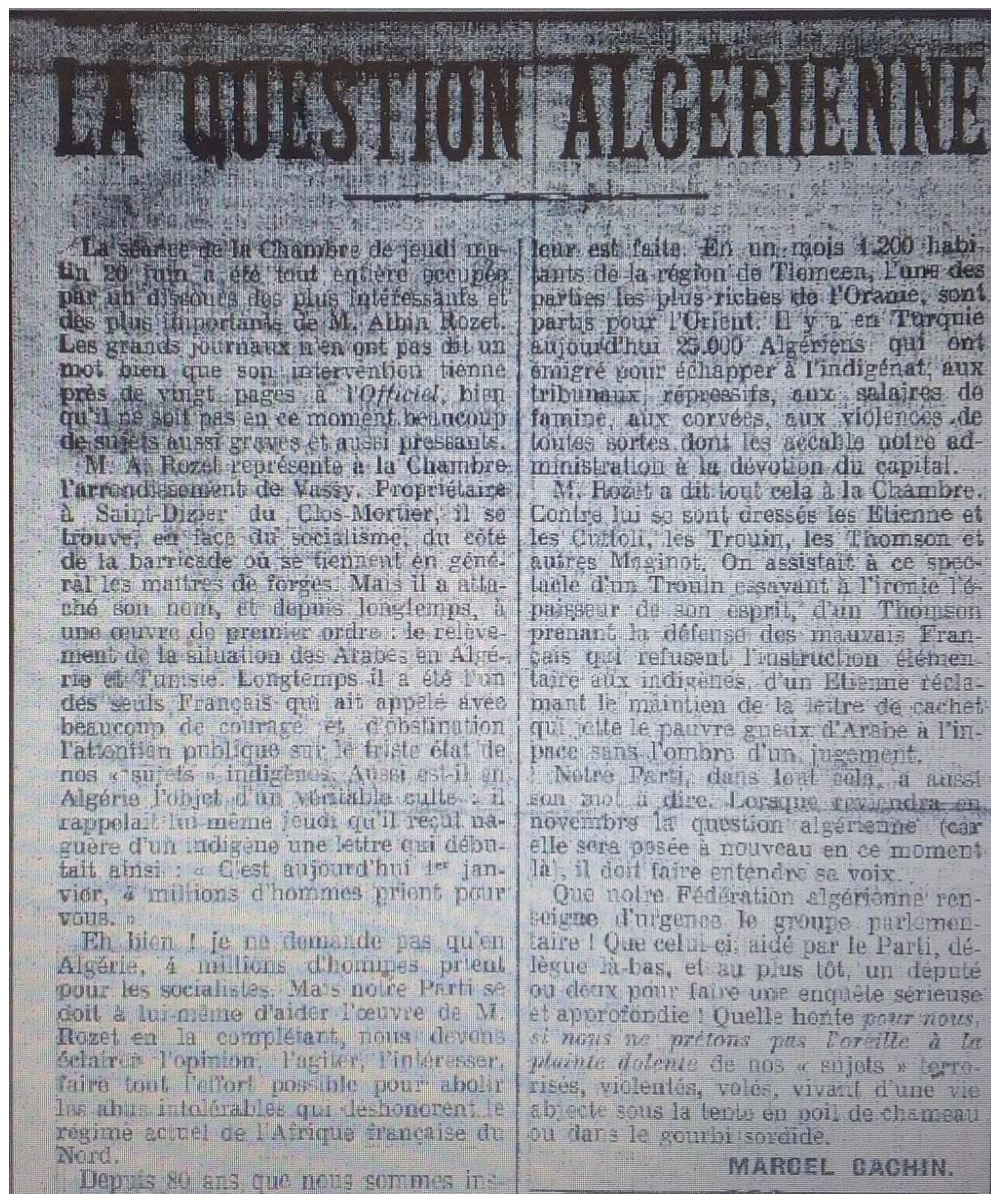
- لذا فان صحيفة **لومانييتي** تبنت مواقف سياسية ، فهي التي كانت تروج لأفكار وبرامج (P.C.F)، ولم تلتزم "الصمت" على الجرائم التي ارتكبتها الجيش الفرنسي ، ولم تروج للخطاب الاستعماري ولم تدعمه، فأنتجت خطابا إعلاميا يدعوا إلى نبذ العنف وحل المشكل الجزائري بما يتوافق وسياسة الحزب وأطروحة "موريس توريز". ولم تستطع تحمل تبعات دعم الثورة الجزائرية ودعم استقلال الجزائر بسبب التزامها سياسيا اتجاه الحزب، ومنعت بعض المحررين فيها من ابداء موقف داعم ومساند للثورة وعارضت ذلك، وفضلت كشف تجاوزات الجيش الفرنسي، والتنديد والاحتجاج على قضايا العنف والتعذيب، والتعاطف مع الشعب الجزائري.

وعموما فان تطور موقف صحيفة **لومانييتي** من الثورة الجزائرية (1954-1962) ومن مبدأ "استقلال الجزائر" الذي اعلنه بيان اول نوفمبر 1954 ، واكده مؤتمر الصومام 20 اوت 1956 كان بوتيرة متباطئة جدا ؛ الى غاية مارس 1960 طالبت بالاستقلال التام للجزائر وتخلت عن فكرة "الجزائر فرنسية" لذا فان صحيفة **لومانييتي** الفرنسية اليسارية قد تأخرت جدا في تجسيدها لمبدأ "مناهضة الاستعمار" فيما يخص الثورة الجزائرية 1954- 1962 ولم تساهم في تعبئة الراي العام الفرنسي الى المطالبة بالاستقلال التام للجزائر.

- وان صحافة اليسار الفرنسي؛ **لومانييتي**- ورغم الأخطاء التي ارتكبتها- **فرانس اوبسيرفاتور**، **الاكسبرس**، **والشهادة المسيحية**، **لوموند** وغيرها من الصحف. والصحافيين "بيار ستيب". "كلود بوردي"، "جان دانيال"، "مادلين ريفود"، و"سيرفان شرابيير" وغيرهم من أصدقاء الثورة الذين بذلوا جهدا لإنهاء الحرب في الجزائر، وفضحوا تجاوزات الجيش الفرنسي فعانوا من المتابعات والملاحقات. ولكن الى غاية كتابة هذه الاسطر لا توجد أي دراسات تاريخية في الجزائر تناولت هذه الصحف والشخصيات ما يعني انه آن لها ان تأخذ حقها في البحث التاريخي الخاص بتاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962.

الملاحق

الملحق رقم(1): مقال "مارسيل كاشين" حول المسألة الجزائرية يبين اهتمام الصحيفة والحزب الاشتراكي الفرنسي بالقضية الجزائرية سنة 1912¹.



¹ Marcel Cachin, "la question Algérienne". L'humanité, n°2991, mardi 25 juin 1912, p1. <https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k253151t/f1.item>. 2021-08-19, 16:07

الملحق رقم(2): مقال صحيفة لومانيتي حول "حل نجم شمال افريقيا" وان الصحيفة رحبت بهذا الحل ودعت الى اتحاد الشعبين الفرنسي والجزائري ضد النظم الفاشية أي انها تعترض على مطالب حزب الشعب الجزائري الاستقلالية¹.

DANS LES COLONIES

La dissolution de l'Etoile Nord-Africaine

...ment d'entraide de cette organisation, au profit de certains de ses dirigeants à l'égard du Front populaire, du gouvernement et de notre Parti.

Depuis plusieurs années les statuts de l'E.N.A. introduisaient l'entrée dans ses rangs aux membres du Parti communiste ; mais dans la dernière période cette attitude à l'égard de nos militants nord-africains avait pris l'aspect d'une véritable hostilité.

Sur l'inspiration de certains dirigeants de cette organisation une violente campagne était déclenchée dans la région parisienne, à Lyon et dans plusieurs autres où se trouvent les travailleurs N.A. Cette campagne portait de plus en plus un caractère violemment anticomuniste.

Les communistes algériens, membres de notre Parti (ayant accusés de « trahison » leur pays, leur race, leur religion).

Des réunions où devaient parler des ouvriers communistes furent sabotées. Dans les meetings de l'Etoile Nord-Africaine le Front populaire tout entier était attaqué avec violence.

Ainsi qu'il aurait été de beaucoup préférable, pour une organisation qui se prétendait de Rassemblement populaire, de porter ses principaux coups contre le fascisme ennemi commun des peuples de France et d'Afrique du Nord.

Soucieux d'éviter tout ce qui pouvait diviser travailleurs français et nord-africains, jamais nous n'avons répondu à ces attaques. Si nous avons appelé à la fraternité et à l'union au sein du Front populaire pour la défense des revendications si légitimes du peuple d'Algérie.

Cependant dans la dernière période cette hostilité des chefs de l'Etoile Nord-Africaine à notre Parti et au Front populaire tout entier avait pris une forme inquiétante.

Les éléments suspects d'une trahison gauchiste au Front populaire furent exclus du comité directeur.

Au moment où nous menions campagne pour les libertés syndicales en Afrique du Nord, nous apprenions que le nouveau secrétaire de l'Etoile était un nommé Imache Amar, venait de lancer le mot d'ordre dans la région parisienne de ne plus payer les cotisations syndicales.

Ce même personnage refusait d'adhérer à l'Etoile Nord-Africaine à une démonstration en faveur du Rif espagnol et dans la même temps faisait l'apologie de France.

En Algérie quelques sections d'adhésion sans importance étaient constituées et dirigeaient sous leurs coups contre... le Parti communiste, les véritables Oulamas et le congrès musulman agression populaire de toutes les couches sociales de l'Algérie, qui réduisaient plus de bien-être et de liberté.

Parallèlement, une campagne acharnée était menée en France et en Algérie par les dirigeants de l'Etoile Nord-Africaine contre le projet Viollette, première mesure progressive en faveur du peuple d'Algérie. Des réunions furent organisées comme à Saint-Denis avec l'appui des éléments fascistes.

Cette campagne contre le projet Viollette rejoint, d'ailleurs, la campagne menée par les élus fascistes d'Algérie, l'abbé Lambert et tous les gros colons pour trahir le projet.

Union du peuple d'Algérie et du peuple de France contre le fascisme pour le pain et la paix

Voilà, d'ailleurs, comment s'exprime dans le journal *El Oumma* Imache Amar, patron des communistes :

« Allons donc, messieurs les « camarades prolétaires », il n'y a pas un travailleur sensé et honnête qui puisse croire à vos sermons. Dites plutôt que vous avez pris la place de l'imprimisme ou que vous êtes devenus des champions de la pire espèce d'alliés du colonialisme ! »

La ruse est du même crû !

Il est évident qu'une telle attitude ne peut que gêner la cause du peuple d'Algérie, dresser les uns contre les autres les travailleurs français et nord-africains et faire le jeu du fascisme.

Nous avons, d'ailleurs, la preuve que la plus grande partie des membres de l'E.N.A. n'approuve pas cette attitude de certains de leurs dirigeants à l'égard du Front populaire et de notre Parti, qui fut constamment et qui reste un fidèle défenseur des peuples colonisés.

C'est pourquoi nous considérons que si l'on veut éviter la division du peuple d'Algérie et du peuple de France, si l'on veut éviter aussi que les hitlériens français et les agents provocateurs ne dressent les masses nord-africaines contre la France du Front populaire, il faut agir vite et énergiquement.

Il faut, sans délai, dissoudre le Rassemblement national d'Oranie et les organisations fascistes qui rêvent d'interdire Franco en soulevant l'Afrique du Nord contre la démocratie française.

Il faut aussi défendre à l'Algérie les libertés du Front populaire. Des mesures bravares ont été prises en Tunisie par M. Guillon, résident général, et au Maroc le général Nogues s'est attiré de la sympathie en autorisant la parution de quatre journaux en langue arabe, l'application des lois sociales en Afrique du Nord, le vote rapide du projet Viollette, des mesures efficaces en faveur de l'enseignement pour la grande masse du peuple, les libertés syndicales, etc.

Tout cela contribuera à faire des populations d'Afrique du Nord des alliés sûrs et solides de la démocratie contre lesquelles on brisera les tentatives de fascisme étranger et de ses agents français.

R. DELOCHE

Travailleurs, achetez toujours « L'HUMANITE » chez le même marchand

Le nouveau la défense

Une déclaration importante de Camille HUYSMANS à notre correspondant de Barcelone.

Deux anniversaires par Emile BUREAU.

15 minutes avec Marcus MOUTET ministre des Colonies par François VITTORI.

Le Secours populaire et la Ligue des Droits de l'Homme, par Jean CHAUVET.

Le Procès de Moscou par Auguste BONNET.

et articles nouvelles, études de Stephen Pricel, Alexandre Zéveré, Ludwig Renn, Marcel Wülfert, Henri Lentin, Marie Sedoté, etc., etc.

L'HUMANITAIRE LE MOINS CHER

L'abonnement : 6 fr. m

Abonnez-vous pour 16 francs par an en un lieu de 14 en envoyant à : E. BUREAU, 11, rue de Chabrol, Paris (10°).

¹ R.DELOCHE," la dissolution de l'étoile nord-africaine", *l'humanité*, n°13937, 12 février 1937, p2. <https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k4069881/f4.item#>. 28-8-2021, 21:47.

الملحق رقم (3): يبين ان صحيفة لومانييتي وصفت مجازر الثامن ماي 1945 "باحداث الجزائر" وهي احدى الأخطاء التي ارتكبتها¹.



¹ L'Humanité, " les Evenements D'Algérie", n°234, DIMANCHE 13et LUNDI 14 mai 1945, p2.

ملحق رقم (4): مقتطفات من بيان أول نوفمبر 1954 والذي يوضح ان هذا البيان موجه للشعب بالدرجة الأولى، وان الهدف الرئيس هو الاستقلال الوطني لاقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن اطار المبادئ الاسلامية¹



• نداء إلى الشعب الجزائري
هذا هو نص أول نداء وجهته الكتابة العامة لجهة التحرير
الوطني إلى الشعب الجزائري في أول نوفمبر 1954
"أيها الشعب الجزائري،
أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية.

الذي هو العدو الوحيد الأعمى، الذي رفض امام وسائل النضال السلمية، أن يمنح أدنى حرية.
ونظن أن هذه الأسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تظهر تحت اسم : جبهة التحرير الوطن.
وهكذا نتخلص من جميع التنازلات المحتملة، ونتمتع الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية، وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية، أن تنضم إلى الكفاح التحريري دون أدنى اعتبار آخر.
ولكي نبين بوضوح هدفنا فإننا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي.
الهدف : الاستقلال الوطني بواسطة :
1 - إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الاسلامية.
2 - إحترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

الأهداف الداخلية :

- 1 - التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد، وروح الإصلاح التي كانت عاملاً هاماً في تخلفنا الحالي.
- 2 - تجميع وتنظيم جميع الطاقات السلمية لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري.

الأهداف الخارجية :

- 1 - تدويل القضية الجزائرية.
- 2 - تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي والاسلامي.

أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا - نعني الشعب بصفة عامة، والمناضلين بصفة خاصة - نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الاعلان هو أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل، بأن نوضح لكم مشروعنا والهدف من عملنا، ومقومات وجهة نظرنا الأساسية التي دفعتنا إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي. ورغبتنا أيضاً هي أن نجنبكم الالتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الامبريالية وعملاؤها الاداريون وبعض محترفي السياسة الانتهازية.

فنحن نعتبر، قبل كل شيء أن الحركة الوطنية - بعد مراحل من الكفاح - قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية، فإذا كان هدف أي حركة ثورية - في الواقع - هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحررية، فإننا نعتبر أن الشعب الجزائري، في أوضاعه الداخلية متحداً حول قضية الاستقلال والعمل، أما في الأوضاع الخارجية فإن الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الدبلوماسي وخاصة من طرف إخواننا العرب والمسلمين.

¹ وزارة المجاهدين ، النصوص الأساسية لثورة نوفمبر (نداء اول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)، ص9، 11

ملحق رقم (5): موقف صحيفة لومانيتي من اندلاع الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954، انتقدت فيه رد فعل الحكومة المتمثل في مضاعفة المجهود الحربي واعتبرته دليل على انها "حرب حقيقية" ونددت بأسلوب القمع والعنف¹.

**Événements graves
en Algérie,
3 novembre 1954**

Des renforts de troupes ont d'ores et déjà été envoyés en Algérie. Le ministre de l'Intérieur, François Mitterrand, a expédié hier soir, par avion, trois compagnies de CRS (600

hommes environ). D'autre part, à sa demande et à celle du secrétaire d'État à la Guerre, Jacques Chevallier³, le président du Conseil Mendès France a décidé l'envoi en Algérie de trois bataillons de parachutistes. Hier, le paquebot *Général-Chanzy* est arrivé à Bône avec, à son bord, 300 gardes mobiles et du matériel militaire. Les gardes mobiles ont été envoyés en mission aussitôt après leur arrivée.

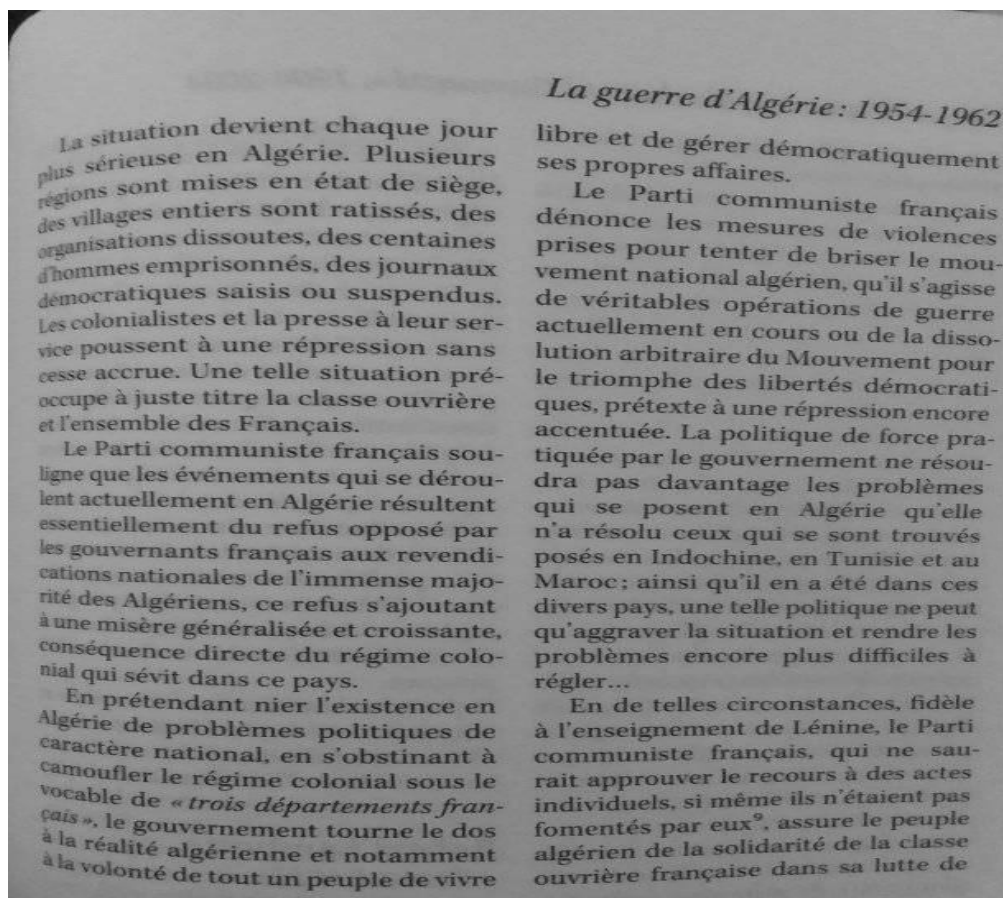
Ou bien ces mesures sont injustifiables, ou bien le communiqué diffusé hier matin par le ministère de l'Intérieur était mensonger. En effet, ce communiqué, publié par l'AFP à 11 h 58, déclarait : « *Un certain nombre d'attentats ont eu lieu cette nuit en plusieurs points d'Algérie. Ils sont le fait d'individus ou de petits groupes isolés... Le calme le plus complet règne dans l'ensemble des populations.* »

Comment expliquer dès lors l'adoption de véritables mesures de guerre et la mise en état de siège de la ville de Constantine ? Ne cherche-t-on pas à susciter ainsi en Algérie des prétextes pour déclencher la pire des terreurs contre les patriotes ? Déjà l'agence Reuter annonce : « *Un certain nombre d'arrestations ont été opérées.* » Et l'on nous signale que ce sont de nombreux démocrates et patriotes qui ont été arrêtés. Et un communiqué du gouverneur général de l'Algérie déclarait hier ouvertement que « *des mesures de répression* » sont mises en œuvre.

Persévérer dans cette voie, c'est vouloir créer en Algérie une situation

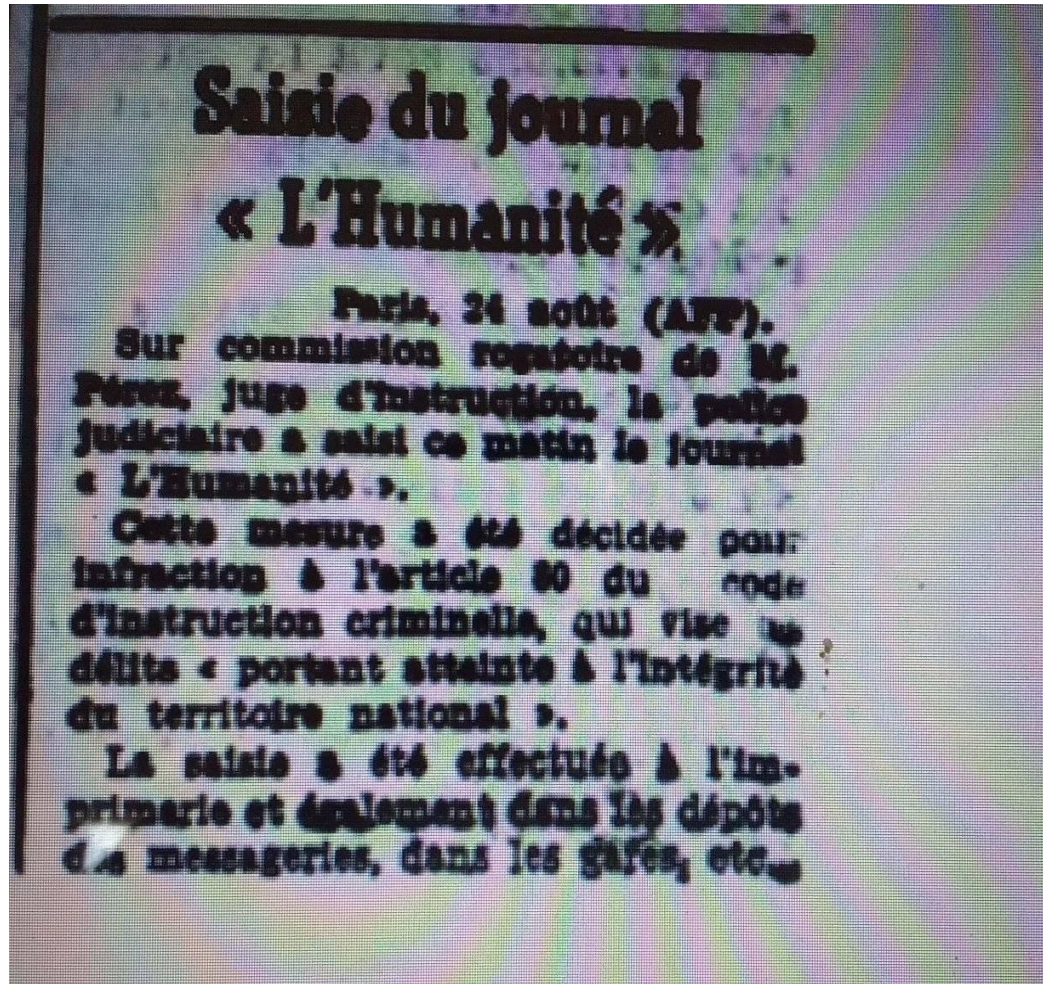
¹ Alain Ruscio, Alain Ruscio, la question coloniale dans "l'Humanité (1904-2004), la dispute, paris, 2005 , p295-296.

ملحق رقم (6): يبين موقف (P.C.F) من تفجيرات الفاتح من نوفمبر 1954 تضمن إدانة لاسلوب القمع المطبق في الجزائر، وأكد على امرين؛ انه لا يوافق على ما اعتبره عمل افراد ، وان الطبقة العمالية الفرنسية تتضامن مع الشعب الجزائري في كفاحه الجماهيري ضد القمع ، ويرى ان الحل يتمثل في الاعتراف بمطالب الشعب الجزائري ، مناقشتها مع "ممثلين مؤهلين عن الرأي العام الجزائري ككل، مندوبون من جميع الأحزاب..." وذلك للمضي نحو حل ديمقراطي¹.



¹ Alain Ruscio, Alain Ruscio, la question coloniale dans "l'Humanité (1904-2004), la dispute, paris, 2005 , p303-304.

الملحق رقم (7): يوضح حجز صحيفة لومانيتي العدد الصادر بتاريخ 24 اوت 1955¹



¹ L'Echo d'oran," saisie du journal "l'humanité", n°30314, jeudi 25 aout 1955, p1.

ملحق رقم (8): مقالا لـ "موريس توريز" بصحيفة لومانييتي يشرح فيه دوافع التصويت على السلطات الخاصة "الجزء والكل" 27 مارس 1956؛ فالحزب الشيوعي لم يكن يرغب في التضحية بالكل لأجل الجزء وذلك لمواجهة الأحزاب اليمينية وفرض وقف إطلاق النار والشروع في التفاوض لحل النزاع¹

Maurice Thorez,
La partie et le tout,
27 mars 1956

Le Parti communiste n'a pas voulu sacrifier le tout à la partie. Il a subordonné son attitude dans une affaire très importante, mais pourtant délimitée, à la préoccupation essentielle qui l'inspire: préserver les possibilités d'un large développement du front unique avec les ouvriers socialistes, y compris pour le cessez-le-feu et la

¹ Alain Ruscio, Alain Ruscio, la question coloniale dans "l'Humanité (1904-2004), la dispute, paris, 2005, p318.

الملحق رقم (9) : يوضح موقف صحيفة لومانيتي من قضية رفض "البان ليشتي" الخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي في الجزائر جويلية 1956 . يبدو انها نشرت المقال بعد مرور أربعة اشهر ولم تذكر التاريخ الحقيقي¹

*Le soldat Alban Liechti,
jugé le 19 à Alger,
doit être acquitté,
15 novembre 1956*

Le jeune Alban Liechti, militant communiste depuis l'âge de 15 ans, fut le premier soldat à refuser de servir en Algérie. Le 2 juillet 1956 (et non le 2 septembre, comme indiqué dans l'article), il adressa une lettre au président de la République, René Coty, expliquant son geste.

L'appareil du PCF, extrêmement prudent et réservé, ne souhaita pas donner à ce geste un écho qui aurait pu laisser penser qu'il voulait le donner en exemple.³²

Lundi prochain, le soldat Alban Liechti comparaitra devant le tribunal permanent des Forces armées d'Alger.

Alban Liechti habitait avec sa famille à Sèvres (Seine-et-Oise). À la veille de son départ en unité en Algérie, le 2 septembre 1956, il s'était élevé, dans une lettre adressée à Guy Mollet, contre la guerre d'Algérie.

Il a été emprisonné dès son arrivée en Algérie, au Fort-National, puis à Colomb-Béchar. Les lettres qu'il a adressées à son avocat ne sont pas parvenues, il n'a pas pu prendre contact avec son défenseur. La citation de témoins est rendue pratiquement impossible...

Fils aîné d'une famille de neuf enfants, Alban Liechti jouit, à Sèvres, de l'estime de tous ceux qui le connaissent.

La population de Sèvres et de sa région, les camarades de travail d'Alban Liechti, profondément émus par les poursuites engagées contre lui, ont pris en main sa défense. Les listes de pétition, la carte postale éditée par le Secours populaire, se couvrent de signatures : des lettres individuelles et collectives, émanant de personnalités d'opinions très diverses, sont adressées au président du tribunal des Forces armées d'Alger pour demander

¹ Alain Ruscio, la question coloniale dans "l'Humanité (1904-2004), la dispute, paris, 2005, p326-327

الملحق رقم (10): مذكرة سرية لقائد الفرقة العاشرة للمظليين الجنرال ماسو يتهم فيها الشيوعية الدولية في الجزائر وبداية المواجهة مع الشيوعيين الاوربيين في الجزائر ذكر فيها؛ ان الجيش الفرنسي لا يمكنه مواجهة هذه الحرب " الثورية والتخريبية" والتي تشنها الشيوعية الدولية وعملائها باستعمال الأساليب التقليدية ، وإنما باستعمال أساليب العمل السري والمضاد للثورة ، والتي يقترن استعمالها بقبولها على انها ضرورية ومسموح بها أخلاقيا ¹.

19 mars 1957. Diffusion générale en Z.N.A.

SECRET 2616/2.

Le général commandant la Z. N. A. et la 10^e D. P. remercie l'aumônier parachutiste qui a pris la parole pour porter sur l'action policière un jugement sans passion, libre et raisonné ¹.

Il invite toutes les âmes inquiètes ou désorientées à l'écouter et souhaite que ces réflexions d'un prêtre contribuent à éclairer ceux qui n'ont pas été formés à la rude école de la « guerre pourrie » d'Indochine et qui n'auraient pas encore compris que l'on ne peut lutter contre la « guerre révolutionnaire et subversive » menée par le Communisme International et ses intermédiaires avec les procédés classiques de combat, mais bien également par les méthodes d'action clandestines et contre-révolutionnaires.

La condition *sine qua non* de notre action en Algérie est que ces méthodes soient admises, en nos âmes et consciences, comme nécessaires et moralement valables.

Le déchaînement d'une certaine presse métropolitaine ne doit pas nous émouvoir ; il ne fait que confirmer la justesse de nos vues et l'efficacité de nos coups.

Le général de brigade MASSU,
Commandant de la Z. N. A.
et la 10^e D. P.

¹ Pierre videl naquet, les crimes de l'armée française Algérie 1954-1962, saihi, 2014.

الملحق رقم (11): رسالة امين الحزب الشيوعي الجزائري "بشير حاج علي" الى "موريس توريز" 12 جوان 1957 والتي تعرضت للمصادرة. دافع "بشير حاج علي" على (ج.ت.و) ونفى أي علاقة لها بمجزرة ملوزة أشاد بالموقف الايجابي (P.C.F) وصحافته، وأكد على الروابط المتينة بين الحزبين وبين "الجمهوريتين الفرنسية والجزائرية وختم بعبارة "الفتية الحرة والمستقلة"¹

22 juin 1957
UNE LETTRE DU CAMARADE HADJ ALI,
SECRÉTAIRE DU PARTI COMMUNISTE
ALGÉRIEN, À MAURICE THOREZ

«Alger, le 12 juin 1957

Cher Camarade,

Je t'envoie ci-joint la lettre que notre Parti a décidé de faire parvenir aux organisations démocratiques, à des personnalités et à des journaux de France.

Les patriotes algériens ont vérifié de nouveau, à l'occasion du crime sans nom de Melouza, que c'est dans les dures épreuves qu'on reconnaît les amis véritables. Ils savent que seuls le PCF et sa presse ont tenu tête – pour l'honneur du peuple français – au déferlement de calomnies déversées sur les Algériens pour salir notre juste cause.

Je te prie donc de transmettre à la classe ouvrière de France l'expression de notre amitié et lui dire que, malgré le sang et les larmes, malgré nos mechtas détruites et l'effroyable "chasse à l'Arabe" organisée par les fascistes d'Alger hier, nous gardons notre confiance dans le peuple français et que nous tenons toujours – dans l'intérêt de nos deux peuples – à l'établissement de liens solides nécessaires entre la République française et la jeune République algérienne libre et indépendante de demain.

Je t'envoie mon salut le plus chaleureux et je te prie de le transmettre à la direction du PCF.»

¹ Rossa Moussaoui, Alain Ruscio, l'Humanité censuré 1954-1962: un quotidien dans la guerre d'Algérie, charche midi, paris, 2012, p97.

الملحق رقم (12): يوضح موقف اللجنة المركزية للحزب الشيوعي وصحيفته صحيفة لومانيتي من تولي ديغول السلطة بعد انقلاب 13 ماي 1958؛ حملت مسؤولية ما حدث بتاريخ 13 ماي لقادة الجيش الفرنسي "ماسو" "سالان" والجنرال "ديغول" الأول دعا ديغول الى السلطة، والثاني اختتم خطابه "يحيا ديغول" بدل عبارة " تحيا الجمهورية"، أما ديغول فقد استجاب بعد ساعات لما وصفته لومانيتي "بمتمردى الجزائر المتآمرين ضد الجمهورية" وبالاتفاق معهم"، وتستر على تمردهم وادعى سلطته لتأسيس الدكتاتورية العسكرية. في تحد لدستور الجمهورية ورئيس الدولة¹.

La guerre d'Algérie: 1954-1962

Comité central du PCF, Appel à la classe ouvrière et à tout le peuple de France, 16 mai 1958

Depuis 1955, de Gaulle avait proclamé sa volonté de ne plus s'investir dans la vie publique. Mais ses réseaux étaient encore en place, entretenant avec les milieux *Algérie française* des liens étroits. La faillite de la quatrième République aidant, de Gaulle et ses hommes sont à l'origine, au cours de la première quinzaine de mai 1958, d'un « coup d'État démocratique » (Christophe Nick).⁴²
Le PCF réagit avec la plus extrême virulence.

De Gaulle a jeté le masque. Hier Massu⁴³ faisait appel à lui. Aujourd'hui, le général Salan⁴⁴ terminait son allocution à Alger non par *Vive la République!* mais par *Vive de Gaulle!*

Quelques heures plus tard, répondant à l'appel des factieux d'Alger conjurés contre la République, et en plein accord avec eux, de Gaulle justifiait et couvrait leur rébellion et revendiquait

le pouvoir personnel pour instaurer la dictature militaire⁴⁵, au mépris de la représentation nationale qui vient d'investir un gouvernement, au mépris de la Constitution républicaine et du chef de l'État.

Il s'agit là, ouvertement, de prolonger à Paris le coup d'État perpétré avant-hier à Alger et d'instaurer en France le fascisme pour mener la guerre à outrance, aggraver la misère des travailleurs, détruire les libertés démocratiques et compromettre l'indépendance du pays et l'unité de la nation.

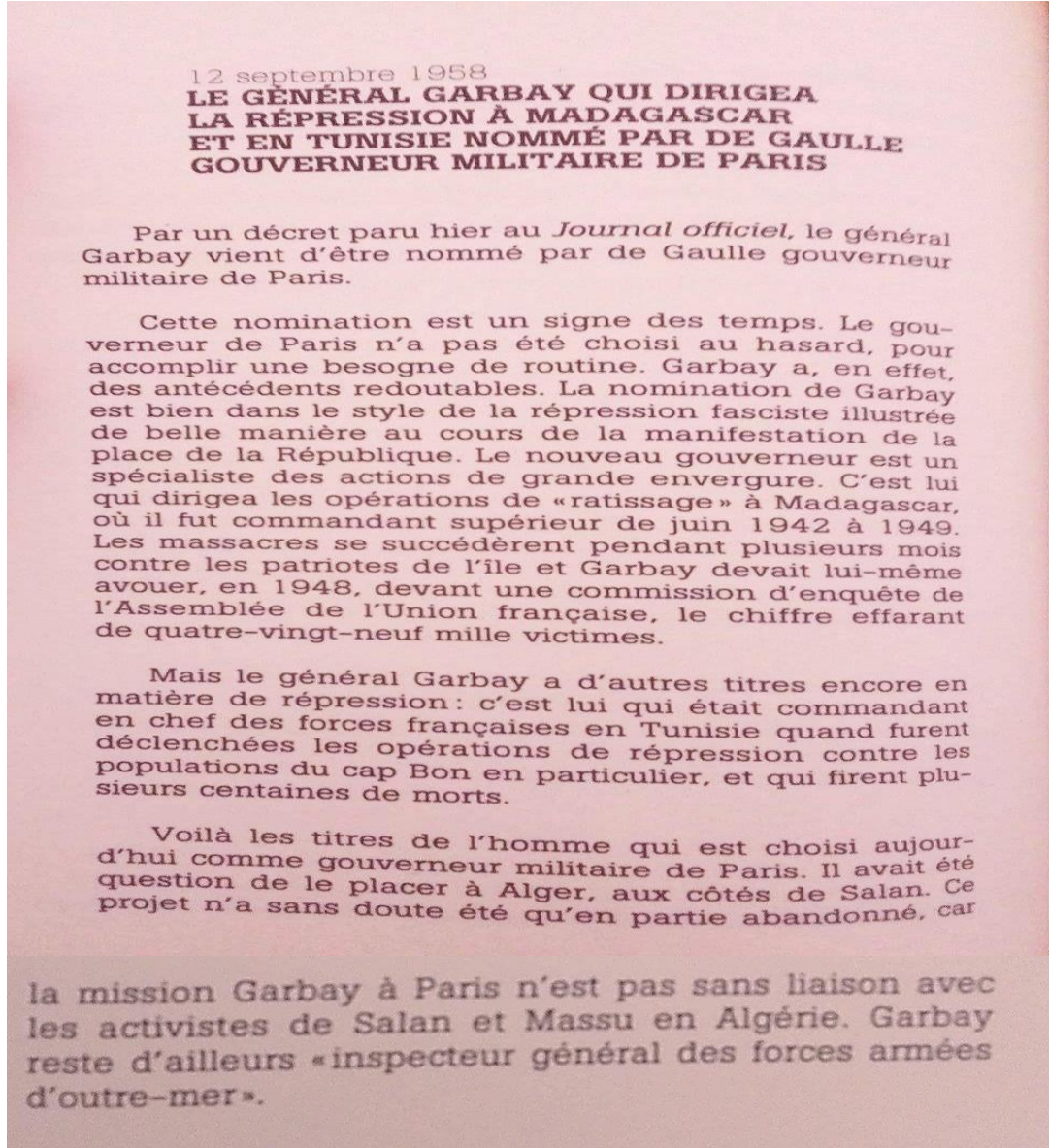
Contre la menace fasciste, il convient de rassembler tous les travailleurs, tous les démocrates pour s'opposer à toute tentative de renouveler à Paris le coup de force d'Alger.

Pour barrer la route à de Gaulle et à la dictature militaire et fasciste:

- organisez, dans l'unité, dans chaque entreprise, dans chaque ville, dans chaque quartier, une riposte de masse à toute manifestation fasciste;
- ne laissez pas la rue aux factieux;
- multipliez, auprès du président de la République, les protestations par milliers et milliers pour la sauvegarde de la République;
- multipliez les délégations, les arrêts de travail, les manifestations;
- organisez-vous dès maintenant pour briser toute tentative de coup d'État.

¹ Alain Ruscio, la question coloniale dans "l'Humanité (1904-2004), la dispute, paris, 2005, p339-340.

الملحق رقم (13): صحيفة لومانيتي تفصح سياسة ديغول في قلب باريس بعد نقل الثورة 24 اوت 1958 الى فرنسا بمقال تعرض للمصادرة تحت عنوان "الجنرال غارباي قائد القمع في مدغشقر وتونس تعيينه حكومة ديغول قائدا عسكريا في باريس"¹



¹ Rossa Moussaoui, Alain Ruscio, *l'Humanité censuré 1954-1962: un quotidien dans la guerre d'Algérie*, Charce midi, paris, 2012, p180-181.

الملحق رقم (14): مورييس توريز من خلال صحيفة لومانيتي بعد قرار تقرير المصير 16 سبتمبر 1959 ؛ يؤكد "لإنهاء الحرب الجزائرية مفاوضات فورية على أساس تقرير المصير": فالحزب الشيوعي رحب بقرار تقرير المصير الذي طالب به منذ الفاتح نوفمبر وطالب بالتفاوض على السلام مع ممثلين مؤهلين للشعب الجزائري بما في ذلك "الاستقلال" مع إقامة روابط صداقة والمساواة بين شعبين حرين وذوا سيادة¹

**Maurice Thorez,
Pour mettre un terme
à la guerre d'Algérie:
négociation immédiate
sur la base de
l'autodétermination,
26 octobre 1959**

De Gaulle, dès mai 1958, avait envisagé diverses évolutions. Ce n'est cependant que le 16 septembre 1959 qu'il va prononcer un mot qui fait basculer définitivement sa politique: « autodétermination ».

La réaction immédiate du BP du PCF est franchement hostile. Le discours gaulliste est qualifié de « vulgaire manœuvre ». Cette contribution de Thorez redresse, en fait, ce premier jugement.⁵⁶

Le tort des communistes c'est, bien souvent, d'avoir raison avant tout le monde. On le constate une fois de

plus à propos de la guerre injuste faite depuis cinq ans au peuple algérien.

Que demandait et que demande toujours le peuple algérien ? Il demandait le droit de fixer lui-même son destin.

Qu'ont dit les communistes, et eux seuls, dès novembre 1954 ? Ils ont dit : la paix doit être négociée avec les représentants qualifiés du peuple algérien sur la base de son droit à disposer de lui-même, y compris son droit à l'indépendance. Et les communistes ont toujours ajouté : ainsi seraient créées les meilleures conditions pour l'établissement ultérieur de nouveaux rapports entre la France et l'Algérie, rapports qui doivent être fondés sur l'amitié, l'égalité et la réciprocité entre deux peuples libres et souverains.

Qu'ont répondu les réactionnaires attachés dans leurs rêves de domination colonialiste à l'heure où les continents africain et asiatique sont soulevés par le mouvement irréversible de libération nationale ? Ils ont prétendu : l'Algérie est une province française ; parler de libre disposition est un crime contre la France. Et, sous les formules hypocrites et mensongères de pacification, de fraternisation, d'intégration, ils ont exigé la violence, la répression, la guerre contre le peuple algérien.

La guerre est devenue toujours plus sanglante et plus ruineuse pour l'Algérie et pour la France.

Elle a favorisé les entreprises du fascisme dans notre pays et conduit

¹ Alain Ruscio, la question coloniale dans "l'Humanité (1904-2004), la dispute, paris, 2005, p346.

الملحق رقم (15): صحيفة لومانيتي ومحاكمة أعضاء شبكة جانسون بيان 121 مثقف؛ نحن الشيوعيين سندعم المتهمين وسندافع عن 121 كما سندافع دائما بدون تمييز في المستقبل عن كل انصار السلام في الجزائر¹

**Jean-Pierre Vigier,
Soutenir les condamnés,
défendre les 121,
3 octobre 1960**

Activistes et ultras doivent pavoiser: le tribunal militaire gaulliste a jugé. Pour nous, le procès, le vrai, celui de la guerre d'Algérie, continue. Le verdict du Cherche-Midi n'est évidemment qu'une étape dans la bataille politique qui oppose le régime aux partisans de la paix en Algérie. Il sera rejugé en fonction du développement de la situation politique.

Nous, communistes, soutiendrons les condamnés et défendrons les 121,

comme nous défendrons toujours et sans distinction à l'avenir, tous les partisans de la paix en Algérie. Leur défense est l'affaire de tous les démocrates, de tous les républicains. Il est du reste caractéristique, et le gouvernement ferait bien d'y réfléchir, que les ouvriers, la jeunesse, l'immense masse des intellectuels et de l'Université entourent de compréhension et de sympathie les victimes toujours plus nombreuses de la répression organisée par le président de la République

¹ Alain Ruscio, la question coloniale dans "l'Humanité (1904-2004), la dispute, paris, 2005 , p346

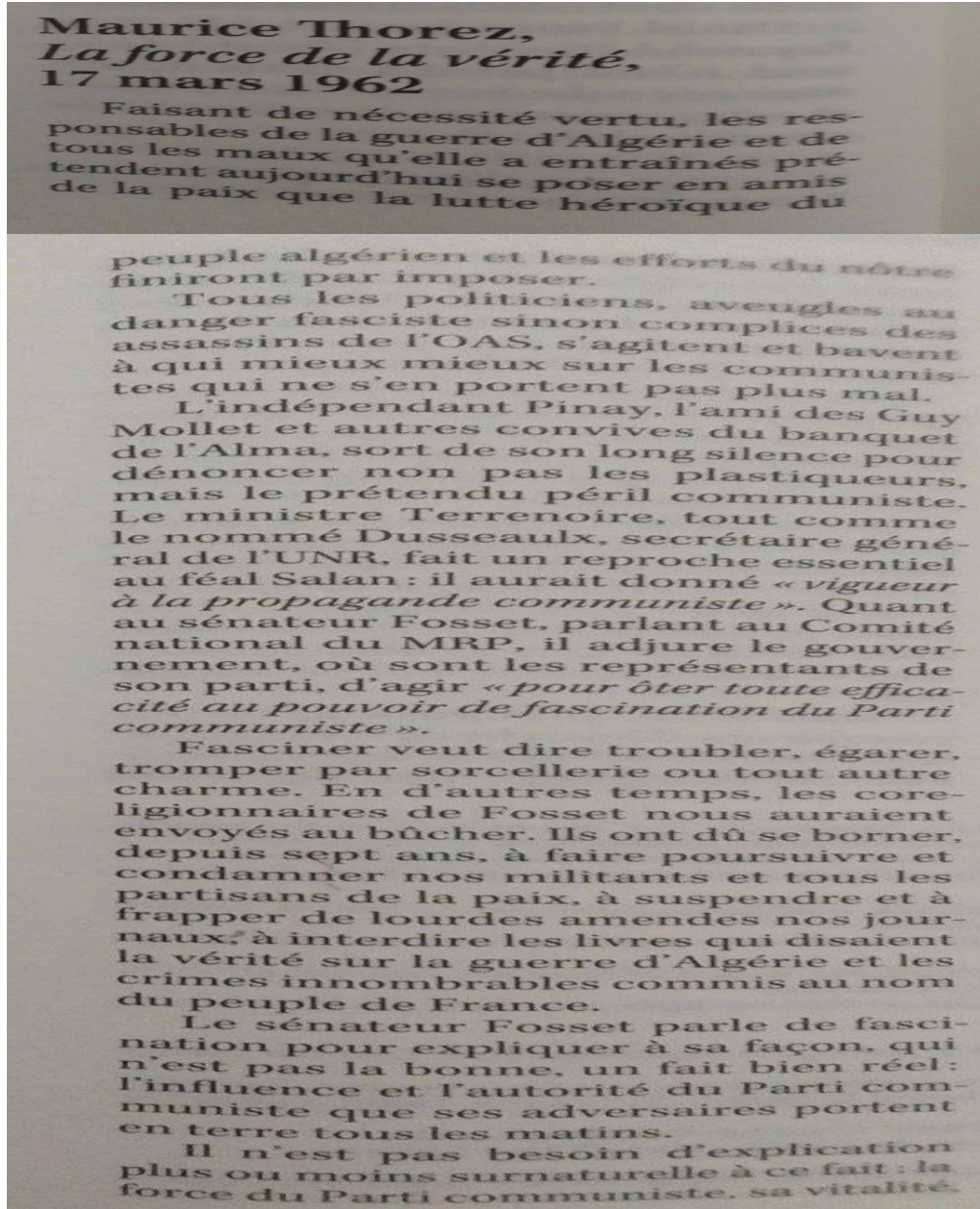
الملحق رقم 16 : صحيفة لومانيتي مظاهرات المغتربين الجزائريين 17 أكتوبر 1961 ، حيث اكدت انه وبسبب الرقابة الديغولية فضلت اعلام قرائها بالنقاط الرئيسية¹

*Par milliers, les Algériens
ont manifesté hier
dans la rue,
18 octobre 1961*

Sur ce qu'a été cette tragique soirée d'hier, nous ne pouvons tout dire. La censure gaulliste est là. Et *l'Humanité* tient à éviter la saisie pour que ses lecteurs soient en tout état de cause informés de l'essentiel. Mais les notes ci-dessous rassemblées par nos rédacteurs et nos correspondants qui l'ont vue disent dans ses grandes lignes ce qu'a été la manifestation des travailleurs algériens à Paris.

¹ Alain Ruscoi, , la question coloniale dans "l'Humanité (1904-2004), la dispute, paris, 2005, p361-362.

الملحق رقم (17): موقف موريس توريز والحزب الشيوعي من اتفاقيات إيفيان مارس 1962 ؛
ثمن فيه دور (P.C.F) لتحقيق السلام وذكر بان كل من دعا له وصفوه "بالخطر الشيوعي"
وتعرض للمتابعات وللطرد، ولم تسلم الصحف والكتب التي تقول الحقيقة عن الحرب الجزائرية
والجرائم التي ارتكبت باسم الشعب الفرنسي من ذلك تعرضت للتعليق وفرض الغرامات¹



¹Alain Ruscio, la question coloniale dans "l'Humanité (1904-2004), la dispute, paris, 2005 , p375.

قائمة البييلو غار فيا

أولا- المصادر:

1-باللغة العربية

- 1-اجيرون (شارل روبير) ، تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت-باريس، 1982.
- 2- أوزقان (عمار)، الجهاد الأفضل كلمة حق عند سلطان جائر، تعريب: ميشال سطوف وآخرون، دار القصة للنشر ، الجزائر ، 2005.
- 3-أوساريس (الجنرال) ، شهادتي حولي التعذيب مصالح خاصة الجزائر 1957-1959، تر: مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر.
- 4-الأشرف (مصطفى) ، الجزائر الامة والمجتمع، تر:حنفي بن عيسى، دار القصة للنشر، الجزائر ، 2007.
- 5- آيت أحمد (حسين) ، روح الاستقلال مذكرات مكافح 1942-1952، تر: سعيد جعفر، منشورات البرزخ، 2002.
- 6-ارنو (جورج) ، اسطورة من كفاح الجزائر جميلة بوحريد، مطابع دار اخبار اليوم.
- 7-الابراهيمى (أحمد طالب) ، مذكرات جزائري. الجزء الأول: أحلام ومحن (1932 - 1965)، دار القصة للنشر.
- 8-البجاوي (محمد) ، الثورة الجزائرية والقانون، تر:علي الحسن، دار اليقظة العربية، 1965.
- 9-بوضياف (محمد)، التحضير لأول نوفمبر 1954، ط2، دار النعمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2011 .
- 10- بن بلة (أحمد) ، مذكرات احمد بن بلة، تر: عفيف الأخضر، دار الآداب، بيروت.
- 11-جوان (كلود) ، جنود جلادون. حرب الجزائر عندما يتحول العساكر الى آلة تعذيب، تر: أحمد بن محمد بكلي ، دار القصة للنشر، الجزائر، 2013.
- 12-دحلب (سعد) ، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007.
- 13- ديغول (شارل) ، مذكرات الأمل التجديد 1958-1962 ، تر: سموحي فوق العادة ، ط1، منشورات عويدات ، بيروت ، 1971.
- 14- دارد (اوليفي) ، في صلب منظمة الجيش السري، تر: عبد السلام يخلف، سيديا، الجزائر، 2013.
- 15- هارون (علي)، الولاية السابعة حرب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي 1954-1962، تر: الصادق عماري، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007 .

- 16- زبيري (العربي)، الثورة الجزائرية في عامها الأول ، دار البعث للطباعة والنشر، 1404هـ/1984م .
- 17- زبيري (العربي)، تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962)، ج2، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، 1999
- 18- زبيري (طاهر) ، مذكرات اخر قادة الأوراس التاريخيين (1929-1962)، منشورات ANEP.
- 19- الحاج (مصالي) ، مذكرات مصالي الحاج 1898-1938، تر: محمد المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2007.
- 20- حربي (محمد) ، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد ، صالح المثلوني، موفم للطباعة والنشر، 1994.
- 21- حربي (محمد) ، الجزائر 1954-1962. جبهة التحرير الأسطورة والواقع ، ط1، تر: كيميل قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية. دار الكلمة للنشر، بيروت لبنان، 1983.
- 22- كافي (علي)، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1946-1962، دار القصة للنشر، الجزائر، 1999.
- 23- سارتر (جان بول) ، عارنا في الجزائر ، دتر: الدار القومية للطباعة والنشر، دم، دت.
- 24- سعيدي (الطاهر)، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، ط1، دار الامة للطباعة والنشر، الجزائر، أفريل 2001.
- 25- عباس (فرحات) ، ليل الاستعمار، تعريب: أبو بكر رحال، دار القصة للنشر، الجزائر، 2005.
- 26- علاق (هنري) ، مذكرات جزائرية. ذكريات الكفاح وآمال، تر: جناح مسعود، عبد السلام عزيزي، دار القصة للنشر ، الجزائر ، 2007.
- 27- فانون (فرانتز)، معذبو الأرض، موفم للنشر، الجزائر، 2007.
- 28- فانون (فرانتز)، من اجل افريقيا، تر: محمد الميلي، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
- 29- فيكس (ليون)، الجزائر حتف الاستعمار، تر: محمد عيتناي، مكتبة المعارف في بيروت.
- 30- فراترز (ايركا) ، مناهضو حرب الجزائر 1959-1963. مع الحراك المدني اللاعنفي، تر: أودانية خليل ، دار القصة للنشر ، الجزائر، 2012.
- 31- تيون (جيرمان) ، الجزائر 1957 ، تر: العيد توان، ط1، دار التتوير، الجزائر، 2013.

- 32- بن خدة (بن يوسف) ، جذور أول نوفمبر 1954 ، ط3 ، تر: مسعود حاج مسعود ، الشاطبية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 1433 هـ / 2012م
- 33- بن خدة (بن يوسف) ، نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات ايفيان ، تع: لحسن زغدار، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.
- 34-مرتاض (عبد المالك) ، دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية 1954-1962، المركز الوطني للبحث في الدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954.
- 35- غليسي (جوان) ، الجزائر الثائرة ، تر: خيري حماد، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1961

2- باللغة الاجنبية

- 36-Abbass (Farhat), Autopsie d'une guerre l'Aurore, Alger-livres éditions, Alger, 2011.
- 37- Allege (Hanre,) la question, Edition ANEP, 2006.
- 38- Aron (Raymond), Mémoires, Edition Robert la ffont.S.A, paris, 2010.
- 39- Raymond Aron, politique française Articles 1944-1977, Editions de fallois, paris, 2016.
- 40-courriere (Yves), la guerre d 'Algérie, tom 2, fayard, 1969.
- 41-Denise et Barrat (robert), Algérie 1956, Livre blanc sur la répression, barzakh, Alger, 2009.
- 42- Enaud (Jean luc), la bataille de paris 17 octobre 1961, Média –Plus, constantine, 2010.
- 43-Naquet (Pierre- videl) , les crime de l'armée française Algérie 1954-1962, saihi, 2014.

ثانيا- المراجع

1-باللغة العربية

- 44-اوفيد (جورج) ، اليسار الفرنسي والحركة الوطنية المغربية 1905-1955، ط1، ج2، تر: محمد الشرقي، دار توبقال ، 1988.
- 45- البير (بيير) ، الصحافة، تر: فاطمة عبد الله محمود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1987.
- 46-اغامبين (جورجو) ، حالة الاستثناء الانسان الحرام (2, 1)، ط1، تر: ناصر إسماعيل، مدارات للأبحاث والنشر، ربيع الأول 1436/ يناير 2015.

- 47-احدادن (زهير) ، الصحافة المكتوبة في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، جوان 2012.
- 48- افينو (باتريك) ، بلانشايس (جون) ، حرب الجزائر ملف وشهادات، ج2، تر بن داود سلامنية، دار الوعي القومي، الجزائر 1434هـ / 2013،
- 49-افينو (باتريك) ، بلانشايس (جون) ، حرب الجزائر ملف وشهادات، ج1، تر بن داود سلامنية، دار الوعي القومي، الجزائر 1434هـ / 2013.
- 50-بزيان (سعدي) ، جرائم مورييس بابون ضد المهاجرين الجزائريين في 17 أكتوبر 1961، ط2، ثالثة.
- 51-بوحوش (عمار)، التاريخ السياسي للجزائر من البداية والى غاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، 1997.
- 52-براهيمي (عبد الحميد) ، في أصل المأساة الجزائرية شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر 1958-1999، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، افريل 2001.
- 53-جوتشيل (باسكال) ، لواييه (ايمانويل) ، تاريخ فرنسا الثقافي من العصر الجميل، ط1، تر: مصطفى ماهر، المركز القومي للترجمة، 2013.
- 54-جربال (دحو)، المنظمة الخاصة لفيدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني. تاريخ الكفاح المسلح لجبهة التحرير الوطني في فرنسا (1956-1962)، تر: سناء بوزيد، منشورات الشهاب، الجزائر، 2013.
- 55-هامون (هيرفي)، روتمان (باتريك) ، حملة الحقايب. المقاومة داخل فرنسا للحرب الاستعمارية في الجزائر. تر: حسن العودات. نور الدين سكوتي، دار الكلمة للنشر.
- 56- زوزو (عبد الحميد) ، الدور السياسي للهجرة بين الحربين 1914-1939. نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- 57-حمدي (أحمد) ، الثورة الجزائرية والإعلام دراسة في الإعلام الثوري، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995.
- 58-حمامة (البخاري) ، فلسفة الثورة الجزائرية، ط1، ابن النديم للنشر، الجزائر، 2012.
- 59-معهد الماركسية – اللينينية، لينين حول وحدة الحركة الشيوعية العالمية، ترجمة: إلياس شاهين، المكتبة التقديمية.
- 60-معهد الماركسية- اللينينية، ماركس انجلز لينين. لينين حول وحدة الحركة الاشتراكية، تر: إلياس شاهين، دار التقدم، موسكو.

- 61- سعد الله (أبو القاسم)، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954 ، ج6، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.
- 62- سعد الله (أبو القاسم)، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992.
- 63- سعد الله (أبو القاسم)، الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945، ج3، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992.
- 64- سماح (الأميرة) ، فرج عبد الفتاح وآخرون، الإعلام وتشكيل الرأي العام وصناعة القيم، ط1، مركز دراسات الوحدة، بيروت، 2013.
- 65- عباس (محمد) ، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962، القصة للنشر، الجزائر، 2001.
- 66- عباس (محمد الشريف) ، من وحي نوفمبر خطب ومداخلات، دار الفجر، الجزائر، 2005.
- 67- عبد الرحمان (عواطف) ، المدرسة الاشتراكية في الصحافة الحقبة اللينينة 1896-1923، ط2، درا الثقافة العربية ومركز البحوث العربية.
- 68- عمار بوحوش، التاريخ السياسي من البداية والى غاية 1962، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1997.
- 69- عمراني (عبد المجيد) ، جان بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة مدبولي.
- 70 - صبح (علي) ، العلاقات الدولية (1) . الصراع الدولي في نصف قرن 1945-1995، ط2، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006.
- 71- قداش (محمود) ، قنانش (محمد) ، نجم شمال إفريقيا 1926-1937. وثائق وشهادات لدراسة التيار الوطني الجزائري، تر: أوزاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية.
- 72- قنانش (محمد) ، الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919-1939، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.
- 73- قنان (جمال) ، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للجزائر، الجزائر، 1994.
- 74- شيخ (بوشيخي)، الحركة الوطنية والثورة الجزائرية (1954-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2018.
- 75- شكري (رفيق) ، دراسة في الرأي العام والإعلام والدعاية، ط1، جروي برس، لبنان، 1412هـ - 1991م.
- 76- شريط (عبد الله) ، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1955، دار هومة ، الجزائر، 2010

77-شريط (عبد الله) ، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1957 ، دار هومة للطباعة والنشر، 2010.

78-شريط (عبد الله) ، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1958، درا هومة، الجزائر، 2013.

79-شريط (عبد الله) ، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1959، دار هومة، الجزائر، 2010-

80-شريط (عبد الله)، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1960، دار هومة، الجزائر،(2010).

81- توشار (جان) ، تاريخ الأفكار السياسية الاشتراكية – الليبرالية-القومية-السلفية، تر: الدكتور ناجي الدراوشة، ج3، ط1، دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر، سوريا، (2010).

82- تينو (سيلفي) ، عدالة غربية، القضاة في حرب الجزائر، تر: الدكتور عمر لحسن.

2- باللغة الأجنبية

83- Balazuc (Jean) , la guerre d'Algerie un chronologie mensuelle mai 1954-décembre 1962, l'Harmattan, 2012.

84-Branche (Raphaëlle) , Prisonnier de FLN, Payot, paris, 2014.

85- Brun (Catherine) et Lacassagne (Olivier Peno), Engagements et Déchirements les Intellectuels et La guerre D'Algérie sartrre, Malraux, camus, Paulhan, Kateb, Mauriac, Aragon, Blondiin, Fanon, Guyotat, Gllimardr, 2012.

86- De la gorge (Paul marie) ,Apogée et mort de la IV Republique 1952-1958, éditions grasset et fasquelle, paris, 1979.

87- Funès (Nathalie) , la campe de Lodi Algérie 1954-1962, stosl

88-Guéno (Jean –pierre), paroles de torturés. Guerre d'Algérie 1954-1962, Jacob-Duvernnet, 2011

89-Helie (Jerom) , Les accords D'Evian histor de la paix rattachée en Algérie, Oliviera Orban, 1992.

90- Hibr, la gangarène les déclarations de cinq déteriens, 2012

91- Moussaoui (Rosa), Ruscio (Alain) , l'humanité censuré 1954-1962: un quotidien dans la guerre d'Algérie, charche midi, paris, 2012.

92- Pierre (Seghers) , la résistance et ses poète France ,1940-1945.

Editions: Seghers, paris 1974.

93. Ruscio (Alain) , la question coloniale dans "l'Humanité (1904-2004), la dispute, paris, 2005.

94- Ruscio (Alain) les Communistes et l'Algérie des origines à la guerre d'indépendance 1920-1962. La découverte, paris,2019 .

95- Stora (Benjamin) , Messali Hadj bionnier de nationalisme Algérien (1898-1974) , Edition l'Harmattan, paris.

ثالثاً- الموسوعات والمعاجم :

96- بول (تيرنس)، بيلامي (ريتشارد)، موسوعة كمبريدج للتاريخ. الفكر السياسي في القرن العشرين، ع 1339، ترجمة: مي السيد مقلد طلعت الشايب، ج2، ط1، المركز القومي للترجمة، 2010.

97- بول (تيرنس)، بيلامي (ريتشارد): موسوعة كمبريدج للتاريخ. الفكر السياسي في القرن العشرين، ع 1339، ط1، المجلد 2، تر: مي مقلد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2010.

98- الكيالي (عبد الوهاب) ، موسوعة السياسة، ج7، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994.

99- الكيالي (عبد الوهاب) ، موسوعة السياسة العالمية، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان.

100- مجموعة من المؤلفين، موسوعة مشاهير العالم، ج3، ط1، دار الصدف العربية، بيروت، لبنان، 2002.

101- سعيان (أحمد) ، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية عربي -انجليزي-

فرنسي، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت لبنان، 2004.

102- عبد الكافي (إسماعيل عبد الفتاح) ، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية (عربي-انجليزي).

رابعاً-المذكرات والاطروحات

1-باللغة العربية

103- ايدو (شعبان) ، شبكات دعم الثورة الجزائرية في اوربا الغربية (1957-1962) ، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي الياصب سيدي بلعباس، الجزائر، 2017-2018.

104-جلول (مولودي) ، حماية الحقوق والحريات في النظام الدستوري الجزائري، مذكرة مكملة لنيل درجة الماجستير في الحقوق تخصص القانون الدستوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2009-2010 .

105- زبير (رشيد) ، جرائم الاستعمار الفرنسي خلال الثورة التحريرية وموقف المثقفين الفرنسيين منها، بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2، 2012/2013.

106-حكيم (ابن الشيخ)، دور الأمير خالد الجزائري في الحركة الوطنية الجزائرية (1912-1936)، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001-2002.

107-محمد (داعي)، الأقلية الأوربية في الجزائر ما بين 1945-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، 2014-2015/1436-1437هـ.

108- منغور (أحمد)، اليسار الفرنسي والثورة الجزائرية 1954-1962: الحركة الاشتراكية بالغرب الجزائري نموذجا، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، الجزائر، 2017-2018.

109- منغور (أحمد)، موقف الراي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الحركة الوطنية، جامعة منتوري، الجزائر، 1426-1427/5006-2005.

110-بن فليس (أحمد) ، السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت والمتغيرات (1954-1962)، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007.

2-باللغة الأجنبية

111- Roche (Emilie) , 'Etude des discours de presse écrité la guerre d'Algérie: le Monde, l'humanité, le figaro, l'Express, France Observateur, thèse de doctorat de sciences dé I 'information et de la communication université lumiere lyon, novembre 2007.

112-Savina (Erwan) , du déni à l'oubli: la censure en France pendant la guerre d'Algérie, Licence Professionnelle Gestion et Médiation des Ressources Documentaires, université rennes2, 2014-2015.

خامساً- الدوريات:

1-المجلات باللغة العربية :

- 113-أوعامري (مصطفى) ، الحزب الشيوعي الجزائري والمسألة الوطنية (1920-1954)، مجلة الحضارة الإسلامية، ع29، رمضان (1437هـ)/ جوان (2016)م.
- الواعر (صبرينة) ؛ "فيكتور سبيلمان وقضايا الجزائريين 1866-1938" مجلة المواقف في البحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، مجلد 18، ع 1 أوت 2022.
- 114-لونيس (رابح)، "الظاهرة الاستعمارية من منظور رواد الفكر الماركسي"، مجلة عصور، ع8، الجزائر، سبتمبر-ديسمبر (2007).
- 115-مالك (رضا) ، "المجاهد لسان الثورة الأيديولوجي"، مجلة الثقافة، ع86.
- 116-مهدي (عائشة) ، دهاش (صادق) ، "صحافة اليسار الفرنسي وقوة الشرطة المساعدة بباريس (1959-1962) لومانيتي انموذجا. مجلة البحوث التاريخية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، المجلد 6، ع1، الجزائر، جوان (2022).
- 117-سلاف (دريسي ثاني) ، اللباس التقليدي "الحايك نموذجا"، مجلة انثروبولوجيا، مجلد 4، ع8، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2018.
- 118-قاسيمي (زبيدين)، "مظاهرات 1960 ودور المرأة والطفل فيها"، مجلة معارف، ع21، ديسمبر 2016.
- 119-قبائلي (أمال)، " قانون حالة الطوارئ بالجزائر سنة 1955"، مجلة المصادر، ع 17، 1 جوان 2008.
- 120-قوبع (حسن)، "حالة الاستثناء ام حالة الطوارئ دراسة مقارنة- المغرب نموذجا"، مجلة الدراسات المندمجة في العلوم الاقتصادية والقانونية والتقنية والتواصل، ع 1، نوفمبر 2020.
- 121- شعبان (إيدو) ، "المواجهة بين الأجهزة الأمنية الفرنسية وفدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا"، مجلة الإنسان والمجال، المجلد3، ع5، أفريل ، معهد العلوم والإنسانية، المركز الجامعي بالبيض (الجزائر)، 2017.
- 122-خليفة (عبد القادر) ، "الجالية الجزائرية بفرنسا ودورها النضالي لصالح القضية الوطنية مظاهرات 17 أكتوبر 1961 انموذجا"، المجلة التاريخية الجزائرية، مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية، جامعة المسيلة، المجلد 5، ع1، 2021.

- 123- Abdallah (H) , "le 17 octobre 1961 et les médias de la couverture de l'histoire immédiate Au "Travail de mémoire" ", Médias, N°1228, novembre-décembre 2000.
- 124- Association jeunesse et droit," Loi n°55-385 Du 3 Avril 1955, Instaurant un État D'urgence et en Déclarant L'application en Algérie (J.O. 7 Avril 1955)", Journal du droit des jeunes, n°205, 2005.
- 125- Dupont (Pascal) , " l'Etat d'urgence Face au terrorisme", Revue défense nationale, n°786, 2016.
- 126- Gauchon (Pascal) , Evian une "Défaite", le crapouillot, N°93,
- 127- Le cahiers de L' Express, la gurre d'Algerie Histoire et la mémoire, N°11 mars – Avril 20012.
- 128- Le journal officiel de la république française, "débats parlementaires conseil de la république", séance du lundi 2 juin 1958
- 129- Marangé (Céline), "le Komintern, le parti communiste français et la cause del'indépendance Algérienne (1926-1930)", Vingtième Siècle. Revue d'histoire, n°131, 2016/3.
- 130- Martin (Laurent) , " penser les censures dan l'histoire", Sociétés Et Représentations, n° 21,200
- 131- Montagnon (Paul) , " l'OAS et la guerre d'algérie: La guerre d'Algérie, les grandes étapes ", Enquete sur l'histoire, n°2.
- 132- Ruscio (Alain) , "les communistes et les massacres du constantinois (mai-juin 1945)", vingtiém siècle revue d'histoire, n°94, 2017.
- 133- Sergent (Pierre), "du maquis a l'OAS", Le crapouillot, n93, Avril 1987.
- 134- Stora (Benjamin) , "La gauche socialiste, révolutionnaire, et la question du Maghreb, au moment du Front populaire (1935-1938)", Revue française d'histoire d'outre-mer, tome 70, n°258-259, 1er et 2e trimestres 1983.

1- باللغة العربية

- 135- الأطرش (محمود) ، "الاتحاد أعظم وسيلة للفوز على القمع"، الجزائر الجديدة، ع94، شوال 1374هـ/ ماي 1955.. دحلب (سعد) ، "موقفنا"، المجاهد، ع8، 5 أوت 1957.
- 136- الجزائر الجديدة، " مكافحة القمع فريضة على كل جزائري"، ع96، أوت 1955، ص3.
- 137- الجزائر الجديدة، "لن تخنق حالة الطوارئ أمانى شعبنا"، ع93، أفريل 1955.
- 138- الجزائر الجديدة، "نواب أوفياء بوعودهم"، ع96، أوت 1955.
- 139- دحلب (سعد) ، "موقفنا"، المجاهد، ع8، 5 أوت 1957.
- 140- ديشان (ايف) ، "كنت في الجزائر مع الخمسة"، المقاومة الجزائرية، ع12، 10 نوفمبر 1956.
- 141- المجاهد " بطاقة الازدياد" ، ع1، 1/6/1956
- 142- المجاهد، "القضية الجزائرية ومزاعم التأييد الدولي"، ع2، 1 جويلية 1956.
- 143- المجاهد، "فرنسا تخبئ هزائمها (صحافي أجنبي)"، ع2، 1 جويلية 1956.
- 144- المجاهد، الخيبة العسكرية والسياسية التي مني بها الاستعمار الأوربي"، ع3، 1 سبتمبر 1956.
- 145- المجاهد، "جيش الثورة الجزائرية بقلم توماس هودكن صحيفة مانشيستر كواردين"، ع10، 5 سبتمبر 1957.
- 146- المجاهد، "الجلادون أمام حرب الجزائر"، ع10، 5 سبتمبر 1957.
- 147- المجاهد، "رأي لوموند في الثورة، ع28، 1 أفريل 1958.
- 148- المجاهد، " في كل ميدان معركة... وانتصار"، ع28، الخميس 28 أوت 1958.
- 149- المجاهد، "ديغول أيضا تقهره الثورة الجزائرية"، ع29، 17 سبتمبر 1958.
- 150- المجاهد، "كيف سجل الفرنسيون التاريخ بدماء الشهداء"، ع11، 1 جانفي 1958.
- 151- المجاهد، " السلميون يعملون. فظائع قسنطينة (12 و 13 ماي 1956) " ، ع1، 1 جوان 1956.
- 152- المجاهد، "الكل من اجل النصر"، ع1، 1 جوان 1956.
- 153- المجاهد، "راي لوموند في الثورة"، ع21، 1 أفريل 1958.
- 154- المجاهد، " قضية الاسرى امام سياسة المعسكرات الدولية"، ع21، 1 أفريل 1958.
- 155- المجاهد، القضية الجزائرية ومزاعم تاييد الشعب الفرنسي، ع2، جويلية 1956.
- 156- المجاهد، "اوربا تتخلى عن فرنسا"، ع9، 20 أوت 1957.

- 157-المجاهد، "تطور مواقف بعض الشخصيات الفرنسية"، ع9، 20 أوت 1957.
- 158-المجاهد، "الجلادون امام حرب الجزائر"، ع10، 5 سبتمبر 1957.
- 159-المجاهد، "منظمة الصليب الأحمر الدولي في ارض الجزائر"، ع17، 1 فيفري 1958.
- 160-المجاهد، "من قوانين الحرب الدولية...الى الوحشية الفرنسية في الجزائر"، ع17، 1 فيفري 1958
- 161-المجاهد، " قرية ساقية سيدي يوسف الشهيدة " فضحت مسؤولية الاستعمار العالمي وجسمت وحدة المغرب العربي"، ع18، 15 فيفري 1958.
- 162-المجاهد، "بلاغ من جبهة التحرير الوطني"، ع18، 15 فيفري 1958 .
- 163-المجاهد، "الجلادون امام حرب الجزائر"، ع10، 5 سبتمبر 1957.
- 164-المجاهد، "راي لوموند في الثورة"، ع21، 1 افريل 1958.
- 165-المجاهد، "في كل ميدان معركة... وانتصار"، ع28، الخميس 28 أوت 1958، ص3.
- 166-المجاهد، "لن يأخذنا المستعمرون على غرة" ع25، 14 جوان 1958.
- 167-المجاهد، "في المغرب العربي، مصير موحد ومسؤوليات تاريخية"، ع25، 14 جوان 1958.
- 168-المجاهد، "في كل ميدان معركة... وانتصار"، ع28، الخميس 28 أوت 1958.
- 169-المجاهد، "ادماج القطر الفرنسي في الحرب الجزائرية"، ع29، 17 سبتمبر 1958.
- 170-المجاهد، "ديغول أيضا تفهده الثورة الجزائرية"، ع29، 17 سبتمبر 1958.
- 171-المجاهد، "لا تفاوض قبل الاعتراف بالاستقلال"، ع12، 15 نوفمبر 1957.
- 172-لمجاهد، "النص الكامل لبيان 28 سبتمبر"، ع52، الاثنين 2 ربيع الثاني 1379 / 5 اكتوبر 1959.
- 173-المجاهد، "الكلمة الآن لديغول"، ع52، الاثنين 2 ربيع الثاني 1379 / 5 أكتوبر 1959.
- 174-المجاهد، "دوي القصبة يوقظ النيام في الأمم المتحدة"، ع85، 29 جمادي الثانية 1380 / 19 ديسمبر 1960.
- 175-المجاهد، "عباس يقول في ندوة صحفية: انظار سكان العالم تتجه نحو الجزائر"، ع85، 29 جمادي الثانية 1380هـ/ 19 ديسمبر 1960م.
- 176-المجاهد، "أصداء المعركة في العالم"، ع85، 29 جادي الثانية 1380 / 19 ديسمبر 1960..
- 177-المجاهد، "دماء الجزائريين في شوارع باريس"، ع107، 1 نوفمبر 1961.
- 178-المجاهد، "مقتطفات من كتاب الجرح المتعفن"، ع46، الاثنين محرم الحرام 1379هـ/ 13 جويلية 1959م.

- 178-المجاهد، "تجارب الاضطهاد ضد شعب لا يقهر"، 1 نوفمبر 1961.
- 179-المجاهد، "رجال القانون والسياسة يحددون ميثاق تقرير المصير"، ع91، 13 مارس 1961
- 180-المجاهد، "شروط السلام"، ع91، 26 رمضان 1380هـ/ 13 مارس 1961.
- 181-المقاومة الجزائرية، ع15، 24 ديسمبر 1956.
- 182-المقاومة الجزائرية، "تطورات لشخصيات وأفكار استعمارية"، ع13، ديسمبر 1956.
- 183-بن سعيد، "إن مع العسر يسرى"، الجزائر الجديدة، ع97، سبتمبر 1955.
- 184-بن سعيد، "لن ينقذ القمع النظام الاستعماري"، الجزائر الجديدة، ع95، جويلية 1955.
- 185-خلاف (أحمد)، "الحل الصحيح للقضية الجزائرية"، ع97، الجزائر الجديدة، صفر 1375، سبتمبر 1955.

2-باللغة الأجنبية

- 186-Action catholique, "la Tunisie a réclamé l'intervention de l'ONU", n°15575, 10 février 1958.
- 187-Avocate à la cour d'appel de Paris, "une déclaration de 49 avocats parisiens sur la répression en Algérie", La défense, n° 397, novembre 1957.
- 188-Bourdet (Claude), "l'épuration qu'on ne fera pas", France observateur, n°574, 4 Mai 1961.
- 189- Bourdet (Claude), "des Attentats pas si Aveugles", France observateur, n°576, 19 Mai 1961.
- 190- Cachin (Marcel), "la question Algérienne", L'humanité, n°2991, mardi 25 juin 1912.
- 191-Cachin (Marcel) -, "L'Algérie", L'humanité, n°, mardi 2 juillet 1912.
- 192-Cambau (Mauricet), Aujourdhui A L'Assemblée M-Mendes –France, pourrait sur les événements d'Algérie, L'Echo d'Oran n°30062, mercredi 3 novembre 1954.
- 193-Cachin (Marcel), "En Algérie", L'humanité, n°3586, 10 février 1914.
- 194-Chenebenoit (Andre), "L'Afrique du nord déchirée ou unie", le Monde, N°3290, Mardi 23 Août 1955.

- 195-couturier (P vaillant), l'impérialisme française en Algérie, le milieu , "
- 196-couturier (P vaillant), l'impérialisme française en Algérie, capitalisme colonial à l'œuvre . l'humanité, n° 6505, samedi 15 avril 1922.
- 197- couturier (P vaillant), "l'impérialisme française en Algérie Esquisse d'une politique Algérienne", l'humanité, n°6612, 9 juin 1922.
- 198-couturier (P vaillant)," les factieux contre la France en Algérie", l'humanité , n°13752; 11 Aout 1936.
- 199-(Daniel) Jean, Algerie témoignages de la semaine, l'Express, n°260, 15 juin 1956.
- 200-(Daniel) Jean , "Faut-il Refuser De Négocier en Algérie?", l'Express, n°251, 13 Avril 1956.
- 201-DELOCHE," la dissolution de l'étoile nord-africaine", l'humanité, n°13937, 12 février 1937.
- 202-Duverger (Maurice) , Pourquoi Le P. C Soutient-il Guy Mollet?, l'Express, n°251, 13 Avril 1956.
- 203- D (P.L), "voyage en Algérie. Richesse de souvenirs force pour l'avenir" , l'humanité, n° 14696, 18 février 1939.
- 204- EL DJZAIRI, la guerre impérialiste et les parias coloniaux', L'humanité, n° 7519, mercredi 30 juillet 1924 .
- 205-Etir (Claude) , "L'accord est-il possible?", France observateur, n°577, Jeudi 25 Mai1961.
- 206-France Observateur, "silence sur les harkis" , n° 570, jeudi 6 Avril 1961.
- 207-France Observateur, " pourquoi la négociation a été retardée". n 570, jeudi 6 Avril 1961.
- 208-Giroud (François), Qui est Claude Bourdet?, l'Express, n°250, 6 Avril 1956.
- 209- Jacob (Alain) , "Nuit plus calme A Alger ou la détente paraît néanmoins fragile" , le Monde , N°4965, jeudi 5 janvier 1961.

- 210- julien (Charles André) , "socialisme de l'Afrique du nord", l'humanité, n, 1 janvier 1921."
- 211-Charles-André julien "les mouvement nationaliste dans les colonies", n°, humanité, 7 janvier 1921.
- 212- khaled (Amir) , 'la revendications des musulmans d'Algérie. Un lettre de l'emir Khaled banni M. Herriot'. l'humanité, n° 7492, jeudi 3 juillet 1924.
- 213-khaled (Amir), "la vie des parias coloniaux' l'humanité, n° 7503, lundi 14 juillet 1924 .
- 214-Khaled (L'Amir) , répond, l'humanité, n°7581, mardi 30 septembre 1924.
- 215-(Kassel) Patrick , "Qu ordonne ces Attantats ?", France observateur, n°576, 18 Mai 1961.
- 216-La défense," quelques exemples de violation de la constitution de 1946 droit d'expression", n°407, septembre 1958.
- 217-La défense, " la nouvelle constitution", n°407, septembre 1958.
- 218-La défense, "un à déclaration de 49 avocats parisiens sur la répression en Algerie", N 397, novembre 1957.
- 219-La défense, la vérité fait sont chemin, n°395, septembre 1957.
- 220- la défense," la gangarène" accusait le gouvernement ordonne la saisie" , N° 417, juillet 1959, p2.
- 221-La défense, " Un bilan et Terrible et Inutile", n°449, Mars 1962.
- 222-La défense," la vérité fait sont chemin", n°395, septembre 1957.
- 223-La défense," la vérité fait sont chemin", n°395, septembre 1957.
- 224-La défense, " Un bilan et Terrible et Inutile", n°449, Mars 1962.
- 225-Le comite De Redection, "A Nos Lecteur", France observateur, n°576, 19 Mai 1961.
- 226-lentin (Albert –Paul)," la seconde bataille d'Alger", France Observateur, n°574, 4 Mai 1961.

227-Levuf (André)," un véritable insurrection de plusieurs centaines des fusils",Le Monde, N°3041 , 4 novembre 1954.

228-L'Echo d'Oran, "l'Assemblée a voté l'état d'urgence", n°30194, samedi 2 Avril 1955.

229-L'Echo d'oran," la Coste à son de part de paris: toute la nation, et de terminée à régler le problème algérien par tout les moyens nécessaires", n30491, dimanche 18 et lundi 19 mars 1956.

230-L'Echo d'oran," complot fomenté à l'extérieur pour porter le désordre dans un pays ou régnait le calme", n°30062, marcredi 3 novembre 1954.

231-L'Echo d'oran, n°30314, jeudi 25 aout 1955.

232-L'Echo d'oran, "des mechtas, foyrs de rébellion sont de truites par l'armée", n°30312, mardi 23 aout 1955.

233-L'Echo d'oran, "bilan-des evenemenet du 20 août et Algérie" , n°30312, mardi 23 aout 1955.

234-L'Echo d'oran,"la voie de la violence est sans issue, la France ne cédera pas",_n°30312, mardi 23 aout 1955.

235-L'Echo d'oran, "six nouveaux bataillons seront envoiyés dans le constantinois", n°30314, jeudi 25 aout 1955.

236-L'cho d'oran, "Alert A constantine un engin en plose ...centere de la ville", n°30314, jeudi 25 Aout 1955.

237-L'Cho d'Oran, "la presse belge; En Afrique de nord, la France ne défend pas des intérêts bassement colonialistes" , n° 30314.

238-L'Echo d'oran," saisie du journal "l'humanité", n°30314, jeudi 25 aout 1955.

237-L'ECho d'oran," des mechtas, foyrs de rébellion sont de truites par l'armée", n°30312, mardi 23 aout 1955.

239-L'ECho d'oran," 100 rebelles tués a guelma", n°30612, mardi 23 aout 1955.

240-L'echo d'oran, n°30677, mercredi 24 octobre 1956 .

- 241-Le Monde," premier réctions parlementares", N°3040, 3 November 1954.
- 242-Le Monde, "Terrorisme en Afrique Du Nord", n°3039, Mardi 2 novembre 1954.
- 243- Le Monde," La presse parisienne sinquete", N° 3040, 3 novembre 1954.
- 244-Le Monde, " A Madrid le général salan a raçu la visite de M. Pierre Poujade", N°4964, Mercredi 4 janvier 1961.
- 245-L'Express, "Pourquoi l'Algérie?", n° 76, samedi 6 november 195451, 13 avril 1956
- 246-L'Express, "pourquoi l'Algérie?", n° 76, samedi 6 november 1954.
- 247-L'Express, "nos chance en Algérie", n°77, samedi 13 november 1955.
- 248-L'humanité, "Jaurès assassiné", n 3785, 1 aout 1914
- 249-L'humanité, n 1, 8 avril 1904.
- 250-L'humanité, n°231, 10 mai 1945, p1.
- 251-L'humanité, n°483, 1 mars 1946, p1.
- 252-L'humanité,' les travailleurs intellectuels aux cotés du prolétariat contre la guerre du ,Maroc, n° 7901, 2 juillet 1925,
- 253-L'humanité ,Les Affiches du comite d'Action contre la guerre du Maroc, n°7903, 4 juillet 1925.
- 254- L'humanité, "les Factieux en Algérie", n°13752, 11 Aout 1936 R.
- 255- Thorez (Maurice) , "l'union de la nation algérienne avec la nation française l'Algérie populaire", humanité, n°, 24 février 1939.
- 256-L'humanité, "A Sétif attentat fasciste le jour de la victoire", n°232, 11 mai 1945, p1.
- 257-L'humanité," apré les accidents de sétif ou veut- on mener l'Algérie?", n°233, 12 mai 1945.
- 258-L'humanité," les Evenements D' Algérie", n°234, DIMENCH 13et LANDI 14 mai 1945.

- 259-L'humanité," pour Mettre aux Troubles d'Algérie" , n°235, 15 mai 1945.
- 260-L'humanité, "Apré les graves événements d'Algérie", n°236, 16 mai 1945.
- 261-L'humanité, "Nagelen continue sa " compagne électorale" Arrestation condamnation et persécutions en Algérie". N° 325274, jeudi 8 Avril 1948,.
- 262-L'humanité, Cynique mascarade aux élections adlériennes. Naeglen eu sa majorité de RPF et d' "administratifs", N° 3252 83 , 13Avril 1948. -
- 263-Liberté, "Pourquoi " liberti" sur deux pages", N°595, jeudi 11 novembre 1954.
- 264-Liberté, "Aidez notre journal A vivre!", N°629, jeudi 16 juin 1955.
- 265-Liberté, " l'aide à "liberté" doit être permanente", N°631, vendredi 24 juin 1955.
- 266-Liberté, "un déclaration du bureau politique de parti communiste algérien", N°594, jeudi 4 novembre 1954.
- 267-Liberté," la seul solution", N594, jeudi 4 novembre
- 268-Liberti, N°623, vendredi 13 Mai 1955.
- 269-Martel (Pierre Albin), "Plus De Mille Morts en Algérie et au Maroc Apres Doux Journées D'Emeutes ", le Mond, N 3290, Mardi 23 Aout 1955
- 270-Mauriac (François), le bloc notes François Mauriac, l'Express, n°261, 22 juin 1956.
- 271- Mauriac (François) , le bloc Notes François Mauriac, L'Express, n°251, 13 avril 1956.
- 272-Renaudel (Pierre) , "Pour les indigènes d'Algérie", l'humanité, n°4809, 17 juin1917.
- 273-Schreiber (J-J Servan) , "Guy Mollet: l'heure de démissionner ", L'Express , n°250, 6 avril 1956.

274-Schreiber (J-J Servan), " Quelle France?", l'Express, n°260, 15 juin 1956 .

275- Stibbe (Pierre) , "histoire des la négociations secrètes Franco-F.L.N" France Observateur, n°565, 2 mars1961.

276- Vienney (Paul) , "Article 16: Nouvelle Menace pour les libertés", la defense, n°440, juin 1961.

277-Viviani (Ren)," L'oeuvre algérienne", l'humanité, n°73, 29 juin1904.

سابعاً-المواقع الالكترونية:

1- [https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k853072?rk=21459;2,](https://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k853072?rk=21459;2)

2-https://www.constituteproject.org/constitution/France_2008.pdf?lang=ar

3-<https://news.google.com/newspapers>

4-https://www.larousse.fr/encyclopedie/personnage/Maurice_Thorez/14668

5-[https://www2.assemblee-nationale.fr/sycomore/bio/\(num_dept\)/5425](https://www2.assemblee-nationale.fr/sycomore/bio/(num_dept)/5425)

6<https://www.mominoun.com/articles/%D8%A3%D9%88%D8%BA%D9%8A%D8%B3%D8%AA-%D8%A8%D9%83%D9%8A-ouis-uguste-lanqui-1092>

7- <http://www.youm7.com/5606324>

8-<https://arab-ency.com.sy/ency/details/1059/5>

10-<https://www.larousse.fr/encyclopedie/personnage/raoul-salan/142788>

11-<https://arabency.com.sy/ency/details/7061/11>

12-<https://www.senat.fr/senateur/lacoste-robert000686.html>

13-<http://m.maaref.org/D8%AC%D8%A7%D9%D83>

14-<https://www.universalis.fr/encyclopedie/francis-jeanson>

فهرس الاعلام وفهرس الاماكن

187، 191، 195، 211، 212، 232، 236، 238، 239، 278، 284، 286	
36	سي جيلالي
37	سيلينا مرانج
38	الشاذلي خير الله
40	جورج أوفيد
43	ماريوس مونييه
57	دانيال رينولت
57	رينود جون
60، 85	إتيان فاجون
60	اندري ستيل
140، 238، 250، 278	ريني اندريو
64، 240	لبنين
65، 209، 242، 247، 266، 267	خورتشوف
69	ريني فيفياني
69	جونار
69	البن روزي
70	ميليراند
75	لوتود
79	روبرت لوزون
37، 79	حاج علي عبد القادر
79	الأمير خالد
79	عبد الكريم الخطابي
79، 80	الطيب العقبي
80	ابن جلول
81	عمار عماش
81	فرانكو
81	بيرج
85	بالينسي
90	أبو
96، 106، 114، 124، 159، 162، 166، 168، 169	ادغار فور
171، 284	جاك دوكلوس
101	سرج باريت
122	جاك ماسو
28، 49، 98، 102، 105، 108، 110، 112-115، 121، 123، 124، 127، 131، 134، 141، 143، 150، 217-219، 227، 228، 231- 245، 250، 252-254، 256، 257، 258، 259، 260، 261، 262، 264، 265، 266، 269، 270-285، 287، 288، 290، 291..	ديغول

الشخصية	الصفحة
نابليون بونابرت	15
سان سيمون	17
فورييه	17
اوين	17
دريفوس	17
لوي دومو	17
جان جوريس	18، 20، 21، 45، 47
جوستاف هنري لافاند	19
البرت اوري	19
أدوار فايان	19
بريان	20
جان توشار	20
أبو القاسم سعد الله	22،
تكسيار	24، 41، 42، 108
فرانسوا بيللو	40، 148
ليون بلوم	36
ادموند نايجلان	24، 25، 26، 42، 70، 118
شارل اندري جوليان	24، 28، 62
مصالي الحاج	25، 31، 33، 34، 39، 41، 43، 144، 219
بن يوسف بن خدة	25، 8، 178
جاك شوفالبيه	25، 133، 134، 184، 216
غي مولي	25، 81، 83، 99، 108، 112، 136، 137، 138، 139، 140، 143، 144، 147، 148، 150، 151، 152، 153، 154، 155، 156، 157، 158، 159، 166، 168، 169، 227
روبير لاكوست	31، 107، 181، 190، 194، 195، 203، 213، 214، 219
فرانسوا ميتران	30، 119، 150، 160، 170، 198، 232
فروسارد لوريوت	33، 203
أنطونيو كوين	34
مارسيل كاشين	34، 56، 59، 60، 69، 70، 72، 73، 74
فالان كوتوريه	33، 59، 77
ماكسيم غيلون	34
ليون تروتسكي	34
مانويلسكي	35
جاك دوريو	35
موريس توريز	36، 42، 45، 46، 47، 48، 51، 52، 53، 82، 83، 88، 136، 156، 158، 169، 172، 174، 182، 186

185، 184، 144	سیرفان شرايبيير
189، 144	فرانسوا مورياك
144	تکسيه فيجنان
144	ايف مورو
144	ألان غيران
297، 296، 292، 150، 144	مادلين ريفود
145	فرانسوا ما سييرو
147، 142، 139، 138، 175، 181، 180، 203، 246	جان بول سارنر
282	بيار فبال ناكي
253، 246	أحمد طالب الابراهيمى
238	ديلورم
238	كاثرين سوفاج
238	سيمون دي بوفوار
238	فرانسوا ساجان
238	فيركروز
239	كلود فو
240	جان بيير فيجييه
240	ايتيان فاجون
250	العربي زبيري
278، 276، 263، 251، 286، 285	لويس جوكس
253	جان مورين
254	بيار سرجون
255	ماسلوت
256	نهره
360، 267، 257، 207	ميشال دي بري
281، 262	سوزيني
262	روندا
256	فاتنة بدار
256	روجي شاكس
256	روجي فري
264، 132، 128	بيير ميسمير
264	جان فودري
265	اودينا موسى
272، 266	جان لوك اينودي
267	بيار بينو
263	بولات بيجو
264	آن تريستان
264	بيار اولوا
162، 264	باتريك روتمان
264، 162	هيرفي هامون
287، 277، 266	سعد دحلب
274	جان عمروش
274	عبد الرحمان فارس
280	افريد فابر

108، 139، 145، 217، 279، 255، 254، 227	موريس بابون
103، 99	جورجو اغامبين
119	بيار منداس فرانس
286، 267، 129، 68	رضا مالك
264، 132، 128	بيير ميسمير
173، 144، 172، 141، 130، 220، 180، 179	روبير لامبوت
266، 177، 176، 131، 295، 285	روبير بارا
263، 176، 169، 131	جاك سوستيل
134، 133	اندري فيليب
145، 140، 139، 138، 146، 156، 159، 178، 191، 1، 288، 91	كلود بوردي
134	جان كو
139، 137	الان جاكوب
134، 133، 131، 122، 190، 137، 136، 135، 337، 202، 198، 196	هنري علاق
140	بول ماري دي لاغوس
150، 140	ادوراد رماند
141	اندري دي لكروي
212، 178	شابان دلماس
176	حوجو
176	العجبي
176	أبو شريط
177	موريس دي فرجييه
179	اندري مندوز
279، 175، 171	عبان رمضان
148	فرانس فانون
148	محمد بوضياف
257، 149	محمد حربي
152	فونلوب
154	اندري ليفيف
207، 201، 198، 157	ليون فيكس
159	ايف كوريار
174، 170، 166، 123، 198، 195، 194	بول اوساريس
167	او عمران
202، 170، 144، 109، 210، 209، 205، 203، 221	بورجيس مونوريه
175	فاي
141	يحي غريب
141	عبد الحميد غيراب
139، 141، 142، 138، 297، 193، 16، 148، 149	جان دانيال
143	باتريك كاسل

198	البير كامو
199	جان مولر
201	لوران كازانوف
360، 210، 204، 202	جميلة بوحريد
210، 205، 204، 203	موريس اودان
209، 206، 205	بشير حاج علي
206	كودونوف
207	جان ماري دومينيك
207	بيار لازاريف
272، 247، 209	فرنسيس جانشون
211	كارل برايارد
216، 214، 213، 211، 88	بورقييه
281، 271، 279	راول سالان
216	ايزنهاور
279، 271	موريس شال
288، 127	ترانكييه
288	جودار
288	كوستو
232	غارباي
233	محمد البجاوي
240، 237، 236، 233، 260، 256، 254، 252، 271، 276، 275، 274، 281، 279،	فرحات عباس
238	جورج بيدو
239	البير شاتلي
239	هنري مارو
240	بيار لغيارد
244	ايلي
244	محمد بن يحي
244	علي بومنجل
386، 246	سيمون دي بوفوار

280	كلود جوان
281	جاك سوزيني
281	شوقي مصطفى
183	تشارلز
176	بيير ستيب
176	زيغود يوسف
176	كريم بلقاسم
176	بن بولعيد
177	احمد بن بلة
186، 191، 221، 249، 296، 291	البن ليشتي
187، 128	جان ماري لوبان
246، 203، 199، 195، 188	فيرناند ايفتون
203	هنري مايو
189، 144	فرانسوا مورياك
193	علي لابوانت
193	ياسف سعدي
203، 195	اندري موان
196	لويس بلان
228، 212، 196	بيجار
272، 247، 209	فرنسيس جانشون
197	بيير هنري سيمون
204، 197	جورج ارنو
197	جاك فرجاس
208، 207، 197، 104، 296، 241	ريموند ارون
205، 197	العربي بن مهدي
205	محمد علي بومنجل
198	ماكس لوجون
198، 143	دي بولارديار
198	مولود معمري
198	كاتب ياسين

المكان	الصفحة
فرنسا	16، 17، 19، 20، 21، 22، 23، 25، 26، 28، 30، 33، 37، 38، 40، 44، 46، 47، 53، 55، 57، 60، 68، 76، 71، 78، 81، 84، 85، 92، 93، 95، 99، 102، 103، 104، 106، 108، 111، 114، 117، 120، 121، 123، 125، 126، 128، 130، 131، 132، 134، 136، 137، 143، 145، 151، 152، 154، 155، 156، 157، 159، 163، 165، 166، 170، 172، 174، 175، 177، 179، 180، 181، 182، 183، 184، 186، 188، 189، 191، 192، 193، 194، 195، 196، 198، 199، 200، 202، 203، 205، 206، 207، 208، 209، 210، 211، 212، 213، 214، 216، 218، 219، 220، 221، 222، 225، 226، 228، 229، 230، 231، 233، 234، 236، 237، 238، 243، 244، 245، 249، 251، 252، 253، 254، 255، 257، 259، 260، 261، 262، 264، 268، 269، 270، 271، 272، 274، 276، 277، 282، 285، 286، 287، 288
	إنجلترا 20، 208
	العفرون 25
	سيدي بلعباس 33، 34، 46، 78، 365
	موسكو 35، 36، 37، 41، 51، 276، 365
	بروكسل 40، 41، 52
	تونس 34، 38، 40، 44، 51، 69، 79، 85، 118، 136، 149
الجزائر	16، 17، 18، 19، 20، 21، 22، 23، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 38، 39، 40، 41، 42، 43، 44، 45، 46، 47، 53، 55، 57، 60، 61، 62، 63، 65، 66، 67، 68، 69، 70، 72، 73، 74، 75، 76، 77، 78، 81، 84، 85، 92، 93، 95، 97، 99، 100، 102، 103، 104، 106، 108، 111، 114، 115، 116، 117، 118، 119، 120، 121، 123، 125، 126، 128، 130، 131، 132، 134، 136، 137، 140، 141، 143، 145، 146، 147، 151، 152، 154، 155، 156، 157، 159، 163، 165، 166، 170، 172، 174، 175، 177، 179، 180، 181، 182، 183، 184، 186، 188، 189، 191، 192، 193، 194، 195، 196، 198، 199، 200، 202، 203، 205، 206، 207، 208، 209، 210، 211، 212، 213، 214، 216، 218، 219، 220، 221، 225، 226، 228، 229، 230، 231، 233، 234، 236، 237، 243، 244، 245، 249، 238
	المغرب 36، 39، 42، 44، 72، 79، 83، 88، 122، 140، 153، 158، 160، 161، 168، 169، 211، 214، 218
	برلين 41
	الاتحاد السوفياتي 45، 46، 47، 53، 64، 68، 182، 186، 187، 216، 252، 275، 276
	152، 154، 155، 156، 157، 199، 203، 204، 205، 206، 208، 209، 210، 212، 223، 228، 248، 258، 266

162	كوندي سمندو
162	العروش
177	إيطاليا
207، 200، 189، 88	المانيا
205، 202	ملوزة
170، 166، 161، 130، 28، 212، 180، 174، 172، 171 277، 260، 228	قسنطينة
217، 214، 213	بنزرت
217	طرابلس
259، 255، 150، 75، 28، 282، 263	وهران
249، 248	اسبانيا
270	لوسيرن
271	ايكس
272	ليروس

255، 254، 253، 252، 251، 262، 261، 260، 259، 257، 271، 270، 269، 268، 264، 282، 277، 276، 274، 272، 288، 287، 286، 285	
114	زرالدة
122	تطوان
78، 75، 51، 36، 32، 24، 139، 138، 122، 113، 84، 215، 187، 163، 155، 141، 237، 232، 231، 228، 221، 267، 265، 263، 255، 251، 289، 283، 272، 270، 268، 290	باريس
166	فلبفيل
217، 216، 183، 161	القاهرة
334، 174، 170، 166	سكيدة
161، 103	الاوراس
162	عين عبيد

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

إهداء

شكر و عرفان

الاختصارات المستعملة:

مقدمة: 1

الفصل التمهيدي: الأحزاب اليسارية الفرنسية والقضية الجزائرية 1905-1954 13

أولاً- اليسار الفرنسي تعريفه، جذوره التاريخية وتطوره : 15

ثانياً- الحزب الاشتراكي الفرنسي والقضية الجزائرية 1905-1954: 19

ثالثاً- الحزب الشيوعي الفرنسي والقضية الجزائرية 1920-1954: 27

الفصل الأول: صحيفة لومانيتي وموقفها من القضية الجزائرية 1904-1954 45

أولاً- صحيفة لومانيتي تأسيسها، تطورها، ودورها: 47

1- صحيفة لومانيتي تأسيسها : 47

2-تطورها ودورها: 48

ثانيا-ايدولوجيتها ومبادئها الإعلامية، وعلاقتها بالمبادئ الإعلامية للجهة. 51

1-أيدولوجيتها ومبادئها الإعلامية 51

2-علاقتها بالمبادئ الإعلامية لجهة التحرير الوطني: 54

ثالثاً- صحيفة لومانيتي وموقفها من القضية الوطنية 1904-1954: 57

1-لومانيتي الاشتراكية والقضية الوطنية 1904-1920 57

2- لومانيتي الشيوعية والقضية الجزائرية 1920-1954: 63

73 الفصل الثاني: حالة الاستثناء والحريات العامة خلال الثورة الجزائرية

75 أولا- تنظيم و تطبيق حالة الاستثناء خلال الثورة الجزائرية:

1- تنظيم و تطبيق حالة الاستثناء في عهد الجمهورية الرابعة 1954-1958 75

2- تنظيم و تطبيق حالة الاستثناء في عهد الجمهورية الخامسة 1958-1962 .. 83

89 ثانياً- تداعيات حالة الاستثناء على الحريات العامة: الرقابة

1- الرقابة على الصحافة، مفهومها وجذورها التاريخية، التشريعات الخاصة

بالرقابة: 89

2- آلية تطبيق الرقابة خلال الثورة الجزائرية وطرق التحايل عليها. 96

الفصل الثالث: صحيفة لومانيتي وأحداث وقضايا الثورة الجزائرية في عهد الجمهورية

الفرنسية الرابعة (1954-1958) 116

أولاً- لومانيتي وأحداث وقضايا الثورة الجزائرية في عهد الجمهورية الفرنسية الرابعة

1954-1956 118

1- لومانيتي واندلاع الثورة التحريرية 1 نوفمبر 1954: 118

2- صحيفة لومانيتي وهجمات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955. 126

3- صحيفة لومانيتي وقانون السلطات الخاصة 1956 135

146 ثانيا- صحيفة لومانيتي وأحداث وقضايا الثورة 1957-1958:

1- صحيفة لومانيتي وأحداث معركة الجزائر 1957 146

2- صحيفة لومانيتي والهجوم على قرية ساقية سيدي يوسف 8 فيفري 1958 160

الفصل الرابع: صحيفة لومانيتي وأحداث وقضايا الثورة الجزائرية في عهد الجمهورية

الفرنسية الخامسة (1958-1962) 171

أولاً: صحيفة لومانيتي وأحداث وقضايا الثورة 1958-1960: 173

1-صحيفة لومانيتي و نقل الثورة الجزائرية الى التراب الفرنسي 24 اوت 1958	173.....
2- صحيفة لومانيتي واعتراف ديغول بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم 16 سبتمبر 1959:	178.....
3- صحيفة لومانيتي ومحاكمة شبكة جانسون وبيان 121 مثقف سبتمبر 1960	186.....
ثانيا: صحيفة لومانيتي والثورة الجزائرية 1960-1962:	194.....
1-صحيفة لومانيتي ومظاهرات الجزائريين 11 ديسمبر 1960 :	194.....
2-صحيفة لومانيتي ومظاهرات الجزائريين في فرنسا 17 أكتوبر 1961.....	202.....
3-صحيفة لومانيتي ومفاوضات ايفيان مارس 1962.....	212.....
خاتمة.....	227.....
الملاحق.....	232.....
قائمة الببليوغرافيا.....	251.....
فهرس الأعلام وفهرس الأماكن.....	271.....
فهرس الموضوعات.....	277.....
ملخص الداسة	

ملخص الدراسة

ملخص:

يعالج موضوعنا أحد أهم مواضيع الثورة الجزائرية وعلاقتها بصحافة اليسار الفرنسي 1954-1962، وفي مقدمتها صحيفة لومانييتي، التي كان التزامها بمناهضة الاستعمار وبمبادئها الإعلامية في المحطات التي يخدم فيها ذلك الالتزام مصالحي (P.C.F)، فكانت صحيفة سياسية قبل أن تكون أيديولوجية. وذلك بعد تطرقنا إلى موقفها من القضية الوطنية قبل الثورة. ثم حالة الاستثناء والحريات العامة خلالها؛ فكانت ضحية للرقابة كشفت ونددت بتجاوزات الجيش الفرنسي في الجزائر فمُنعت عنها منذ 1955، وتعرضت لمصادرات في فرنسا خاصة 1961. وأنتجت خطابا إعلاميا يدعوا إلى نبذ العنف وحل المشكل الجزائري، فطالبت بالاستجابة للمطالب الوطنية للجزائريين إلى غاية 1956. وقامت بتحديث خطاب مناهضة الاستعمار "الأمة الجزائرية" و"جمهورية جزائرية مترابطة مع فرنسا" 1957، رحبت بتقرير المصير واعترفت به (ح.م.ج.ج) 1959، وبالاستقلال التام للجزائر 1960، واتفاقيات مارس 1962. ومن أخطائها دعت للتصويت للسلطات الخاصة 1956، عارضت دعم (ج.ت.و) وفضلت التعاطف معها، دعت لاستقلال الجزائر مع الإبقاء على ارتباطها بفرنسا إلى غاية 1960، ولم تجري حملة للتفاوض مع قادة الثورة.

■ **الكلمات المفتاحية:** صحافة اليسار الفرنسي، لومانييتي، مناهضة الاستعمار، الثورة الجزائرية.

Summary:

Our topic deals with one of the most important topics of the Algerian revolution and its relationship with the French leftist press from 1954-1962, first and foremost the newspaper L'Humanité, which was committed to combating colonialism and to its media principles in stations where that commitment served the interests of the (C.F.P). It was a political newspaper before it was ideological. This is after we discussed her position on the national issue before the revolution. Then the state of exception and public freedoms during it; She was a victim of censorship. She exposed and denounced the violations of the French army in Algeria, which were banned since 1955, and she was subjected to confiscations in France, especially in 1961. She produced a media discourse calling for the renunciation of violence and a solution to the Algerian problem. She demanded a response to the national demands of the Algerians until 1956. She modernized the anti-colonial discourse, "The Algerian Nation." And "an Algerian republic interconnected with France" 1957, welcomed self-determination and recognized (I.G.R.A) 1959, the complete independence of Algeria 1960, and the March 1962 agreements. Among its mistakes was calling for a vote for the special authorities 1956, it opposed supporting (N.L.F) It preferred to sympathize with it, called for the independence of Algeria while maintaining its connection with France until 1960, and did not conduct a campaign to negotiate with the leaders of the revolution.

■ **Keywords:** French left press, L'humanité, anti-colonialism, Algerian revolution.